

جامعة دمياط

كـلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها



التعقبات النحوية لابن المختار الرازي المتوفى بعد ٦٣١ هـ في كتابه مباحث التفسير : دراسة نحوية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الباحث

علاء جمعه عوض خليل

إشراف

الأستاذ الدكتور

فتح اللّه صالح على المصري

أستاذ النحو والصرف المتفرغ

بكلية الآداب

جامعة دمياط

١٤٤٤هـ ــ ٢٠٢٣م



جامعة دمياط
كـلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها



التعقبات النحوية لابن المختار الرازي المتوفى بعد 631 هـ في كتابه مباحث التفسير : دراسة نحوية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الباحث

علاء جمعه عوض خليل

إشراف :

أ.د/ فتح الله صالح على المصرى	أستاذ متفرغ النحو والصرف بكلية الآداب جامعة دمياط	

رئيس القسم ؛ — أ.د/ محمد ماهر عبدالرحمن

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث — أ.د/ محمد سعدالدين الشربيني

عميد الكلية ؛ — أ.د/ عطية الإمام القللي



جامعة دمياط
كـلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها



التعقبات النحوية لابن المختار الرازي المتوفى بعد 631 هـ في كتابه مباحث التفسير : دراسة نحوية تحليلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الباحث

علاء جمعه عوض خليل

إشراف :

أ.د/ فتح الله صالح على المصرى	أستاذ متفرغ النحو والصرف بكلية الآداب جامعة دمياط	

لجنة الحكم والمناقشة السادة :

أ.د/ فتح الله صالح على المصرى	أستاذ متفرغ النحو والصرف بكلية الآداب جامعة دمياط	مشرفاً ورئيساً
أ.د/ محمد حسين عبدالعزيز المحرصاوي	أستاذ متفرغ اللغويات بكلية اللغة العربية ورئيس جامعة الأزهر السابق	مناقشاً
أ.د/ فتوح أحمد خليل رشوان	أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الآداب جامعة سوهاج وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة بالمجلس الأعلى للجامعات	مناقشاً

رئيس القسم ؛
أ.د/ محمد ماهر عبدالرحمن

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
أ.د/ محمد سعدالدين الشربيني

عميد الكلية ؛
أ.د/ عطية الإمام القللي





جامعة دمياط
كلية الآداب
الدراسات العليا



قرار لجنة المناقشة والحكم

إنه في يوم "الإثنين" الموافق ٢٠٢٣/٠٢/٢٧ اجتمعت لجنة المناقشة والحكم المعتمدة بقرار مجلس الكلية بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/٠٢، والمعتمدة من الأستاذ الدكتور نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/١٦ والمشكلة من السادة:

- **أ.د / فتح الله صالح علي المصري – أستاذ متفرغ النحو والصرف بكلية الآداب جامعة دمياط (مشرفاً ورئيساً)**
- **أ.د / محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي – أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة ورئيس جامعة الأزهر السابق (مناقشاً وعضواً)**
- **أ.د / فتوح أحمد خليل رشوان – أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الآداب جامعة سوهاج وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة بالمجلس الأعلى للجامعات (مناقشاً وعضواً)**

وذلك لمناقشة رسالة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها تخصص (النحو والصرف) والمقدمة من الباحث/ **علاء جمعه عوض خليل** - وعنوانها:

" التعقبات النحوية لابن المختار الرازي المتوفى بعد ٦٣١ هـ في كتابه مباحث التفسير: دراسة نحوية تحليلية "

وقد انعقدت المناقشة في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بقاعة المناقشات بكلية الآداب جامعة دمياط بمقرها بدمياط الجديدة وبعد مناقشة الباحث قررت اللجنة قبول الرسالة وكان القرار كالتالي:

توصي اللجنة بالإجماع منح الباحث/ علاء جمعه عوض خليل – درجة الماجستير في الآداب/ اللغة العربية وآدابها تخصص النحو والصرف بتقدير .... ممتاز ....

توقيع أعضاء اللجنة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٢٧

الاسم: أ.د/ فتح الله صالح علي المصري ( )

الاسم: أ.د/ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي ( )

الاسم: أ.د/ فتوح أحمد رشوان ( )



يعتمد،
عميد الكلية،

أ.د/ عطية الإمام القللي

"رب زدني علما"

"وما توفيقي إلا بالله"

((اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا))

شكر واجب

- قال الله عز وجل "أنِ اشــكرْ لي ولوالدَيك"، فاللهم لك الحمد كله، ولك الشــكر كله، وإليك يُرجَع الأمر كله، علانيته وســره، والشــكر موصول لوالديَّ، "رَبِّ ارحمهما كما ربَّيَانِي صغيرًا".
- وقال رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم: ((مَن لم يشـكر الناس، لم يشـكر الله))، فالشـكر لمَن مدُّوا يد العون إليَّ وسـاندوني، وأخص بالذكر زوجتي.
- والشـكر لِمُعَلِّمِيَّ وأساتذتي، الذين كانوا سـببًا في إنارة قلبي بنور العلم والإيمان، وأخص بالذكر أسـتاذي الكبير أ. د. فَتَحَ اللهُ صـالح المصــري حفظه الله، الذي فَتَحَ اللهُ به عينيَّ على الدرس اللغوي المُقارِن.
- كما أشكر الأستاذَين الكريمَين:

أ.د./ محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي. أستاذ اللغويات المتفرغ بكلية اللغة العربية بالقاهرة، ورئيس جامعة الأزهر السابق.

أ.د./ فتوح أحمد خليل رشوان. أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الآداب جامعة سوهاج، وعضو اللجنة العلمية لترقية الأساتذة بالمجلس الأعلى للجامعات.

على أن تفضّلا بمناقشة البحث.

إهداء

- إلى روح أمي، التي إن كانت بيننا، إذًا لكانت أسعد الناس، فرحمة الله عليها، ورَضِيَ عنها.
- إلى زوجتي أم عمرو،التي كانت عَونًا بعد ربي، وعِوَضًا بعد أمي.
- إلى ابنَيَّ عمرو ومحمد، اللذَين أرجو من ربي جل وعلا أن يكونا من الصالحِين المصلحِين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، له الحمد الحسن، والثناء الجميل، والصلاة والسلام على أفصح الناطقين، ومعلم المتكلمين، ذي اللسان العربي المبين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فالحمد لله الذي هداني لهذا، وما كنتُ لأهتديَ لولا أن هداني الله، لقد منَّ ربي عليَّ؛ إذ وفقني إلى هذا الموضوع، فكم تمنيتُ أن يكون بحثي في التخصص في كتاب الله عز وجل، فساقني بقدره اللطيف إلى كتاب [مباحث التفسير] للشيخ الجليل، والعالم الناقد/ أحمد بن محمد ابن المُظَفَّر بن المختار الرازي الحنفي، المتوفَّى في حدود (631 هـ)، أو بعدها، فألفيتُ فيه بغيتي؛ إذ إنه في كتاب الله عز وجل، وهو مع ذلك تعقبات لعلَم كبير، من أعلام التفسير، هو الإمام الثعلبي، في كتابه التفسير، المُسَمَّى [الكشف والبيان عن تفسير القرآن]، فوجدت في ذلك الدراسة التي كنت أبغي، وهي الدراسة المقارنة، والتي قد فَتَحَ عينيَّ عليها أستاذنا أ. د. فَتَحَ اللهُ المصري، في السنة التمهيدية للتخصص (الماجستير)، فاستعنت الله عز وجل، بعد ما لاقيت قبول أستاذي لهذا الموضوع، فكان البحث بعنوان [التعقبات النحوية لابن المختار الرازي في كتابه (مباحث التفسير)].

قيمة الموضوع:

1- كونه في كتاب الله عز وجل.
2- الوقوف على شخصية لغوية، جديدة علينا –نوعًا ما- في الحقل اللغوي.
3- يستمد الموضوع قيمته كذلك من قيمة التعقبات العلمية، التي تحمل الأدلة، وتجلبها، وتقارن بينها؛ فتشحذ الفكر، وتُعمِل الأذهان.
4- ما للدراسة المقارنة من الأثر، في بناء الشخصية العلمية الناقدة، الدائرة مع الدليل، مراعيةً ثبوتَه ودِلالاتَه.
5- تجلية الصلة والارتباط الوثيق -نوعًا ما- بين القواعد النحوية والمعاني المرضية، وأنَّ كليهما يعتمد على الآخر، ينبني عليه، ولا ينفك عنه.

دوافع اختيار الموضوع:

1- كونه في كتاب الله عز وجل.
2- كونه دراسة مقارنة.
3- كونه بين علمَين كبيرَين، كلاهما من العلماء السابِقِين الموسوعِيِّين.
4- أنه -فيما بلغني- لم يطرقه أحد.

الدراسات السابقة:

كلها –فيما بلغني- في غير الجانب اللغوي، وإنما في جوانب أُخَر، وهي على النحو التالي:

1- حُجَج القرآن، لابن المختار الرازي، رسالة ماجستير، تحقيق/ شمران سركال يونس العجلي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980 م.
2- الناسخ والمنسوخ في الأحاديث، لابن المختار الرازي، رسالة ماجستير، تحقيق ودراسة/ علي بن عامر عقلان الأسدي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1410 هـ.
3- مباحث التفسير، لابن المختار الرازي، تحقيق ودراسة/ حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1428 هـ، 2007 م. وقد طبعته دار كنوز إشبيلية، بالرياض، 1430 هـ، 2009 م.
4- تعقيبات ابن المختار الرازي على الثعلبي في تفسيره، دراسة ونقد، لمحمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح، بحث منشور بمجلة قطاع كليات اللغة العربية والشُّعَب المناظرة لها، العدد 10، سنة 2016 م. وهو -من وجهة نظري- عرض عام لما في الكتاب من التعقبات، في كافة النواحي؛ يدل على ذلك عنوانه.
5- تعقبات ابن المختار في [مباحث التفسير] على الثعلبي في [الكشف والبيان] عرض ودراسة موازنة، لحميدان بن إبراهيم الصحفي، رسالة دكتوراة، بجامعة أم القرى، 1440 هـ. وهي في النواحي التفسيرية.
6- التعقبات الفقهية في مباحث التفسير علي الثعلبي في [الكشف والبيان] عرضًا ودراسة وموازنة، لصالحة بنت دخيل الله بن بريك الصحفي، بحث منشور بمجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، بكلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة، العدد 93، سنة 2019 م.

منهج الدراسة:

1- قسَّمتُ المسائل إلى مسائل في الأسماء، وثانية في الأفعال، وثالثة في الحروف، ورابعة في الجُمَل.
2- وضعتُ عنوانًا للمسألة، على أساس الإشكال، الذي تدور حوله، ويُرجَى الوصول إلى حله.
3- ناقشتُ المسألة، بدراسة تأصيلية للقضية اللغوية أولًا، بوجه عام، وخرجت منها بقاعدة لغوية.
4- أنزلتُ القاعدة اللغوية، التي قررتها بأدلتها، على موضع الإشكال، بوجه خاص.
5- رجَّحتُ ما أوصلتني إليه الدراسة العامة والخاصة، في موضع الإشكال.
6- استخرجتُ مما سبق اختيارات ابن المختار اللغوية، ووقفت بعض الشيء على ملامح شخصيته اللغوية.

خطة البحث:

وقد اقتضى البحث أن يكون من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة وفهارس، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بينت قيمة الموضوع، ودوافع اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة لابن المختار الرزاي، وتعريف بكتابه [مباحث التفسير].

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للثعلبي، وتعريف موجز بكتابه التفسير [الكشف والبيان عن تفسير القرآن].

الفصل الأول: التعقبات في الأسماء.

الفصل الثاني: التعقبات في الأفعال.

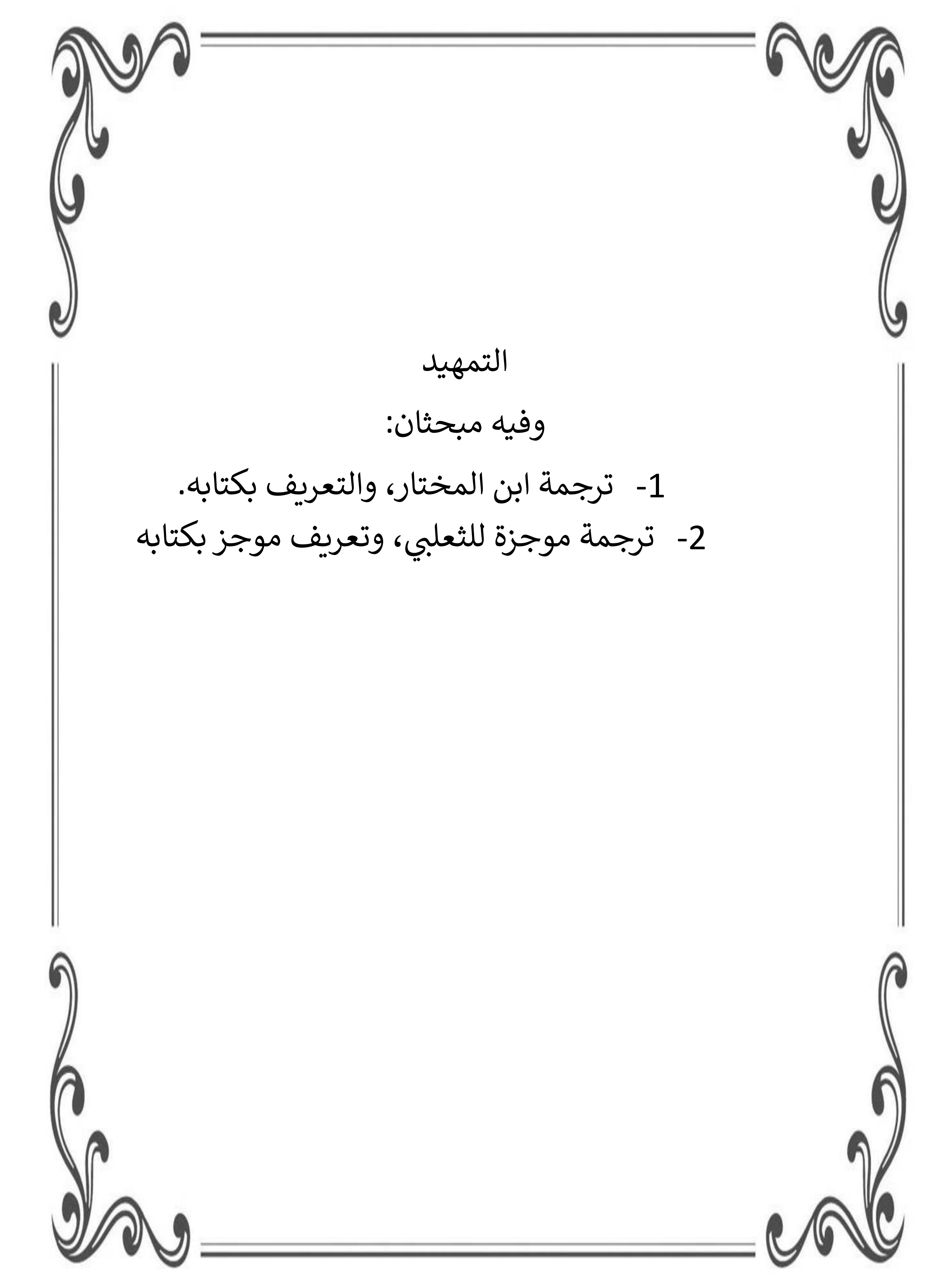
الفصل الثالث: التعقبات في الحروف.

الفصل الرابع: التعقبات في الجمل.

الفصل الخامس: اختيارات ابن المختار وشخصيته اللغوية.

الخاتمة: بيَّنتُ فيها أهم ما خَلُصَ إليه البحث، من النتائج والتوصيات.

الفهارس: اشتملت على فهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية، والمصادر والمراجع، والموضوعات.



التمهيد

وفيه مبحثان:

1- ترجمة ابن المختار، والتعريف بكتابه.
2- ترجمة موجزة للثعلبي، وتعريف موجز بكتابه

المبحث الأول

أولًا: ترجمة ابن المختار[1].

اسمه ونسبه:

هو بدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد المظفر ابن المختار، الرازي الحنفي. يُكنَى أبا العباس، أو أبا المحامد، أو أبا الفضائل، وهذه الأخيرة هي التي كتبها بخط يده، في إجازة كتبها لأحد طلابه، في آخر كتابه [مباحث التفسير].

مولده ونشأته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئًا عن مولده، أو نشأته. لكن لأنَّ نسبته رازيٌّ؛ فإنَّ الظاهر أنه وُلِد بالرَّيِّ، ونشأ بها، ولربما كانت بداية تلقِّيه العلوم الشرعية فيها، على شيوخها. وليس ببعيد ما ذهب إليه محقق الكتاب -[مباحث التفسير]- د. حاتم القرشي، من أنَّ مولد ابن المختار أقرب إلى أن يكون ما بين عامي 570 هـ - 575 هـ؛ إذ إنَّ شيخ ابن المختار، وهو أبو المعالي الفُرَاوِيُّ قد مات 587 هـ؛ إذ إنَّ بدايته العلمية أقرب ما تكون في سن الخامسة عشرة من عمره، تزيد أو تقل قليلًا.

عصر ابن المختار من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية:

لا شك أنَّ كل إنسان يتأثر ببيئته المكانية، التي ينشأ بها، وكذلك يتأثر بعصره، الذي يحيا به، وبما يدور حوله، من الأحول السياسية والعلمية، التي لا بد أن يتأثر بها، ويؤثر فيها، ما كان عالمًا ومُعَلِّمًا؛ لذا يجدر الوقوف على شيء من سمات تلك الحقبة الزمانية، التي عاش بها ابن المختار، من الناحية السياسية والعلمية؛ للوقوف على تصور عن حياته، والمؤثرات المحيطة به.

الحياة السياسية في عصره:

عاش ابن المختار في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، والنصف الأول من القرن السابع الهجري. وقد عاش بين بلدان ثلاثة، الرَّيِّ وآقسرا ودمشق. فقد وُلِد -غالبًا- ونشأ بالرَّيِّ، ثم رحل إلى دمشق، وإلى آقسرا، بلدة من بلاد الروم.

---

[1] انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب (1149/3)، تاج التراجم لابن قُطلُوبغا 126، طبقات المفسرين للداوودي (86/1)، كشف الظنون لحاجي خليفة 1784، نيل السائرين في طبقات المفسرين لمحمد طاهر بنجبيري 189، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (214/4)، الأعلام للزركلي (217/1)، إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادي (92/1)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (180/2)، معجم المفسرين لعادل نويهض (65/1)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير (334/1). وقد استفدت في هذه الترجمة مما كتبه د. علي بن عامر الأسدي، فيما كتبه في ترجمة ابن المختار، في رسالته العلمية [الناسخ والمنسوخ في الأحاديث لابن المختار الرازي تحقيق ودراسة]، وكذلك مما كتبه د. حاتم بن عابد القرشي، في رسالته العلمية [مباحث التفسير لابن المختار تحقيق ودراسة].

أما مدينة الرَّيِّ فإنها كانت تحت حكم السلاجقة، حتى 590 هـ، ثم خضعت لحكم الدولة الخوارزمية، وأما بلاد الروم، والتي تُعرَف بآسيا الوسطَى، ومنها آقسرا، فإنها ظلَّت تحت حكم السلاجقة حتى عام 700 هـ.

وأما دمشق فإنها كانت تحت حكم الأيوبيين، بعد ما فتحها صلاح الدين الأيوبي عام 570هـ، ومن بعد وفاته 589 هـ اضطربت الأمور، وثارت القلاقل فيها؛ إذ تنازع الأمراء على السلطة، كما كانت الصراعات في كثير من البلدان الإسلامية على السلطة، وكذلك كانت الحروب الصليبية آنذاك، واشتدت ضراوتها على الشام سنة 604 هـ، وكانت الخلافة العباسية ضعيفة، نفوذها في بغداد وبعض بلاد العراق، وكان نفوذها في سائر البلدان مقتصر على الشعائر الدينية، حتى بدأت الحملات التَّتَارِيَّة سنة 617 هـ، فأضعفتها ضعفًا على ضعف، حتى أسقطتها سنة 656 هـ.

وهذه الصراعات الداخلية، والعدوان الخارجي على الأمة الإسلامية في تلك الحقبة؛ لا شك أنه كان من المؤثرات في حياة كل عالم وطالب علم، وكذلك في حياة كل صالحٍ ومُصلِح، يحمل هَمَّ أمته، ويسعى إلى النهوض بها، ولَمَّا كان القرآن الكريم والتمسك به أول أسباب الصلاح والإصلاح، كان ابن المختار -فيما أحسبه- من أولئك المُصلِحِين، الناهِضِين بأمته.

الحياة الاجتماعية:

لم تكن مستقرة في ذلك الحين؛ تبعًا لتقلب الحالة السياسية، وكان المجتمع الإسلامي لُحمة واحدة، مكونًا من أجناس مختلفة، فقد كان العرب والفرس والترك وغيرهم، يسكنون البلدان والقرى والبوادي، على اختلاف عاداتهم وأعرافهم، وكان يعيش بينهم أقليات من اليهود والنصارى، لهم حريتهم الدينية، يؤدون عباداتهم في حرية، آمنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وقد تقلد بعضهم المناصب في الدولة الإسلامية. وكانت اللغة العربية هي السائدة الغالبة، المُقَدَّمَة في المجتمع الإسلامي، بين جميع طوائفه، من العرب والعجم، على حدٍّ سواء، بل كانوا يرون تعلمها شرفًا، يسعون إليه. وقد أدت القلاقل السياسية إلى ظهور بعض الفساد في النظام المالي والقضائي، وكذلك حصلت الانقسامات في الجيوش الإسلامية. وفسدت أخلاق كثير من سكان المدن خاصة، مقارنة بما سلف من الزمان؛ بسبب كثرة الجواري والعبيد؛ فوقع غلاء شديد بمصر، وزلزال بالشام والعراق، سنة (597 هـ)، وكذلك وقع زلزال بمصر سنة (608 هـ)، ووقع فيضان نهر دجلة بالعراق سنة (614 هـ)، وأصاب الزرع بالشام رِجل عظيم من جراد، أفنى الزرع سنة (619 هـ)، ووقع غلاء شديد بمصر أيضًا سنة (628 هـ)، ووقع وباء شديد بالعراق سنة (640 هـ)، واجتمع على الناس الوباء بالطاعون، والبلاء بسقوط بغداد، بالغزو التتاري الهمجي سنة (656 هـ).

الحياة العلمية في عصره:

في المدة الزمنية، التي عاشها ابن المختار، في القرنين السادس والسابع الهجريين، كانت الحياة العلمية مزدهرة، خاصة في جوانب العلوم الشرعية، فقد كان الناس مقبلون على تعلم دينهم، صغارًا وكبارًا، وكَثُر طلاب العلم ومعلموه، وكثرت رحلاتهم العلمية، واستفاد العلماء وطلاب العلم، بعضهم من بعض. وكذلك كان لاستقلال كثير من البلدان الإسلامية عن الخلافة العباسية دوره في نشاط الحياة العلمية؛ إذ اتصل كثير من العلماء والأدباء بالحكام والأمراء، الذين كانوا يشجعونهم على التصنيف والتأليف، فكَثُر التصنيف، وكثرت الترجمة. وكان من دعم أولئك الأمراء للحياة العلمية تلك المدارس النظامية، التي أنشئوها، والتي أعانت الكثير من الطلاب والعلماء على طلبهم العلم؛ إذ كانت تدفع لهم الرواتب، وتدعمهم بالمال، وكانت تلك المدارس تُدَرِّس مُختَلَف العلوم الشرعية، للطلاب كافة؛ لذا كانت أبرز السمات التي اتصف بها العلماء آنذاك سمة الموسوعية، فقد كان كل عالم منهم آخِذًا من العلم بطَرَف، بل كان الكثير منهم إذا تكلم في فَنٍ، ظن سامعوه أنه لا يُحسِن غيره، فتجد الفقيه مثلًا يجمع علوم اللغة والحديث والتفسير والعقيدة والأصول.

وكذلك كانت المساجد الجامعة مأوًى وملاذًا للطلاب والعلماء، فقد كانت الحِلَق في المساجد، والتفاف الناس حول العلماء، سببًا عظيمًا في ازدهار الحياة العلمية، وزيادة وعي الناس، وتَبَصُّرِهم بدينهم وعلومه.

وفي آقسرا الرومية، التي كان يحكمها السلاجقة، والتي عاش فيها ابن المختار فترةً، كانت العلوم الشرعية القرآنية والسُنيَّة منتشرةً، ظاهرةً، غالبةً، وكانت الفلسفة خانسةً ضعيفةً، وكان أكثر أهلها مستترين، فكانت الكلمة العليا للعلوم الشرعية وأهلها، حتى أن الحكام كانوا يَخشَون صَولَة العلماء وهَبَّتهم للحق؛ لذا كان الحق بهم غالب.

وفي دمشق، كانت الحياة العلمية مزدهرةً، والمدارس العلمية والمكتبات منتشرةً عامرةً، وكان من أجمعها للعلم وأهله الجامع الأموي، ثَبَّت الله أركانه.

وكانت المذهبية العَقَدِيَّة ظاهرةً في بلدةٍ كالرَّيِّ، وهي التي -في غالب الظن- نشأ فيها ابن المختار؛ فقد كان فيها أهل السنة والشيعة، وكانت السنة وأهلها ظاهرون، في تلك البلاد، حتى سنة 275 هـ، حين تغلب السلطان المارداني الشيعي، ونشر فيها التشيع إلى عام 700 هـ، حيث كان ابن المختار في غالب الظن قد مات. وكان لكثرة الفِرَق والمذاهب الإسلامية دوره، في نشاط الحياة العلمية؛ إذ انعقدت المناظرات والمحاورات العلمية، وكل ذَوِي مذهب ينتصرون لمذهبهم، بما يرونه من الحجج والبراهين؛ لذا كان من مصنفات ابن المختار، التي تَنُمُّ عن علو كعبه وبراعته، وسعة اطلاعه على المذاهب والمعتقدات، كتابه حجج القرآن.

حياته العلمية:

نظرًا لقلة المصادر، التي تحدَّثت عن ابن المختار، فإنَّ الظفر بتصور تام عن حياته العلمية صعب المنال، لكن مما وصلنا عنه، من نشأته بالرَّيِّ، وانتقاله إلى دمشق قلب الشام، وإلى آقسرا الرومية، وهي بلدان كانت مزدهرة بالعلم، مليئة بالعلماء، حافلة بطلابه؛ لذا فإنه من المُتَوَقَّع أن يكون الشيخ قد تتلمذ على جمع غفير من العلماء الكبار، في كل فنٍ من فنون الشريعة وعلومها، سواء علوم الوسائل، كأصول الحديث، وأصول الفقه، وأصول اللغة، وأهمها علم النحو، أو علوم المقاصد، كالتفسير وعلوم القرآن، والفقه، وشروح الحديث والسنة النبوية. وغالب الظن أنه ابتدأ حياته العلمية في بلدته، التي يُنسَب إليها، ثم في غيرها من البلدان التي رحل إليها، ومنها دمشق التي تتلمذ فيها على شيوخها، وسمع فيها الحديث، ولا بد أنه قد استفاد غير ذلك من علمائها، وحينما بلغ درجة من العلم تؤهله، كان يُفسِّر القرآن على منبر جامعها، في الوقت الذي كانت دمشق فيه –ولا بد- عامرة بالعلماء الكبار، ما يدل على علو كعب الشيخ، ومكانته العلمية بينهم، وأنهم كانوا يعرفون ذلك فيه، ويقدرونه. وفي آقسرا، التي عاش فترةً بها، سمع الحديث كذلك، ووَلِيَ القضاء، واشتغل بالتدريس والتعليم.

وكما كانت سمة عصره الغالبة في معاصريه، فإن ابن المختار كان عالمًا موسوعيًّا، وهو ما يظهر جليًّا في كتبه، فقد كان مُلِمًّا بالفقه وأصوله والحديث والتفسير والعقيدة وأصول الدين، بالإضافة إلى اللغة، نحوًا وأدبًا، بلاغةً وشعرًا. فقد كان ابن المختار مُفَسِّرًا مُلِمًّا، ومُحَدِّثًا واسع الاطلاع، وفقيهًا حَنَفِيًّا مُحَقِّقًا، وعالِمًا أصوليًّا مُوَفَّقًا، وعارفًا بالسلوك مُعَبِّرًا، وأديبًا مُجِيدًا، وشاعرًا، ولو لم يكن مُكثِرًا من الشعر مشهورًا، ولربما كان أكثر شعره شعر الحكمة، والدعوة إلى مكارم الأخلاق؛ فهو المتوقع من مثله، ويشهد لذلك ما رواه ابن الشعار وغيره من شعر الشيخ[1]:

تَفَقُّدُ الساداتِ خُدَّامَهم مَكرُمَةٌ لا تُنقِصُ السُّؤدَدا

هذا سليمانُ على مُلكِهِ قد قال ماليَ لا أرَى الهُدهُدا

وكذلك قد رَوَى له أشعارًا في مدح الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ومنها ما قاله في عثمان بن عفان رضي الله عنه[2]:

عفا الإله بعثمان بن عفَّانا ذنوبنا وعن النِّيران أعفانا

منه الملائكة استحيت مُعَظِّمةً فاستَحِي يا جاهِلًا عن بُغضِ عُثمانا

هذا الذي جمع القرآن أجمعه واستشهدوه لدى القرآن عُدوانا

---

[1] قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان (193/1).

[2] المرجع السابق.

قد فَرَّق المال في الخيراتِ قاطبةً فحاز مِن رَّبه بالجُودِ رِضوانا

وكان مشتغِلًا بالأدب، فكتب المقامات، وشرح مقامات الحريري، وتعقب شراحها، وهو ما يؤكد أن شخصيته العلمية شخصية نقدية، لا نقلية، فهو محقق، لا مقلد؛ وسائر كتبه شاهدة بذلك.

وعلى الرغم مما ذكرتُ سلفًا، من شيوع المذهبية والعصبية، وكثرة الفِرَق والبدع، والمحدثات في الدين، وغلبة الشيعة على بلاد الروم، التي كان منها الشيخ، إلا أنه قد نأى بنفسه عن تلك العقائد المنحرفة، التي تقوم على تقديس الأشخاص، وتقليد الأئمة تقليدًا أعمى، وعن تلك الأفكار المُضِلَّة، المُستَمَدَّة من الفلسفة والعقل، وتُقَدِّمُه على النقل؛ كيف لا وعالمنا الجليل من العلماء بالتنزيل؟! والعالِم بالتنزيل ينقاد خلف سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، لا وراء غيره من أهل الأهواء، الذين ينقادون وراء أهوائهم، ولا وراء الفلاسِفة، الذين ينقادون وراء عقولهم، التي تهديهم مرة، وتضلهم مرات، وإنما الأئمة يُتَّبَعُون ما اتبعوا الرسول صلى الله عليه وسلم، والعقل يُستَعمَل في فهم النقل، لا في الحكم عليه، فما أحسن ما قاله ابن المختار!، إذ قال: ((لِيَقضِيَ الله أمرًا كَانَ مَفعُولًا، مِن افتِرَاق هذه الْأمة على الثَّلَاث والسبعين؛ تَصدِيقًا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((سَتَفتَرِقُ أُمَّتِي ثلاثًا وسبعين فِرقَة))[1] الحديث، وقوله تعالى "وعلى الله قصد السَّبِيل ومنها جائر ولو شاء لهداكم أجمعِين"[2].............فأَمَّا مَن قال بأنَّ كلام أبي علي وأبي هاشم حُجَّة، وكلام الله ورسوله ليس بحُجَّة، فَمَا أجهلَه مِن جاسِر! وأجرأه مِن خاسِر! اتخذ الإسلام وراءه ظِهرِيًّا، وكَاد يكون زِندِيقًا دَهرِيًّا، جعل الدين دُبُرَ أُذُنِه، وافتات على الشَّرع بغير إذنه، أعاذنا الله من الافتراق عن سواء السبيل، واختراق مَرامِي القرآن بلا دليل))[3].

شيوخه:

لم يبلغنا منهم –ولا بد أنهم كُثُر- إلا ثلاثة، وهم:

1- الفُراوي: أبو المعالي عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل. ت 587 هـ.
2- ابن البنَّاء: أبو عبد الله نور الدين محمد بن أبي المعالي عبد الله بن موهوب بن جامع البغدادي. ت 612 هـ.
3- الكِندي: أبو اليُمن زيد بن الحسن البغدادي. ت 613 هـ.

---

(1) أخرجه أحمد وابن ماجة، من حديث أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، وصححه الألباني وشعيب الأرنؤوط. انظر: مسند أحمد (462/19)، سنن ابن ماجة ت الأرنؤوط (130/5)، صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني (409/1).

(2) سورة النحل: 9.

(3) حُجَج القرآن لابن المختار 5.

طلابه:

لم يبلغنا منهم –ولا بد أنهم كثير- سوى اسم واحد منهم، وهو جَمشِيد بن يهوذا، والظاهر أنه لم يكن عربيًّا، وإنما كان روميًّا، أو فارسيًّا. وإنما بلغنا اسمه بإجازة كتبها الشيخ بنفسه آخر كتابَيه [مباحث التفسير] و[حُجَج القرآن]، وهي إجازة بعدة كتب له.

مُؤَلَّفاته:

السمة الغالبة عليها صغر الحجم، ووجازة العبارة، ودقة التعبير، وعظم النفع؛ ظهر هذا فيما طُبِع من كتبه، وله كتب لا تزال مخطوطة، تحتاج إلى مَن يخرجها إلى النور، خدمة للعلوم النافعة، ونشرًا للخير. وكتبه على النحو التالي:

1- مباحث التفسير: وسيأتي التعريف به لاحقًا.

1- حُجَج القرآن: وهو محقق في رسالة ماجستير، للباحث شمران سركال يونس العجلي، بكلية دار العلوم بالقاهرة، (1400 هـ - 1980 م). وكذلك طُبِع بتحقيق أحمد عمر المحمصاني، أكثر من مرة.

2- لطائف القرآن: طُبِع بتحقيق محمد عبد الرحمن النابلسي، (1414 هـ - 1994 م).

3- الناسخ والمنسوخ في الحديث: حُقِّقَ في رسالة ماجستير، للباحث علي بن عامر الأسدي، (1410 هـ). وهو مطبوع كذلك بتحقيق نشأت المصري.

4- رسالة في الحروف: طُبِعَت بتحقيق د. رمضان عبد التواب، (1402 هـ - 1982 م).

5- ما نزل من القرآن في علي بن أبي طالب رضي الله عنه: مطبوع بتحقيق حسنين الموسوي المُقَرَّم، 1434 هـ - 2013 م.

6- فضائل القرآن: مخطوط بدار الكتب المصرية. ولربما كان للرازي عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، المُتَوفَّى (454 هـ)؛ إذ له هذا الكتاب مطبوع، ومحقق.

7- أذكار القرآن: مخطوط بدار الكتب المصرية.

8- الاستدراك: وفيه الأحاديث التي تعارض بظاهرها مذهب الإمام الشافعي.

9- تعارض السنن: مخطوط.

10- المقامات الرازية: مخطوط.

11- شرح مقامات الحريري: مخطوط. وقيل قد طُبِعَت بتونس، ولم أقف عليها.

12- معرفة خطوط الكَفِّ: مخطوط.

13- ذخيرة الملوك في علم السلوك: مطبوع بتحقيق د. إبراهيم الدعليج، 2009 م.

14- بذل الحبا في فضل آل العبا: يعني في فضل آل العباس رضي الله عنهم. مخطوط.

15- سر الأسرار وكشف الأستار: مخطوط.

16- حل مشكلات القدوري: في الفقه الحنفي. مخطوط، ومنه نسخة في مكتبة ولي الدين جار الله باسطنبول برقم (833).

17- فرع الصفات في تقريع نُفاة الصفات: مخطوط، ذكره ابن القيم، في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المُعَطِّلَة والجَهمِيَّة. ولربما كان من التراث المفقود.

آراء العلماء في ابن المختار:

كل إنسان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم -لا شك- يُؤخَذ منه ويُرَدُّ عليه، وكل أحد فيه من المحاسن والمعايب ما فيه، وإنه كما قال القائل[1]:

ومَن ذا الذي تُرضَى سجاياه كُلُّها كفَى بالمرء نُبلًا أن تُعَدَّ مَعَايِبُه[2]

والمحمود من غلبت محامده معايبه، وابن المختار –أراه- من أولئك، فآثاره خير شاهد، وهذه ثلة من أقوال العلماء المحققين والنقاد المنصفين فيه:-

1- قال ابن الشعار: ((كان من أهل الفقه والعمل، فاضلًا شاعرًا............الفقيه الحنفي الرازي الصوفي المفسر))[(3)].
2- قال ابن العديم: ((القاضي، فقيه، أديب، شاعر))[(4)].
3- قال ابن القيم: ((مُتَكَلِّم السُّنَّة، إِمَامِ الصُّوفِيَّةِ فِي وَقْتِه....صَاحِبِ كِتَابِ [فَرْعِ الصِّفَاتِ فِي تَقْرِيعِ نُفَاةِ الصِّفَاتِ]، وَهُوَ عَلَى صِغَرِ حَجْمِهِ - كِتَابٌ جَلِيلٌ غَزِيرُ الْعِلْمِ))[(5)].
4- قال الداوودي: ((الفقيه الرازيّ الحنفيّ الصوفيّ المفسر))[(6)].
5- قال الزركلي: ((عالم بالتفسير والحديث عارف بالأدب، له نظم حسن))[(7)].
6- قال عمر كحالة: ((عالم، أديب))[(8)].

وفاته:

لم يعين أحد من المؤرخين سنة وفاته رحمه الله، غير أنه في آخر كتابه [حُجَج القرآن]، قد كتب إجازة بخط يده، لتلميذه جمشيد بن يهوذا، وكانت في ذي القعدة، سنة إحدى وثلاثين وستمائة من الهجرة النبوية؛ فوفاة الشيخ إما أنها كانت في آخر تلك السنة، أو بعدها. فرحمة الله عليه، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء في الدارَين.

---

[1] هو علي بن الجهم بن بدر، أبو الحسن، من بني سلمة، من لؤي بن غالب، شاعر، رقيق الشعر، أديب، من أهل بغداد كان معاصرًا لأبي تمام، وخص بالمتوكل العباسي، ثم غضب عليه المتوكل، فنفاه إلى خراسان، فأقام مدة، وانتقل إلى حلب، ثم خرج منها بجماعة، يريد الغزو فاعترضه فرسان من بني كلب، فقاتلهم، وجرح، ومات من جراحة له. ت 249 هـ. انظر: الأعلام للزركلي (269/4).

[2] البيت من الطويل. وقوله (سجاياه) خصاله، (نبلًا) مروءة وخلقًا حسنًا، (معايبه) خصاله السيئة. ومعنى البيت من زادت محاسنه على معايبه فهو الكريم المحمود. انظر: ديوان علي بن الجهم 118.

(3) سبق تخريجه.

(4) بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (1149/3).

(5) اجتماع الجيوش الإسلامية على الجهمية والمعطلة لابن القيم (306/2).

(6) طبقات المفسرين للداوودي (87/1).

(7) الأعلام للزركلي (217/1).

(8) معجم المؤلفين لعمر كحالة (158/2).

ثانيًا: التعريف بكتاب [مباحث التفسير] [1]

ماهية الكتاب:

الكتاب عبارة عن تعقبات في مواضع، رأى فيها ابن المختار خطأً، واستدراكات في مواضع، رأى فيها نقصًا، فصوَّب الخطأ، من وجهة نظره، وتمم الفائدة، بما رأى أنَّ الأمر يستلزمه. وهذا في نواحٍ عدة من العلوم، في التفسير وعلوم القرآن والقراءات، وهذه أكثر مادته، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي الفقه، لا سيما في مذهبه الحنفي، وفي اللغة، نحوًا وأدبًا، وفي العقيدة، وفي التاريخ والسِّيَر. وقد رتَّب كتابه على سور القرآن الكريم، غير أنه قدَّم وأخَّر في مواضع قليلة، ولم يذكر أسماء السور، إلا بداية من سورة محمد إلى سورة الناس. وفي النهاية ختم الكتاب باستدراكات حديثية في فضائل بعض السور والآيات الكريمة. ثم كتب إجازته لتلميذه جمشيد بن يهوذا بقراءة الكتاب عليه كاملًا. هذا، وقد ضمَّن كتابه بعض الأبحاث، كبحثه في قصة آدم عليه السلام، وكذلك في قصة المسيح عيسى عليه السلام.

قيمة الكتاب العلمية:

الكتاب تعقبات واستدراكات لكتاب موسوعي، هو تفسير الثعلبي، وكانت تعقباتٍ في كافة النواحي العلمية، اللغوية، والعَقَدِيَّة، والفقهية، والحديثية، فضلًا عن التفسير وعلوم القرآن. ولأن الثعلبي رحمه الله كان ناقلًا، جامعًا لأقوال العلماء؛ فإن تعقبات ابن المختار لم تكن على الثعلبي وحده، وإنما كانت على مَن نقل الثعلبي أقوالهم، ومَن استفاد مِن الثعلبي بعده. وكانت التعقبات في النواحي اللغوية وجيهةً، جديرةً -فيما رأيت- بالنظر والدراسة، استند فيها إلى الأصول اللغوية، مُعتَبِرًا المعنى والدلالة، غيرَ متقيد بمذهب.

لكن مما يُؤخَذ على ابن المختار، أنه نسب الأقوال كلها -التي انتقدها- إلى الثعلبي، ولم يراع أنه صَدَّر بعضها بقوله: ((قيل))، ونحوها، وأنه كان ناقلًا، غير مختار لتلك الأقوال، ومع هذا صدَّر ابن المختار تلك الأقوال بقوله عن الثعلبي: ((قال))؛ لذا فإنَّ انتقاد ابن المختار لتلك الأقوال حقيقةً مناقشةٌ علميةٌ لها، ولمَن قالوا بها.

---

[1] قد استفدت في هذا مما كتبه د. حاتم بن عابد القرشي، محقق الكتاب، في رسالته العلمية.

المبحث الثاني

أولًا: ترجمة موجزة للثعلبي[1]

اسمه ونسبه:

هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الثعلبي النيسابوري. والثعلبي لقبه، والنيسابوري نسبه، وهي مدينة من أحسن وأعظم مدن إقليم خراسان، الأقليم التاريخي، الذي جمع عدة مدن، وكان محلًّا للثقافة والتجارة والعمران. وقد ذكر السمعاني أنه يقال له الثعالبي، ولم يذكر هذا –فيما بحثت- غيره، فهو أقرب إلى الغلط؛ لمخالفته ما اتفق عليه جمهور العلماء المؤرخين. وكان يُكنَى أبا إسحاق، وهو ما ذكره تلميذه الواحدي، في تفاسيره، وقد ذكره السيوطي مُكَنِّيًا له أبا القاسم، ولم يذكر هذا غيره -في نطاق بحثي- أيضًا.

مولده ونشأته:

لم يذكر المؤرخون سنة ميلاده، غير أنه –لا شك- في القرن الرابع الهجري. وقد نشأ الإمام في بيت علم ودين، حتى أنه ذكر بنفسه أنه قد سمع التفاسير والروايات الحديثية في داره، ومع ذلك فإنه كما استنتج د. المليباري أنَّ الثعلبي قد قام بعدة رحلات داخل بلاد خراسان لتلقي العلم.

شيوخه:

شيوخه قريب من ثلاثمائة شيخ، كما صرَّح هو عن الشيوخ الذين تلقَّى العلم عنهم، عند ذكر مصادر تفسيره، في مقدمته؛ ولا شك أن كثرة الأشياخ سبب عظيم في سعة العلم. ومن أشهر هؤلاء الشيوخ:

1- أبو بكر بن فورك: محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني، المفسر الواعظ، الفقيه الشافعي، اللغوي، العالم بالأصول والكلام. ت (406 هـ).
2- أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: محمد بن الحسين بن محمد ابن موسى الأزدي النيسابوري، كان عالمًا بالتفسير والسِّيَر. ت (412 هـ).
3- أبو بكر المُقرئ: محمد بن عبدوس بن أحمد بن الجنيد النيسابوري، المفسر الواعظ، كان إمامًا في القراءات، عالمًا بمعاني القرآن. ت (338 هـ).

---

[1] انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي (36/5)، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (238/1)، إنباه الرواة للقفطي (154/1)، وفيات الأعيان لابن خلكان (99/1)، سير أعلام النبلاء للذهبي (435/17)، طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي (58/4)، شذرات الذهب لابن العماد (389/3)، طبقات المفسرين للسيوطي 17، طبقات المفسرين للداوودي (66/1)، كشف الظنون لحاجي خليفة (1496/2)، هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (75/5). وقد استفدت في هذه الترجمة مما كتبه د. محمد أشرف المليباري، في رسالته العلمية [الثعلبي ودراسة كتابه الكشف والبيان]، وكذلك مما كتبه د. خالد بن عون العنزي، في رسالته العلمية [الكشف والبيان للثعلبي تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى الآية (176) من سورة البقرة].

4- أبو القاسم بن حبيب: الحسن بن محمد بن الحسن بن حبيب النيسابوري، المفسر الواعظ، إمام عصره في معاني القرآن وعلومه، وكان أديبًا نحويًّا. ت (406 هـ).

طلابه:

سمع منه خلق كثير، وتتلمذ عليه شيوخ كبار، من أعظمهم:

1- الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسابوري الشافعي، المفسر الكبير، والأديب اللغوي، صاحب التفاسير والتصانيف في علوم القرآن. ت (468هـ).
2- أبو معشر الطبري: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن محمد القطان، كان إمامًا في القراءات، وهو راوي تفسير الثعلبي كاملًا. ت (478 هـ).
3- الخوارزمي: أبو سعيد أحمد بن محمد الشريحي، كان عالمًا بالتفسير وعلوم القرآن.

أقوال العلماء فيه:

كان الثعلبي بحرًا من بحور العلم والدين، وهذه بعض أقوال العلماء فيه:

1- قال عنه تلميذه الواحدي: ((ثم فرغت للأستاذ الإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي -رحمه الله-، وكان حبر العلماء، بل بحرهم، ونجم الفضلاء، بل بدرهم، وزين الأئمة، بل فخرهم، وأوحد الأمة، بل صدرهم))[1].
2- قال عنه القفطي: ((المقرئ، المفسر، الواعظ، الأديب، الثقة، الحافظ، صاحب التصانيف الجليلة)).
3- قال عنه ابن خلكان: ((كان أوحد زمانه في علم التفسير))[2].
4- قال عنه ابن تيمية: ((هو في نفسه كان فيه خير ودين))[3]، وقال أيضًا: ((فيه سلامة من البدع، وإن ذكرها تقليدًا لغيره))[4].

وفاته:

اتفق جمهور المؤرخين على أن وفاته كانت في شهر الله المحرم، سنة (427 هـ).

---

(1) مقدمة الواحدي في التفسير البسيط له (424/1).

(2) وفيات الأعيان لابن خلكان (79/1).

(3) مجموع الفتاوى لابن تيمية (354/13).

(4) المرجع السابق (386/13).

ثانيًا: التعريف بتفسيره [الكشف والبيان][1]

ماهية الكتاب:

تفسير الثعلبي واحد من التفاسير المشهورة المعروفة، وهو بحر من بحار العلوم المحيطة، ضمَّنه صاحبه التفسير بالمأثور، ففسَّر القرآن بعضه ببعض، وكذلك ملأه بالأحاديث النبوية الشريفة، وبالآثار والنقولات عن الصحابة والتابعين، وغيرهم من السلف الصالحين، كل ذلك ساقه بأسانيده المتصلة، مع ذكر الإسرائيليات، فأكثر من النقل عن أهل الكتاب، دون تمييز، وتبيين لما تضمنته بعض الروايات من المعاني القبيحة، التي لا يصح السكوت عليها، في حين أنه قد رد على بعض الفِرَق الإسلامية المبتدعة، مثل الشيعة. وكذلك اعتنى بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وبيَّن وجوهها ودلالاتها. وكذلك أخذ في عين الاعتبار علوم القرآن، من أسباب النزول، وما توجهه من الدلالات في معاني الآيات الكريمة، وكذلك بيان المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ. ولم يُغفل ما تدل عليه الآيات من الأحكام الفقهية، فقد كان الإمام فقيهًا محققًا. وكذلك النواحي اللغوية، نحوية وصرفية وبلاغية. وامتلأ تفسيره بالوعظ؛ فقد كان الإمام واعظًا مرشدًا، بل كان من أشهر الوعاظ في زمانه.

قيمة الكتاب:

تظهر قيمة تفسير الثعلبي في ثنايا كلمات العلماء في الثناء عليه، فقد امتدحه تلميذ المؤلف، وهو المفسر الكبير الإمام الواحدي، إذ قال: ((وله التفسير الملقب بـ [الكشف والبيان عن تفسير القرآن]، الذي رفعت به المطايا في السهل والأوعار، وسارت به الفلك في البحار، وهب هبوب الرياح في الأقطار:

وسار مَسِيرَ الشمسِ في كلِّ بلدةٍ ... وهبَّ هبوبَ الريحِ في البرّ والبحرِ

وأصفقت عليه كافة الأمة، على اختلاف نحلهم))[2] اهـ.

وقال عنه عبد الغافر الفارسي: ((الثِّقَةُ الحَافِظُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الجَلِيلَةِ، مِنَ التَّفسِيرِ حَاوِي لأَنوَاعِ الفَوَائِدِ مِنَ المَعَانِي، وَالإِشَارَاتِ، وَكَلِمَاتِ أَربَابِ الحَقَائِقِ، وَوُجُوهِ الإِعرَابِ وَالقِرَاءَاتِ.......))[3].

وقال عنه ابن خلكان: ((وصنَّف التفسير الكبير، الذي فاق غيره من التفاسير))[4].

---

[1] قد استفدت هذا التعريف مما كتبه د. محمد أشرف المليباري، ود. خالد بن عون العنزي، ود. حاتم بن عابد العنزي، في رسائلهم العلمية المذكورة سلفًا، بتصرف وترتيب.

[2] مقدمة الواحدي لتفسيره البسيط.

[3] المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور 197.

[4] وفيات الأعيان لابن خلكان (79/1).

هذا وقد عِيبَ تفسير الثعلبي بما ضمَّنه من الإسرائيليات، والأحاديث الضعيفة الواهية، ما دفع مفسرًا ومحدثًا جليلًا، هو ابن الجوزي أن يقول: ((ليس في تفسير الثعلبي ما يُعاب به، إلا ما ضمَّنه من الأحاديث الواهية، التي هي في الضعف متناهية))[1]، وكذلك عابه ابن تيمية على ذلك قائلًا عنه: ((كان حاطِب لَيلٍ؛ يَنقُلُ مَا وُجِدَ فِي كتب التَّفسِيرِ، مِن صحيحٍ وضعيفٍ وموضوعٍ))[2]؛ يعني لما سبق ذكره.

[1] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري (283/4).
[2] مجموع الفتاوى لابن تيمية (354/13).



الفصل الأول

التعقبات في الأسماء

المسألة الأولى

الإضافة في قوله تعالى "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في تجويزه خفضَ (مجرميها) بالإضافة؛ مُعَلِّلًا ذلك بأنَّ (جعلنا) لو لم يكن له مفعولان لم يتم الكلام؛ إذ يكون كقولك: جعلت غلام زيد، وهو ما لا يتم حتى تقول: رئيسها، و(في كل قرية) لا يصلح أن يكون مفعولًا ثانيًا؛ إذ إنه لا يصلح عَرَضًا[2].

المناقشة:

تعليل ابن المختار منعَ خفض (مجرميها) بالإضافة بأنَّ الفعل (جعلنا) لا بد أن يكون له مفعولان كلامٌ صحيحٌ إجمالًا، أما تفصيلًا فإنه كما قال الراغب الأصفهاني[3]: ((الفعل (جعل) لفظ عام في الأفعال كلِّها، وهو أعم من (فَعَل) و(صَنَع)، وسائر أخواتها))، ثم ذكر أنه يتصرف على خمسة أوجه:

الوجه الأول: يجري مجرى صار وطَفِق، فلا يتعدَّى، كقولك: جعل زيد يقول كذا.

الوجه الثاني: يجري مجرى (أَوجَد)، فيتعدَّى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى "وجعل لكم السمع والأبصار"[4].

الوجه الثالث: في إيجاد شيءٍ من شيءٍ وتكوينِه منه، كقوله تعالى "جعل لكم من أنفسكم أزواجًا"[5].

الوجه الرابع: تصيير الشيء على حالةٍ دون حالة: كقوله تعالى "الذي جعل لكم الأرض فراشًا"[6].

الوجه الخامس: الحكم بالشيء على الشيء حقًّا كان أو باطلًا، فالحق كقوله تعالى "وجاعلوه من المرسلين"، أما الباطل "الذين جعلوا القرآن عِضِين"[7].

---

[1] سورة الأنعام 123.

[2] انظر: مباحث التفسير 128، وتفسير الثعلبي (187/4).

[3] المفردات في غريب القرآن (196/1).

[4] جزء من الآيات من: سورة النحل 78، سورة السجدة 9، سورة الملك 23.

[5] جزء من الآيتين من: سورة النحل 72، سورة الشورى 11.

[6] جزء من الآية 22 من سورة البقرة.

[7] سورة الحجر: 91.

وعلـى هـذا فـإنَّ هـذا الفعـل مـع تعـدُّد معانيـه، كمـا ذكـر ذلـك الأزهـري وابـن منظـور والفِيـروز آبـادي والمرتضَـى الزَّبيـدي[1] كـذلك؛ فإنـه يتعـدَّى إلـى مفعـول واحـد تـارةً، وإلـى مفعـولين تـارةً أخـرى، ذلـك علـى حسـب معنـاه، كمـا ألمـح إلـى ذلـك الراغـب الأصـفهاني آنفًـا، وإنَّ تقـديره بمعنـى التصـيير المـذكور فـي الوجـه الرابـع، وهـو حينئـذٍ يتعـدى إلـى مفعـولَين ، فيكـون (مجرميهـا) مفعـولًا أولًا ، و(أكـابر) مفعـولًا ثانيًـا ، ليكـون تقـدير الكـلام: (جعلنـا فـي كـل قريـة مجرميهـا أكـابر)، وهـذا قـول بـالقطع ومنـع الإضـافة، وهـو مـا رآه ابـن المختـار، موافقًـا فـي ذلـك الـرأي والاسـتدلال الواحـدي تلميـذ الثعلبـي[2]، وقـد قـال بجـواز هـذا كـذلك: ابـن قتيبـة والهـروي ومكـي وابـن عطيـة والبـاقولي وابـن الجـوزي والفخـر الـرازي والعكبـري والقرطبـي والبيضـاوي[3]، وغيـرهم كثيـر، حتـى قـال الكرمـاني إنـه قـد قـال بهـذا الوجـه جماعـة مـن المفسـرين لا يُحصَـى عـددهم[4]، غيـر أن هـذا الوجـه يقضـي بقطـع مجرميهـا عـن (أكـابر)، ولكـنَّ (أكـابر) جمـع (أكبـر) علـى وزن أفعـل التفضـيل، وهـذه الصـيغة كمـا قـال جمهـور النحـاة: إذا جـاءت مجموعـةً وأُرِيـدَ بهـا التفضـيل، فإنـه يلـزم اقترانهـا بـالألف والـلام أو بالإضـافة، خلافًـا لابـن الـدَّهان وابـن السـرَّاج وابـن يعـيش[5]، وإنـه يجـب حمـل القـرآن الكـريم علـى الأوجـه الإعرابيـة القويـة المشـهورة[6]، ومـذهب الجمهـور فـي هـذه القاعـدة هـو الأقـوى والأشـهر، حتـى قـال السـمين الحلبـي: ((أمـا هـذه القاعـدة فمُسَـلَّمَة))[7]، وقـد جـاءت (أكـابر) مُنكَّـرةً، فلـيس إلا أن تكـون مضـافةً لمـا يليهـا ، فتكـون مضـافةً إلـى (مجرميهـا)، لا أن تكـون مقطوعـةً عنهـا كمـا يقضـي هـذا الـرأي، وكـذلك فيـه القـول بالتقـديم والتـأخير، وهـو خـلاف الأصـل، ويحتـاج إلـى دليـل يسـوق إليـه، وإلا فـردُّه إذا وُجِـد تأويـل حسـن للكـلام -مـع القـول بالترتيـب- أصـح وأجـدر بـالقبول[8]، ولا يُقـال إنَّ هـذا مـن بـاب إضـافة الصـفة إلـى موصـوفها، وهـو مـا لا يجـوز علـى مـذهب البصـريين[9]، فلـو كـان هـذا هـو المـذهب المختـار، فإنـه لا دِلالـة فيـه؛ إذ إنـه كمـا

---

[1] انظر: تهذيب اللغة للأزهري (240/1)، ولسان العرب لابن منظور (110/11)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (977/1)، وتاج العروس للزبيدي (206/28).

[2] التفسير البسيط للواحدي (411/8).

[3] انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (159/1)، الغريبين في القرآن والحديث (1609/5)، مشكل إعراب القرآن لمكي (268/1)، المحرر الوجيز لابن عطية (341/2)، إعراب القرآن للباقولي (688/2)، زاد المسير لابن الجوزي (74/2)، التفسير الكبير للفخر الرازي (35/13)، إعراب القرآن للعكبري (536/1)، تفسير القرطبي (79/7)، تفسير البيضاوي (181/2).

[4] غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (383/1).

[5] انظر: شرح الكافية للرضي (458/3).

[6] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي (645/1).

[7] الدر المصون للسمين الحلبي (135/5).

[8] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي (451/1).

[9] انظر: الإنصاف للأنباري (356/2)، أمالي ابن الحاجب (556/2).

قـال السـمين الحلبـي: ((لا نسـلم أنـه مـن بـاب إضـافة الصـفة لموصـوفها؛ لأن المجـرمين أكـابر وأصـــاغر، فأضـــاف للبيـــان، لا لقصـــد الوصـــف))[1]، فتبـــين بهـــذا ضـــرورة القـــول بإضـــافة (أكـابر) إلـى (مجرميهـا)، وعليـه فـإنَّ الـذي يظهـر -لـي- خطـأ ابـن المختـار فـي اعتراضـه علـى خفض (مجرميها) بالإضافة من حيث الصناعة.

هـذا علـى تقـدير المفعـولَين كمـا قـدَّرهما مَـن ذكـرتُ مـن العلمـاء، وإنَّ ثمـت تقـديرًا آخـر للمفعـولَين قـدره أبـو حيـان الأندلسـي والسـمين الحلبـي والكرمـاني وزكريـا الأنصـاري ومحيـي الـدين الـدرويش[2]، وهـو أن يكـون (أكـابر) مفعـولًا أولَ مـؤخَّرًا، و(فـي كـل قريـة) مفعـولًا ثـانٍ مُقـدَّمًا، مـع كـون (مجرميهـا) مخفوضًـا بالإضـافة عمـلًا بالقاعـدة المـذكورة قبـلُ ، ذلـك بنـاءً علـى أنَّ (جعلنـا) بمعنـى التَّصـيير المـذكور آنفًـا، وإنَّ تقـدير (فـي كـل قريـة) مفعـولًا بـه، الـذي يبـدو -لـي- أنَّ فيـه مـن التكلُّـف مـا فيـه معنًـى ولغـةً ؛ فـإنَّ تقـدير الكـلام حينئـذٍ يكـون (صـيَّرنا أكـابر المجـرمين فـي كـل قريـة)، وهـو مـا لا يفيـد معنًـى صـحيحًا ؛ إذ معنـى التصـيير: تحويـل الشـيء مـن صـورة إلـى صـورة، كقولـك: ((جعلـتُ الطـينَ خَزَفًـا، والقبـيحَ حسـنًا)) ، كمـا مثَّـل بـذلك ابـن منظـور والفيـروز آبـادي والمرتضـى الزبيـدي[3]، وهـذا -فيمـا بـدا لـي- لا يتفـق مـع مـراد الآيـة الكريمـة، وإن الوقـوف عنـد المـراد مـن الآيـة محـل البحـث أول طرائـق اجتنـاب المرجـوح فـي توجيههـا[4]، والظـاهر -لـي- فـي مرادهـا أنهـا إخبـار بوجـود رؤسـاء الفسـاق فـي كـل قريـة مـن القـرى الخاليـة، كمـا أوجدنا فـي قريتـك يـا محمـد ρ ، تسـليةً لـه ρ وتخفيفًـا عنـه ، وكـذلك فـإن الجـار والمجـرور يكـون مفعـولًا بـه معنًـى إذا كـان الفعـل قـد وقـع عليـه حقيقـةً ، غيـر أنـه لـم يُسـمع مـن العـرب دخـول الفعـل عليـه بنفسـه، فيتعـدى إليـه بحـرف جـر، ذلـك كقولـك: ((مـررتُ بزيـد))، فـإن (زيـد) مفعـولٌ بـه معنًـى؛ لأنَّ فعـل المـرور قـد وقـع عليـه، غيـر أنَّ العـرب لـم يتكلمـوا بــ ((مـررت زيـدا)) فـلا يصـح[5]، فهـل القريـة فـي الآيـة الكريمـة يقـع عليهـا فعـل التصـيير الـذي يعنـي تحويـل شـيءٍ إلـى شـيء؟ كـأنْ تكـون مفعـولًا ثانيًـا، وأكـابر المجـرمين مفعـولًا أولًا، وهـل (القريـة) عَـرَض لتصـلح لأنْ تكـون مفعـولًا؟ كمـا اعتـرض بهـذا ابـن المختـار، وأراه مصـيبًا فـي اعتراضـه بهـذا الوجـه، لـذا فالـذي يظهـر -لـي- أنَّ (فـي كـل قرية) لا يصلح أنْ يُقدَّر مفعولًا ثانيًا.

وإنـــه لا منـــاص مـــن وجـــود مفعـــولٍ ثـــانٍ للفعـــل (جعلنـــا)، علـــى تقـــديره بمعنـــى التصـــيير المـذكور آنفًـا؛ مـذكورًا كـان أو محـذوفًا، ويتضـح ممـا سـبق أنـه لـيس ثمـت مفعـولٌ بـه مـذكور،

---

[1] انظر: الدر المصون للسمين الحلبي (136/5).

[2] انظر: البحر المحيط لأبي حيان (635/4)، الدر المصون (134/5)، غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (383/1)، إعراب القرآن لزكريا الأنصاري (266/1)، إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش (218/3).

[3] سبق تخريجه.

[4] انظر أسباب الخطأ في التفسير لطاهر محمود يعقوب 1025.

[5] انظر: الكتاب لسيبويه (97/1)، شرح الكتاب للسيرافي (278/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (116/4).

فليس إلا أن يكون محذوفًا مُقدَّرًا، كأنْ يكون تقديره (فُسَّاقًا)، ليكون تقدير الكلام (جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فُسَّاقًا)، وإنه كما قال السمين الحلبي عن هذا الرأي: ((ليس بشيءٍ؛ لأنه لا يُحذَف شيءٌ إلا لدليل، والدليل على ما ذكروه غير واضح))[1].

وعلى ما سبق فإنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ تقدير الفعل (جعلنا) بمعنى التصيير المذكور آنفًا لا وَجاهَة فيه معنىً وصناعةً، فلا مَناصَ من تقديره بمعنًى آخر، وأصلح المعاني له في هذا السياق هو ما ذكره ابن عاشور، وهو معنى الإيجاد الذي يتعدَّى إلى مفعول واحد[2]، فكما أنه في قوله تعالى "جعل لكم السمع والأبصار" بمعنى أَوجَد وخَلَق، ومفعوله (السمع) لا ثاني له، والجار والمجرور (لكم) متعلق بالفعل، مُقدَّم للأهمية وهي التودد بذكر التالي من النِّعم سمعًا وبصرًا، فكذلك (جعلنا) في الآية محل البحث الأجدر فيه -حسبما بدى لي- أنْ يكون بهذا بمعنى الإيجاد والخلق، فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحد هو (أكابر)، ويكون (مجرميها) مخفوضًا بالإضافة، والجار والمجرور (في كل قرية) متعلِّقٌ بالفعل مُقدَّم على (أكابر مجرميها)؛ لأنه كما قال ابن عاشور: ((لأنَّ كون ذلك من شأن جميع القرى هو الأهم في هذا الخبر))[3].

الترجيح:

على ما سبق الذي يظهر -لي- أنَّ ابن المختار كان غيرَ مُصيبٍ في منعِه إضافةَ (أكابر) إلى (مجرميها)، وأنَّ الثعلبيَّ كان أقربَ إلى الصواب في تجويزه ذلك، وإنْ لم يجزم به، فضلًا عن أنه لم يُصرِّح بحقيقة توجيهه اللُّغَوي في محل الإشكال.

---

[1] انظر الدر المصون (136/5).

[2] انظر التحرير والتنوير (8-أ/48).

[3] سبق تخريجه.

المسألة الثانية

إعراب (هِيَ) في قوله تعالى "إنْ تُبدُوا الصدقاتِ فَنِعِمَّا هي"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ (هي) لفظ في محل النصب، كما تقول: ((نعم الرجل رجلًا))، وقال بل (هي) في محل الرفع؛ لأنَّ (هي) معرفة، وخبر (نعم) إذا كان معرفة يكون مرفوعًا، كقولك: ((نعم الرجل زيد))[2].

المناقشة:

قد اعترض ابن المختار على الثعلبي في محل (هي)، وقول الثعلبي (هي) في محل النصب، أي على التمييز، وقول ابن المختار (هي) في محل الرفع، أي على الابتداء. ولم يتعرض لـ (ما) صلة (نِعْمَ)، ولأنَّ محل (هي) مبناه على محل (ما)؛ إذ إنَّ (ما) تحتمل أن تكون تمييزًا، فلا تكون (هي) حينئذٍ في محل النصب على التمييز؛ لذا كان جديرًا بالمناقشة أن تكون لمحل (ما)، ومِن ثَمَّ لمحل (هي).

محل (ما):

قد اختُلِف في (ما) في مثل هذا الموضع اختلافًا واسعًا، حتى اضطربت النقولات عن العلماء، ولم تتحقق فيها المذاهب، ويمكن حصر القول فيها فيما يلي:

القول الأول: أنها في موضع التمييز، وهي نكرة تامة، لا موصولة ولا موصوفة، وهي هنا بمعنى شيء، فهي في موضع نصب على التمييز، مبينة للضمير المحذوف، المرتفع بـ (نعم)، في موضع الفاعل، والتقدير: فنِعِمَ شيئًا هي، أي فنِعِمَ الشيءُ شيئًا هي، وعلى هذا لا تكون (هي) في محل النصب، وإنما في محل الرفع، على الابتداء المؤخر، وهذا ظاهر، أو على أنها في محل الخبر، كما ذكره العكبري قائلًا: ((...(هِيَ): خَبَرُ مُبْتَدَأ مَحْذُوفٍ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: مَا الشَّيْءُ الْمَمْدُوحُ؟ فَيُقَالُ: ((هِيَ)) أَيِ الْمَمْدُوحُ الصَّدَقَةُ))[3].

وهذا مذهب أبي علي الفارسي في أحد قولَيه، والزمخشري وابن يعيش والجُزُوليّ، وجمع من المتأخرين[4]، وليس هذا مذهب سيبويه، فإنَّ ابن مالك قد نفى ذلك، رادًّا على

---

[1] سورة البقرة: 271.

[2] انظر: مباحث التفسير 103، تفسير الثعلبي (272/2).

[3] إعراب القرآن للعكبري (221/1).

[4] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (398/4)، شرح التسهيل لابن مالك (12/3)، شرح الألفية للشاطبي (521/4).

مَن ادعى أنَّ هذا مذهب سيبويه، قائلًا: ((وربما اعتقد مَن لا يعرف أنَّ هذا هو مذهب سيبويه، وذلك باطل))[1]، وسيأتي تِباعًا تبيين مذهب سيبويه.

وثَمَّتَ اعتراضات على هذا القول، ومنها أنَّ مُمَيِّز فاعل هَذَين الفعلَين (نِعمَ) و(بِئسَ) لا يكون إلا صالحًا للألف واللام، وهذا ما ذكر ابن مالك وأبو حيان أنه معلوم بالاستقراء في كل مُمَيِّز[2]، وهذا القيد لا يتحقق في هذا القول.

وكذلك ما ذكره ابن مالك ووافقه أبو حيان أنَّ (ما) تساوي المُضمَر في الإبهام، والتمييز إنما يُجاء به لتعيين جنس المُمَيَّز، وهو ما لا يَحصُل بـ (ما)[3]؛ إذ إنَّ (ما) كما قال سيبويه: ((...(ما) مبهمة تقع على كل شيء))[4]، وقد قال أبو حيان: ((وقد نص أصحابنا على أنه لا يُمَيَّز بالأسماء المتوغلة في البناء، ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام كـ (شيء) و(موجود) وشبههما، ولا اسمَ أدخلُ في البناء والإبهام مِن (ما)، فلا يجوز التمييز بها))[5].

فيتبين –لي- مما سبق ضعف هذا القول.

القول الثاني: أنها فاعل (نِعمَ)، وهذا على وجهَين:

الوجه الأول: أنها اسم تام مُكَنًّى به عن اسم مُعَرَّف بـ (أل) الجنسية، وهو مُقَدَّر حسب المعنى، وعلى هذا فتقدير الكلام في "إنْ تبدوا الصدقات فنعمَّا هي" فنعم الشيء إبداؤها، على أنَّ المخصوص بالمدح هو إبداء الصدقات، لا الصدقات نفسها[6]، فيكون قد حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[7]، وهذا على مذهب سيبويه، كما بيَّنه ابن مالك[8]، وكذا مذهب الكسائي[9]، هذا، وقد نقل ابن مالك عن ابن خروف قائلًا: ((قال أبو الحسن بن خروف: وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة، نحو (دققته دقًّا نِعِمَّا). قال سيبويه: أي نِعمَ الدق. و"فَنِعِمَّا هي" أي نعم الشيء إبداؤها، و(نِعِمّا صنعْتَ)، و(بئسما فعلتَ)، أي نِعمَ الشيءُ صنعتَ، هذا كلام ابن خروف معتمدًا على كلام سيبويه)) اهـ[10]،

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (12/3).

[2] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (12/3)، التذييل لأبي حيان (96/10).

[3] المرجع السابق.

[4] الكتاب لسيبويه (228/4).

[5] التذييل والتكميل لأبي حيان (96/10).

[6] انظر تفسير ابن عطية (366/1).

[7] انظر شرح التسهيل لابن مالك (12/3)، التذييل والتكميل لأبي حيان (93/10).

[8] المرجع السابق.

[9] المرجع السابق

[10] المرجع السابق.

وهو معتمد على كلام سيبويه حقًّا؛ إذ قال سيبويه: ((ونظير جعلِهم (ما) وحدها اسمًا قولُ العرب: (إنِّى ممّا أنْ أصنعَ)، أي من الأمر أن أَصنعَ، فجُعل (ما) وحدهَا اسمًا. ومثلُ ذلك (غَسَلْتُه غَسْلًا نِعِمَّا)، أى نِعْمَ الغسلُ)) اهـ[1]، وهذا الذي رَجَّحَه ابن مالك، وكذا أبو حيان[2]، وقد رُجّح هذا القول أيضًا كما ذكر الشاطبي بأمور[3]، منها أنه تعلق بكلام سيبويه، مع موافقته للمعنى، وأنَّ (ما) قد كَثُر الاقتصار عليها، كما سبق فيما رواه سيبويه: ((غَسَلْتُه غَسْلًا نِعِمَّا))، قال الشاطبي: ((والنكرة التالية (نعم) لا يُقتَصَر عليها إلا نادرًا))[4]، وكذلك هي إمَّا أنْ تكون معرفة أو نكرة موصوفة، ولما لم تكن موصوفة، لم تكن نكرة، فلم يتسن إلا أن تكون معرفة.

الوجه الثاني: أنَّ (ما) موصولة بمعنى (الذي)، واكتُفِيَ بها وبصلتها عن المخصوص بالمدح أو الذم، وهذا اختيار الفراء[5]، والفارسي في أحد قوليه[6].

ولِما سبق يتبين –لي- رجاحة هذا القول، لا سيما الوجه الأول له، وعلى هذا القول، فإنَّ (ما) تكون في موضع الرفع على الفاعلية، و(هي) كذلك في موضع الرفع، إمَّا على أنها مخصوصًا بالمدح، في محل مبتدأ، أو أنها من صلة (ما).

محل (هي):

مما سبق تفصيله في محل (ما)، وأنَّ الوجه الذي أراه أقرب إلى الصواب– هو أنَّها في محل الرفع على الفاعلية، لا النصب على التمييز، فإن (هي) تحتمل أنْ تكون في محل النصب على التمييز، إنْ كانت نكرة، على قول الثعلبي، كما تحتمل الرفع، على الابتداء المؤخر، كمخصوص بالمدح، إن كانت معرفة، على قول ابن المختار.

والتحقيق أنَّ (هي) ضمير بارز، من ضمائر الرفع المنفصلة، فلا يكون إلا في محل الرفع، قال ابن مالك في الألفية[7]:

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

فإنَّ (هي) فرع من فروع (هو)، وقوله: ((ذو ارتفاع)) أي أنها مختصة بالرفع، فتجيء مبنية في محل الرفع، لا في محل النصب[8]، وهذا هو الأصل المطَّرد، كثير

---

[1] الكتاب لسيبويه (73/1)، شرح السيرافي للكتاب (356/1).

[2] سبق تخريجه.

[3] شرح الشاطبي للألفية (523/4).

[4] المرجع السابق.

[5] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (93/10).

[6] المرجع السابق.

[7] انظر: شرح ابن الناظم للألفية (37/1)، شرح ابن عقيل للألفية (97/1).

[8] انظر المرجع السابق.

الاستعمال، وإلا فثمت استعمالات أخرى تخالف هذا الأصل، وهو ما ذكره الصبان على النحو التالي: ((...ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والإطراد؛ حتى لا يُنتَقَض بنحو: (أنا كأنت)، فإنه قليل، ولا بما أُكِّد به المنصوب أو المجرور، كما يأتي في باب التوكيد، فإنه بطريق النيابة، ولا بنحو: (يا أنت)؛ لأنه في محل نصب، فإنَّ ذلك شاذٌّ لا مُطَّرِد...)) اهـ[1].

هذا فضلًا عن أنَّ (هي) لطالما كانت من الضمائر فإنها من المعارف، لا من النكرات، بل قال ابن هشام: ((وإنما بدأت بِهِ[2] لِأَنَّهُ أعرف الْأَنْوَاع السِّتَّة على الصَّحِيح))[3].

وعليه فإنَّ (هي) في قوله "فَنِعِمَّا هي" من باب الأصل المُطَّرِد، الذي يكون في محل الرفع، فضلًا عن أنها من أعرف المعارف، فيلزم بهذا أيضًا أن تكون في محل الرفع على الابتداء المؤخر، كمخصوص بالمدح.

الترجيح:

مما سبق فإنَّ الذي يظهر –لي- أنَّ (هي) في هذا الموضع في محل الرفع، لا النصب، وأنَّ ابن المختار كان مصيبًا في اعتراضه هذا.

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية (169/1).

(2) أي الضمير.

(3) شرح شذور الذهب لابن هشام 175.

المسألة الثالثة

محل (ما) في قوله تعالى "وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ محل (ما) الرفع على الابتداء، وقال بل الرفع بخبر حذف الصفة، كقولك: لزيد درهم، ثم قال: أو محلها نصب؛ لوقوع (يجعلون) عليها، وإنَّ هذا هو الأظهر[2].

المناقشة:

بعد النظر في تفسير الثعلبي وجدت أنَّ الثعلبي قد ذكر الوجهين في (ما)، الرفع بالابتداء، على تقدير الانقطاع في الكلام، والنصب على تقدير الاتصال فيه، وإعمال (يجعلون) فيها، ولم يرجِّح وجهًا على الآخر.

وقد جاء اعتراض ابن المختار عليه في الوجه الأول، وهو الرفع، على تقدير الانقطاع، فقد خالفه في سبب الرفع، وجعل الرفع بخبر حذف الصفة، ثم إنَّه رجَّح اتصال الكلام، وإعمال (يجعلون) في (ما)، وهو وجه النصب فيها، وهذا يسوقنا إلى مناقشة:

1- أي العوامل يرفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور؟
2- الاتصال والانقطاع، أيهما أولى أنْ يقال في هذا الموضع؟

وبالإجابة عن السؤال الثاني يتبين الوجه.

أولًا: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

الاسم الواقع بعد الظرف[3] لا يخلو من حالَين[4]:

الحال الأولى: أن يُسبَق بواحد مما يلي: نفي نحو ((ما في الدار أحد))، أو استفهام نحو ((أفي الدار أحد))، أو موصوف نحو ((مررت برجل معه صقر))، أو موصول نحو ((جاء الذي في الدار أبوه))، أو صاحب خبر نحو ((زيد عندك أخوه))، أو صاحب حال نحو ((مررت بزيد عليه جبة))، فقد قال ابن هشام في رافعه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّ الأرجح أنه مبتدأ، مخبر عنه بالظرف، ويجوز كونه فاعلًا.

---

[1] سورة النحل: 57.

[2] انظر: مباحث التفسير 196، الكشف والبيان للثعلبي (23/6).

[3] وحكم الجار والمجرور حكم الظرف، تمامًا بتمام.

[4] انظر: مختصر مغني اللبيب لمحمد بن صالح العثيمين 137.

الثـاني: الأرجـح كونـه فـاعلًا، وهـو اختيـار ابـن مالـك؛ وتوجيهـه أنَّ الأصـل عـدم التقـديم والتأخير.

الثالث: يجب كونه فاعلًا، وقيل إنه مذهب الأكثرين.

وَحَيْـثُ أعـرب فَـاعِلا فَهَـل عَاملــه الْفِعْـل الْمَحْـذُوف أَو الظّـرْف؛ لنيابتهـا عَـن (اسْـتَقر)، وقربهما من الْفِعْل لاعتمادهما، فِي هذا خلاف[1].

الحـال الثانيـة: إذا لـم يَسـبِق الظـرف شـيء ممـا سـبق، فـإنَّ فـي العامـل فـي الاسـم الواقـع بعده مذهبَين[2]:

المـذهب الأول: أنــه الظــرف أو الجــار والمجــرور، ويســمون ذلــك العامــل: المحــل، أو الصـفة، فـي نحـو قولـك: ((أمامـك زيـد))، ((فـي الـدار عمـرو))، وهـذا مـذهب الكـوفيين، وإليـه ذهـب الأخفـش فـي أحـد قوليـه، وكـذا المبـرد، مـن البصـريين، وأدلـتهم علـى هـذا أنَّ الأصـل فـي قولـك ذلـك ((حَـلَّ زيـد أمامـك))، ((حَـلَّ عمـرو فـي الـدار))، فحُـذِف الفعـل (حَـلَّ) واكتُفِـيَ بالعامـل المـذكور، وهـو غيـر مطلـوب، فـارتفع الاسـم بعـده بـه، كمـا يرتفـع بالفعـل، وكـذا اسـتدلوا بـأنَّ سـيبويه يسـاعدهم علـى أنَّ الظـرف يَرفَـع إذا وقـع خبـرًا لمبتـدأ، أو صـفة لموصـوف، أو حـالًا لـذي حـال، أو صـلةً لموصـول، أو معتمـدًا علـى همـزة اسـتفهام، أو حـرف نفـي، أو كـان الواقـع بعـده فـي تأويـل المصـدر (أنَّ) التـي فـي تأويـل المصـدر، فمـن وقوعـه خبـرًا لمبتـدأ قولـه ﷻ "فَأُولَئِـكَ لَهُـمْ جَـزَاءُ الضِـّعْفِ"[3]، فـ (جـزاء) مرفـوع بـالظرف، ومـن وقوعـه صـفة كقولـك "مـررت برجـل صـالح فـي الـدار أبـوه"، و مـن وقوعـه حـالًا قولـك "مـررت بزيـد فـي الـدار أبـوه"، وعلـى ذلـك قولـه ﷻ "وَآتَيْنَـاهُ الْإِنْجِيـلَ فِيـهِ هُـدىً وَنُـورٌ"[4]، فـ (هـدى) و(نـور) مرفوعـان بـالظرف؛ لأنـه حـال مـن الإنجيـل، ويـدل عليـه قولـه ﷻ "وَمُصَـدِّقًا لِمَـا بَـيْنَ يَدَيْـهِ"[5]، فعطـف "مصـدقا" علـى حـال قبلـه، ومـا ذاك إلا الظـرف، و مـن وقوعـه صـلةً كقولـه ﷻ "وَمَـنْ عِنْـدَهُ عِلْـمُ الْكِتَـابِ"[6]، والمعتمـد علـى الهمـزة كقولـه ﷻ "أَفِـي اللَّهِ شَـكٌّ"[7]، وحـرف النفـي كقولـك: "مـا فـي الـدار أحـدٌ"، و مـن وقوعـه بعـد أنَّ كقولـه ﷻ "وَمِـنْ آيَاتِـهِ أَنَّـكَ تَـرَى

---

[1] انظر: مغني اللبيب لابن هشام (317/5).

[2] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (44/1) المسألة السادسة، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري 233 المسألة التاسعة والعشرون، مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك 579.

[3] سورة سبأ: 37.

[4] سورة المائدة: 46.

[5] المرجع السابق.

[6] سورة الرعد: 43.

[7] سورة إبراهيم: 10.

الْأَرْضَ"[1]، فـ (أنَّ) وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.

المذهب الثاني: أنَّ العامل هو الابتداء، وهذا مذهب البصريين، وحجتهم في هذا أنَّ الاسم قد تعرَّى من العوامل اللفظية؛ إذ لا يصلح الظرف والجار والمجرور أن يكون أحدهما عاملًا، فلم يبق إلا العامل المعنوي، وهو الابتداء، وحجتهم في عدم صلاحية العاملَين المذكورَين مانعان، وهما على النحو التالي:

المانع الأول: أنَّ الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ههنا عاملًا لقيامه مقام الفعل ما جاز أن تدخل على العوامل، فتقول ((إنَّ أمامك زيدًا))، و((ظننتُ خلفك عمرًا))، وما أشبه ذلك؛ لأن عاملًا لا يدخل على عامل؛ فلو كان الظرف رافعًا لزيد لما جاز ذلك، ولَمَا كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِلُ عمله، كما لا يجوز أن تقول: ((إنَّ يقوم عمرًا، وظننت ينطلق بكرًا))، فلما تعدّاه العامل إلى الاسم كما قال ﷻ "إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا"[2]، ولم يُرْوَ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب، دلّ على ما قلناه.

المانع الثاني: أنه لو كان عاملا لوجب أن يُرْفَعَ به الاسم في قولك: ((بك زيد مأخوذ))، وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك.

وقد اعترض الكوفيون على هذين المانعَين بما يلي:

أما على المانع الأول فقد قالوا: أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم: ((إنَّ العامل يتعدَّاه إلى الاسم بعده)) ليس بصحيح؛ لأنَّ المحلّ عندنا اجتمع فيه نَصْبَان: نصب المحل في نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى (زيد) فنصبه.

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم ((إنه لو كان عاملًا لوجب أنْ يرفع الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ)) ليس بصحيح؛ وذلك لأنَّ (بك) مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا ((في الدار زيد)) إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلامًا.

إلا أنَّ البصريين قد ردوا على هذه الاعتراضات، فقد قالوا: **أما اعتراضهم على الوجه الأول:** قولهم ((إنه اجتمع في المحل نصبان: نصب المحل في نفسه، ونصب العامل)) قلنا: هذا باطل من وجهَين:

الوجه الأول: أنْ هذا يؤدي إلى أنه يجوز أنْ يكون الاسم منصوبًا من وجهَين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت: ((أكرمت زيدًا، وأعطيت عمرًا العاقلَين)) لم يجز أنْ تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوبًا من وجهَين، وذلك لا يجوز، فكذلك ههنا.

---

[1] سورة فصلت: 39.

[2] سورة المزمل: 12.

والوجـه الثـاني: أنَّ النصـب الـذي فـاض مـن المحـلّ إلـى الاسـم لا يخلـو مـن: إمـا أنْ يكـون نَصـبَ المحـل، أو نَصـبَ العامـل؛ فـإن قلـتم نصـب الظـرف، فقولـوا إنـه منصـوب بـالظرف، وهذا مـا لا يقول بـه أحد؛ لأنـه لا دليل عليـه، وإن قلـتم إنـه نَصْبُ العامل فقد صح قولنا: إن العامل يتعدَّاه إلى ما بعده، ويُبْطل عمله.

وأمـا اعتراضـهم علـى الوجـه الثـاني: قولهم: ((إنَّ (بِكَ) مع الإضـافة إلـى الاسم لا يفيد، بخلاف قولك: (في الدار) إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد)) فباطل أيضًا؛ وذلك لأنه لو كان عـاملًا لَمَـا وقـع الفـرقُ بينهمـا فـي هـذا المعنـى، ألا تـرى أنَّ قولـك ((ضَـارَبَ زَيْـدٌ)) لا يفيد، و((سار زيد)) يفيد، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغي أن يكون ههنا.

وأمـا الجـواب عـن الكـوفيين: فـي قـولهم ((إنَّ الأصـل فـي قولـك: ((أمامـك زيـد)) و((فـي الـدار عمـرو)): حَـلَّ أمامـك زيـد، وحـلّ فـي الـدار عمـرو؛ فحـذف الفعـل، واكتُفِـيَ بـالظرف منـه)) قـال البصـريون: لا نسـلم أنَّ التقـدير فـي الفعـل التقـديم، بـل الفعـل ومـا عمـل فيـه فـي تقـدير التـأخير؛ وتقـديم الظـرف لا يـدل علـى تقـديم الفعـل؛ لأنَّ الظـرف معمـول الفعـل، والفعـل هـو الخبـر، وتقـديم معمـول الخبـر لا يـدل علـى أنَّ الأصـل فـي الخبـر التقـديم، ولأنَّ المبتـدأ يخـرج عـن كونـه مبتـدأ بتقديمـه، ألا تـرى أنـك تقـول ((عمـرًا زَيْـدٌ ضَـارِبٌ))، ولا يـدل ذلـك علـى أنَّ الأصـل فـي الخبـر التقديم وإنْ كـان يجـوز تقديمـه علـى المعمـول، فكـذلك ههنـا. والـذي يـدل علـى أنَّ الفعـل ههنـا فـي تقـدير التـأخير، والاسم فـي تقـدير التقـديم مسـألتان: إحـداهما: أنـك تقـول ((فـي داره زيـد))، ولـو كـان كمـا زعمـتم لأدَّى ذلـك إلـى الإضـمار قبـل الـذكر، وذلـك لا يجـوز، والثانيـة: أنَّـا أجمعنـا علـى أنـه إذا قـال: ((فـي داره زيـد قـائم)) فـإنَّ زيـدًا لا يرتفـع بـالظرف، وإنمـا يرتفـع عنـدكم بــ (قـائم)، وعنـدنا يرتفـع بالابتـداء، ولـو كـان مقـدّمًا علـى زيـد لوجب أن لا يُلغَى.

وأمـا قـولهم: ((إنَّ الفعـل غيـر مطلـوب)) قلنـا: لـو كـان الفعـل غيـر مطلـوب ولا مُقَـدَّر، لأدَّى ذلـك إلـى أنْ يبقـى الظـرف منصـوبًا بغيـر ناصـب، وذلـك لا يجـوز؛ إذ لا بـد للمعمـول من عامل.

وأمـا قـولهم: ((إن سـيبويه يسـاعدنا علـى أنَّ الظـرف يَرْفَـعُ إذا وقـع خبـرًا لمبتـدأ، أو صـفة لموصـوف، أو حـالًا لـذي حـال، أو صـلة لموصـول، أو معتمـدًا علـى همـزة الاسـتفهام إلـى غيـر ذلـك))، فإنمـا كـان كـذلك لأنَّ هـذه المواضـع أولـى بالفعـل مـن غيـره، فَـرَجَحَ جانبـهُ علـى الابتـداء، كمـا قلنـا فـي اسم الفاعـل إذا جـرى خبـرًا لمبتـدأ، أو صـفة لموصـوف، أو حـالًا لـذي حـال، أو صـلة لموصـول، أو معتمـدًا علـى همـزة الاسـتفهام أو حـرف النفـي، فـالخبر كقولـك: ((زيـد قـائم أبـوه))، والصـفة كقولـك: ((مـررت برجـل كـريم أخـوه)) والحـال كقولـك: ((جـاءني زيـد ضـاحكًا وجْهُـه)) والصـلة كقولـك: ((رأيـت الـذاهِبَ غُلَامُـه))، والمعتمـد علـى الهمـزة نحـو: ((أَذَاهِـبٌ أَخَـوَاكَ))، وحـرف النفـي نحـو: ((مـا قـائم غلامُـك))، وإنمـا كـان ذلـك لأنَّ هـذه الأشـياء أولـى بالفعـل مـن غيـره؛ فلهـذا غَلَـبَ جانـب تقـديره، بخـلاف مـا وقـع الخـلاف فيه.

مما سبق يتبين أنَّ العامل في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ما ذهب إليه البصريون، وهو العامل المعنوي الابتداء.

الكلام بين الاتصال والانقطاع في آية البحث الكريمة:

في قوله تعالى "ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون"، إنَّ محل (ما) يتوقف على علاقتها بما قبلها، انقطاعًا واتصالًا؛ إذ لو تبين انقطاع الكلام لعَمِل فيها الابتداء، وإنْ تبين الاتصال لعمل فيها الفعل (يجعلون).

وإنَّ القول بالاتصال وإعمال (يجعلون) فيها قد قال بجوازه الطبري والزمخشري والسمين الحلبي[1].

غير أنَّ هذا القول قد اعتُرِض عليه بوجه من وجوه العربية، وهو من مذهب البصريين[2]، إذ قال سيبويه: يُقال ((أكرِمْ نفسَك))، ولا يُقال ((أكرِمْكَ))، لأنهم استغنوا عنه بقول: أكرِمْ نفسَكَ[3]، وذكر المبرد السبب، فقال: ولا يكون الشيء فاعلًا مفعولًا في حال[4]، أي في آنٍ واحد، وبهذا قال الفراء، وهو أنَّ مثل قوله ﷻ "ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون"، عند الاتصال يُقال فيه (لأنفسهم)، لا (لهم)، فيقال: ولأنفسهم ما يشتهون، لا أنْ يقال: ولهم ما يشتهون، فإنَّك تقول: قد جعلتَ لنفسك كذا وكذا، ولا تقول: قد جعلتَ لكَ، وكل فعل أو خافض، ذكرته مكنيًّا، يكون مخفوضه الثاني بالنفس، فتقول: فعلتَ لنفسكَ، وفي المنصوب تقول: ضربتَ نفسكَ، وفي المرفوع تقول: أهلكتْكَ نفسكَ، وقد تقول العرب في باب (ظنَّ) وأخواتها، مثل (رأى) و(حسب) وغيرها، خلاف ما تقول في غيرها، فيقولون: ((أظنني قائمًا))، ((وجدتني صالحًا))، لا تحتاج إلى قول: أظن نفسي، ولا وجدت نفسي؛ إذ هذه الأفعال ناقصة تحتاج إلى خبر سوى الاسم[5]، أي أنها تنصب مفعولَين أصلهما مبتدأ وخبر، ومنه قوله ﷻ "أنْ رآه استغنى"[6]، ولم يقل ﷻ: رأى نفسه.

---

[1] انظر: تفسير الطبري (227/17)، الكشاف للزمخشري (612/2)، الدر المصون للسمين الحلبي (242/6).

[2] انظر: مشكل الإعراب لمكي (420/1).

[3] انظر: إعراب القرآن للنحاس (304/4).

[4] المرجع السابق.

[5] معاني القرآن للفراء (105/2) بتصرف.

[6] سورة العلق: 7.

هذا وقد يجيء في الضرورة الشعرية خلاف ما سبق تقريره[1]، فيجيء من الأفعال التامة، فيقال (ضَرَبَتكَ) (مَنَعَتكَ)، و(عَدِمتُني) و(فَقَدتُني)، فقد قال الشاعر[2]:

لقد كَانَ بي عَن ضَرَّتين عدِمتُني   وعمَّا ألاقي منهما متَزَحزَح[3]

ومثل هذا من قول القائل (عدمتُني) و(فقدتُني) -كما قال الفراء- ليس بوجه الكلام، إنما الوجه ما تقرَّر أولًا، فلا يكون الأمر كما قال الزمخشري إنه جائز في هذين الفعلين خاصة[4]، وإنما هو من الضرورة كما بيَّنه الفراء. وقد وافق الفراءَ في هذا الزجاجُ، ومكِّيٌّ[5].

وقد غلِط على الفراء من زعم أنه يجيز النصب في (ما)، بعد ما تقرَّر قوله، فلا اعتبار بادِّعاء النحاس ومكي[6] وابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي[7]، وكذا ما نقله الأشموني عن الزجاج بتغليطه الفراء[8]. وقد أيَّد القول بالانقطاع أبو عمرو الداني[9].

مما سبق يتبين لي أنه لا يصح لغةً أن يقال باتصال الكلام، وكذا -فيما أعرف- لا مانع تفسيري من القول بانقطاعه.

الترجيح:

مما سبق يتبين -لي- مجانبة ابن المختار الصواب في قوله إنَّ الرافع للاسم الواقع بعد الظرف هو حذف خبر الصفة، وإنما الصواب أنه الابتداء، وكذا مجانبته الصواب في

---

(1) المرجع السابق.

(2) هو جِران العَود، عامر بن الحارث النميري، شاعر وصَّاف، أدرك الإسلام، واقتبس من القرآن، ومعنى (جران العود): مُقَدَّم عنق البعير المسن، كان يُلَقِّب نفسه به في شعره، لم أقف على سنة وفاته، وله ديوان مطبوع. انظر: الأعلام للزركلي (250/3).

(3) البيت من الطويل، والشاهد (عدمتُني)، حيث استعمل الفعل (عدم) استعمال أفعال القلوب، فاتصل به ضمير الفاعل وضمير المفعول، وهما لواحد، والأصل أنْ يقال (عدمتُ نفسي). انظر: ديوان جران العَود 4، معاني القرآن للفراء (334/1)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (130/3)، أمالي ابن الشجري (57/1)، شرح المفصل لابن يعيش (334/4)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (564/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (97/2)، شرح الشواهد لمحمد حسن شراب (270/1).

(4) انظر: المفصَّل للزمخشري 348.

(5) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (206/3)، مشكل الإعراب لمكي (420/1).

(6) سبق تخريج قول النحاس ومكي.

(7) سبق تخريجه، وانظر المحرر الوجيز لابن عطية (401/3)، البحر المحيط لأبي حيان (547/6)، الدر المصون (242/6).

(8) منار الهدى في الوقف والابتدا للأشموني (408/1).

(9) انظر الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني 118.

قولــه باتصـــال الكـــلام، وإعمـــال (يجعلـــون) فـــي (مـــا)، وأنَّ الصـــواب فيـــه هـــو الانقطـــاع والاستئناف، أما الثعلبي فإنه -فيما أرى- مخطئٌ في تجويزه القول بالاتصال.

المسألة الرابعة

إعراب (أزواجًا) في قوله ﷻ "ولا تَمُدَنَّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في تأويله هذه الآية الكريمة بقوله: لا تنظر إلى ما أعطيناهم أصنافًا من نعيم الدنيا، وقال يكون هذا تفسيره لو قيل (أزواجًا منهم) تعني (أصنافًا من الكفرة)، أو أنَّ (أزواجًا) حال من الضمير، يعني الضمير في (به)، وأنَّ الفعل (متعنا) واقع على (منهم)، فيكون حينئذ المُمَتَّع به (أصنافًا)، أي (أزواجًا)، غير أنه اعترض على هذا الوجه بأنه لو كان كذلك لما قال ﷻ "منهم"، وإنَّ (من) ههنا للتبعيض، فيكون التقدير على هذا: ولا تمدنَّ عينيك إلى ما أعطيناه بعضهم أصنافًا، فيكون (أزواجًا) بدلًا من الضمير الهاء في (أعطيناه)؛ لأنَّ محل (به) في (متعنا به) نصب؛ لأنَّ (متعنا به) بمعنى أعطيناه[2].

المناقشة:

ابن المختار اعترض على ما قاله الثعلبي، في تأويله (أزواجًا منهم) بأصناف النعيم، بأنَّ هذا يكون لو كان (أزواجًا منهم) تعني أصنافًا من الكفرة، ثم ذكر وجهًا آخر في الآية الكريمة، وإنَّ التأويل بأن المراد أصناف النعيم غير التأويل بأنَّ المراد أصناف الكفرة، وإنَّ هذا الاعتراض يتلخص بحثه في الإجابة عما يلي:

1- هل (مِن) للتبعيض؟
2- ما إعراب (أزواجًا)؟
3- هل يصح أنْ يكون تأويل (متعنا به) (أعطيناه)، وأنَّ (أزواجًا) تكون حينئذ بدلًا من الضمير فيه؟
4- ما تأويل الكلام؟

أولًا: معنى (مِن):

إنَّ خلاصة ما أمكن أنْ أقف عليه من أقوال اللغويين في معاني حروف الجر – قد أوصلني إلى القول بأنَّه لكل حرف من حروف الجر معنىً أصلي، يرجع استعماله إليه، ويكثر فيه ويشتهر به، فيقال إنَّ أصل معنى (في) الظرفية، وأصل معنى (على) الاستعلاء، وكذا الباء للإلصاق، غير أنه لا مانع من استعمال الحرف استعمال غيره، فإنه يمكن أنْ يقال إنَّ (في) بمعنى (على) كفرع عليها في معنى الاستعلاء، كقوله ﷻ "ولأصلبنكم في جذوع النخل"، فإنه يمكن أنْ يقال فيه إنَّ (في) اِستُعمِلَت استعمال

---

[1] سورة طه: 131.

[2] انظر: مباحث التفسير 219، تفسير الثعلبي (266/6).

(على)؛ لإفادة زيادة معنى، ألا وهو تمكين المصلوب في الجذع، وتمام إلصاقه به، وكذا يُقال في سائر الحروف، غير أنَّ هذا لا يقال ما لم يكن عنه مندوحة، فلم يحسن القول بالتضمين في الفعل، وهو أنْ يُشرَب الفعل معنى فعلٍ غيره؛ إذ القول بالتصرف في الفعل أَولى من القول به في الحرف، فإنَّ مثل قوله ﷺ "عينًا يشرب بها عباد الله"[1]، وإذا قيل فيه بتضمين الفعل (يشرب) معنى الفعل (يرتوي)، فإنه أولى؛ لما ذُكِر من أولوية التصرف في الفعل عنه في الحرف، فضلًا عن إفادة معنى زائدٍ، ألا وهو حصول الرِّي لأهل الجنة، انتفاعًا بشرابها، وحصولًا لنعيمها.

وإنَّ القول في (مِن) يتلخص فيما قاله أبو حيان: ((ذهب الجمهور، والفارسي إلى أنَّ (مِن) تكون للتبعيض نحو: أكلتُ مِن الرغيف، ويصلح مكانها (بعض)، وذهب المبرد، والأخفش الصغير، وابن السراج، وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، وبيان الجنس، وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويُخَرِّجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين، منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مُضاء، وأنكر ذلك أكثر أصحابنا))[2]؛ لذا فإنَّه يمكن القول بأنَّ أصل المعنى لـ (مِن) هو ابتداء الغاية، ولا مانع أنْ تُستعمل في معانٍ أُخَر، منها التبعيض، ومرد تلك المعاني إلى ابتداء الغاية.

مما سبق ذكره يمكن القول إنَّ (مِن) في الآية الكريمة محل البحث معناها التبعيض، الذي هو فرع على معنى ابتداء الغاية.

لكن السؤال: مم يكون التبعيض؟

(منهم) نعت لكلمة (أزواجًا)؛ لذا فإنَّ التبعيض يكون من الأزواج، فما الذي تعنيه الأزواج في هذا الموضع؟ جوابه فيما يلي -بتوفيق الله ﷻ-.

معنى (أزواجًا) وإعرابها في الآية الكريمة:

قال النحاس: ((والأزواج في اللغة: الأصناف))[3]، وقال الفخر الرازي: ((أزواجًا منهم أي أشكالًا وأشباهًا من الكفار، وهي من المُزاوَجة بين الأشياء، وهي المُشاكَلَة؛ وذلك لأنهم أشكال في الذهاب عن الصواب))[4]، وقد اتفقت كلمة مَن وقفت على كلامهم من المفسرين واللغويين على أنَّ المراد بالأزواج ههنا أصناف الكافرين، فقد قال بهذا الفراء والطبري والزجاج والنحاس والزمخشري وابن عطية والفخر الرازي والقرطبي وابن

---

[1] سورة الإنسان: 6.

[2] ارتشاف الضرب لأبي حيان (1719/4).

[3] معاني القرآن للنحاس (42/4).

[4] التفسير الكبير للفخر الرازي (115/22).

كثيـر والشـوكاني والشـنقيطي والـدرويش[1]، وغيـرهم، فـإنَّ دلالـة (مِـن) التبعـيض مـن الكافرين.

أما إعراب (أزواجًا) فإنَّه كما قال السمين الحلبي في نصبها وجهان، وهما[2]:

الوجه الأول: أنها مفعول به للفعل (مَتَّعنَا)، وهو كما قال السمين الحلبي واضح.

الوجـه الثـاني: أنهـا حـال مـن الضـمير -الهـاء- فـي (بـه)، وكأنـه ﷻ قـال: لا تمـدنَّ عينيـك إلى الذي متعنا به، وهو أصناف بعضهم، وناسًا منهم.

فـالقول الأول كمـا قـال السـمين الحلبـي واضـح، فـلا إشـكال فيـه، ولا يَـرِد -فيمـا يظهـر لـي- اعتـراض عليـه، فهـو قـول مقبـول. قـال بهـذا القـول -فيمـا وقفـت عليـه- القرطبـي وأبـو حيان والسمين الحلبي والشوكاني والدرويش[3].

أمـا القـول الثـاني فإنـه يَـرِد عليـه -فيمـا يظهـر لـي- اعتـراض، وهـو أنـه: إذا كانـت (أزواجًـا) حـال مـن الضـمير، فـإنَّ تقـدير الكـلام كمـا سـبق ذكـره: متعنـا بـه وهـو أصـناف بعضـهم، فيقـال: هـل يكـون التمتـع بحـال كـونهم أصـنافًا وأشـكالًا، وإنَّ هـذا الإعـراب -فيمـا يظهـر لـي- لا يصـح وجهًـا مقبـولًا إلا إذا كانـت الأزواج المـذكورة فـي الآيـة الكريمـة تعنـي أصـناف النعـيم، لا المتنعمـين، وهـذا مـا لـم يقلـه أحـد مـن المتقـدمين ولا مـن المتـأخرين -فيمـا وقفـت عليـه- إلا الثعلبـي، ولـم يتابعـه علـى هـذا تلميـذه الواحـدي[4]، ولا مَـن قيـل إنَّ تفسـيره تلخـيص لتفسـير الثعلبـي، وهـو البغـوي[5]، ولا أعلـم كـذلك أحـدًا قـال بجـواز ذلـك الوجـه الإعرابـي قبـل الزمخشـري[6]، وقـد نقلـه عنـه فقـط بعضـهم، كـأبي حيـان والسـمين[7]، ولـم يُعَقِّبـا عليه، فالذي يظهر -لي- ضعف هذا القول.

وإذا كانـت (أزواجًـا) لا يصـحُّ -فيمـا أرى- أن يكـون حـالًا مـن الضـمير فـي (بـه)؛ لِمـا سـبق ذكـره، فإنـه مـن بـاب الأَولـى أنْ لا تكـون بـدلًا منـه؛ إذ إنـه كمـا سـبق ذكـره المـراد مـن

---

[1] انظر: معاني القرآن للفراء (196/2)، تفسير الطبري (403/18)، معاني القرآن للزجاج (380/3)، إعراب القرآن للنحاس (43/3)، الكشاف للزمخشري (98/3)، المحرر الوجيز لابن عطية (70/4)، التفسير الكبير للفخر الرازي (115/22)، تفسير القرطبي (261/11)، تفسير ابن كثير (287/5)، تفسير الشوكاني (465/3)، أضواء البيان للشنقيطي (316/2)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش (286/6).

[2] انظر: الدر المصون للسمين الحلبي (122/8).

[3] انظر: تفسير القرطبي (261/11)، البحر المحيط لأبي حيان (399/7)، الدر المصون للسمين الحلبي (122/8)، فتح القدير للشوكاني (465/3)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش (268/6).

[4] التفسير البسيط للواحدي (656/12).

[5] انظر: تفسير البغوي (303/5).

[6] انظر: الكشاف للزمخشري (98/3).

[7] سبق تخريجه.

الأزواج أصـناف الكفـرة المتمتعـين بـالنعم فـي المعاصـي، لا أصـناف الـنعم، فـرَدُّ هـذا الوجـه من باب الأَولى.

الترجيح:

ممـا سبق يظهـر -لـي- أنَّ ابـن المختـار لـم يكـن مصـيبًا فـي اعتراضـه علـى الثعلبـي بجعلـه تأويـل الثعلبـي -أنَّ الأزواج هـي أصـناف النعـيم- صـوابًا لـو كـان المـراد أصـنافًا مـن الكفـرة؛ إذ هـذا -فيمـا أرى- خلـط بـين الـوجهين، فـإنَّ الأزواج إمـا أنْ تكـون أصـنافًا مـن النعـيم، وإمـا مـن المنعَّمِـين، والـذي ظهـر -لـي- أنَّ الصـواب، أو الأقـرب إليـه أنهـا أصـناف المنعمـين، وهـم الكـافرون، مـا يفيـد مجانبـة الثعلبـي الصـواب، وكـذا مجانبـة ابـن المختـار الصـواب فـي تجـويزه أنْ تكـون (أزواجًـا) حـالًا مـن الضـمير فـي (بـه)، فضـلًا عـن أنْ تكـون بـدلًا، غيـر أنـه كـان مصيبًا في قوله إنَّ (مِن) ههنا للتبعيض.

المسألة الخامسة

إعراب (سواء) في قوله "أم حسب الذين اجترحوا السيئات أنْ نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون"[1]، ودلالته.

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ المعنى في الآية الكريمة المؤمن في الدنيا والآخرة مؤمن، والكافر في الدنيا والآخرة كافر، ووجه اعتراضه أنه لو كان المعنى كما قال لكان الضمير في (محياهم) و(مماتهم) عائدًا على المؤمنين، وكذلك لكان عائدًا على الكافرين، ولكان هذا إخبارًا من الله، ولم يكن داخلًا في الاستفهام، ويكون قوله "ساء ما يحكمون" منقطعًا عما قبله. والوجه عنده أنَّ الضمير في (محياهم) عائدٌ على المؤمنين والكافرين، وكذلك الضمير في (مماتهم)، وذلك داخلٌ في الاستفهام، الذي بمعنى النفي، وحينئذ قوله "ساء ما يحكمون" متصل بما قبله، وتقدير الكلام: أحسب الكافرون أنْ نجعلهم كالمؤمنين، وأنْ يكون محيا المؤمنين والكافرين سواء، ومماتُ المؤمنين والكافرين سواء؟ بئس ما يقضون! فهؤلاء من أهل الجنة، وهؤلاء من أهل النار، والدليل على هذا قراءة أهل الكوفة (سواءً) بالنصب[2].

المناقشة:

هذا الموضع من التعقبات مما يظهر فيه جليًّا تعلُّق المعنى بالإعراب؛ فإنه قد قرئت كلمة (سواء) بوجهَين، الأول بالرفع، والثاني بالنصب، فقد قرأها بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وشعبة عن عاصم، وقرأها بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف ورَوْح وزيد عن يعقوب[3]. وكذا جملة (سواء محياهم ومماتهم) تحتمل الاتصال بما قبلها، وكذا تحتمل الانقطاع والاستئناف.

إذًا يتلخص البحث في هذا الموضع في الإجابة عما يلي:

1- ما المعاني المترتبة على كل قراءة؟
2- وعليه: هل ما قاله الثعلبي صحيح؟
3- هل اعتراض ابن المختار في محله؟

المعاني المترتبة على القراءَتَين:

---

(1) سورة الجاثية: 21.

(2) مباحث التفسير 275، تفسير الثعلبي (360/8).

(3) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد 595، المبسوط في القراءات العشر لابن مهران 404، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبد الفتاح القاضي 294.

إنَّ لكل قراءة في كلمة (سواء) أوجهًا من المعاني، وقد جاءت على النحو التالي[1]:

أولًا: قراءة الرفع:

تحتمل هذه القراءة وجهَين إعرابيَّين:

الوجه الأول: (سواء) خبر مقدم، و(محياهم) مبتدأ مؤخر، وهذا الوجه لا إشكال فيه.

الوجه الثاني: (سواء) مبتدأ، و(محياهم) خبر، وهذا فيه إشكال، وعليه اعتراض، وهو أنه كما قال ابن يعيش ((فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبرُ النكرةَ؛ لأنّك إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ، كما تعرفه أنت، فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: "قائمٌ"، أو: "حكيمٌ"، فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ، ممّا لم يكن بعلْمه، حتى يُشارِكك في العلم))[2]؛ لكن ثمت أحوال يسوغ فيها الابتداء بالنكرة؛ وذلك لحصول الفائدة فيها، وقد ذكرها ابن يعيش وغيره[3]، ومفادها أنه يصح الابتداء بالنكرة إذا كانت موصوفة، نحو قوله ﷻ "ولعبد مؤمن خير من مشرك"[4]، وكذلك إذا اعتمدت النكرةُ على استفهام، نحو قولك: ((أرجل عندك أم امرأة))، وإذا اعتمدت على نفي، نحو قولك: ((ما أحدٌ خير من محمد))؛ وذلك لأنّ الكلام في هاتين الحالتين يصير غيرَ موجَب، فتتضمن النكرةُ معنى العُمُوم فتفيد، فحينئذ يجوز الابتداءُ بها لذلك. وكذلك إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، غير أنه يُشترَط أنْ يتقدم الخبر حينئذ على المبتدأ النكرة، نحو قولك: ((تحت الأرض أسرار))، وقولك: ((في السماء أسرار))؛ وذلك لوجهين، أحدهما: أنَّ أنه لو تقدمت النكرة فقلتَ: ((أسرار في السماء))، لِتُوهِم المخاطَب أنَّ الجار والمجرور صفة للنكرة، فينتظر الخبر، وحينئذٍ يكون لَبس، والثاني: أنَّ الابتداء بالنكرة مُستَقبَح، وقد جاء المبتدأ مجيء الخبر في اللفظ، وهو كونه نكرةً، فكان حقه التأخير كالخبر في غير هذه الأحوال، هذا ما لم تكن النكرة قد أحطنا علمًا بأنها هي المبتدأ، نحو قوله ﷻ "سلام عليك سأستغفر لك ربي"[5]، وقوله ﷻ "ويل للمطففين"[6]، فإنَّ هذه الأسماء كلّها إنّما جاز الابتداءُ بها وهي نكرة؛ لأنهّا ليست أخبارًا في المعنى، إنّما هي دعاءٌ، أو مسألةٌ، فهي في معنى الفعل، والتقديرُ في قوله ﷻ "سلام عليك": لِيُسَلِّمِ الله عليك، وفي قوله ﷻ "ويل للمطففين": لِيَلْزَمْهُم الوَيْلُ، فحينئذٍ يسوغ الابتداء بالنكرة لعدم اللبس.

---

[1] انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (175/6)، البحر المحيط لأبي حيان (419/9)، الدر المصون للسمين الحلبي (647/9)، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش (152/9).

[2] شرح ابن يعيش للمفصل (225/1) بتصرف.

[3] المرجع السابق.

[4] سورة البقرة: 221.

[5] سورة مريم: 47.

[6] سورة المطففين: 1.

ولـيس ممـا سـبق شـيء فـي جملـة (سـواء محيـاهم ومـمـاتهم) ليقـال إنَّ (سـواء) مبتـدأ، و(محيـاهم) خبـره؛ لـذا قـال السـمين الحلبـي إنَّ فـي هـذا الوجـه نظـر؛ إذ إنَّ (سـواء) نكـرة لا مسوِّغ للابتداء بها[1]، فتبين ضعف هذا الوجه.

وعلـى قـراءة الرفـع يكـون فـي جملـة (سـواء محيـاهم ومـمـاتهم) أوجـه، وهـي علـى النحـو التالي:

الوجـه الأول: أنهـا اسـتئنافية، علـى أنَّ الكـلام منقطـع، فيُقـرَأ قولـه ﷺ "أم حسـب الـذين اجترحـوا السـيئات أنْ نجعلهـم كالـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات"، ثـم يُسـتأنَف "سـواءٌ محيـاهم ومـمـاتهم". وعلـى هـذا الوجـه يكـون المعنـى مـا ذكـره الثعلبـي، وهـو أنَّ المـؤمن فـي الـدنيا والآخـرة مـؤمن، والكـافر كـذلك، فيكـون الكـلام إخبـارًا مـن الله ﷻ، لا أنـه داخـل فـي حيِّـز الحسـبان المفهـوم مـن الفعـل (حسـب) المـذكور فـي الآيـة الكريمـة. وهـذا الوجـه ذكـر الثعلبـي أنه قول قال به المفسرون، ومنهم مجاهد، وقد فصَّل القول فيه الطبري[2].

الوجـه الثـاني: أنهـا بـدل مـن الكـاف فـي قولـه ﷻ "أنْ نجعلهـم كالـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات"، والواقعـة مفعـولًا ثانيًـا للفعـل (جعـل). وهـذا الوجـه قـال بـه الزمخشـري، ووجهـه أنَّ الجملـة تقـع مفعـولًا ثانيًـا، فكانـت فـي حكـم المفـرد، فلـو قيـل: أنْ نجعلهـم سـواءٌ محيـاهم ومـمـاتهم، لكـان صـحيحًا، كمـا يقـال: ظننـت زيـدًا أبـوه منطلـق[3]، فكمـا صـحَّت أنْ تكـون مفعـولًا ثانيًـا، صـحَّت أنْ تكـون بـدلًا منـه، وقـد ذكـر أبـو حيـان أنَّ هـذا الوجـه قـد أجـازه ابـن جنـي وابـن مالـك، ثـم ذكـر أنَّ بعـض أصـحابه قـد ردَّ أنْ تكـون الجملـة بـدلًا مـن المفـرد، ثـم قـال عـن تجـويز الزمخشـري وقـوع هـذه الجملـة بـدلًا فـي هـذا الموضـع خاصـة: ((فَيَظْهَـرُ لِـي أَنَّـهُ لَا يَجُـوزُ؛ لِأَنَّهَـا بِمَعْنَـى التَّصْـيِيرِ، لَا يَجُـوزُ: صَـيَّرْتُ زَيْـدًا أَبُـوهُ قَـائِمٌ، وَلَا صَـيَّرْتُ زَيْـدًا غُلَامُـهُ مُنْطَلِـقٌ؛ لِأَنَّ التَّصْـيِيرَ انْتِقَـالٌ مِـنْ ذَاتٍ إِلَـى ذَاتٍ، أَوْ مِـنْ وَصْـفٍ فِـي الـذَّاتِ إِلَـى وَصْـفٍ فِيهَـا. وَتِلْـكَ الْجُمْلَـةُ الْوَاقِعَـةُ بَعْـدَ مَفْعُـول (صَـيَّرَت) الْمُقَـدَّرَةَ مَفْعُـولًا ثَانِيًـا، لَـيْسَ فِيهَـا انْتِقَـالٌ مِمَّـا ذَكَرْنَـا، فَـلَا يَجُـوزُ))[4]. إلا أنَّ السـمين الحلبـي قـد جـوَّز وقـوع هـذه الجملـة بـدلًا؛ معلِّـلًا ذلـك بـأنَّ الجملـة يجـوز أنْ تقـع صـفةً وحـالًا، ومـا يجـوز أنْ يقـع صـفةً وحـالًا يجـوز أنْ يقـع فـي حيِّـز التصـيير؛ فإنـه -علـى قولـه- لا فـرق بـين صـفة وصـفة مـن هـذه الحيثيـة[5]. وبهـذا يتبـين احتماليـة هـذا الوجـه لغـةً، مـع ضـعف فيـه لمـا سـبق مـن الاعتـراض المـذكور. أمـا معنًـى فـإنَّ هـذا الوجـه فيـه إدخـال الجملـة فـي حيِّـز الحسـبان المـذكور فـي الآيـة الكريمـة، وإدخالهـا فيـه أراه وجيهًـا؛ إذ فيـه معنـى الإخبـار بـأنَّ الفـريقين غيـر مسـتويين، وهـذا بإدخالهـا فـي الاسـتفهام،

---

[1] سبق تخريجه.

[2] انظر تفسير الطبري (72/22).

[3] انظر الكشاف للزمخشري (290/4).

[4] البحر المحيط لأبي حيان (419/9).

[5] سبق تخريجه.

الـذي غرضـه النفـي، وكـذا فيـه معنـى المقارنـة بـين المـؤمنين والكـافرين، فـي محيـا الفـريقين، وفي مماتهم.

الوجــه الثالــث: أنْ تكــون الجملــة حــالًا، والتقــدير: أم حســب المســيئون أنْ نصــيِّرهم كـالمؤمنين فـي حـال اسـتواء محيـاهم ومماتهم؟ بـل هـم مفترقـون، افتـراق فـي الحـالتَين، وهـذا الوجـه اختيـار أبـي حيـان[1]، علـى أنْ تكون هـذه الحـال مبينـة لمـا انـبهم فـي المثليـة الـدال عليهـا الكـاف، فــي قولــه ﷻ "كالـذين آمنـوا وعملـوا الصـالحات". ولا إشـكال فـي هـذا الوجـه، ولا اعتـراض عليـه لغـةً، علـى القـول باتصـال الجملـة بمـا قبلهـا. أمـا معنًـى فـإنَّ فـي هـذا الوجـه كالـذي قبلـه إدخـال للجملـة فـي حيـز الحسـبان المـذكور، وفيـه وجاهـة؛ لِمَـا سـبق ذكـره، فهـو وجه قويٌّ لغةً ومعنًى، فقد يكون أولى من سابقَيه.

ثانيًا: قراءة النصب:

فيها ثلاثة أوجه، وهي على النحو التالي:

الوجــه الأول: علـى أنَّهـا حـال مـن الضـمير المسـتتر فـي الجـار والمجـرور، اللـذين فـي قولـه ﷻ "كالـذين آمنـوا"، ويكـون الجـار والمجـرور -كالـذين آمنـوا- المفعـول الثـاني للفعـل (نجعـل)، وحينئـذٍ يكـون المعنـى: أحسـب المُسِـيُئون أنْ نجعلهـم مثـل المـؤمنين فـي حـال اسـتواء محيـاهم ومماتهم؟ لـيس كمـا يظنـون. وهـذا الوجـه لا اعتـراض لغـوي عليـه -فيمـا أعلـم-، وفيـه اتصـال الكـلام، وباتصـاله يحصـل معنًـى زائـد، وهـو المقارنـة بـين المسـيئين والمـؤمنين، فهـو وجه فيه قوة.

الوجــه الثــاني: أنْ يكـون (سـواء) هـو المفعـول الثـاني للفعـل (نجعـل)، ويكـون (كالـذين آمنـوا) فـي محـل نصـب علـى الحـال، أي لـن نجعـل المسـيئين كـالمؤمنين حـال كـونهم مـثلهم سـواءً. وهـذا الوجـه جـائز لغـةً، أمـا معنـاه فهـو عـدم اسـتواء الفـريقين فـي المحيـا، وعـدم اسـتوائهم فــي الممــات، وهــو معنًــى أراه مقبــولًا، غيــر أنَّ الســمين الحلبــي قــال عنــه لــيس بذاك[2].

الوجــه الثالــث: أنْ يكـون (سـواءً) مفعـولًا ثانيًـا للفعـل (حسـب)، فيكـون المعنــى أم حسـب المسـيئون جعلنـا لهـم كـالمؤمنين سـواء فـي محيـاهم ومماتهم؟ وقـد ذكـره العكبـري فـي وجهـين للنصـب ذكرهمـا، فقـال: ((ويُقـرَأ (سـواء) بالنصـب، وفيـه وجهـان: ....والثـاني: أنْ يكـون مفعـولًا ثانيًـا لــ (حسـب) ....)) [3]، وقـد قـال السـمين الحلبـي إنَّ العكبـري قـد نحـا إليـه[4]، ولـيس كمـا قـال. وهـذا الوجـه وإنْ صـح معنًـى فإنـه يَـرِد عليـه اعتـراض لغـوي، وهـو أنَّ الفعـل

---

[1] سبق تخريجه.

[2] سبق تخريجه.

[3] التبيان للعكبري (1152/2).

[4] سبق تخريجه.

(حسب) إذا وأخواتها إذا وقع بعدها (أن) المشددة أو المخففة، فإنها تسد مسد المفعولين، وهذا قول سيبويه والجمهور، خلافًا للأخفش الذي قال إنها تسد مسد مفعول واحد، والمفعول الثاني عنده يكون محذوفًا مقدَّرًا[1]. مما سبق يتبين ضعف هذا القول لغةً؛ وعليه فهو غير مقبول معنًى.

الترجيح:

مما سبق يظهر أنَّ الثعلبي قد ذكر ذلك المعنى الذي ذكر، على قراءة الرفع، وأنَّ الوجه الذي ذكره ابن المختار على قراءة النصب، وكلاهما وجهان صحيحان لغةً ومعنًى.

---

[1] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (647/9).

المسألة السادسة

الاستثناء في قوله تعالى "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي فيما نسبه إلى الفراء، وهو أنَّ (إلا) في الآية الكريمة بمعنى الواو، معلِّلًا ذلك بأنَّ هذا غير مسموع في اللغة، ولا مذكورٍ في قواعدها، وكذلك على تقدير معنى قوله Y "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم"[2]: ولا الذين ظلموا منهم، وأن هذه الآية الكريمة لا تصلح نظيرًا للآية الكريمة محل البحث، وأنَّ هذا التقدير فيها رواية عن أبي عبيدة وحده[3].

وكذا اعتَرَضَ عليه فيما نقله عن أبي زكريا العَنبري، وهو أن معنى الآية الكريمة: كما شاء ربك، فهي على هذا كقوله Y "ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف"[4]، فمعناها عنده: كما قد سلف، معلِّلًا ذلك بأنه قول أبي زكريا وحده[5].

المناقشة:

ما اعتَرَض عليه ابن المختار أولًا في استعمال (إلا) بمعنى الواو؛ إنما هو نصٌ نقله الثعلبي ناسبه إلى الفراء[6]، وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء لم أجده[7]، وإنما وجدتُ ما ينقضه في كلام الفراء، في عدة مواضع تكلم فيها عن الآية الكريمة محل البحث[8]. وإنَّ هذه المسألة تتلخص في الإجابة عما يلي:

1- هل تأتي (إلا) بمعنى الواو؟
2- وما الراجح في معنى قوله Y "إلا الذين ظلموا منهم"؟
3- هل تأتي (إلا) بمعنى الكاف؟
4- ما الراجح في معنى قوله Y "ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف"؟

---

[1] سورة هود: 107، 108.
[2] سورة البقرة: 150.
[3] انظر: مباحث التفسير 173، تفسير الثعلبي (190/5).
[4] سورة النساء: 22.
[5] سبق تخريجه.
[6] المرجع السابق.
[7] انظر معاني القرآن للفراء (28/2).
[8] انظر المرجع السابق، وكذلك المواضع (287/2،288)، (256/3) منه.

5- ما الراجح في معنى الاستثناء في قوله Y "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك"؟

أولًا: هل تأتي (إلا) بمعنى الواو؟

هذه مسألة من المسائل التي دار حولها نقاشٌ، ووقع فيها خلافٌ قديمٌ بين النحاة، حتى ذكرها الأنباري والعكبري في كتابَيهما، اللذَين عُنِيا فيهما باختلاف المذهبَين، البصري والكوفي[1]، على أنَّ (إلا) بمعنى الواو مذهب الكوفيين، وكونها على أصل معناها، وهو الاستثناء، لا تحيد عنه، هو مذهب البصريين، غير أنَّ نسبة القول الأول للكوفيين أراه فيه مبالغة؛ إذ إنني لا أعلم أحدًا قال بهذا من العلماء غير أبي عبيدة والأخفش الأوسط[2]، مع نسبة ابن السراج هذا المذهب إلى الكوفيين[3]، وورود ذلك في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل[4]، مذكورًا تصريحًا، وما عدا ذلك مما وقفت عليه من كلام العلماء فهو ذكر لهذا المذهب، وقد يتعدَّى إلى ردِّه.

هذا، وقد نفاه الفراء أحد أئمة المذهب الكوفي[5]، وهو ما يُضعِف نسبة هذا القول إلى المذهب الكوفي، فالذي يظهر -لي- صحة ما قاله الكرماني عن هذا المذهب إنه ليس بمذهب أكثر الكوفيين[6]، بل مذهب بعضهم فقط، وعلى كلٍّ فهو قول لا بد من دراسته، وثمت شواهد استُدِل بها على هذا القول، من أهمها قوله Y "لا يحب الله الجهر بالسوء مِن القول إلا مَن ظُلم"[7]، وقول الشاعر[8]:

وكُلُّ أخٍ مفارقُه أخوه   لعَمرُ أبيك إلا الفَرقَدان[9]

---

[1] انظر: الإنصاف للأنباري (216/1)، التبيين للعكبري 403.

[2] انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (60/1)، معاني القرآن للأخفش (162/1).

[3] الأصول في النحو لابن السراج (303/1).

[4] الجمل في النحو المنسوب للخليل (318/1).

[5] سبق تخريجه.

[6] غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (184/1).

[7] سورة النساء، الآية 148.

[8] هو إما عمرو بن معدي كرب الزبيدي، الصحابي، كما في: ديوانه 178، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد (14/1)، الكتاب لسيبويه (334/2)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (131/1)، البيان والتبيين للجاحظ (194/1)، الكامل للمبرد (64/4). أو هو حضرمي بن عامر الأسدي، الصحابي، كما في: تذكرة النحاة 90، حماسة البحتري 151، الحماسة البصرية (418/2)، شرح أبيات سيبويه (59/2).

[9]) البيت من الوافر، والشاهد فيه (إلا الفرقدان)، على أنَّ (إلا) بمعنى الواو، على مذهب بعض الكوفيين، فكأنه قال: والفرقدان أيضًا يفترقان، ومذهب سيبويه والبصريين أن (إلا) اسم بمعنى (غير)؛ لذا جاءت (الفرقدان) مرفوعة، إذ إن (إلا) التي بمعنى (غير) يظهر إعرابها فيما بعدها، بطريق العارية، و(إلا) صفة لـ (كل)، وليست صفة لـ (أخ)، وإلا قال (الفرقدين)، ولا يصلح كذلك أن تكون (إلا) استثناء، وإلا قال (الفرقدين) كذلك؛ لأن الكلام تام موجب، فيلزم حينئذ أن يكون النصب فيما بعدها. وقوله (لعمر أبيك) قَسَم بحياته، (الفرقدان) نجمان متقاربان. وفي البيت كلام كثير=

وقوله Y "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم".

أما قوله Y "لا يحب الله الجهر بالســـوء مِن القول إلا مَن ظُلِم"، فإنَّ الأخفش الذي نُسِـــبَ إليه القول بمجيء (إلا) بمعنى الواو قد قال ما يُفهَم منه أن الكلام في هذه الآية الكريمة على أصله، وأن (إلا) على بابها في الاستثناء، فقد قال بعدها: ((فإنه يحل له أن يجهر بالسوء))[1]، فلا أراه إلا يقصد توجيه الكلام على الاستثناء، وهو ما صرح به الفراء أحد أئمة الكوفيين[2]، وأما أبو عبيدة فقد أغفل الحديث عن هذا المبحث، هذا وقد وجدت أن آراء العلماء قد تمالأت على أن (إلا) في هذه الآية الكريمة على بابها، وهو الاستثناء[3]، حتى قال بهذا الثعلبي، فلا وجاهة في هذا الاستدلال.

وأما قول الشاعر: ((إلا الفرقدان))، فإنَّ قول أبي عبيدة في توجيه معنى الكلام في البيت الشـــعري أقرب إلى توجيه الكلام على الاســـتثناء، لا العطف؛ إذ ذكر البيت في معرِض الحديث عن قوله Y "ما فعلوه إلا قليلٌ منهم"[4]، بعد ما وجَّه معنى هذه الآية الكريمة على الاســـتثناء، ثم ذكر البيت الشـــعري، ثم قال معلِّقًا: ((فشُـــبِّه رفع هذا برفع الأول))[5]، وهو ما يُرجِّح توجيه البيت عنده على معنى الاســـتثناء على قول بعض نحاة الكوفة. أما الأخفش الأوسط فقد ذكر البيت في معرِض الحديث عن استعمال (إلا) صفةً بمعنى (غير)، وأنَّ ما بعدها يكون صـــفة لما قبلها، كما في قوله Y "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفســـدتا"[6]، ثم قال: ((قال الشـــاعر فيما هو صـــفة))[7]، ثم ذكر البيت الشـــعري،

=منه ما قاله: سيبويه في الكتاب (334/2)، المبرد في المقتضب (408/4)، الزجاج في معاني القرآن (388/3)، الزجاجي في أخبار الزجاجي (42/1)، النحاس في إعراب القرآن (167/3)، السيرافي في شرح الكتاب (77/3)، مكي في مشكل إعراب القرآن (549/2)، الأنباري في الإنصاف مع الانتصاف لمحيي الدين عبد الحميد (216/1)، الزمخشري في المفصل (72/2)، ابن مالك في شرح التسهيل (255/2)، ابن الصايغ في اللمحة شرح الملحة (474/1)، أبو حيان في التذييل والتكميل (283/8)، المرادي في الجنى الداني 518، خزانة الأدب للبغدادي (421/3)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (252/3).

[1] معاني القرآن للأخفش (268/1).

[2] معاني القرآن للفراء (298/1).

[3] انظر: تفسير الطبري (345/9)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (125/2)، إعراب القرآن للنحاس (246/1)، المحتسب لابن جني (203/1)، الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (110/1)، تفسير الثعلبي (407/3)، الهداية لمكي (1511/2)، مشكل إعراب القرآن له (211/1)، المكتفَى في الوقف والابتدا لأبي عمرو (55/1)، البسيط للواحدي (170/7)، الكشاف للزمخشري (582/1)، البيان في غريب إعراب القرآن (220/1)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (402/1)، البحر المحيط لأبي حيان (115/4)، الدر المصون للسمين الحلبي (134/4)، المقاصد الشافية للشاطبي (62/5).

[4] سورة النساء، جزء من الآية 66.

[5] مجاز القرآن لأبي عبيدة (131/1).

[6] سورة الأنبياء، الآية 22.

[7] معاني القرآن للأخفش (124/1).

فتقديره عنده: غير الفرقدَين[1]، وهذا مذهب سـيبويه والبصـريين[2]؛ وهو –ما أراه- صـوابًا؛ إذ جاءت (الفرقدان) مرفوعة، وإن (إلا) التي بمعنى (غير) يظهر إعرابها فيما بعدها، بطريق العارية، ولا يصـلح كذلك أن تكون (إلا) اسـتثناءً، وإلا قال (الفرقدين) كذلك؛ لأن الكلام تام موجب، فيلزم حينئذ أن يكون النصـب فيما بعدها. ومذهب بعض الكوفيين أن (إلا) ههنا بمعنى الواو، وهو –فيما أرى- ضـعيف، بل مردود؛ إذ إنَّ المعنى –فيما يبدو لي- مثلما قال المالَقي: ((الشـاعر إنما أخبر بما شـاهد؛ لأنه شـاهد المُتَواخِين في الأرض، يُفارِق كل واحدٍ منهما أخاه بالموت، ولم يشـاهد النجمَين المُسمَّيَين بالفَرقَدَين متفارقَين بطول حياته))[3]؛ لذلك -فيما أرى- لا وجاهة في الاستدلال بهذا الشاهد.

وأما قوله Y "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم" فإنه كما قال ابن المختار إنَّ الذي قال بأن (إلا) بمعنى الواو هنا أبو عبيدة، غير أنه لم يكن هذا قول أبي عبيدة وحده كما ادعى ابن المختار[4]، وإنما قال بهذا الأخفش أيضًـا[5]، غير أنَّ (إلا) في هذه الآية الكريمة كذلك لا تحتمل أن تكون بمعنى الواو؛ لأنه كما قال الطبري: ((لأن ذلـك لو كـان معنـاه، لكـان النفيُ الأول عن جميع النـاس - أنْ يكون لهم حُجة......... مُبِينًا عن المعنى المراد، ولم يكن في ذكر قوله Y بعد ذلك: "إلا الذين ظَلَموا منهم" إلا التلبيس الذي يتعالى عن أن يُضـافَ إليه، أو يوصَـف به))[6]، هذا وقد تضـافرت أقوال المفسـرين والنحويين على أنَّ (إلا) في هذه الآية الكريمة على بابها للاسـتثناء[7]، غير أنهم فقط اختلفوا في نوعه بين منقطع ومتصـل، وخلاصـة القول فيه كما قال أبو حيان: ((ومثار الخلاف هو: هل الحجة هي الدليل والبرهان الصـحيح؟ أو الحجة هي الاحتجاج والخصـومة؟ فإن كان الأول فهو اسـتثناء منقطع، وإن كان الثاني

---

[1] المرجع السابق.

[2] راجع حاشية البيت الشعري.

[3] رصف المباني للمالَقي 177.

[4] مباحث التفسير 174، مجاز القرآن لأبي عبيدة (60/1).

[5] معاني القرآن للأخفش (162/1).

[6] تفسير الطبري (204/3).

[7] الفراء في معاني القرآن (89/1)، الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (226/1)، ابن السراج في الأصول في النحو (303/1)، النحاس في معاني القرآن (85/1)، وفي القطع والائتناف (84/1)، ابن جني في المحتسب (115/1)، أبو هلال العسكري في الوجوه والنظائر (109/1)، مكي في الهداية إلى بلوغ النهاية (508/1)، الكرماني في غرائب التفسير وعجائب التأويل (184/1)، البغوي في تفسيره (165/1)، ابن عطية في تفسيره (255/1)، السهيلي في الروض الأنف (68/4)، العكبري في التبيان في إعراب القرآن (128/1)، وفي التبيين عن مذاهب النحويين (403/1)، ابن مالك في شرح التسهيل (345/3)، النسفي في تفسيره (142/1)، أبوحيان في البحر المحيط (41/2)، المرادي في الجنى الداني (518/1)، السمين الحلبي في الدر المصون (180/2).

فهو استثناء متصل))، والذي عليه جمهور العلماء من المفسرين والنحويين أن الاستثناء منقطع[1]، وأن (إلا) بمنزلة (لكنَّ)، على أن الحجة بمعنى الدليل والبرهان الصـــحيح، غير أن الحجة المذكورة في الآية الكريمة أن تكون بمعنى الاحتجاج والخصـــومة بحق كانت أو بباطل أراه المراد من الكلام في الآية الكريمة؛ إذ لا حجة صــحيحة لأحد على نبي يوحَى إليه من ربه Y، في شــيء أمره به ربه، فضــلا عن أن يكون ذلك النبي هو النبي محمد ρ، وعليه يظهر -لي- أنَّ الاســتثناء متصــل، لا منقطع، وإنه كما قال أبو حيان: ((متى أمكن الاستثناء المتصل إمكانًا حسنًا، كان أولى من غيره))[2]، فإنَّ إدخال الكلام فيما قبله أولى؛ إذ بذلك يتحقق ربط الكلام بعضـــه ببعض، فأن يُقَدَّر اســتثناءً متصـــلًا -أراه- أقرب إلى الصـــواب، وهذا على ما قال أبو حيان: ((قاله ابن عباس وغيره، واختاره الطبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره))[3].

وعلى كلٍّ فالآية على الاســتثناء، لا على العطف، ولا دلالة فيها على ورود (إلا) بمعنى الواو.

مما سبق يظهر ضعف ما استشهد به أبو عبيدة ومَن وافقه على مجيء (إلا) بمعنى الواو.

هذا، وقد نسب الثعلبي وأبو حيان والمرادي والشاطبي والشوكاني إلى الفراء القول بمجيء (إلا) بمعنى الواو[4]، وإنما أثبت الفراء وجهًا مُغايِرًا لِمَا عَنَوه، وهو ما وضَّـحَه بقوله: ((إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على اســتثناء قبلها، فهنالك تصـــير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشـــرة إلا مائة، تريد (إلّا) الثانية أن ترجع على الألف، كأنك أغفلت المائة فاســتدركتها فقلت: اللهمّ إلا مائة، فالمعنى له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك، اللهم إلا أباك، فتســتثني الثاني، تريد: إلا أباك وإلا أخاك))[5]، فقد نَفَى الفراء ذلك القول تصــريحًا بقوله: ((هو صــواب في التفســير، خطأ في العربية))[6] ، بل قال: ((لم أجد العربية تحتمل ما قالوا))[7].

---

[1] المرجع السابق.
[2] البحر المحيط لأبي حيان (41/2).
[3] المرجع السابق.
[4] انظر كلامهم في المراجع السابقة.
[5] معاني القرآن للفراء (89/1).
[6] المرجع السابق.
[7] المرجع السابق.

استعمال (إلَّا) بمعنى الواو:

مما سبق يظهر -لي- أنَّ القول الصواب في استعمال (إلَّا) بمعنى الواو، هو قول جمهور العلماء، من البصريين، وأكثر الكوفيين، وهو منع ذلك، وأنَّ ما جاء في ذلك من شواهد استشهد بها أبو عبيدة ومَن وافقه يمكن القول فيها بالاستثناء، ولا يَحسُن العدول عن الأصل؛ إذ لا صارف يَصرِف إليه.

وإنَّ قول ابن المختار: ((وعلى تقدير الصحة، لا يصلح نظيرًا؛ لأنه لو جُعل (إلا) بمعنى: (ولا) ههنا، لكان تقديره: (خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض ولا ما شاء ربك) وهو محال))[1]، فاعتراض ابن المختار ههنا أراه ليس في محله؛ إذ في قوله Y "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم" نفي في مبدأ الكلام بـ (لئلا)، فكان لِزامًا العطف عليه بالنفي، فيكون المعنى (ولا الذين ظلموا)، هذا بخلاف الآية الكريمة محل البحث؛ إذ لا نفي فيها وإنما هي مثبتة، فلا وجاهة -فيما أرى- في هذا الاعتراض منه.

ومما سبق الذي يظهر -لي- أن الراجح في قوله Y "إلا الذين ظلموا منهم" أنه استثناء، وأن المعتبر في الخلاف فيه كون الاستثناء منقطعًا أو متصلًا، مع رجاحة الاتصال من وجهة نظري.

وأمَّا عن مجيء (إلَّا) بمعنى الكاف فهو ما لم أقف على نصٍّ لأحدٍ من العلماء يفيد بشيءٍ من هذا، فلا يبدو -لي- إلا أنه كما قال ابن المختار إنه قول أبي زكريا العنبري وحده، وعلى هذا فإنه -عندي- قولٌ مردود.

وأمَّا عن قوله Y "ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف" فإن أقوال العلماء -نحاةً ومفسرين- اتفقت على أنه من الاستثناء، وأنه استثناء منقطع [2] ، ولم أقف على قول لآحادهم قال بأنه من الاستثناء المتصل، فلم أقف على اختلافٍ في هذا؛ ذلك لأنه كما قال العُكبَري: ((النهي للمستقبل، و(ما قد سلف) ماضٍ، فلا يكون من جنسه))[3]، فلم يخالف في هذا إلَّا أبو زكريا العنبري فيما نقله الثعلبي عنه، في قوله

---

[1] سبق تخريجه.

[2] انظر: معاني القرآن للفراء (44/3)، تأويل مشكل القرآن للقتبي، تفسير الطبري (136/8)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (35/2)، معاني القرآن للنحاس (50/2)، الانتصار للقرآن للقاضي الباقلاني (585/2)، مشكل إعراب القرآن لمكي (194/1)، البسيط للواحدي (411/3)، و(408/6)، معالم التنزيل للبغوي (192/2)، المحرر الوجيز لابن عطية (31/2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (343/1)، شرح التسهيل لابن مالك (265/2)، شرح الألفية لابن الناظم (211/1)، البحر المحيط لأبي حيان (575/3)، الجنى الداني للمرادي 510.

[3] المرجع السابق.

بأن (إلَّا) بمعنى الكاف[1]، وما ورد في كتبهم من هذا القول إنما هو نقلٌ عنه[2]، وهو ما لم يقل به -فيما أعلم- أحدٌ من النُّحاة واللُّغويِّين، ولم يَقُم عليه دليل.

مما سبق يظهر -لي- أنَّ (إلَّا) في الآية الكريمة على الأصل في معناها، وهو الاستثناء، وأنَّه استثناءٌ منقطع.

قوله Y "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك":

الذي يظهر -لي- أنَّ (إلَّا) فيه لا تحتمل أنْ تكون بمعنى الواو أو الكاف؛ لِمَا سبق تفصيله.

أما عن الوجه في هذه الآية الكريمة فإنَّه قد تعددت أقوال العلماء في تخريج هذا الاستثناء، حتى بلغت كما حكاه السمين الحلبي أربعة عشر قولًا[3]، لكن ثمَّتَ -فيما أرى- أقوالٌ جديرةٌ بالنظر والمناقشة، وهذه الأقوال على النحو التالي:

1- (ما) بمعنى (مَن) التي للعاقل.
2- للفريقين أنواعٌ أخرى من العذاب والنعيم، غيرِ المذكورَين في الآيتَين الكريمتَين.
3- أنَّه استثناءٌ من الزمان، أي من تعميرهم في الدنيا قبل ذلك، أو في القبور، أو في موقف الحساب.
4- أنَّه استثناءٌ منقطعٌ، يقدَّر بـ (لكنَّ)، أو بـ (سوى).
5- أنَّه استثناءٌ يستثنيه ولا يفعله، لكنَّه من التأدُّب معه سبحانه.

القول الأول: (ما) بمعنى (مَن):

تأتي لِمَا لا يعقل وحدَه، من غير الآدميين، نحو: "ما عندكم ينفد"[4]، ونحو: ((ما تركب أركب))، فهي لذوات غير الآدميين، فإن قلتَ: ((ما يأتني آته)) تريد الناس لم يصلح[5]، وتقع (ما) على ذات العاقل، ولكن بقرينة، وهذه القرينة كما قال السُّهَيلي هي الإبهام، والمبالغة في التعظيم والتفخيم[6]، وهذا خلافًا لابن يَعِيش الذي نفى ذلك

---

[1] تفسير الثعلبي (281/3).

[2] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (391/6): في معرض الكلام على قوله Y "إلا ما شاء ربك"، في حين أنه حين تعرض لقوله Y "إلا ما قد سلف" (635/3): لم يعرِّج على هذا القول ألبته.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي (391/6).

[4] سورة النحل، الآية 96.

[5] انظر المقتضب للمبرد (52/2).

[6] نتائج الفكر للسهيلي (140/1)، والرَّوض الأُنُف له (198/3).

مطلقًا[1]، ومِن هذا قوله Y "رب إني نذرت لك ما في بطني محررا"[2] فوقعتْ (ما) للعاقل؛ لإبهام ما في بطنها[3]، كما قالت العرب: ((خذ من عبيدي ما شـئت))[4]، ومن هذا أيضـا ما رواه أبو زيد وأبو عمرو عن أهل مكة أنهم إذا سـمعوا الرعد قالوا: ((سـبحان ما يسـبح الرعد بحمده))[5]، وكذا ما رواه أبوزيد عن العرب: ((سـبحان ما سـخركن لنا))[6]، وما ذكر الزجاج أنه يحكى عن أهل الحجاز: ((سـبحان ما سَـبَّحت له))[7]، فلأن عظمته Y لا يقدرها أحد عوملت بما لا يفيد التعيين.

وكذلك إذا اختلط صـنف مَن يعقل بصـنف ما لا يعقل جاز أنْ يُعبَّر عن الجميع بـ (ما)؛ لأنها عامة في الأصل[8]، نحو قوله Y "سبح لله ما في السماوات والأرض"[9].

وما سبق من الشروط لا يتوفَّر شيء منه في الآية الكريمة محل البحث، فلا يصحُّ هذا لغةً في هذا الموضع، خلافًا لمكِّي، ولمَن أجاز ذلك على إطلاقه[10].

وكذلك إنْ جعلنا (ما) بمعنى (مَن) فإنه يَرِد عليه أنَّه إنْ افترضـنا أنَّ (ما) الأولى بمعنى (مَن)، وأنَّ المراد إخراجه بالاسـتثناء هم عصـاة المؤمنين، الذين يخرجون من النار، ولا يخلدون فيها خلود الأبد، فهل يَحسُن أن يكون المراد إخراجه بالاستثناء الثاني هم عصـاة المؤمنين أيضًـا؟ على أنهم هم الذين أُدخِلوا النار في أول الأمر، والمراد اسـتثناؤه مدة بقائهم في النار، أو أنهم أصـحاب الأعراف المتخلفين عن دخول الجنة، وعليه يكون المراد إمَّا عصـاة المؤمنين، أو المقصـرين منهم، والمستثنى مدة الاحتجاز عن الجنة، هذا في كلا الاسـتثناءَين، فهل يَحسُـن أنْ يكون الاسـتثناء الثاني بنفس دِلالة الأول؟

فالذي يظهر -لي- أنَّ هذا القول مجانبٌ للصواب، لغةً ودِلالةً.

---

[1] شرح ابن يعيش على المفصل (380/2).
[2] سورة آل عمران، جزء من الآية 35.
[3] انظر مشكل الإعراب لمكي (156/1).
[4] المرجع السابق.
[5] انظر: المقتضب للمبرد (296/2)، أصول النحو لابن السراج (135/2)، مشكل الإعراب لمكي (156/1)، الروض الأنف للسهيلي (198/3)، تفسير الثعلبي (246/3)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (740/2).
[6] انظر: المرجع السابق، الكشاف للزمخشري (758/4)، شرح ابن يعيش على المفصل (380/2)، شرح التسهيل لابن مالك (217/1).
[7] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (332/5).
[8] انظر شرح الكافية الشافية (276/1).
[9] سورة الحديد، الآية 1.
[10] انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3466/5)، البحر المحيط لأبي حيان (211/6).

القول الثـاني: أنَّ للفريقين أنواعًا أخرى من العـذاب والنعيم، غير المـذكورَين في الآيتَين الكريمتَين:

هذا على أنْ يكون لأهل النار عذابٌ دون المذكور في الآية الكريمة، من العذاب المادِّي والمعنوي، فمِن هذا الزَّمهَرِير، والاسـتهزاء والتوبيخ، وغير هذا مما لا نعلمه، فضلًا عن سُخط ربهم عليهم وغضبه، وكذلك لأهل الجنة نعيمٌ آخر، وأعظمه رضوان ربهم عليهم، قال Y "ورضوان من الله أكبر"[1] .

وهذا القول يرِد عليه أنَّ الاسـتثناء آتٍ في الخُلود في النار والجنة، والبقاء فيهما؛ فإنَّ الضمير في "خالدين فيها" يعود على الجنة والنار في الآيتَين الكريمتَين، لا على ما ذُكِر من أنوع العذاب والنعيم، على حسب هذا القول، في حين أنه في آيةِ ذكر خُلود أهل الجنة لم يذكر أنواعًا من النعيم مثلما ذَكَر في آية خلود أهل النار، فإنْ صَـحَّ هذا القول في تخريج الاستثناء الأول، فإنه -فيما أرى- لا يَصِحُّ في تخريج الاستثناء الثاني، وإنَّ قولا يصلح في تخريج شقٍّ دون الأخر ليس بذاك.

وعليه يظهر -لي- ضعف هذا القول دلالةً.

القول الثالث: أنَّه استثناءٌ من الزمان.

أي استثناء مدة تعميرهم في الدنيا قبل ذلك، أو في القبور، أو في موقف الحساب، وهذا يرِد عليه أن الحديث في الآيتَين الكريمتَين عما يُسـتَقبَل من الزمان، لا على ما مضـى منه؛ فقوله Y "ما دامت السماوات والأرض" لفظٌ من الألفاظ التي استعملتها العرب في التعبير عن معنى الأبد، كقولهم: ((ما اختلف الليل والنهار))، و((ما أقام الجبل))[2]، فالظاهر أنَّه حديثٌ عما هو آتٍ، والاستثناء كذلك منه.

لذا فالذي يظهر -لي- ضعف هذا القول دلالةً.

القول الرابع: أنَّه استثناءٌ منقطع.

وأنَّه يُقدَّر بـــ (لكن)، أو بـــ (سوى)، وهذا القول يرِد عليه أنَّه إذا كان قوله Y "ما دامت السماوات والأرض" تعبيرٌ عن الأبد -كما سبق تفصيله- فإنَّه إنْ قلنا: إنَّ الاستثناء في قوله I "إلا ما شاء ربك" استثناءٌ منقطعٌ منه، فإنَّه يَنتُج أنَّ ثمتَ مدةٌ غيرُ التي ذُكِرتْ أولًا، والتي هي الأبد، وهذه المدة إمَّا نقصٌ في الأبَد المذكور، أو زيادةٌ عليه، ولأنَّه مِن

---

[1] سورة التوبة، جزء من الآية 72.

[2] تأويل مشكل القرآن للقتبي (53/1).

الصـــواب أنَّ الفريقين لا ينقطع عنهما ما حَكَم لهم ربهم به من العذاب والنعيم، ولو لهُنَيهَة[1] ، فإنَّ تقدير الاســـتثناء المنقطع بالنقص من الأبد مرفوضٌ، فلا يكون محتملًا إلا تقدير الزيادة، فيكون -فيما أرى- تقدير الكلام: خالدين فيها أبدًا وزيادة على الأبد، وهو ما لا يَحسُن تقديره، ولا توجيه الكلام إليه.

لذا فالذي يظهر -لي- ضعف هذا القول لغةً.

القول الخامس: أنَّه استثناءٌ يستثنيه I، ولا يفعله.

على أنَّه من التأدُّب معه I، وأنَّه من قَبيل قولك: ((والله لأضـربنَّك، إلا أنْ أرى غير ذلك))، وعزيمتك على ضــــربه، وأنت قادرٌ على غير ذلك[2]، فكذلك -ولله I المثل الأعلى- في الآيتَين الكريمتَين محل البحث، فلا يلزم من الاستثناء المعلق على المشيئة وقوع المشـــيئة [3] ، فتكون الفائدة أنْ لو شـــاء I أنْ يُخرجهم مما هم فيه من العذاب والنعيم لأخرجهم، لكنه I أَعلَمَنا أنهم خالدون أبدًا، وقدَّر خلودهم بســـماوات الدنيا وأرضها على عادة العرب وعُرفها في كلامها[4]، مثلما قال الشاعر[5]:

ألا لا أرى على الحوادث باقيًا ولا خالدًا إلا الجبال الرواسيا[6]

فدوامهم فيما هم فيه من العذاب والنعيم ليس أمرًا واجبًا في ذاته، بل هو موكولٌ إلى مشـيئته I، لذا قال I في الخلود في النار "إنَّ ربك فعال لما يريد"، فإنه "لا يُسْـأل عمَّا

---

[1] هُنَيهَة أو هُنَيَّة: الوقت القليل، انظر: لسان العرب لابن منظور (366/15)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (315/40).

[2] انظر: معاني القرآن للفراء (28/2)، تأويل مشكل القرآن للقتبي (53/1)، معاني القرآن للزجاج (79/3)، الانتصار للقرآن للقاضي الباقلاني (587/2).

[3] انظر: تفسير ابن عاشور (166/12)، أضواء البيان للشنقيطي (200/2).

[4] انظر تفسير العز ابن عبد السلام (105/2).

[5] هو زهير بن أبي سلمى، **أو** صِرمة الأنصاري، **وزُهَير** هو ابن أبي سلمى ربيعة بن رياح بن قرط، من بني مزينة، أحد فحول الشعراء الجاهليين، من أصحاب المعلقات، والتي مطلعها: ((أمن أم أوفى دمنة لم تكلم))، من الطبقة الأولى، كان راوية أوس بن حجر، اتسم شعره بالحكمة، ابناه كعب وبجير من الشعراء، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء (51/1)، الشعر والشعراء (137/1)، الأعلام (52/3). **وصِرمة** هو أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي بن النجار τ ، ترهَّب في الجاهلية، وفارق الأوثان، وكان على الحنيفية السمحة، وأسلم بعد قدوم النبي ρ المدينة، فحسن إسلامه، وكان يقول أشعارًا حسانًا في الجاهلية يعظم فيها الله I، انظر ترجمته في: معرفة الصحابة (1524/3)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (737/2)، أسد الغابة في معرفة الصحابة (400/2)، و(256/5)، الإصابة في تمييز الصحابة (377/3).

[6] البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير؛ ففي شرح ثعلب لديوان زهير أن حمادًا رواها لزهير، لكن عقَّب قائلًا: ((وزعم بعض الناس أنها لصرمة بن أبي أنس الأنصاري))، وفي شرح الأعلم الشنتمري للديوان: ((قال الأصمعي: ((ليست لزهير))، ويقال هي لصرمة الأنصاري، ولا تشبه كلام زهير))، انظر: ديوان زهير 139، وشرحه: لثعلب 207، وللأعلم الشنتمري 86.

يفعل"[1] فالعذاب مردودٌ إلى عدله I وحكمته، وكذلك قال I في آية الخلود في الجنة "عطاء غير مجذوذ"، فالنعيم مردودٌ إلى فضلـه I ومِنَّته [2] ، فيكون هذا من الاستثناء الذي نَدَب الشرع إلى استعماله في كلِّ كلام، فهو نحو قوله I "لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين" [3] ، فهو استثناءٌ في واجب؛ إذ قضى I دخول نبيه ρ وأصحابه ψ المسجد الحرام، وعلى هذا فهو استثناءٌ في حكم الشرط، فكأنَّه قال I: ((إنْ شاء الله))، وإنْ كان الأمر واجب الوقوع، فلا يحتاج هذا الاستثناء أنْ يُوصَف بأنَّه متصلٌ أو منقطعٌ[4] .

وهذا القول فيه من الوجاهة ما فيه؛ إذ إنَّه قولٌ يخرِّج الكلام على عُرفٍ من أعراف العرب في كلامهم، وفيه زيادة فائدة، وهي إرجاع الأمر إلى الله I، حتى فيما قدَّر فيه أمرًا أعلمنا وقوعه لا محالة، فهذا قولٌ فيه تثبيتٌ للتأدب معه I في النفوس، بأنَّ الأمور كلها مقيدةٌ بمشيئته I، مع كونه وجهًا يصلح لتخريج الآيتين الكريمتين معًا.

فالذي يظهر -لي- رجاحة هذا القول، لغةً ودلالةً.

الترجيح:

مما سبق يظهر -لي- أنَّ ما اختاره ابن المختار في توجيه الآيتين الكريمتين هو الوجه الأقرب إلى الصواب، مع نقل الثعلبي له فيما نقله عن الزجاج.

---

[1] سورة الأنبياء، الآية 23.

[2] انظر تفسير ابن كثير (302/4).

[3] سورة الفتح، جزء من الآية 27.

[4] انظر: معاني القرآن للنحاس (381/3)، تفسير ابن عطية (208/3)، تفسير القرطبي (101/9)، تفسير ابن جزي (378/1).



الفصل الثاني

التعقبات في الأفعال

المسألة الأولى

دلالة (كاد) في قوله Y "إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أخفيها"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في تأويله الآية الكريمة محل البحث "أكاد أخفيها" بتقدير معناها: أكاد أخفيها من نفسي، فكيف أظهرها لكم، وأنَّ الله Y كلَّم العرب بكلامهم الذي يعرفونه، فمما نقله الثعلبي عنهم ما يقوله الرجل لصاحبه: ((لقد أذعتَ سري))، فيرد عليه صاحبه: ((والله لقد كتمتُ سِرَّكَ مِن نَفسِي، فكيف أَذَعتُه))، فكان اعتراض ابن المختار بأن هذا الكلام لا تعرفه العرب ولا العجم، ولو قاله قائل لكان كاذبًا، ولكن الجواب عند ابن المختار: أن الفعل (كاد): إذا كان مقرونًا بالنفي كان إثباتًا، أي كان خبره مثبتًا، كقوله Y "فذبحوها وما كادوا يَفعَلُون"[2]، ولا شك أنهم فعلوه، وإذا كان مثبتًا كان نفيًا، أي كان خبره منفيًا، كقوله Y "تكادُ السماواتُ يَتَفَطَّرنَ مِنهُ"[3]، وما انفطرت مِن قولهم: ((اتخذَ الله ولدًا))، وكذلك ههنا (كاد) جاء في موضع الإثبات، فيكون نفيًا للإخفاء من نفسه، وهو للمبالغة في الإخفاء، والأشبه عنده أن يكون معنى (أكاد): أريد، والمعنى: أريد إخفاءها من الناس[4].

المناقشة:

قول ابن المختار: ((ههنا (كاد) في موضع الإثبات فيكون نفيًا للإخفاء من نفسه، وهو للمبالغة في الإخفاء))[5]، فكيف يكون المعنى: نفيًا للإخفاء من نفسه، وهو مبالغة في الإخفاء؟ فما أرى الكلام مستيقمًا، وإنما فيه تناقض، وقد يكون هذا خطأً من النساخ، أو غير هذا، ما لم يكن ذلك من ابن المختار.

وبالرجوع إلى تفسير الثعلبي وجدت أنه قد فسَّر الآية الكريمة محل البحث بواحد مما يلي[6]:

1- أنَّ (كاد) صلة، أي زائدة، واستدل بقول الشاعر[7]:

---

[1] سورة طه: 15.
[2] سورة البقرة: 71.
[3] سورة مريم: 90.
[4] انظر: مباحث التفسير 211، وتفسير الثعلبي (241/6).
[5] سبق تخريجه.
[6] سبق تخريجه.
[7] سيأتي التعريف به لاحقًا.

سريعٌ إلى الهَيجَاء شاكٍ سلاحُه فما إنْ يكاد قَرنُه يَتَنَفَّسُ[1]

وقال: ((يعني: فما يتنفس من خوفه))، فيكون التقدير عنده: إن الساعة آتية أخفيها.

2- المعنى: أخفيها من نفسي، وهذا إنما هو نقل نقله عن ابن عباس وأكثر المفسرين حسبما قال، وأن هذا قد جاء في مصحف أُبَيِّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود. وكذلك احتجاجه بأنَّ هذا المعنى مستنده كلام العرب، وإنما هو نقل نقله عن قطرب، مُستَدلًّا على صحته بقول الشاعر[2]:

أيامَ تُعجِبُني هندٌ وأخبرها ما أَكتُمُ النَفَسَ مِن حَاجِي وإسرَاري[3]

وعلى كلٍّ فإنَّ ثَمَّتَ حاجةً للوقوف على إجابات الأسئلة التالية:

1- ما معنى الفعل (أخفِي): في الكلام عامَّة، وفي الآية محل البحث خاصَّة؟
2- ما دِلالة الفعل (كاد): في الكلام عامة؟
3- هل في قوله Y "فذبحوها وما كادوا يفعلون" دلالة على ما استدل به ابن المختار؟
4- وكذا في قوله Y "تكاد السماوات يتفطرن منه"؟
5- ما دِلالة قوله Y "إذا أخرج يده لم يكد يراها"؟
6- ما الصواب في قول ذي الرمة: ((لم يكد رسيس الهوى ..... يبرح))؟
7- هل تأتي (كاد) بمعنى (أراد)؟
8- هل من كلام العرب: ((لقد كتمتُ سرَّكَ من نفسي))؟
9- ما دِلالة (كاد) في قوله Y "إن الساعة آتية أكاد أخفيها"؟ وما تأويل هذه الآية الكريمة؟

أولًا: الفعل (أُخفِي):

قال ابن فارس: ((خَفِيَ، الخاء والفاء والياء أصلان متباينان متضادان، فالأول: الستر، والثاني: الإظهار))[4]، وهذه المادة يتخرَّج منها الفعل (خَفَى) و(أَخفَى).

فأما عن (خَفَى) فقد نقل ابن السكيت والجوهري عن الأَصمَعِي وأبي عُبَيدَ قولهما: ((خَفيتُ الشيءَ أُخفِيه: كتمتُه، وخَفيتُه أيضًا: أظهرتُه، وهو مِن الأضداد،

---

[1] سيأتي التعريف به لاحقًا.
[2] سيأتي التعريف به.
[3] سيأتي التعريف به، وسيأتي بلفظ: ((أيام تصحبني)).
[4] مقاييس اللغة لابن فارس (202/2).

..... يُقال خَفَى المطرُ الفأرَ، إذا أخرجَهُنَّ من أنفاقِهِنَّ))[1]، لكنَّ ابن منظورٍ قال: ((قال ابن بري: قال أبوعلي القالي: خَفيتُ: أظهرتُ، لا غير، وأما أَخفَيتُ فيكون للأمرَين. وغلَّطَ الأصمعي وأبا عبيد القاسم بن سلام))[2]، فلربما كان (خَفَى) بمعنى (سَتَر) لغة، ولكنها قليلة، غير معروفة، لذا قال ابن الأنباري: ((ويقال: خَفَيْتُ الشَّيءَ، إذا أَظهرتَه. ولا يقع هذا -أَعني الَّذي لا أَلف فيه- على السَّتر والتَّغطية))[3]، وكان المعروف المستعمل في الكلام كما قال ابن السِّكِّيت: ((وقد خَفيتُه، إذا أظهرتَه، فهذا المعروف من كلام العرب))[4].

وقد جاءت شواهد على أن الفعل (خَفَى) يأتي بمعنى (أظهر)، ومنها قول العرب: ((خَفَى المطرُ الفئرانَ))، إذا أخرجهنَّ من جحورهنَّ، فيظهرهنَّ[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

خفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنّ كَأَنّمَا خَفاهُنّ وَدْقٌ مِن عَشيّ مُجَلِّبِ[7]

على أنَّ (خَفاهُنَّ): أظهرهنَّ؛ بأنْ أخرجهنَّ من جحورهنَّ، وكذا قول الشاعر[8]:

فإن تدفنوا الداء لا نَخفِهِ وإن تبعثوا الحربَ لا نقعد[9]

---

[1] المرجع السابق، والصحاح للجوهري (2329/6)، وفيهما نسبة القول إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى، والصواب -والله أعلم- ما أثبتُّه؛ نقلًا عن ابن منظور في اللسان كما سيأتي لاحقًا.

[2] لسان العرب لابن منظور (235/14).

[3] الأضداد لابن الأنباري 96.

[4] إصلاح المنطق لابن السكيت (171/1).

[5] الصحاح للجوهري (2329/6)، مقاييس اللغة لابن فارس (202/2)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده (264/5)، لسان العرب (235/14).

[6] هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من أشعر شعراء العرب، جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، ومن المكثرين، قال لبيد بن ربيعة وقد سئل بالكوفة عن أشعر الناس، فقال: الملك الضليل، يعني امرأ القيس، كان ماجنًا سِكِّيرًا، مات بالقروح، فلُقِّبَ بذي القروح، مات نحو (80 ق.هـ)، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (51/1)، مقدمة ديوان امرئ القيس ت عبد الرحمن المصطاوي.

[7] البيت من الطويل، والشاهد فيه: ((خفاهن)) بمعنى أظهرهن، والشاعر يصف فرسًا، والمراد أنه من شدة عدو الفرس فإن الفئران يخرجن من جحورهن، ويروى: ((من سحاب مركب))، انظر: ديوان امرئ القيس 77، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي 16، الصحاح للجوهري (2329/6)، مقاييس اللغة لابن فارس (202/2)، المقصور والممدود للقالي 328، سمط اللآلي للبكري (500/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (370/4)، لسان العرب لابن منظور (235/14).

[8] هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد سبق التعريف به.

[9] البيت من المتقارب، ويروى: ((إن تكتموا الداء نكتمه))، ولا شاهد حينئذ، والشاهد في الرواية التي ذكرت: ((لا نخفه)) بمعنى لا نظهره، والمراد: إن تتركوا الحرب فيما بيننا وبينكم نتركها، وإن تهيجوا الحرب نهيجها، انظر: ديوان امرئ القيس 87، معاني القرآن للفراء (177/2)، معاني القرآن للزجاج (354/1)، الاختيارين للأخفش الأصغر (59/1)، الأضداد لابن الأنباري 96، تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه 511، شرح التسهيل لابن مالك (400/1)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني (15/2)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (599/2).

فقوله: ((لا نَخفِه)) أي لا نُظهِرُه.

ولـم أقـف علـى شـاهدٍ يفيـد أنَّ الفعـل (خَفَـى) مـن معانيـه (سَـتَرَ)، فلربمـا كانـت لغـةً قليلةً، غيرَ مُستَعمَلَةٍ بكثرة.

وأمـــا عـــن (أَخفَـــى) فقـــد وافـــق ابـــنُ الأنبـــاري أبـــا علـــي القـــالي وغيـــره؛ إذ قـــال: ((وأَخْفَيـــت حـــرف مـــن الأَضْـــداد؛ يقـــال: أَخفيـــتُ الشَّـــيء، إذا ســـترتَه، وأَخفيتُـــه إذا أَظْهرتَـه))[1]، لكـن كـان المعـروف فـي معنـى هـذا الفعـل مـا قالـه ابـن السـكيت: ((ويقـال: قـد أَخْفَيْـتُ الشـيء، إذا كَتَمتَـهُ، وقـد خَفَيتُـهُ، إذا أَظْهَرْتَـهُ، فهـذا المعـروف مـن كـلام العرب))[2].

وقـد جـاءت شـواهد عـدة علـى أنَّ (أَخفَـى) بمعنـى (سَـتَرَ)، منهـا قولـه عزوجـل "فـلا تَعلَـمُ نفـسٌ مـا أُخفِـيَ لهـم مِـن قُـرَّةِ أَعـيُنٍ"[3]، وكـذا قولـه عزوجـل "وأنـا أَعلَـمُ بمـا أَخفَيـتُم وما أَعلَنتُم"[4].

وأمــا عــن (أخفَــى) بمعنــى (أظهــر) فــإنني لــم أقــف عليــه بهــذا المعنــى إلا إذا جــاء مفتــوح الألــف، مُســنَدًا إلــى الفاعــل المــتكلم (أَخفــي)، كمــا أشــار إلــى ذلــك الشــريف المرتضــى، فــي قولــه Y "أكـاد أُخفيهـا": فقـال: ((وكـأنَّ القـراءة بالضـم تحتمـل الأمـرَين: الإظهـار والسَـتر، والقـراءة بـالفتح لا تحتمـل غيـر الإظهـار))[5]، هـذا وإن كانـت القـراءة بالضم تحتمل معنى الإظهار على ضعفٍ فيه؛ إذ لم أقف على شواهد تفيد بذلك.

إذًا فـــإنَّ (خَفَـــى) بمعنـــى أظهـــر، و(أَخفَـــى) بمعنـــى (سَـــتَر)، هـــذا هـــو المعـــروف المُستَعمَل في كلام العرب.

وعلـــى مـــا ســـبق فـــإنَّ الفعـــل (أُخفِيهـــا) فـــي الآيـــة الكريمـــة محـــل البحـــث إذا كـــان مضـمومَ الألـف كـان يَحتَمِـل المعنيَـين: (السـتر) و(الإظهـار)، مـع كـون معنـى السـتر هـو المعروف من كلام العرب، وإذا كان مفتوحَ الألف كان بمعنى الإظهار فقط.

الفعل (كاد):

أحـــد أفعـــال المقاربـــة، التـــي تعنـــي مقاربـــة حصـــول الفعـــل، وهـــي: (هَلَهَـــل، كـــادَ، كَـرِبَ، أَوشَـكَ، أَولَـى)، ويلازمهـا لفـظ المُضـيّ، إلا (كـاد) و(أوشـك)، فيقـال: (يكـاد)، و(يوشـك)، وعمـل هـذه الأفعـال عمـل (كـان)، لكـن التُـزِمَ كـونُ خبرهـا مضـارعًا مجـرَّدًا

---

(1) الأضداد لابن الأنباري 95.

(2) سبق تخريجه.

(3) سورة السجدة: 17.

(4) الممتحنة: 1.

(5) أمالي الشريف المرتضى (334/1).

من (أنْ) مع (هلهل)، ومقرونًا بـ (أنْ) مع (أولى)، وبالوجهَين مع (أوشك)، والتجريد مع (كاد) و(كرب) أعرف[1].

والفعل (كاد) كما قال الزمخشري: ((لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول، تقول: كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل))[2]، وقد قال ذو الرمة[3]:

وقفتُ على رَبعٍ لِمَيَّةَ ناقتي فما زلتُ أبكي عنده وأُخاطِبُه

وأُسقِيهِ حتى كاد مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أحجارُه ومَلاعِبُه[4]

قال ابن الأنباري: ((معناه قارب الكلام، ولم يكن كلام))[5].

وتجيء (كاد) بلفظ المضارع، ومنه قوله Y "وإنْ يكادُ الذين كفروا لَيُزلِقُونَكَ بأبصارِهم"[6]، وغيره في القرآن الكريم في أكثر من موضع.

وكما قال ابن مالك إنه من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر العمل بخلافه، أن يُنَبِّهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهَل، فمِن هذا أنَّ خبر (كاد) قد جاء مفردًا منصوبًا[7]، كقول الشاعر[8] في إحدى الروايتَين:

فأُبتُ إلى فَهمٍ وما كِدتُ آيِبًا فكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ[9]

---

[1] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (389/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (327/4).

[2] المفصل للزمخشري 359.

[3] هو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن بهيش بن عدي، أحد فحول الشعراء، من شعراء الطبقة الثانية، من الإسلاميين، كان أحسن الإسلاميين تشبيهًا، كان راوية راعي الإبل، لم يكن له حظ في الهجاء، وإنما كان يشبب بالنساء، فهو أحد عشاق العرب المشهورين، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (55/1) (534/2)، وفيات الأعيان لابن خلكان (11/4).

[4] البيتان من الطويل، والثاني من شواهد سيبويه، والشاهد ههنا قوله: ((كاد مما أبثه تكلمني أحجاره))؛ إذ قاربت الأحجار الكلام، ولكن لم تتكلم، و(الرَّبع) المنزل، و(أبثه) أخبره، وقوله: ((لمية)) يعني مي بنت طلبة أو بنت عاصم بن طلبة بن قيس بن عاصم المنقري، التي كان يتشبب بها، انظر: ديوان ذي الرمة (821/2)، الكتاب لسيبويه (59/4)، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (314/2)، الصاحبي لابن فارس (172/1)، وكذلك: طبقات فحول الشعراء (559/2)، وفيات الأعيان لابن خلكان (11/4).

[5] الأضداد لابن الأنباري 98.

[6] سورة القلم: 51.

[7] شرح التسهيل لابن مالك (393/1).

[8] هو تأبط شرًا، واسمه ثابت بن جابر بن سفيان، وقيل غير هذا، من بني فهم القيسيين المُضَرِيِّين، شاعر جاهلي بئيس، يعد من الصعاليك، كان عدَّاءً يسابق الخيل، ويغزو على رجليه، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (301/1)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (18/1)، مقدمة ديوانه لعبد الرحمن المصطاوي.

[9] البيت من الطويل، من أبيات لتأبط شرًّا اختارها أبو تمام في حماسته، والشاهد فيه: ((آيبًا))؛ إذ جاء خبر (كاد) اسم فاعل على أصله، لا فعلًا مضارعًا، و(فهم) قبيلة الشاعر، و(مثلها) الضمير يعود على قبيلة هذيل، و(تصفر) من الصفير، كناية على الأسف على خلاصه منهم، انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (18/1)، الإنصاف للأنباري (450/2)، شرح المفصل لابن يعيش (376/4)، شرح الشواهد الكبرى (680/2)، خزانة الأدب للبغدادي (507/7).

وقد قال ابن الأعرابي: ((الرواية: ما كِدتُ آيبًا، ورواية مَن رَوَى: ولم أكُ آيبًا، خطأ))[1]، وبهذا قال ابن مالك[2]؛ فعُلِمَ بهذا أنه في مثل قوله Y "كادوا يكونون عليه لِبَدًا"[3]، (كادوا يكونون) أصلها (كادوا كائِنِين)[4].

ويجوز حذف خبر (كاد) إنْ عُلِمَ، ومِن شواهده ما جاء في الأثر: ((مَن تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومَن عَجِلَ أخطأ أو كاد))، أي كاد أن يصيب، وكاد أن يخطئ[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

وإذا ما سمعتِ مِن نحو أرضٍ   بمُحِبٍّ قد مات أو قِيلَ كادا[7]

فاعلمي غيرَ علمِ شكٍّ بأني   ذاكَ وابكي لِمُصفَدٍ أنْ يُفادَى

أي قيل كاد يموت.

وتجريد خبر (كاد) من (أنْ) هو المعروف المُستَعمَل كثيرًا في اختيار الكلام وفصيحه، مع كون خبرها يجيء مقرونًا بـ (أنْ) في الضرورة[8]، وهذا مذهب سيبويه، إذ قال: ((وأما (كاد) فإنهم لا يذكرون فيها (أنْ)،..... يقولون: كاد يفعل،..... وقد جاء في الشعر: كاد أنْ يفعل، شبَّهوه بـ (عسى)،.....))[9]، ووافقه أبو علي الفارسي والأنباري وابن يعيش[10]؛ لذا كان معدودًا من الضرورة قول الشاعر[11]:

---

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش (377/4).

(2) شرح التسهيل لابن مالك (393/1).

(3) سورة الجن: 19.

(4) المرجع السابق.

(5) المرجع السابق.

(6) هو المُرَقِّش الأكبر، واسمه ربيعة وقيل عمرو بن سعد بن مالك بن قيس بن ثعلبة، من بني بكر بن وائل، أحد الشعراء الجاهليين، من الطبقة الأولى، من شعراء النسيب، وهو أحد عشاق العرب المشهورين، وصاحبته ابنة عمه أسماء بنت عوف بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، قال فيها شعرًا كثيرًا، وليست ابنة الصحابي الكريم عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي الغطفاني. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (205/1)، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (84/2)، الأعلام للزركلي (95/5).

(7) البيت من الخفيف، والشاهد فيه قوله: ((أو قيل كاد)) دون ذكر الخبر. انظر: المفضليات 432، شرح التسهيل لابن مالك (395/1)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (462/1)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (1269/3).

(8) انظر: التعليقة لأبي علي الفارسي (269/2)، الإنصاف للأنباري (461/2)، شرح المفصل لابن يعيش (377/4).

(9) انظر: الكتاب لسيبويه (160/3).

(10) التعليقة لأبي علي الفارسي (269/2)، الإنصاف للأنباري (461/2)، شرح المفصل لابن يعيش (377/4).

(11) هو أبو الجحاف أو أبو محمد رؤبة بن العجَّاج، واسم العجَّاج عبدالله بن رؤبة بن لبيد التميمي السعدي، شاعر إسلامي، من الطبقة التاسعة، كان هو وأبوه شاعرَين، فهو راجز ابن راجز، كلاهما له ديوان رجز، لا شعر فيه، فكانا مجيدين في رجزهما، وكان أكثر شعرًا من أبيه، وقيل كان أفصح منه، وهو من أعراب البصرة المخضرمين، وكان بليغًا فصيحًا، ت (145هـ)، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (738/2)، وفيات الأعيان لابن خَلِّكان (303/2)، قلادة النحر في أعيان وفيات الدهر للطيب الهجراني الحضرمي (162/2)، الأعلام للزركلي (162/2).

رَبعٌ عفاه الدَّهرُ طُولًا فانمَحَى قد كاد مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمصَحَا[1]

فالأصل أن يكون خبر (كاد) مجردًّا من (أنْ)؛ إذ إنَّه كما قال ابن يعيش إنَّ (أنْ) مُؤذِنَةٌ بالاستقبال، و(كاد) المراد بها قُربُ حصولِ الفعل في الحال[2].

وخالف في هذا مكي بن أبي طالب؛ إذ قال إنه من العرب مَن يقول: ((كاد زيد أنْ يقوم))، وقال إنه قليل[3]، ووافقه ابن مالك؛ إذ قال: ((ووروده مقرونًا بـ (أنْ) قليل، ومنه جاء في حديث عمر رضي الله عنه: ((ما كدتُ أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أنْ تغرب)).....))[4]، وقد وردت شواهد حديثية أخرى على هذا، منها ما هو ثابت، ومنها ما هو غير ثابت، وعن هذا قال الأنباري: ((فأمَّا في اختيار الكلام فلا يُستعمَل مع (كاد)؛ ولذلك لم يأت في قرآنٍ، ولا في كلام فَصِيح))[5]، فحديث: ((كاد الفقر أن يكون كُفرًا))[6] فإنه كما قال فيه الأنباري: ((فإنْ صحَّ، فزيادةُ (أنْ) من كلام الراوي، لا مِن كلامه ρ؛ لأنه ρ أفصح مَن نطق بالضاد))[7]، هذا فضلًا عن أنَّ إسناده ضعيف، ولا يتسنَّى أن يُنسَبَ للرسول الكريم ρ، وما صحَّت نسبته إلى الرسول الكريم ρ وجاء فيه (كاد) مقرونًا بـ (أنْ) فإنَّ الذي يبدو لي- أنه إما أن يكون من تصرف الرواة، أو أنه لغة قليلة، غير عالية؛ لذا لم يجئ بها القرآن الكريم.

---

[1] البيت من الرَّجَز، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد: ((كاد.......أنْ))؛ إذ اقترنت (كاد) بـ (أنْ)، للضرورة الشعرية. ويُروى بـ (رسم عفا من بعد ما قد انمحى)، و(ربع) المنزل، (رسم) ما بقي من آثار الديار، (عفا) دَرَسَ وذهب أثره، وقوله (يمصحا) ينمحي ويذهب أثره، فالرَّاجِز يصف ديار المحبوبة بأنها مَصَحَت مِن طول البِلَى. انظر: الكتاب لسيبويه (160/3)، المقتضب للمبرد (74/3)، شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي (388/3)، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني 308، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (117/1)، شرح المفصل لابن يعيش (380/4)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (711/2)، خزانة الأدب للبغدادي (347/9)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (251/1).

[2] شرح المفصل لابن يعيش (379/4).

[3] مشكل إعراب القرآن لمكي (674/2).

[4] شرح التسهيل (391/1).

[5] الإنصاف للأنباري (461/2).

[6] أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال 440، وضعَّفه الألباني في ضعيف الجامع 4148.

[7] المرجع قبل السابق.

وقد قال الأخفش وقُطرُب بزيادة (كاد) في الكلام[1]، ووافقهما الثَّعلَبِيُّ[2] وكذا ابن يعيش[3] في هذا، واستدلوا بقول الشاعر[4]:

سريعٌ إلى الهيجاءِ شاكٍ سلاحُه　　　فما إنْ يكاد قِرنُه يَتَنَفَّسُ[5]

وقدَّروها: فما إنْ قرنه يتنفس.

وبقول حسان τ[6]:

وتكاد تكسِل أن تجيء فراشَها　　　في جسمِ خَرعَبَةٍ وحُسنِ قَوام[7]

وكذلك فإنَّ الصواب ههنا -فيما أرى- كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما بعدم زيادتها؛ وعلَّلوا ذلك بأنه لو قيل به لكان وصف ذم؛ لأنه يدل على مهانة النفس جدًّا، إذ يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه، فالصواب أنْ يُقال إنها قاربتْ الكسل، لكنَّه لم يَحصُل[8]، هذا وقد نفى جمهور النحاة زيادتها[9]، وهو -فيما أرى- الأَولَى أن يُقال به.

---

(1) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (84/2)، شرح التسهيل لابن مالك (396/1)، لسان العرب لابن منظور (384/3).

(2) تفسير الثعلبي (241/6).

(3) شرح المفصل لابن يعيش (385،378/4).

(4) هو زيد الخيل كما في تفسير الطبري (289/18)، وفي البحر المحيط لأبي حيان (319/7)، وفي تاج العروس للزبيدي (119/9)، وهو ليس في ديوانه. وبلا نسبة في لسان العرب (384/3)، نقلًا عن المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب (52/4)، وكذلك البيت بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري 97، وأمالي الشريف المرتضى (332/1)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (333/2). وزيد الخيل هو زيد بن مهلهِل بن يزيد بن منهب أبو مِكنَف الطائي النبهاني τ، من أبطال الجاهلية، لُقِّب بذلك لكثرة خيله، صحابي من المؤلفة قلوبهم، حسن إسلامه، كان شاعرًا محسنًا من المخضرمين، وكان خطيبًا لَسِنًا، شجاعًا كريمًا، ت (9هـ)، انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 637، معجم الصحابة للبغوي (526/2)، معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (1197/3)، الاستيعاب بمعرفة الأصحاب لابن عبد البر (559/2)، الوافي بالوفيات للصفدي (25/15)، الأعلام للزركلي (61/3).

(5) البيت من الطويل، والشاهد فيه الاستدلال على زيادة (كاد)، انظر: الأضداد لابن الأنباري 97، أمالي الشريف المرتضى (332/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية (52/4).

(6) هو أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو النجاري الخزرجي الأنصاري τ، شاعر الرسول ρ، المنافح عنه، المُؤَيَّد في ذلك بروح القدس، سيد الشعراء المؤمنين، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام، كان أشعر شعراء القرى العربية، شديد الهجاء، فحل الشعر، كثير الشعر جيده، ت (54هـ)، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (215/1)، معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (845/2)، سير أعلام النبلاء للذهبي (512/2)، الوافي بالوفيات للصفدي (270/11)، الأعلام للزركلي (175/2).

(7) البيت من الكامل، والشاهد: ((تكاد تكسل)) على أن (تكاد) زائدة، انظر: ديوان حسان بن ثابت (29/1)، سر صناعة الإعراب لابن جني (224/2)، شرح المفصل لابن يعيش (378/4)، ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي 79، شرح التسهيل لابن مالك (400/1)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (2403/5).

(8) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (400/1)، التذييل لأبي حيان (370/4).

(9) انظر الدر المصون للسمين الحلبي (135/6).

ومعنى (كاد) ومضارعه (يكاد) مقاربة الفعل، وقد قال جماعة من العلماء منهم ابن فارس والرازي وابن منظور وغيرهم: إنَّ إثباتها نفي، ونفيها إثبات[1]، غير أنَّ الأخفش قال إنه على صحة الكلام، والأصل فيه أنك إذا قلت: ((كاد يفعل)) إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل، وإذا قلت: ((لم يكد يفعل)) كان المعنى لم يقارب الفعل، ولم يفعل[2]، وتفصيله أنه كما قال ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم إنَّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي، وإثباتها إثبات، فإن معنى (كاد يفعل) قارب الفعل، ومَن قاربه لم يفعله، وإلا لو كان لَذَكَر حصول الفعل، ومعنى (ما كاد يفعل) ما قارب الفعل ولم يفعل، فخبرها منفي دائمًا؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلًا حصوله، فكما مَثَّل ابن مالك لهذا بأنَّه إذا قيل: ((كاد فلانٌ يموت))، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل: ((لم يكد فلان يموت))، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة، وقول: ((فلان لم يكد يموت)) أبلغ من قول: ((لم يمت فلان))[3].

وقد قال الأخفش إنَّ اللغة قد أجازت ((لم يكد يفعل)) في معنى فعل بعد شدة، وأنَّ هذا ليس على صِحَة الكلام وأصلِه[4]، وقد وافقه ابن مالك قائلًا: ((وتُنفَى (كاد) إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا))، وعليه يكون قول القائل: ((لم يكد زيد يفعل)) معناه أنه فعل بعُسر، وهو خلاف الظاهر، الذي وضع له اللفظ أولًا[5]؛ ولإمكان هذا رجع ذو الرُّمة[6] في قوله:

إذا غَيَّر النأيُ المُحِبِّينَ لم يكد رَسِيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ[7]

فقد خطَّأه بعض العلماء، على اعتبار أن نفي (كاد) يفيد إثبات مضمون الخبر، إن كانت بصيغة الماضي، أو المستقبل، وقد جاءت ههنا بصيغة المستقبل؛ إذ إنها جواب (إذا)، وقالوا نراه قد بَرِحَ، حتى غيَّر ذو الرمة قوله: ((لم يكد)) إلى: ((لم

---

[1] انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (145/5)، مختار الصحاح للرازي 274، لسان العرب لابن منظور (382/3).
[2] معاني القرآن للأخفش (331/1).
[3] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (399/1)، التذييل لأبي حيان (368/4)، المغني لابن هشام (582/6).
[4] معاني القرآن للأخفش (331/1).
[5] المرجع قبل السابق.
[6] سبق التعريف به.
[7] البيت من الطويل، والشاهد: ((لم يكد))، على أن معناها لم يقارب. و(رسيس الهوى): مسّه وإصابته، (يبرح): يزول، وهو فعل تام لازم، و(ميّة): اسم محبوبته، ومعنى البيت: إنّ العشاق إذا ابتعدوا عمّن يحبون دبّ السلوّ والنسيان إليهم، وزال عنهم ما كانوا يُقاسُون، وأمّا أنا فلم يقرب زوال حبّها عني، فكيف يمكن أن يزول؟. انظر: ديوان ذي الرمة 44، مصارع العشاق لابن السراج القاري (31/1)، شرح المفصل لابن يعيش (385/4)، شرح التسهيل لابن مالك (400/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (368/4)، شرح الأشموني على الألفية (292/1)، خزانة الأدب للبغدادي (309/9)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (243/1).

أجـد))[1]، غيـر أنَّ فريقًـا مـن العلمـاء مـنهم الرضـي[2] وابـن مالـك[3] قـد انتقـدوا ذا الرمـة فـي رجوعـه عـن بديهتـه التـي قـال بهـا مقالتـه الأولـى، إلـى رَوِيَّتِـه التـي تـأنَّى فيهـا، وعَـدَل إلى قولٍ أقل بلاغةً من الأول، وقد سبق تعليلهم، وأراه هو القول.

وقـد قـال الرضـي: ((فـلا يكـون إذًا نفـي كـاد مفيـدًا لثبـوت مضـمون خبـره، بـل المفيـد لثبوتـه تلـك القرينـة، فـإن حصـلت قرينـة هكـذا، قلنـا بثبـوت مضـمون خبـر (كـاد) بعـد انتفائـه))[4]، ووافقـه ابـن هشـام فـي هـذا[5]، وعليـه فـلا بـد مـن قرينـة فـي الكـلام تفيـد بوقـوع الفعـل بعـد انتفائـه وانتفـاء القـرب منـه، فتكـون القرينـة دالـة علـى ثبـوت مضـمون خبـر (كـاد) فـي وقـت، بعـد وقـت انتفائـه وانتفـاء القـرب منـه، لا لفـظ (كـاد)، فـإنْ لـم تثبـت قرينـة، كقـول القائـل: ((مـات زيـد، ومـا كـاد يسـافر))، فـإنَّ مضـمون خبـر (كـاد) يبقـى علـى انتفائـه، وانتفـاء القـرب منـه[6]، ولمـا كـان قـول ذي الرمـة لا يشـتمل علـى قرينـة تفيـد ثبـوت مضـمون الخبـر، فـإن الكـلام علـى أصـل مـا وضـع لـه، وهـو نفـي مقاربـة الفعـل، فضـلًا عـن حصـوله، وقـد ذكـر الرضـي أن أحـدهم قـد سـمع الحكايـة، فقـال: ((أصـابت بديهتـه، وأخطـأت رَوِيَّتـه))[7]، وبهـذا قـال الزمخشـري، فقـد قـال: ((أي لـم يقـرب مـن البـراح، فمـا بالـه يبـرح؟))[8]، ومـا قالـه الرضـي ووافقـه عليـه ابـن هشـام أراه هو الصواب.

وعلـى مـا سـبق فـإنَّ (كـاد) إن كـان مثبتًـا، فإنـه يعنـي مقاربـة وقـوع خبـره، دون حصـوله، وإن كـان منفيًّـا فإنـه يعنـي عـدم مقاربـة وقـوع خبـره، وعـدم حصـوله، إلا أنَّ اللغة قد أجازت أن تعني حصوله إذا كان ثمت قرينة تُلمِح إلى حصوله.

قوله Y "فذبحوها وما كادوا يفعلون":

لا خـلاف فـي دلالـة خبـر (كـاد) فـي هـذه الآيـة الكريمـة؛ إذ إنـه مسـبوق بتقريـر، وهـو قولـه Y "فـذبحوها"، فـلا يكـون مضـمون الخبـر إلا مثبتًـا متحققًـا، غيـر أن تخريجـه هـو محـل الخـلاف، فقـد قـال ابـن عطيـة: ((نفـيٌ مـع (كـاد) تضـمَّن وجـوب الـذبح))[9]، فكانـت دلالـة الـذبح عنـده مـن نفـي الفعـل (كـاد) فـي قولـه Y "ومـا كـادوا"، وأمـا ابـن مالـك

---

[1] قد ذكر هذا التعليل الرضي في شرح الكافية (224/4)، وقد ورد في هذا قصة، انظر تفصيلها في: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني 233، أمالي الشريف المرتضى (332/1).

[2] المرجع السابق.

[3] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (399/1).

[4] شرح الكافية للرضي (224/4).

[5] مغني اللبيب لابن هشام (585/6).

[6] المرجع قبل السابق.

[7] شرح الكافية للرضي (225/4).

[8] الكشاف للزمخشري (244/3).

[9] المحرر الوجيز لابن عطية (188/4).

فقد قال: ((وأما قوله Y "وما كادوا يفعلون" فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح))[1]، وتفصيله كما بينه أبوحيان: ((أي وقع الذبح بعد أن نفى مقاربته، فالمعنى أنهم تعسَّروا في ذبحها، ثم ذبحوها بعد ذلك))[2]، فيكون الكلام على أصله عندهما، بأنَّ نفي (كاد) نفي لمقاربة الفعل، وأنَّ المفيد بحصول الفعل هو التصريح به في الكلام بقوله Y "فذبحوها"، وكذلك الرضي وابن هشام قد أرجعا ثبوت الخبر إلى القرينة اللفظية في أول الكلام، وهو قوله Y "فذبحوها"، فقد قال ابن هشام: ((إنما فُهِم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله Y "فذبحوها"))[3].

مما سبق فإن الذي يظهر لي أن تخريج ابن مالك وأبي حيان يخرجان من نفس الوِجهة التي يخرج منها توجيه الرضي وابن هشام، وهو أنَّ دلالة مضمون خبر (كاد) المنفية في هذه الآية الكريمة فُهِم مِن القرينة اللفظية في أول الآية الكريمة، وهي قوله Y "فذبحوها"، وهذا هو التخريج المرضي في الآية الكريمة.

قوله Y "تكاد السماوات يتفطرن منه":

تمام الآية قوله Y "وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا لقد جئتم شيئًا إدًّا تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هَدًّا أن دعوا للرحمن ولدًا".

فلا شك في أن خبر (كاد) في هذه الآية الكريمة منفي؛ إذ لم يقع، ولا يقع -إن شاء الله- شيء منه إلا في وقت آخر، ولسبب آخر، ألا وهو قيام القيامة[4]، فإن السماء تنفطر؛ قال Y "إذا السماء انفطرت"[5]، والأرض تنشق فتُخرِج ما في بطنها، قال Y "وأخرجت الأرض أثقالها"[6]، والجبال تخر؛ إذ قال Y "ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفًا فيذرها قاعًا صفصفًا لا ترى فيها عِوجًا ولا أَمتًا"[7]، فلا يكون هذا إلا يوم القيامة -إن شاء الله- تحقيقًا لا تعليقًا، وإنما تأدُّبًا.

أما عن تخريج الآية الكريمة فإنَّ فيها وجهان:

الوجه الأول: أنَّ "تكاد" بمعنى (يُرِدنَ)، وهذا قول الأخفش ومَن وافقه، فقد قال الأخفش: ((فالمعنى يُرِدنَ؛ لأنَّهنَّ لا يكون منهنَّ أن يتفطرن، ولا يدنون من ذلك،

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (400/1).
[2] البحر المحيط لأبي حيان (416/1).
[3] مغني اللبيب لابن هشام (585/6).
[4] انظر البحر المحيط لأبي حيان (301/7).
[5] سورة الانفطار: 1.
[6] سورة الزلزلة: 2.
[7] سورة طه: 105.

ولكنَّهنَّ هَمَمنَ به إعظامًا لقول المشركين، ألا ترى أنَّ رجلًا لو أراد أن يدنو من السماء لم يَدنُ من ذلك، وقد كانت منه إرادة))[1]، غير أنه قال عند حديثه عن قوله Y "سَوَآءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالْلَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ"[2]: ((وزعموا أنَّ تفسير (أكادُ): أُريد، وأنَّها لُغَةٌ لأَنَّ (أُرِيدُ) قد تُجعَل مكانَ (أَكادُ)، مثلُ "جِدارًا يُرِيدُ أنْ يَنْقَضَّ"[3] أيْ يَكادُ أَنْ يَنْقَضَّ، فكذلك (أَكادُ) إنَّما هي: أُريدُ. وقال الشاعر[4]:

كَادَت وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إرادَةٍ   لَوْ عادَ مِنْ لَهْوِ الصبَّابَةِ ما مَضَى[5]))[6].

فقد نَقَدَ هذا القول في موضع أولًا، ثم قال به في موضع تالٍ.

وعلى كلٍّ فإنَّ مبنى هذا القول أنَّ الفعل (كاد) بمعنى الفعل (أراد) أو (همَّ)، وهو ما قال به ابن الأعرابي وابن الأنباري وأبو علي الفارسي والشريف المرتضى وابن منظور والمرتضى الزبيدي، فقد روى الأخفش الأصغر قول الأفوه الأودي[7]:

والبيتُ لا يُبتَنَى إلا له عَمَدٌ[8]   ولا عِمادَ إذا لم تُرسَ أوتادُ

فإنْ تُجمَعَ أوتادٌ وأَعمِدَةٌ وسا   كنٌ بلغوا الأمرَ الذي كادُوا[9]

وأنَّ ابن الأعرابي قال فيه: ((قوله: (كادوا) ههنا: طلبوا وأرادوا))[10]، وجوَّز هذا ابن الأنباري، فقال: ((معناه الذي أرادوا))[11]، وقال أبوعلي الفارسي: ((وعلى هذا فسَّر غيرُ أبي الحسن قولَ الأفوه: بلغوا الأمر الذي كادوا، أي أرادوا))[12]، وبهذا قال الشريف المرتضى، وحَكَى عن العرب قولهم: ((أولئك أصحابي الذين

---

[1] معاني القرآن للأخفش (440/2).
[2] سورة الرعد: 10.
[3] سورة الكهف: 77.
[4] قد ذكر الأخفش هذا الشاهد بلا نسبة، وكذا لم ينسبه أحد إلى قائله، فيما وقفت عليه.
[5] البيت من الكامل، والشاهد فيه: ((وتلك خير إرادة))، على أن (كاد) بمعنى (أراد)، وانظر: الأضداد لابن الأنباري 97، أمالي الشريف المرتضى (331/1)، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب 131، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب (132/4).
[6] معاني القرآن للأخفش (403/2).
[7] هو أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن عوف الأودي، من مذحج، شاعر جاهلي يماني، ولُقِّب بالأفوه لأنه كان عظيم الشفتين ظاهر الأسنان، كان سيد قومه، وأحد حكماء عصره، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (217/1)، الاختيارين للأخفش الأصغر 74، الأعلام للزركلي (207/3).
[8] في عمدة الكتَّاب للنحاس (284/1): ((إلا بأعمدة)).
[9] البيتان من البسيط، والشاهد: ((الذي كادوا)) بمعنى الذي أرادوا، انظر: ديوان الأفوه الأودي 64، العقد الفريد لابن عبد ربه (158/6)، لباب الآداب للثعالبي 112، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (224/2).
[10] الاختيارين للأخفش الأصغر 76.
[11] الأضداد لابن الأنباري 97.
[12] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (215/5).

أكـاد أنـزل علـيهم)) أي أريـد أن أنـزل علـيهم[1]، وبهـذا التأويـل لبيـت الأفـوه نقلـه ابـن منظـور، ولـم يـردَّه[2]، وقـال المرتضـى الزبيـدي: ((وكـدت أفعـل كـذا، أي هممـت))، وقـال: ((وقـد تكـون (كـاد) بمعنـى (أراد).....))، وقـال فـي بيـت الأفـوه: ((وأنشـد أبـوبكر للأفوه .... أراد: (الذي أرادوا) ...))[3].

هـذا وقـد نقـد هـذا القـول ابـن عطيـة، ورأى أن لا حجـة فـي قـول الشـاعر: ((كـادت وكـدت وتلـك خيـر إرادة))، فـي البيـت المـذكور آنفًـا، وقـال: ((ولا حجـة فـي هـذا البيـت، وهـذا قـول قلـق))[4]، وكـذا نفـى دلالتـه أبـو حيـان قـائلًا: ((ولا حجـة فـي هـذا البيـت، والمعـروف أن الكيـدودة مقاربـة الشـيء))[5]، علـى أنَّ (كـاد) فـي هـذا الموضـع ليسـت مـن المقاربـة، وإنمـا مـن المكيـدة، وهـي الاحتيـال والخديعـة، قـال ابـن منظـور: ((يقـال: كـدت الرجـل أكيـده، والكيـد: الاحتيـال))[6]، وكـذلك قـال الفيـومي: ((كـاده كيـدا -مـن بـاب بـاع- خدعـه ومكـر بـه والاسـم المكيـدة))[7]، وقـال المرتضـى الزبيـدي: ((الكيـد : المكـر والخبـث ،كالمكيـدة، قـال الليـث : الكيـد مـن المكيـدة))[8]، ومـن هـذا قـال الله Y "إنهـم يكيدون كيدًا وأكيد كيدا"[9]، فعلى هذا يكون لا حجة في هذا البيت.

أمَّـا عـن قـول الشـاعر: ((بلغـوا الأمـر الـذي كـادوا))، فإنـه يحتمـل أن يكـون فيـه حـذف، أي حـذف خبـر (كـاد)، علـى أن يكـون تقـدير الكـلام: بلغـوا الأمـر الـذي كـادوا يبلغونـه؛ إذ حـذف خبـر (كـاد) جـائز إذا عُلِـم[10]، فيكـون (كـاد) بـاقٍ علـى أصـل معنـاه فـي المقاربـة، أو أن المعنـى أنهـم بلغـوا الأمـر الـذي احتـالوا لبلوغـه، أي أخـذوا بالحِيَـل لحصوله، وكذلك يحتمل أن يكون فيه معنى الإرادة والطلب، كما قال ابن الأعرابي.

وعليــه فإنــه يمكــن القــول إن الأصــل فــي الفعــل (كــاد) معنــى المقاربــة، ومعنــى الاحتيــال والمكــر، كمــا ســلف، غيــر أنــه مــن الممكــن أن يُســتَعمَل أحيانًــا فــي بعــض السياقات بمعنى الإرادة والطلب، كما في قول الشاعر: ((بلغوا الأمر الذي كادوا)).

---

[1] أمالي الشريف المرتضى (332/1).
[2] لسان العرب لابن منظور (382/3).
[3] تاج العروس من جواهر القاموس للمرتضى الزبيدي (117-120/9).
[4] المحرر الوجيز لابن عطية (33/4).
[5] البحر المحيط لأبي حيان (300/7).
[6] لسان العرب لابن منظور (383/3).
[7] المصباح المنير للفيومي (545/2).
[8] تاج العروس للمرتضى الزبيدي (122/9).
[9] سورة الطارق: 15،16.
[10] شرح التسهيل لابن مالك (395/1).

الوجـه الثـاني: أنَّ هـذا الكـلام خـرج مخـرج المَثَـل، فقـد قـال أبـو علـي الفارسـي: ((وقـال بعـض المُتـأوِّلين فـي قولـه Y "تكـادُ السـمواتُ يَنفَطِـرنَ مِنـهُ"[1]: هـذا مَثَـلٌ، كانـت العـرب إذا سـمعت كـذبًا ومنكـرًا تعاظمتـه، عظّمتـه، بالمثـل الـذي كـان عنـدها عظيمًـا، تقـول: كـادت الأرض تنشـقّ، وأظلـم مـا بـين السـماء والأرض، فلمّـا افتـروا علـى الله الكـذب ضـرب مثـل كـذبهم بـأهول الأشـياء وأعظمهـا))[2]، فيكـون هـذا كمـا قـال الزمخشـري: ((اسـتعظامًا للكلمـة، وتهـويلًا مـن فظاعتهـا، وتصـويرًا لأركانـه فـي الـدين، وهـدمها لأركانـه وقواعـده، وأنَّ مثـال ذلـك الأثـر فـي المحسوسـات أن يصـيب هـذه الأجـرام العظيمـة، التـي هـي قـوام العـالم مـا تنفطـر منـه، وتنشـق وتخـر))[3]، واسـتدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر[4]:

ألم ترَ صَدعًا في السماء مُبيِّنا على ابنِ لُبَينَى الحارثِ بنِ هشامِ[5]

وقول الآخر[6]:

لَمَّا أتى خَبَرُ الزُّبَيرِ تواضعت سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ[7]

وهـذا قـول قريـب، لـيس ببعيـد؛ إذ إنـه قـد ثبـت مُسـتعملًا عنـد العـرب، فلـيس ببعيـد أن تكـون الآيـة الكريمـة قـد خرجـت مخـرج الاسـتعمال العربـي مـن ضـرب المثـل للأمـر العظيم.

---

[1] هكذا (ينفطرنَ) بالنون، بصيغة المطاوعة، وهذه قراءة أبي عمرو وابن عامر وشعبة وحمزة ويعقوب وخلف، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد 412، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (394/5).

[2] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (215/5).

[3] الكشاف للزمخشري (45/3).

[4] لم يُعرف هذا القائل.

[5] البيت من الطويل، والشاهد: ((صدعًا في السماء))، إذ صوَّر أنه حصل صدع في السماء لهول ما وقع، انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (216/5)، التفسير البسيط للواحدي (337/14)، المحرر الوجيز لابن عطية (34/4)، البحر المحيط لأبي حيان (301/7)، روح البيان للألوسي (456/8).

[6] هو جرير بن عطية بن الخطفي، واسم الخطفي حذيفة بن بدر بن يربوع التميمي البصري، الشاعر المشهور، أبو حزرة، من فحول شعراء الإسلام، من الطبقة الأولى، كانت بينه وبين الفرزدق والأخطل مهاجاة ونقائض، وقد اتفق العلماء على أنه ليس في شعراء العصر الإسلامي مثلهم، وأكثر أهل العلم على تقديم جرير، فقد قيل أبيات الشعر أربعة : فخر ومديح وهجاء ونسيب، وقد فاق فيهم جرير غيره، مدح خلفاء بني أمية، وكان مع حسن تشبيبه عفيفًا، منيبًا، ت (110هـ)، طبقات فحول الشعراء لابن سلّام (297/2)، وفيات الأعيان لابن خلكان (321/1)، الوافي بالوفيات للصفدي (62/11)، الأعلام للزركلي (118/2).

[7] البيت من الكامل، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد هنا: ((تواضعت سور المدينة والجبال الخشع))، والبيت من قصيدة يهجو فيها جرير الفرزدق، ويعيره بالغدر؛ إذ إن قاتل الزبير بن العوام τ رجل من بني مجاشع رهط الفرزدق، قتله غيلةً، رميًا بسهم غدرًا، حين انصرف يوم الجمل، فيقول جرير خشعت السور والجبال وطأطأت حين جاءها خبر مقتل حواري الرسول ρ، انظر: ديوان جرير 270، الكتاب لسيبويه (52/1)، معاني القرآن للفراء (37/2)، الكامل في اللغة للمبرد (105/2)، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس 207، التفسير البسيط للواحدي (338/14)، المحرر الوجيز لابن عطية (34/4)، البحر المحيط لأبي حيان (301/7)، شرح شواهد المغني للسيوطي (104/1)، خزانة الأدب للبغدادي (218/4)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (301/4).

وقد نقل أبو حيان قولَين آخرين في تأويل الآية الكريمة فقال: ((وقيل: المعنى كادت القيامة أن تقوم فإن هذه الأشياء تكون حقيقة يوم القيامة. وقيل: تكاد السماوات يتفطرن، أي تسقط عليهم، وتنشق الأرض، أي تخسف بهم، وتخر الجبال هدًّا، أي تنطبق عليهم))[1].

مما سبق يظهر -لي- أنَّ دلالة الفعل (تكاد) في الآية الكريمة باقية على أصلها، وهي مقاربة الوقوع، ولا مانع من أن يكون الكلام في هذه الآية الكريمة جارٍ على طريقة العرب في كلامها من ضرب الأمثال، غير أن الأصل أن القرآن الكريم كلام الله يحمل على الحقيقة ما لم يرد ما يصرف إلى المجاز، فلا مانع من أن يكون المعنى حقيقي، وأن هذه الأجرام تقارب هذا الصنيع إذا سمعن بذلكم القول العظيم[2].

قوله Y "إذا أخرج يده لم يكد يراها":

هذه الآية الكريمة قد جاءت في سياق مَثَلٍ ضربه الله Y لأعمال الكافرين، فقال Y "وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (39) أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ"، فقد ضرب Y مثلًا لأعمال الكافرين بالسراب، وهو كما قال ابن السكيت: ((السراب: الذي يجري على وجه الأرض كأنه الماء، وهو يكون نصف النهار))[3]، و(القيعة) كما قال البغوي: ((وَالْقِيعَةُ: جَمْعُ الْقَاعِ، وَهُوَ الْمُنْبَسِطُ الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِيهِ يَكُونُ السَّرَابُ)) [4]، وقال ابن كثير في تفسير هذا المَثَل: ((فَإِذَا رَأَى السَّرَابَ مَنْ هُوَ مُحْتَاجٌ إلى الماء يحسبه مَاءً قَصَدَه؛ لِيَشْرَبَ مِنْهُ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيْهِ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا، فَكَذَلِكَ الْكَافِرُ يَحْسِبُ أَنَّهُ قَدْ عَمِلَ عَمَلًا، وَأَنَّهُ قَدْ حَصَّلَ شَيْئًا، فَإِذَا وَافَى اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَحَاسَبَهُ عَلَيْهَا، وَنُوقِشَ عَلَى أَفْعَالِهِ، لَمْ يَجِدْ لَهُ شَيْئًا بِالْكُلِّيَّةِ قَدْ قُبِل))[5]، ثم ضرب Y مثلا ثانٍ لأعمال الكافرين، وهو أنها كالظلمات في بحر لُجِّيٍ، أي عميق، وقد يكون كما قال ابن كثير: ((فَهَذَا مِثْلُ قَلْبِ الْكَافِرِ الْجَاهِلِ الْبَسِيطِ، الْمُقَلِّدِ الَّذِي لَا يعرف حال من يقوده، ولا يدري أين يذهب، بَلْ كَمَا يُقَالُ فِي الْمَثَلِ لِلْجَاهِلِ أَيْنَ

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان (301/7).
[2] قواعد الترجيح عند المفسرين 387.
[3] لسان العرب (465/1).
[4] تفسير البغوي (52/6).
[5] تفسير ابن كثير (65/6).

تَـذْهَبُ؟ قَـالَ مَعَهُـمْ، قِيـلَ: فَـإِلَى أَيْـنَ يَـذْهَبُونَ؟ قَـالَ لَا أَدْرِي))[1]، وبنحـوه قـال الطبـري مِن قبل[2].

هـذا وإنَّ محـل الخـلاف فـي هـذا الموضـع هـو دلالـة قولـه Y "لـم يكـد يراهـا": هـل تحدث له الرؤية بعد عناء؟ أم لا تحدث ألبتة؟

وقـد اختلـف العلمـاء فـي هـذا، فمـنهم مَـن قـال لا يراهـا، ومِـن هـؤلاء الفـراء والأخفـش الأوسـط والمبـرد والزمخشـري وابـن هشـام والسـمين الحلبـي[3]، وقـد قـال الطبـري عنـد تفسير قولـه Y "يتجرعـه ولا يكـاد يسـيغه"[4]: ((والعـرب تجعـل (لا يكـاد) فيمـا قـد فُعِل، وفيمـا لـم يُفْعَل. فأمَّـا مـا قـد فُعِل، فمنـه هـذا، لأن الله جل ثنـاؤه جعـل لهـم ذلـك شـرابًا. وأمَّـا مـا لـم يُفعَـل وقـد دخلـت فيـه (كـاد) فقولـه: (إِذَا أَخْـرَجَ يَـدَهُ لَـمْ يَكَـدْ يَرَاهَـا)، فهـو لا يراهـا))[5]، وذكـر علـي بـن فضَّـال أنـه قـول جمهـور العلمـاء[6]، وقـال ابـن القيم: ((فقـال كثيـر مـن النحـاة: هـو نفـي لمقاربـة رؤيتهـا، وهـو أبلـغ مـن نفـي الرؤيـة، وأنــه قــد ينفــي وقــوع الشــيء، ولا ينفــي مقاربتــه، فكأنــه قــال: لــم يقــارب رؤيتهــا بوجه))[7].

وكذلك قال بعض العلماء يراها، ومنهم ابن يعيش[8].

هـذا وقـد ذكـر الفـراء قـولًا ثالثًـا، فقـال: ((ومـن العـرب مـن يُـدخل (كـاد) و(يكـاد) فِـي اليقـين فيجعلهـا بمنزلـة الظـن إِذَا دخـل فيمـا هُـوَ يقـين، كقولـه Y "وَظَنُّـوا مـا لَهُـمْ مِـنْ مَحِيصٍ)" [9] فِي كثيرٍ من الكلام))[10]، وقد ذكره الطبري[11].

وقـد تقـرر -لـديَّ- فيمـا سـبق أن نفـي (كـاد) قـد يفيـد وقـوع الفعـل عسيرًا بعـد عنـاء، إذا كان ثَمَّتَ قرينة تفيد ذلك.

وإذا كـان المثـل الأول الـذي ضـربه الله Y لأعمـال الكـافرين بالسـراب الـذي يسـعى إليـه العطشـان، حتـى إذا أتـاه لـم يجـده شـيئًا، وإنَّمـا وجـد مـا يكـره، وضـد مـا أراد، فـإنَّ

---

[1] المرجع السابق.
[2] تفسير الطبري (197/19).
[3] انظر: معاني القرآن للفراء (72/2)، معاني القرآن للأخفش الأوسط (331/1)، المقتضب للمبرد (74/3)، المفصل للزمخشري 359، الدر المصون للسمين الحلبي (175/1)، مغني اللبيب لابن هشام (584/6).
[4] سورة إبراهيم: 17.
[5] تفسير الطبري (549/16).
[6] النكت لعلي بن فضَّال 360.
[7] التفسير القيم لابن القيم (401/1).
[8] شرح المفصل لابن يعيش (384/4).
[9] سورة فصلت: 48.
[10] معاني القرآن للفراء (255/2).
[11] تفسير الطبري (199/19).

الأقـرب -والله أعلـم- أن يكـون فـي المَثَـل الثـاني مثـل مـا كـان فـي الأول، وهـو أن لا يحصـل بالسـعي فائـدة، ولا يتحقـق بالعنـاء المـراد، وإن كـان ثمـت قرينـة تفيـد بوقـوع الفعـل أو انتفائـه، فـإن القرينـة أقـرب إلـى نفـي وقـوع الفعـل؛ إذ قـال Y فـي آخـر هـذه الآيـة الكريمـة "ومَـن لـم يجعـل الله لـه نـورًا فمـا لـه مـن نـور"، فكيـف ينفـى الله Y عنـه النـور ثـم ينتفـع بفائدتـه، وهـي الإبصـار؟ ولـو كـان ذلـك بعنـاء! إذ العبـرة فـي الأمـور بخواتيمها.

وعليـه فـإن الـذي يظهـر -لـي- فـي هـذا الموضـع أنَّ انتفـاء مضـمون خبـر (كـاد) هـو الأقـرب للصـواب؛ لانعـدام القرينـة التـي تفيـد ثبوتـه، فضـلًا عـن أنَّ ثَمَّـتَ قرينـة تؤيـد الانتفاء، فالأقرب إلى المراد -والله أعلم- عدم الرؤية.

هل (كاد) بمعنى (أراد)؟

قـد تقـرر فيمـا سـلف أن الفعـل (كـاد) قـد يـأتي فـي بعـض السـياقات بمعنـى الإرادة والطلـب، لكنـه -فيمـا أرى- ضـعيف الثبـوت فـي هـذا الصـدد، ينبغـي أن يكـون آخـر مـا يُقال في دلالة هذا الفعل.

قول: ((لقد كتمتُ سرَّكَ مِن نفسي)):

هـذا القـول مـن عـادة العـرب فـي كلامهـم، وهـذا المعنـى معـروف عنـدهم؛ فقـد قـال أبوحيـان: ((...جـرت بـه عـادة العـرب مِـن أنَّ أحـدَهم إذا بـالغ فـي كتمـان الشـيء قـال: كـدتُ أخفيـه مِـن نفسـي))[1]، وبهـذا قـال الواحـدي والقرطبـي والسـمين الحلبـي والخـازن والألوسي[2]، واستدلوا على هذا بقول الشاعر[3]:

أيامَ تَصْحَبُني هندٌ وأُخْبِرُها   ما كِدْت أكتُمُه عني من الخبرِ[4]

---

(1) البحر المحيط (320/7).

(2) انظر: التفسير البسيط للواحدي (372/14)، تفسير القرطبي (185/11)، الدر المصون للسمين الحلبي (20/8)، تفسير الخازن لعلاء الدين الخازن (202/3)، تفسير الألوسي (486/4).

(3) هذا القائل لم أقف على من يُعَرِّف به، فلم ينسبه أحد ممن وقفت على كلامه من العلماء.

(4) هذا البيت ذكره الثعلبي في تفسيره (241/6)، والواحدي في تفسيره (373/14)، والقرطبي في تفسيره (185/11)، وأبو حيان في البحر المحيط (320/7)، والسمين الحلبي في الدر المصون (20/8)، والألوسي في تفسيره (486/8)، والشنقيطي في دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (149/1).

وكذلك استدل أبو حيان بدليلٍ ثانٍ، فقال :((ومن نحو هذا من المبالغة، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه))[1]، وهذا الذي ذكر من قول الرسول الكريم ρ[2].

بهذا يتضح أنَّ هذا القول مستعمل في كلام العرب، ومعناه معروف عنده.

دلالة قوله Y "أكاد أخفيها":

هذه الآية الكريمة كما قال ابن عطية تعني القيامة بلا خلاف[3].

وقد قرأها عامة القراء بضم الهمزة في "أخفيها"، وقد قرأها -في الشاذ- أبو الدرداء وابنُ جبير والحسنُ ومجاهدٌ وحُمَيدٌ بفتح الهمزة[4].

وقد ذكر العلماء في هذه الآية الكريمة وجوهًا متعددة في تأويلها، وقد جمعها ابن عطية والسمين الحلبي[5]، فهي كالتالي:

التأويل الأول: ذكره مُلَخَّصًا السمين الحلبي، فقال: ((الهمزة للسلب والإزالة، أي أزيل خفاءها، نحو: أعجمت الكتاب، أي أزلت عُجمَتَه، ثم في هذا معنيان، **أحدهما:** أنَّ الخفاء بمعنى الستر، ومتى أزال سترها فقد أظهرها، والمعنى أنها لتحقق وقوعها وقربها أكاد أظهرها، لولا ما تقتضيه الحكمة من التأخير، **والثاني:** أن الخفاء هو الظهور، والمعنى أزيل ظهورها، وإذا أزال ظهورها فقد استترت، والمعنى أني لشدة إبهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها ألبتة، وإن كان لا بد من إظهارها؛ ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أُبَيِّ: أكاد أخفيها من نفسي، فكيف أظهركم عليها؟ وهو على عادة العرب في المبالغة في الإخفاء، قال الشاعر:

أيامَ تَصْحَبُني هندٌ وأُخْبِرُها   ما كِدْتُ أكتُمُه عني من الخبرِ

وكيف يُتَصَوَّرُ كِتْمانُه مِنْ نفسه؟)). اهـ كلامه.

فمفاد هذا التأويل أحد وجهين: الأول: أظهرها، **والثاني:** أسترها، حتى أكاد أسترها عن نفسي.

---

[1] المرجع السابق.

[2] الحديث رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة، ولفظه: ((سبعة يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله: .... ورجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ....))، صحيح البخاري (111/2)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (425/3).

[3] المحرر الوجيز لابن عطية (40/4).

[4] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (19/8).

[5] المحرر الوجيز لابن عطية (40/4)، الدر المصون للسمين الحلبي (19/8).

فأما الوجه الأول: وهو أن تكون بمعنى أظهرها، فإنَّ هذا على أن يكون الفعل (أخفيها) بفتح الألف، من (أَخفي) وأصله (خَفَى) بمعنى أُظهِر فقط، كما سلف تفصيله، وهذه الرواية ليست من المتواتر، وإنما هي من الشاذ، الذي لا يجوز القراءة به، وإن معناها لا يتفق مع معنى الرواية المتواترة، بل يضاده، وإن معنى الشاذ لا يُقال به إذا عارض معنى المتواتر[1].

وأما الوجه الثاني: وهو أن المعنى أسترها، وأبالغ في سترها، حتى أقارب أن أسترها عن نفسي، **فإنه يشتمل على شقين:**

الشق الأول: وهو سترها والمبالغة فيه، وهذا في محله؛ إذ هذا التأويل فيه إبقاء لفظ (أكاد) على أصل ما وُضِع له، من معنى المقاربة، وكذلك لفظ (أخفيها) يكون باقيًا على معناه الظاهر، وهو الستر والكتمان، ويكون الكلام كله على ظاهره، وأصل معناه، ففي هذا القول من القوة ما فيه.

الشق الثاني: وهو أن يكون في سترها مبالغة حتى يقارب أن يكون عن النفس، فإن هذا القول جائز في كلام العرب، ومعناه معروف عندهم، أما كونه في حق الله Y فإنه قد روي هذا عن جمع من السلف، على رأسهم ابن عباس τ ومجاهد وقتادة، وبهذا كما قال الطبري تأويل أكثر أهل العلم[2]، أي من السلف؛ إذ إن الطبري من المتقدمين، وإن تأويل جمهور السلف من الصحابة والتابعين كما قال الطبري وغيره مقدم على غيره من التأويلات[3]، ولا غضاضة في نسبة هذا المعنى إلى الله Y؛ إذ إنه كما قال الطبري أيضًا: ((أن الله تعالى ذِكرُه خاطب بالقرآن العرب على ما يعرفونه من كلامهم، وجرى به خطابهم بينهم))[4]، فتبين بهذا أن لا مانع من الشق الثاني في هذا التأويل.

التأويلُ الثاني: أنَّ (كاد) زائدةٌ، قال السمين الحلبي: ((قاله ابنُ جُبَيْر)).

وهذا القول مبني على جواز زيادة (كاد) في الكلام، وهو ما لم يثبت كما تقرر آنفًا، فلا يكون هذا التأويل إلا كما قال السمين الحلبي: ((ولا حُجَّةَ في شيءٍ منه)).

التأويل الثالث: أنَّ الكَيْدُوْدَةَ هنا بمعنى الإرادة، ونُسِبت للأخفش وجماعةٍ.

وهذا القول فيه صرف اللفظ عن أصل معناه، الذي وُضِع له، فأصل معناه المقاربة، وكذا الاحتيال والمكر، في حين أن (كدت) يكون بمعنى المقاربة، إن كان

---

[1] قواعد الترجح عند المفسرين لحسين الحربي 104.
[2] تفسير الطبري (285/18).
[3] تفسير الطبري (288/18)، قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي 288.
[4] تفسير الطبري (288/18).

خبرها فعلًا، كأنْ تقول: ((كدت أصل إلى غايتي))، ويكون بمعنى الاحتيال والمكر، إن كان متعلقها اسمًا مجرورًا، كأنْ تقول: ((كِدتُ للوصول إلى غايتي))، كقوله Y "كذلك كِدنا ليوسف"[1]، وإنْ كان معناه في هذه الآية الكريمة التدبير بالحق؛ إذ إنه في حق الله Y[2]، وغير الظاهر لا يصلح القول به ما لم يُضطَرَّ إليه، وما دام هناك تأويل صحيح، يمكن التعويل عليه.

فلا يكون في هذا التأويل إلا ما قاله السمين الحلبي: ((ولا ينفعُ فيما قصدوه)).

التأويل الرابع: أنَّ خبرَها محذوفٌ تقديره: أكاد آتي به لقُرْبها، وأنشدوا قول ضابيء البرجمي[3]:

هَمَمْتُ ولم أَفْعَلْ وكِدْتُ وليتني تَرَكْتُ على عثمانَ تَبْكي حلائِلُهْ[4]

أي: وكِدْتُ أفعلُ، فالوقفُ على (أكادُ) في الآية الكريمة "إن الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى"، والابتداء بـ (أخفيها).

وهذا التأويل مبنيٌّ على القول بالحذف، واللجوء إلى القول بالحذف كما قرَّر الزركشي وغيره لا يجوز إلا بدليل، لذا كان من قول أهل العلم كما نقل الزركشي: ((لا بد أن يكون فيما أُبقِيَ دليل على ما أُلقِيَ))[5]، فينبغي أن يكون آخر ما يُقال في تأويل الكلام عامة، وفي كلام الله Y خاصة. هذا، وإذا استقام الكلام دون القول بالحذف والتقدير، كان لا شك أولى، وكذلك فإنَّ هذا التأويل فيه قطع الكلام عن بعضه، وإنه مع هذا فيه قطع لأول الكلام عن آخره، وإنَّ قطع أول كلام عن آخره فيه انحراف عن الصواب في تفسير الكلام، فضلًا عن أن يكون الكلام من كلام الله Y، وهذا الضرب من التأويل مردود، ردَّه ابن عطية وغيره من المفسرين

---

[1] سورة يوسف: 76.

[2] انظر تفسير البغوي (262/4).

[3] هو ضابئ بن الحارث بن أرطأة التميمي، من البراجم، شاعر مخضرم، من الطبقة التاسعة، كان خبيث اللسان، كثير الشر، كان بالمدينة النبوية زمن عثمان بن عفان τ، وكان صاحب صيد، ضعيف البصر، وكان استعار كلب صيد من بني نهشل، ثم أبى أن يرده لهم، فألحُّوا عليه وأخذوه، فهجاهم فحبسه عثمان τ، فمر به صاحب السجن فوجده قد أعد حديدة يريد أن يغتال بها عثمان τ، فأهانه وركسه في السجن، فقال أبياتًا منها هذا البيت، وهلك في السجن نحو (30هـ)، طبقات فحول الشعراء لابن سلام (171/1)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (338/1)، الأعلام للزركلي (212/3).

[4] البيت من الطويل، والشاهد: ((وكدت ولم أفعل))، إذ حذف خبر (كاد)، والتقدير: وكدت أفعل، انظر: الأضداد لابن الأنباري 97، شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي 201، الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري (100/1)، شرح التسهيل للدماميني (299/3)، خزانة الأدب للبغدادي (323/9)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (151/6).

[5] البرهان للزركشي (108-111/3)، قواعد التفسير جمعًا ودراسة لخالد بن عثمان السبت 362.

واللغويين[1]، بالإضافة إلى أنَّ تقدير الكلام حينئذٍ (إن الساعة آتية أكاد آتي بها)، ثم يُستأنف (أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى)، وإنه كما قال ابن عطية: ((وهذا قلق))[2].

التأويل الخامس: ذكره ابن عطية، فقال: ((وقالت فرقة: (أكاد) على بابها، بمعنى أنها مقاربة ما لم يقع، لكن الكلام جارٍ على استعارة العرب ومجازها، فلما كانت الآية عبارة عن شدة خفاء أمر القيامة ووقتها، وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس، بالغ قوله Y في إبهام وقتها، فقال: أكاد أخفيها فلا تظهر ألبتة، ولكنَّ ذلك لا يقع، ولا بد من ظهورها))[3].

وهذا التأويل قد سبق ذِكرُه والاحتجاج له في التأويل الأول، على أنه فيه من القوة ما فيه.

الترجيح:

مما سبق فإنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ الأقرب إلى الصواب في توجيه الآية الكريمة هو أن المراد -والله أعلم- من الفعل "أخفيها": أسترها، وأن الفعل "أكاد" أصل في الكلام، لا زائد، وأن التأويل الأقرب إلى الصواب -فيما أرى- هو المبالغة في ستر ميعاد القيامة وكتمانه، حتى قارب أن يكون من النفس، جَريًا على سنة من سنن العرب في كلامها؛ وبهذا لم يكن ابن المختار مصيبًا فيما اعترض عليه، وكذلك فيما رآه صوابًا من زيادة الفعل "أكاد"، وكذلك لم يكن الثعلبي مصيبًا فيما قرَّره مِن زيادة الفعل "أكاد"، مع إصابته في تأويل الآية الكريمة بالمبالغة في الإخفاء.

---

[1] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي 125-129.

[2] المحرر الوجيز لابن عطية (40/4).

[3] المرجع السابق.

المسألة الثانية

دلالة (أَفعَلَ) و(فَعَّلَ) فيما يتعلق بقوله تعالى "لا إكراهَ في الدِّين"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في موافقته الزجاجَ، فيما نقله عن العرب في قولهم: (أكرهتُ الرجل)، إذا نسبتَه إلى الكُره، كما يقال: أكفرتُه وأفسقتُه وأظلمتُه، إذا نسبتَه إليها، وذكر الثعلبي استدلالًا على هذا بشاهد من شعر الكُمَيّت، وذكر ابن المختار أنَّ القُتَبي أنكر هذا، وأنه استشهد بشاهد من شعر لَبِيد بن ربيعة، على أنَّ (أَضَلَّ) لا يعني النسبة إلى الضلال؛ إذ على قول ابن المختار النسبة إلى الشيء من التفعيل، لا من الإفعال، وأنَّ هذا فيه تقوية لحجة أهل السنة على القدرية، في قوله تعالى "يُضِلُّ مَن يشاء"[2]، وكان توجيه الثعلبي للآية الكريمة "لا إكراهَ في الدين": ((لا تقولوا لمَن دخل بعد الحرب في الإسلام: إنه دخل مُكرَهًا، ولا تنسِبوا مَن دخل في الإسلام إلى الكُره))، واستَدلَّ على هذا بقوله تعالى "ولا تقولوا لمَن ألقى إليكم السلام لستَ مؤمنًا"[3]، غير أنَّ ابن المختار لم يُعَلِّق على توجيه الثعلبي للآية الكريمة[4].

المناقشة:

إنَّ هذا التعقب من ابن المختار، وما نقله الثعلبي عن الزجاج، وعن غيره -حسبما قال الثعلبي-، ليستلزم البحث عن إجابات لهذه الأسئلة التالية:

1- ما دلالة (أَفعَلَ) و(فَعَّلَ)؟

2- وعليه: ما دِلالَة (أَكفَرَ) و(أَضَلَّ)؟

3- ما القول في الآية الكريمة "لا إكراهَ في الدِّين"؟

أولًا: دلالة (أَفعَلَ) و(فَعَّل):

قال سيبويه: ((تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أنَّ غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلتَ: أدخله وأخرجه وأجلسه، ....فأكثر ما يكون على (فَعَلَ) إذا أردتَ أنَّ غيره أدخله في ذلك يُبنَى الفعل منه على (أَفعَلت)........وقد يجيء الشيء على (فَعَّلت) فيشرك (أَفعَلت)، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِح وفرَّحتُه، وإنْ شئتَ قلتَ (أَفرَحتُه)، و(غَرِم) و(غَرَّمتُه) و(أَغرَمتُه) إنْ شئتَ،

---

(1) سورة البقرة: 256.

(2) جزء من الآيات الكريمة في سور: الرعد: 27، النحل: 93، فاطر: 8.

(3) سورة النساء: 94.

(4) انظر: مباحث التفسير 93، تفسير الثعلبي (236/2)، تأويل مشكل القرآن القتبي 84.

كما تقول: (فزَّعتُه) و(أَفزَعتُه)........وسمعنا مِن العرب مَن يقول: (أَملَحتُه)، كما تقول: (أَفزَعتُه)، وقالوا: (ظَرُف) و(ظرَّفتُه)، و(نَبُل) و(نَبَّلتُه)، ولا يُستَنكَر (أَفعَلتُ) فيهما، لكنَّ هذا أكثر، واستُغنِيَ به.......فأمَّا (خطَّأتُه) فإنما أردتَ تسميتَه مُخطِئًا، كما أنك حيثُ قلتَ: فسَّقتُه وزنَّيتُه، أي سمَّيتَه بالزِّنى والفِسق......وقد يجيء (فعَّلتُ) و(أفعلتُ) في معنًى واحدٍ مشتركَين، كما جاء فيما صيَّرتَه فاعلًا ونحوه، وذلك (وَعَزتُ إليه) و(أَوعَزتُ إليه)، و(خبَّرت) و(أخبرتُ)، و(سمَّيتُ) و(أسميتُ)، وقد يجيئان مُفترقَين، مثل (علَّمتُه) و(أعلمتُه)، فـ (علَّمتُ): أدَّبتُ، و(أَعلَمتُ) آذنتُ. و(آذَنتُ): أَعلمتُ، و(أذَّنتُ): النداء، والتصويت بإعلان، وبعضُ العرب يُجرِي (أذَّنتُ) و(آذنتُ) مَجرَى (سمَّيتُ) و(أسميتُ). وتقول (أمرضتُه) أي جعلتَه مريضًا، و(مرَّضتُه) أي قمتُ عليه ووَلِيتُه، ومثله (أَقذَيتُ عينَه) أي جعلتُها قذيَّة، و(قذَّيتُها): نظَّفتُها........))[1]، ثم ذكر رحمه الله أنَّ هنالك مِن الكلام ما يدخل فيه (فعَّلتُ) على (فعَلتُ)، لا يَشرَكُه في ذلك (أفعلتُ)، فقال: ((تقول (كَسَرتُها) و(قَطَعتُها)، فإذا أردتَ كثرةَ العمل قلتَ (كسَّرتُه) و(قطَّعتُه) و(مزَّقتُه)......))[2]، فتبيَّن مِن هذا الكلام أنَّ (أفعل) تعني تصييرَ المفعول به إلى الفعل، أما (فعَّلتُ) فإنها تعني تسميةَ المفعول به بذلك الفعل، ونسبتَه إليه، وأنَّ (أفعلتُ) و(فعَّلتُ) قد يترادفان، وقد يختلفان، ومرجع هذا الاستعمال العربي، وما استغنوا به عن غيره.

هذا وقد قال الفرَّاء: ((أهل الحجاز يقولون: فَتَنتُ الرَّجلَ، وأهل نَجدٍ يقولون: أفتَنتُه))[3]، وكلاهما بمعنًى واحد، لا فرق، غيرَ أنهما لغتان في الفعل. ويؤيد هذا أيضًا ما قاله ابن الأنباري، وقد نقله عنه الفخر الرازي، قال: ((وليس كل موضع صحَّ فيه (فعَّل) صحَّ فيه (أفعل)؛ ألا ترى أنه يجوز أن يقال (كسَّره)، ولا يجوز أن يُقال (أكسره)، بل يجب الرجوع فيه إلى السماع))[4].

فتبين مِن كلام سيبويه والفرَّاء وابن الأنباري المذكور آنفًا أنَّ استعمال (أفعلتُ) و(فعَّلتُ) راجعٌ إلى الاستعمال، وأنَّ هذا قد يكون من اللغات، وأنَّ مرجعَه إلى السماع.

---

[1] الكتاب لسيبويه (55/4).

[2] الكتاب لسيبويه (64/4).

[3] معاني القرآن للفراء (394/2).

[4] انظر التفسير الكبير للفخر الرازي (160/16).

دلالة (أَكفَرَ) و(أضلَّ):

مِن خلال ما سبق تفصيلُه مِن دلالة (أفعل)، فإنَّ (أَكفَرَ) و(أَضَلَّ) كلاهما يحتمل نسبةَ المفعول به إلى الفعل، أو تصييرَه إليه. وقد رأى الثعلبيُّ أنَّ (أَكفَرَ) يعني النسبة إلى الكفر، وقاس عليه (أَكرَه)، واستدلَّ على هذا بقول الشاعر[1]:

فطائِفَةٌ قد أَكفَرَتنِي بِحُبِّكُم وطائِفَةٌ قالوا مُسِيء ومُذنِبُ[2]

على أنَّ (أكفرَتني) أي نسبَتني إلى الكفر، ودَعَونِي كافرًا، وبهذا قال الفارسي والجوهري والهَرَوِي والمُطَرِّزي وابن عُصفور وابن مَنظور وأبو حيان[3].

وقد اعترض على هذا ابن المختار، ونقل إنكار القُتَبي لهذا؛ وذكر استشهاده بقول لَبيدٍ الشاعر[4]:

مَن هداه سُبُلَ الخيرِ اهتدى ناعمَ البالِ ومَن شاء أضل[5]

وقد علَّق القتبي على هذا، فقال: ((أفتُرى لبيدًا أراد بقوله: من شاء أَضَلَّ، أي سُمِّيَ ضالًا!؟ لَعَمرُ الله ما عرف لَبِيدٌ هذا، ولا وجدَه في شيء مِن اللغات))[6]. وقال

---

[1] هو الكميت بن زيد بن خنيس بن مجالد الأسدي، أبو المستهل الكوفي، مقدم شعراء وقته، من الشعراء الأمويين، وهو شاعر الهاشميين، كان مذهبه التشيع، ومدح آل البيت أيام بني أمية، كان عالمًا بآداب العرب ولغاتها وأنسابها= =وأخبارها، ثقة في علمه، كان خطيبًا فقيهًا فارسًا، من أشهر شعره الهاشميات، (60-126هـ). انظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي 223، معجم الشعراء للمرزباني 347، سير أعلام النبلاء للذهبي (388/5)، الوافي بالوفيات للصفدي (276/24)، الأعلام للزركلي (233/5).

[2] البيت من الطويل، ويروى (أكفروني)، ولا خلاف لغةً، فـ (أكفرتني) باعتبار اللفظ، و(أكفروني) باعتبار المعنى، والشاهد (أكفرتني) بمعنى نسبوني إلى الكفر، والشاعر يقول صار الناس في حبي آل البيت فريقين، ففريق نسبوني إلى الكفر وهم الحرورية الخوارج، وفريق اكتفوا بأن عدُّوا ذلك ذنبًا. انظر: شرح هاشميات الكميت للقيسي 53، الحجة للقراء السبعة للفارسي (97/3)، الغريبين في القرآن والحديث للهروي (527/2)، المغرب في ترتيب المعرب للمطرّزي (411/1)، لسان العرب لابن منظور (142/2) (خبث)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي (484/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (267/1).

[3] انظر: المرجع السابق، وانظركذلك: الصحاح للجوهري (608/2)، الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور 128، لسان العرب لابن منظور (116/4)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (173/1).

[4] هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك العامري، الصحابي الكريم الشاعر، من المُؤَلَّفَة قلوبهم، أحد شعراء المعلقات، من الفحول المطبوعين المجوِّدين، من المؤلفة قلوبهم، وَفَد مع قومه على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه، وقد صدَّقه النبي صلى الله عليه وسلم في شطر بيت قاله: ((ألا كل شيء ما خلا الله باطل))، وقد أكثر أهل الأخبار عنه أنه لم يقل في الإسلام شعرًا، سوى هذا البيت:

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى اكتسيت من الإسلام سربالًا

كان فارسًا شجاعًا سَخِيًّا في الجاهلية والإسلام، عمَّر طويلًا، قيل عاش مائة وأربعين سنة، قيل ت (41 هـ). انظر: معجم الشعراء للمرزباني (1927/1)، معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (2421/5)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (1335/3)، أُسْدُ الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (482/4)، الوافي بالوفيات للصفدي (299/24)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (500/5).

[5] البيت من الرمل، والشاهد فيه: ((ومن شاء أضلَّ))، على أنَّ (أضلَّ) يعني التصيير إلى الضلالة، لا النسبة إليها، أو التسمية بها، وقد قال هذا لبيد في جاهليته، وفيه موافقة التنزيل العزيز في إثبات القدر. انظر: ديوان لبيد 90، لسان العرب لابن منظور (391/11)، خزانة الأدب للبغدادي (373/3)، المعجم المفصل لإميل بديع (19/6)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (352/29).

[6] سبق تخريجه.

ابـن المختـار: ((لعـلَّ القُتَبـي يشـير إلـى أنَّ نسـبة الرجـل إلـى الشـيء مِـن التفعيـل، لا مِـن الإفعـال، وفيـه تقويـةٌ لحُجَّـة أهـل السـنة علـى القدريَّـة فـي قولـه تعـالى "يُضِـلُّ مَـن يشاء"))[1].

والظـاهر أنَّ ابـن المختـار قـد قـاس (أَكفَـرَ) علـى (أَضَـلَّ)، الـذي ذكـرَه القُتَبِـي، مـع كـون القُتَبِـي قـد نَفَـى اسـتعمال (أَفعَـلَ) فـي النسـبة بالكليَّـة، إذ قـال: ((ونحـن لا نعـرف فـي اللغـة: أفعلـتُ الرجـلَ: نسـبتُه، وإنمـا يقـال إذا أردتَ هـذا المعنـى: (فعَّلـتُ)، تقـول: شـجَّعتُ الرجـلَ، وجبَّنتُـه وسـرَّقتُه وخطَّأتُـه وكفَّرتُـه وضـلَّلتُه وفسَّـقتُه وفجَّرتُـه ولحَّنتُـه، وقُـرِئَ "إنَّ ابنَـكَ سُـرِّقَ"[2]، أي نُسِـبَ إلـى السَّـرِقَة، ولا يُقـال فـي شـيء مِـن هـذا كلِّـه (أفعلتُه)، وأنتَ تريدُ نسبتَه إلى ذلك))[3].

ولقـد قـال القُتَبِـي هـذا الكـلامَ فـي مَعـرِضِ ردِّه علـى القَدَرِيَّـة نُفـاةِ القَـدَر، الـذين يزعُمُـون أنْ لا قـدر، وأنَّ الأمـر أُنُـف، أي مُسـتأنَف، أي علـى زعمِهـم الباطـل أنَّ الله - تعـالى عمـا يقولـون- لا يعلـمُ الشـيءَ قبـلَ وقوعِـه، وهـو مـا ورد ذكـره فـي كـلام عبـد الله ابـن عُمَـر[4] فـي رَدِّه علـى أولئـك المُبتَدِعـة، إذ قيـل لـه: ((إِنَّـهُ قَـدْ ظَهَـرَ قِبلَنَـا نَـاسٌ يَقْـرَءونَ الْقُـرْآنَ ويَتَقَفَّـرُونَ الْعِلْـمَ، وَذَكَـر مِـن شَـأنِهِمْ، وَأَنهُـمْ يَزْعُمُـونَ أَنْ لَا قَـدَرَ، وَأَنْ الأَمْـرَ أُنُـفٌ. قَـالَ[5]: فَـإِذَا لَقِيـتَ أُولئِـكَ فَـأَخْبِرْهُمْ أَنِّـى بَـرِىءٌ مِـنْهُمْ، وَأَنَّهُـمْ بُـرَآءُ مِنِّـى، والَّـذِى يَحْلِـفُ بِـهِ عَبْدُ اللهِ بْـنُ عُمَـر، لَـوْ أَنَّ لأَحَـدِهِمْ مِثْـلَ أُحُـدٍ ذَهَبًـا فَأَنْفَقَـهُ، مَـا قَبِـلَ اللهُ مِنْـهُ حَتَّـى يُؤْمِنَ بَالْقَدَرِ))[6].

فلقد قـال القُتَبِـيُّ فـي مبـدأ كلامِـه: ((وذهـب أهـل القَـدَرِ فـي قـول الله تعـالى "يُضِـلُّ مَـن يشـاءُ ويَهـدِي مَـن يشـاءُ" إلـى أنـه علـى جهـة التسـميةِ والحُكـمِ علـيهم بالضـلالة، ولهـم بالهدايــة، وقــال فريــقٌ مِــنهم: يُضِــلُّهم: ينســبُهم إلــى الضــلالة، ويَهــدِيهم: يُبــيِّن لهــم ويرشِـدُهم، فخـالفوا بـين الحُكمَـين، ونحـن لا نعـرفُ فـي اللُّغـة: أفعلـتُ الرجـل: نسـبتُه، ....))[7].

---

[1] سبق تخريجه.

[2] سورة يوسف: 81. وهذه قراءة شاذة، بالبناء للمجهول، قرأ بها ابن عباس والضحاك. انظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (318/4).

[3] سبق تخريجه.

[4] هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نُفيل بن عبد العزى العدوي رضي الله عنهما، الصحابي ابن الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أسلم صغيرًا، وهاجر صغيرًا من مكة إلى المدينة، كان من أزهد الناس، وأتقاهم لله، وأتبعهم لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم، استُصغِر يوم غزوة بدر، وأُجيز يوم الخندق، وهو ممن بايع تحت الشجرة، آخر من تُوفِّي بمكة من الصحابة سنة 73 هـ أو 74 هـ. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (1707/3)، أُسد الغابة لابن الأثير (236/3)، سير أعلام النبلاء للذهبي (203/3)، الأعلام للزركلي (108/4).

[5] القائل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

[6] انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (198/1)، شرح صحيح مسلم للنووي (156/1)، جامع العلوم والحِكَم لابن رجب (105/1).

[7] سبق تخريجه.

وبالرجوع إلى بيت لَبيدٍ الذي استدلَّ به القُتَبي، وجدتُّ أنَّ الأزهريَّ والباقِلانيَّ والواحديَّ والسُّهَيلِيَّ والقُرطُبِيَّ وابنَ مَنظُورٍ[1]، كلُّهم قال بما قاله القُتَبي في هذا الموضع، فقد قال الأزهري: ((والإضلال في كلام العرب ضد الهداية والإرشاد، يقال: أَضلَلتُ فلانًا، إذا وجَّهته للضلال عن الطريق، وإياه أراد لَبِيد.........))[2]، ثم أنشد بيت لَبِيد المذكور آنفًا، وقال: ((وقال لَبِيدٌ هذا في جاهليتَه، فوافق قولُه التنزيلَ "يُضِلُّ مَن يشاء"[3].......))، وصرَّح الباقلاني بنفي إرادة الحكم والتسمية بصيغة (أَفعَل) في هذا الموضع، فقال: ((ولم يُرد بالهدى -الذي به ينعم بال المُهتَدِي-: الحكم والتسمية، ولا بالضلال: التسمية به، بل أراد شرح الصدور وتضييق القلوب))[4]، وهكذا اتفقت كلمة مَن وقفتُ على كلامهم مع كلام القُتَبِي في توجيه هذا البيت، وهو توجيه –فيما أرى- صوابٌ؛ إذ كما سَلَفَ موافق للتنزيل الكريم، كما قال ربنا تعالى "يُضِلُّ مَن يشاء ويهدي مَن يشاء"[5].

ولا اعتراض على هذا، إنما الاعتراض على تعميم القُتَبي الكلام في عدم مرادفة (أَفعَلَ) لـ (فَعَّلتُ) في كل الأفعال، وعدم قبول هذا، فهو بهذا نافٍ للعموم، وغيره مُثبِتٌ بخصوص، والمُثبِتُ مُقَدَّم على النافي، خاصة إذا كان تخصيصًا لعام، وكان معه دليلٌ صحيح، لا سِيَّما إذا كان في موضع يرجع إلى السماع، الذي لا اجتهاد معه، لا القياس المُحتَمل، وكان النَّقَلَةُ أئمةً نقلوا اللغة مِن أفواهِ أهلها.

فإنَّ (أضل) على صيغة (أفعل) كما قال سيبويه تعني تصيير المفعول به إلى الاتصاف بالفعل، أي الصيرورة إلى الضلال، لا الحكم به والتسمية.

وإنَّ الذي قد بدا لي أنَّ القُتَبِي قد قال هذا الكلام -عدم مرادفة (أَفعَل) لـ (فعَّل) عمومًا- لينفي معنًى خاطئًا، وهو القول بالقدر المذكور آنفًا، بنفي استعمالٍ لغويٍّ خاصٍّ بما سُمِع، دون غيره، ولا يمكن رَدُّه.

القول في توجيه قوله تعالى "لا إكراه في الدين":

الإشكال اللغوي في هذا الموضع ينصبُّ على دلالة المصدر (إكراه)، أي المراد مِن الإكراه: هل هو النسبة إلى الفعل أم التصيير إليه؟

---

[1] انظر: تهذيب اللغة للأزهري (319/11)، الباقلاني (637/2)، البسيط للواحدي (280/2)، الروض الأُنُف للسهيلي (81/6)، تفسير القرطبي (135/15)، لسان العرب لابن منظور (391/11).

[2] المرجع السابق.

[3] سورة النحل: 93، سورة فاطر: 8.

[4] سبق تخريجه.

[5] سبق تخريجه.

أولًا أصل الإكراه من الفعل (أَكره)، فإنه يقال: أكرَه يُكرِه إكراهًا[1]، وفي معناه قال ابن دُرَيد: ((وأكرَهتُ فلانًا على كذا وكذا إكراهًا، إذا أجبرتَه عليه))[2]، وبنحو هذا قال المُطَرِّزي والفيومي[3].

هذا ولم أقف على قول لأحدهم يفيد أنَّ الإكراه يعني نسبة المفعول به إلى الكُره، إلا ما نقلَه الزَّجَّاج عنهم في معنى آية البحث الكريمة قائلًا: ((وقيل معنى "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ" أي لا تقولوا فيه لمَن دخل بعد حرْبٍ أنهُ دخَل مُكرَهًا؛ لأنه إذا رضي بعد الحرب وصحَّ إسلامه فليس بمُكرَه))[4]، فإنَّ قول الزجاج: ((قيل)) بصيغة التضعيف والتمريض للقول، فضلًا عن أنه قد ذكر هذا القول بعد ذكره قولَين آخرَين، ولم يُرجِّح واحدًا منها، ولم يَستَدِلَّ على هذا القول بدليل يُذهَب به إلى هذا القول، كل هذا يؤدي إلى رد هذا القول.

ولم أقف لأحدهم على قول يفيد بأنَّ الإكراه يعني نسبة المفعول به وتسميته بالكره -بعد الزجاج- إلا للسمين الحلبي قائلًا: ((ومعنى الإكراه نسبتُهم إلى كراهةِ الإسلام. قال الزجاجُ: لا تَنْسُبوا إلى الكراهةِ مَنْ أسلم مُكْرَهًا. يقال: (أَكْفَره) نَسَبَه إلى الكفرِ.......))[5]، ثم استدلَّ ببيت الكُمَيِّت المذكور آنفًا، فإنَّ الذي نقله السمين عن الزجاج ليس بقوله، ولم يقوِّه، ولم يستدلَّ عليه بما استدلَّ به السمين، وهو قياس (أكره) على (أكفر)، وهو ما لم يثبت، كما تبين آنفًا.

مما سبق يتبين أنَّ الإكراه المذكور في آية البحث الكريمة يعني التصيير، لا التسمية والنسبة إليه، أي الإجبار على الفعل، لا تسمية المفعول به مُكرهًا.

أما عن معنى الآية الكريمة فإنَّ ابن كثير قال فيه: ((لا تُكرِهوا أحدًا على الدخول في دين الإسلام، فإنه بَيِّن واضح، جليَّةٌ دلائلُه وبراهينُه، لا يحتاج إلى أنْ يُكرَه أحدٌ على الدخول فيه))[6]، وهكذا قال الشعراوي، إذ قال: ((والإكراه هو أنْ تحمل غيرك على فعل لا يرى هو خيرًا في أنْ يفعله..........ومعنى الآية أنَّ الله لم يُكرِه خلقه -وهو خالقهم- على دين..........وإنَّ الرسول جاء لينقُل عن الله[7]، لا ليُكرِه الناس، وهو سبحانه قد جعل خلقه مختارِين، وإنْ لا لَمَا أرسل الرسل، ولذلك

---

[1] معجم اللغة العربية المعاصر لأحمد مختار عمر (1924/3).
[2] جمهرة اللغة لابن دريد (800/2).
[3] انظر: المغرب في ترتيب المعرب للمطرّزي 407، المصباح المنير للفيومي (532/2).
[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (338/1).
[5] الدر المصون للسمين الحلبي (546/2).
[6] تفسير ابن كثير (521/1).
[7] أي لينقل مراد الله تعالى إلى خلقه، عن طريق ما يأتيه من الوحي منه سبحانه، وهذا شأن الأنبياء والرسل عليهم السلام كلهم.

يقول المولى عز وجل "ولو شاء ربك لأمن مَن في الأرض كلهم جميعًا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"[1]............))[2].

فيتبين –لي- مما سبق أنَّ الإكراه المذكور في آية البحث الكريمة يعني تصيير المفعول به إلى الكراهية، لا نسبته إليها.

الترجيح:

مما سبق يتبين –لي- أنَّ ابن المختار كان مصيبًا في اعتراضه على الثعلبي، في أنَّ الإكراه في آية البحث الكريمة يعني التَّصيير إلى الكراهية، لا نسبة المفعول به إليه، وإنْ كان ما نقله ابن المختار عن القُتَبِي، مِن نفي استعمال (أَفعَلَ) في النسبة عمومًا بالكلية غير سديد؛ إذ إنَّ هذا راجع إلى السماع، وقد ثَبَتَ في بعض الأفعال، ومنها (أَكفَرَ)، ولم يَثبُت في بعضها، ومنها (أَضَلَّ).

---

[1] سورة يونس: 99.

[2] تفسير الشعراوي (1112/2).

المسألة الثالثة

(ظَنَّ) وأخواتها في قوله تعالى "وظَنُّوا ما لهم مِن مَحِيص"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ الظنَّ لم يعمل في (ما)؛ لأنها على قوله حرف، وليست باسم، والفعل بهذا مُلغًى، وكان اعتراض ابن المختار بأنَّه يجوز أنْ يعمل الفعل في الحرف، نحو قوله تعالى "إني أخاف أنْ يبدِّل دينكم"، فإنَّ (أنْ) على قوله حرف، وقد عمل فيه الخوف، وهو على هذا في محل النصب بوقوع الخوف عليه، وقال إنَّ نحو هذا كثير، ورأى أنَّ من مثله ما ورد في آية البحث الكريمة، وهو أنَّ الظنَّ ليس مُلغًا، بل واقع على الجملة، وهي (ما لهم مِن محيص)، وهي في موضع النصب، بوقوع الظنِّ عليها[2].

المناقشة:

اعتراض ابن المختار في هذا الموضع يندرج في فصل الإعمال والإلغاء والتعليق لأفعال القلوب عامة، ولـ (ظنَّ) وما في معناها خاصة.

وإنَّ البحث في هذا الموضع يستلزم النظر فيما يلي:

1-ما أفعال القلوب؟
2-ما أهم أحكامها المتعلقة بالبحث في هذا الموضع؟
3-ما صحة استدلال ابن المختار بالآية الكريمة التي ذكر؟
4-ما القول في آية البحث الكريمة؟

أولًا: أفعال القلوب[3]:

أفعال القلوب هي أفعال معانيها قائمة بالقلب، وهي أفعال بعضها لا يتعدَّى بنفسه، نحو (فَكَّرَ) و(تَفَكَّرَ)، وإنما يتعدَّى بالحرف، كقولك: فكَّر الفقيه في مسائل الفقه، وكقولك: تفكَّر المؤمن في خَلْقِ الله، وبعضها يتعدَّى لمفعول واحد، نحو (عَرَفَ) و(فَهِمَ)، كقولك: عَرَفَ المؤمنُ ربَّه، وكقولك: فَهِمَ الطالبُ دروسَه، وما يتعدَّى لمفعولَين، أصلهما المبتدأ والخبر، بعد استيفاء الفاعل، إذا قُصِد إمضاؤها على الظنِّ -أي الشك- أو اليقين، لا غير هذا من المعاني، فثَمَّتَ معانٍ أُخَر لهذه

---

[1] سورة فصلت: 48.
[2] انظر: مباحث التفسير لابن المختار الرازي 270، تفسير الثعلبي (299/8).
[3] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (318/4)، شرح التسهيل لابن مالك (72/2)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (561/1)، أوضح المسالك لابن هشام (28/2).

الأفعال لا تتعدَّى بها إلى مفعولَين، والمَعنِيُّ في هذا الموضع تلك الأفعالُ بمعانيها القلبية، من الظَّنِّ واليقين، فتتعدَّى إلى مفعولَين، وهذا النوع ينقسم أربعةَ أقسام:

أحدها: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة أفعال، (وَجَدَ، وأَلفَى، وتَعَلَّمْ -بمعنى اعلَمْ-، ودَرَى).

فالأول منها (وَجَدَ)، كقوله تعالى "تجدوه عند الله هو خيرًا"[1].

والثاني منها (أَلفَى)، كقوله تعالى "إنهم أَلفَوا آباءهم ضالين"[2].

والثالث منها (تَعَلَّمْ)، كقول الشاعر[3]:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قَهْرَ عَدُوِّها   فبالِغ بلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ[4]

وأكثر وقوع (تعلَّمْ) على (أنَّ) وصلتها، أي اسمها وخبرها، ومنه قول الشاعر[5]:

فقلتُ تعَلَّمْ أنَّ للصيدِ غِرَّةً   وإلا تُضَيِّعْها فإنك قاتُلُه[6]

والرابع منها (دَرَى) بمعنى (عَلِم) يقينًا، وأكثر ما يتعدَّى بالباء، كقولك: دَرَيتُ به، فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدَّى إلى واحد بنفسه، وإلى ثانٍ بالباء، كقوله تعالى

---

[1] سورة المزمل: 20.

[2] سورة الصافات: 69.

[3] هو زبان بن سيار بن عمرو بن جابر الفزاري، شاعر جاهلي غير قديم، من أهل المنافرات، من شعراء المُفَضَّلِيَّات والحماسة الصغرى، عاش قبيل الإسلام، وتزوج مُلَيكة بنت خارجة المُزنية، ومات وهي شابة، فتزوجها ابنه منظور، ثم أسلم؛ ففرَّق الإسلام بينهما، وقد تُوفِّيَ الشاعر حوالي 10 ق.هـ. انظر: الحيوان للجاحظ (456/7)، الأعلام للزركلي (41/3).

[4] البيت من الطويل، والشاهد فيه: تعلَّمْ شفاء النفس قهر عدوها، ووجه الاستشهاد مجيء الفعل (تعلَّمْ) فعلًا قلبيًّا، ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، هما (شفاء) و(قهر)، و(تعلَّمْ) اعلم، (شفاء النفس) قضاء مآربها، (بلطف) بلين، (التحيل) أخذ الشيء بالحيلة والدهاء. انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (142/1)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (2039/4)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام 427، المقاصد النحوية لبدر الدين العيني (825/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (923/2)، خزانة الأدب للبغدادي (129/9)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (530/3).

[5] هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر. من الطبقة الأولى من الجاهليين، من أصحاب المعلقات. كان راوية أوس بن حُجر، وكان حكيم الشعراء في الجاهلية، وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة؛ فقد رُويَ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال عن زهير: ((كان لا يُعاظِل بين القول، ولا يَتَّبِع حُوشِيَّ الكلام، ولا يمدح الرجل إلّا بما هو فيه))، أي لم يكن يكرر ألفاظه، ولا يتبع الألفاظ الغريبة، وقال ابن الأعرابي: ((كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرَين، وأخته الخنساء شاعرة)). وقيل: كان ينظم القصيدة في شهر، وينقحها ويهذبها في سنة، فكانت قصائده تسمى الحولِيَّات، وأشهر شعره معلقته، ت (13 ق.هـ). انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (137/1)، الأعلام للزركلي (52/3).

[6] البيت من الطويل، والشاهد فيه (تعلَّمْ أنَّ للصيد غرة)، وموطن الاستشهاد مجيء (أنَّ) وصلتها بعد (تعلم)، وقد سدَّت مسد مفعولَيه، و(غرة) غفلة، والمعنى اعلم أنَّ لِما تتحيَّن لصيده أوقات غفلة، فإذا انتهزتها فإنك مصيبه وقاتله. انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، معاني القرآن للزجاج (387/2)، التذييل والتكميل لأبي حيان (31/6)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (826/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (190/6).

" ولا أدراكم به"[1]، وهو يتعدَّى إلى مفعولَين بنفسه، كقولك: ((دَرَيتُ زيدًا ذا فضل))[2]، وكقول الشاعر[3]:

دُرِيتَ الوفيَّ العهد يا عرو فاغتَبِط فإنَّ اغتباطًا بالوفاء حميدُ[4]

هذا، وإنَّ (درى) بمعنى (علم) متعدٍّ لمفعولَين ضعَّفه أبو حيان، وذكر أنَّ أصحابه لم يذكروه، وجعل البيت السابق من باب التضمين، وأنَّ الأصل عدم التضمين، وأنْ لا يُقاس عليه[5].

الثاني: ما يفيد في الخبر رُجحانًا، وهو خمسة أفعال، هي (جَعَلَ، وحَجَا، وعَدَّ، وهَبْ، وزَعَم).

فالأول منها (جعل) بمعنى الظنِّ رُجحانًا، ومنه قوله تعالى **"**وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا**"**[6].

والثاني منها (حَجا) بمعنى الظنِّ رُجحانًا، ومنه قول الشاعر[7]:

قد كنتُ أَحجُو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ حتى أَلَمَّت بنا يومًا مُلِمَّاتُ[8]

والثالث منها (عَدَّ) بمعنى الظنِّ، ومنه قول الشاعر[9]:

---

[1] سورة يونس: 16.

[2] المقاصد الشافية للشاطبي (457/2).

[3] مجهول، فالبيت بلا نسبة فيما يلي من المصادر والمراجع.

[4] البيت من الطويل، والشاهد فيه أنَّ (درى) بمعنى (علم)، ينصب مفعولين، هما التاء و(الوفيَّ)، والفعل (درى) في البيت مبني للمجهول، فالتاء التي في معنى المفعول به نابت عن الفاعل، و(اغتَبِط) افرح بالنعمة، ومعنى البيت: عُلِمتَ عند الناس وتيقنوا أنك -يا عروة- تفي بالعهد، ولا تنقضه؛ فلتغتبط بهذه الخصلة الحميدة؛ لأن الاغتباط بها محمود ومشكور، عند الله وعند الناس. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (545/2)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (824/2)، المعجم المفصل لإميل بديع (315/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شرَّاب (282/1).

[5] انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (30/6).

[6] سورة الزخرف: 19.

[7] هو تميم بن مقبل في تخليص الشواهد لابن هشام 440؛ وشرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (2/ 828)، ولم أقف عليه في ديوانه، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر اللوامع للشنقيطي (328/1)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (32/2)، وشرح ابن عقيل (38/2).

[8] البيت من البسيط، والشاهد أنَّ (أحجو) بمعنى (أظنُّ) ينصب مفعولين، هما (أبا) و(أخا)، و(ألمَّت) نزلت، و(المُلِمَّات) النوازل من أمور الدنيا، والمراد الشدائد. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (77/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (513/1)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (205/1).

[9] هو أبو عبد الله، ويقال أبو محمد النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، الصحابي الكريم، كان أول مولود للأنصار بعد الهجرة، إذ وُلِد في السنة الثانية من الهجرة، وله ولأبويه صحبة، كان أميرًا خطيبًا شاعرًا، فقد ولِيَ إمارة الكوفة في عهد معاوية، وكان من أخطب الناس، وله ديوان شعر، وإليه تنسب معرة النعمان بالشام، قُتِل بحمص سنة 60 هـ، وقيل 65 هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (122/6)، معجم الصحابة لابن قانع (144/3)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (2658/5)، تاريخ دمشق لابن عساكر (111/62)، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (310/5)، سير أعلام النبلاء (411/3)، الأعلام للزركلي (36/8).

فلا تَعدُدِ المَولى شريكَك في الغِنى ولكنَّما المَولى شريكُك في العَدَمِ[1]

والرابع منها (هَبْ) بمعنى الظنِّ رُجحانًا، ولا تُستعمَل إلا بلفظ الأمر، ومن هذا قول الشاعر[2]:

فَقُلْتُ أَجِرنِي أبا خالدٍ وإلا فَهَبنِي امرَأً هالكًا[3]

والخامس منها (زَعَمَ)، بمعنى الظنِّ رُجحانًا، فهي كما قال السيرافي تعني القول المقترن باعتقاد، صحَّ أو لم يصح[4]، وإنْ كانت كما قال ابن دُرَيد أكثر وقوعها على الباطل[5]، ومنها قول الشاعر[6]:

زَعَمَتنِي شيخًا ولستُ بشيخٍ إنما الشيخُ مَن يدُبُّ دَبِيبًا[7]

فقد وقعت على ما ليس بحق.

والأكثر وقوعها على (أنْ)، وعلى (أنَّ)، وصلتهما، نحو قوله تعالى "زعم الذين كفروا أنْ لن يُبعَثُوا"[8]، ولم يصحَّ اعتقادهم، ونحو قول الشاعر[9]:

---

(1) البيت من الطويل، والشاهد فيه (تعدد) بمعنى الظنِّ، لا بمعنى الحسبان، فهو ينصب مفعولَين، هما (المولى) و(شريك)، و(لكنما) هي (لكنَّ) للاستدراك، و(ما) كَفَّتها عن العمل، و(المولى) الصاحب أو الحليف، و(العدم) الفقر. انظر: ديوان النعمان بن بشير 159، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام 431، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (829/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (338/7)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (43/3).

(2) هو عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، من فحول الشعراء، من أهل الكوفة، من الطبقة الخامسة، أدرك معاوية، وبقي إلى أيام سليمان بن عبد الملك، أو بعده. ويقال: إنه هو الذي بعث يزيد بن معاوية على البيعة لابنه معاوية. وكان يقال له العطار لحسن شعره، ت نحو سنة 100 هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام الجمحي (625/2)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (125/14)، الأعلام للزركلي (143/4).

(3) البيت من المتقارب، والشاهد: فهبني امرأً، إذ إنَّ (هب) نصب مفعولين، هما ياء المتكلم و(امرأً)، والمعنى: فقلت يا أبا خالد أغثني، وإن لم تفعل فظنني من الهالكين. انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (26/6)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام 442، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (831/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (923/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (258/5)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (194/2).

(4) انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (24/6).

(5) المرجع السابق.

(6) هو أبو أمية أوس الحنفي، ولم أقف له على ترجمة، غير أنَّهم قد نسبوا البيت إليه، كما في المراجع التي ذكرت البيت، والتالي ذكرها.

(7) البيت من الخفيف، والشاهد فيه (زعمتني شيخًا)، وفيه إعمال (زعم) في مفعولين، هما ياء المتكلم و(شيخًا)، و(يدُبُّ دبيبًا) يدرج في المشي رويدًا، ومعنى البيت أنَّ تلك المرأة قد ظنت أنه كبرت سنه وصار شيخًا ضعيفًا، وليس كذلك؛ فهو قوي السير، ليس بضعيفه. انظر: شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (832/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (922/2)، المعجم المفصل لإميل بديع (138/1)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (104/1).

(8) سورة التغابن: 7.

(9) كُثَيِّر عزة، ويقال له المُلَحي، وابن أبي جمعة، وهو أبو صخر كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة الأسود بن عامر المُلَحي الخزاعي المدني، نزيل مصر، أحد العُشَّاق من شعراء العرب، عدَّه ابن سلَّام من الطبقة الثانية من الإسلاميين، وذكر أنَّ أهل الحجاز عدُّوه أشعر أهل زمانه، كان يدخل على عبد الملك بن مروان ويمدحه، وكان يستقصي المدح، جيد الشعر، وكان شيعيًّا، شديدًا في تشيعه، يؤمن بالرجعة، أي الرجوع إلى الدنيا، وأخباره مع محبوبته عزة مشهورة،=

وقد زَعَمَتْ أني تغيرتُ بعدها   ومَن ذا الذي يا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ؟[1]

وقد صح زعمها.

الثالث: ما يرد بمعنى اليقين أو الرُّجحَان في الخبر، وغالب استعماله في اليقين، وهو فعلان (رأى، علم).

فالأول منها (رأى)، ومنه قوله تعالى "إنهم يَرَونَه بعيدًا ونَرَاهُ قريبًا"[2]، فرؤيا الكافرين ظنٌّ راجح عندهم، ورؤيا الله تعالى يقين.

والثاني منها (عَلِم)، ومنه قوله تعالى "فاعلم أنه لا إله إلا الله"[3]، يقينًا، وكذا قوله تعالى "فإنْ عَلَمتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ فلا تَرجِعُوهُنَّ إلى الكفار"[4]، رُجحانًا.

الرابع: ما يرد بمعنى الرُّجحان أو اليقين في الخبر، والغالب استعماله في الرجحان، وهو ثلاثة أفعال (ظَنَّ، حَسِبَ، خَالَ).

فالأول منها (ظَنَّ)، ومِن استعماله في معنى الرُّجحان في الخبر قول الشاعر[5]:

ظَنَنتُكَ إنْ شُبَّتْ لَظَى الحرب صالِيا   فَعَرَّدتَ فيَمن كان عنها مُعَرِّدا[6]

ومن استعماله في معنى اليقين في الخبر قوله تعالى في المؤمنين "الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون"[7].

=وله معها حكايات ونوادر، وأكثر شعره تشبيب بها، وهي عزة بنت جميل بن حفص الغفارية المضرية. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام الجمحي (534/2)، وفيات الأعيان لابن خلكان (106/4)، سير أعلام النبلاء للذهبي (152/5)، قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر للهِجراني (23/2)، الأعلام للزركلي (219/5).

[1] البيت من الطويل، والشاهد فيه (زَعَمَتْ أنِّي تغيرتُ) وهو إعمال (زعم) في (أنَّ) وصلتها، وقد سدُّو مسد مفعولي (زعم)، و(عَزُّ) ترخيم (عزة)، وهي محبوبة الشاعر المذكورة آنفًا، ومعنى البيت: ظنت عزة أني قد تغيرت بعد فراقها، لِما رأته مِن شُحُوب في لوني، وهُزال في جسمي، ثم تساءل: ومَن الذي لا يتغير بعد ما عانى مِن الوَجد وألم الشوق؟. انظر: ديوان كثير 328، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (833/2)، المعجم المفصل لإميل بديع (376/3)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (430/1).

[2] سورة المعارج: 6،7.

[3] سورة محمد: 19.

[4] سورة الممتحنة: 10.

[5] مجهول، فلم يُعلَم قائل هذا الشاهد.

[6] البيت من الطويل، والشاهد فيه (ظننتك ..... صاليا)، وهو استعمال (ظنَّ) للرجحان في نصب مفعولين، هما الكاف و(صاليا)، و(شُبَّتْ) أُوقِدَت، بصيغة المجهول، (لظى) نار، (صاليًا) داخلًا، (فعرَّدتَ) فَرَرتَ وأسرعت في الهَرَب، فالشاعر يقول لقد ترجح أنك إذا أُوقِدت نيران الحرب، تقتحمها، وإذا بك تفر وتهرب مع الهاربين. انظر: شرح الشواهد الكبرى (834/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (186/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (362/1).

[7] سورة البقرة: 46.

والثـــاني منهـــا (حَسِـــبَ)، ومـــن اســـتعماله فـــي معنـــى الرُّجحـــان فـــي الخبـــر قـــول الشاعر[1]:

كُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ قَارَعْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا[2]

ومن استعماله في معنى اليقين في الخبر قول الشاعر[3]:

حَسِبتُ التُّقَى والجُودَ خيرَ تجارةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا المَرءُ أَصبَحَ ثَاقِلًا[4]

والثالـــث منهـــا (خـــال)، ومـــن اســـتعماله فـــي معنـــى الرُّجحـــان فـــي الخبـــر قـــول الشاعر[5]:

إخالُك إن لم تَغضُضِ الطَّرفَ ذا هَوًى يَسُومُك ما لا يُستطاعُ مِن الوَجدِ[6]

ومن استعماله في معنى اليقين في الخبر قول الشاعر[7]:

---

(1) هو زُفَر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي، أبو الهذيل، كان أميرًا من التابعين، من أهل الجزيرة. كان كبير قبيلة قيس في زمانه. شهد صفين مع معاوية أميرًا، وشهد وقعة مرج راهط، وهو موضع بالشام، وفيها قال قصيدته التي منها الشاهد المذكور، وكان يومئذ مع الضحاك بن قيس الفهري، وقتل الضحاك، فهرب زفر إلى قرقيسيا، وهي موضع عند مصب نهر الخابور في الفرات، ولم يزل متحصنا فيها حتى مات. وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان، قال البغدادي في سنة بضع وسبعين. انظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (42/9)، الأعلام للزركلي (45/3).

(2) البيت من الطويل، والشاهد فيه (حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً)، إذ (حسب) بمعنى الظن، وهو هنا للرجحان، فقد نصب مفعولين، هما (كل) و(شحمة)، و(جذام) و(حمير) قبيلتان عربيتان، ومعنى البيت: ظننا لما التقينا مع جذام وحمير أنَّ سبيلهم سبيل سائر الناس، وأننا سنقهرهم قهرًا قريبًا، ثم وجدناهم خلاف ذلك. وهذا من قولهم: ما كل بيضاء شحمة، وما كل سوداء تمرة، وهو من أمثال العرب. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 115، المستقصى في الأمثال العربية للزمخشري (329/2)، تخليص الشواهد لابن هشام 435، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (835/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (169/3)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (442/1).

(3) هو لبيد بن ربيعة، وقد تم التعريف به.

(4) البيت من الطويل، والشاهد فيه (حسبت التقى والجود خير) على أنَّ (حَسِبَ) قد نصب مفعولين، هما (التقى) و(خير)، وهو يفيد اليقين في الخبر، و(رَباحًا) رِبحًا، و(ثاقِلًا) ثقيلًا، والمراد إذا مات؛ لأنَّ الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات الإنسان ثَقُل بدنه، ومعنى البيت: تيقنت أنَّ تقوى الله تعالى والجود بالمال وبالنفس -إذا اقتضى الأمر- أحسن تجارة، تربح الإنسان وتُكسِبُه، إذا خرجت روحه ومات؛ لأنه سيجد ما أعده الله له خيرًا وأعظم أجرًا. والبيت يُروَى (رأيت التقى والحمد)، لكنَّ الذي ذكرتُ هو المشهور عند النحاة. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة 246، تخليص الشواهد لابن هشام 435، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (837/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (107/6)، الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (228/2).

(5) مجهول، كما هو فيما يلي من مراجع تخريج البيت.

(6) البيت من الطويل، والشاهد فيه (إخالك ...... ذا هوًى)، وهو نصب (خال) بمعنى الظن مفعولين، هما الكاف و(ذا)، والهمزة في (إخالك) بكسر الهمزة في استعمال الأكثرين، وتُفتَح الهمزة على القياس، وهي لغة بني أسد، (تغضض الطرف) تَصرِف العين وتُغمِضُها، (ذا هوى)، صاحب عشق، (يسومك) يكلِّفك، الوَجد: ما يجده المرء في نفسه من العشق، والمعنى: إني لأظنك -إن لم تصرف النظر عن النساء الحِسان- صاحبَ عشق وهيام؛ وعشقك وهَيامك يكلِّفانك المصاعب، ويقودانك إلى ما لا تستطيع تحمله من الشوق والهوى. انظر: شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (839/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (370/2)، الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (374/1).

(7) هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العُكلِي، الصحابي الكريم، شاعر مخضرم، عاش عمرًا طويلًا في الجاهلية، ولم يمدح أحدًا، ولم يهج، وكان من ذوي النعمة والوجاهة، جوادًا وهَّابًا لماله، يُشَبَّه شعره بشعر حاتم الطائي، وقال=

دَعَانِي الغَوَاني عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي   لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ[1]

ومما يحتمل استعماله في معنى اليقين قول الشاعر[2]:

ما خِلْتُني زِلْتُ بَعدَكم ضَمِنًا   أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ[3]

وإنْ كان استعمال (خال) في هذا الشاهد بمعنى اليقين -كما قال ابن مالك- مما وُصِف بالغريب[4].

أحكام هذه الأفعال[5]:

لهذه الأفعال ثلاثة أحكام، هي الإعمال، والإلغاء، والتعليق، وهي على هذا النحو التالي:

أولًا: الإعمال: هو الأصل، وهو واقع على الجميع.

ثانيًا: الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا؛ لضعف يعتري هذه الأفعال بتوسطها بين المفعولَين، أو تأخرها عنهما؛ وهو جائز، لا واجب، ولجواز تقدمها وتوسطها وتأخرها كان ثَمَّتَ ثلاث حالات لها بالنسبة لموقعها من مَعمُولَيها، وهي:

=ابن سلَّام الجُمَحِي: كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكَيِّس؛ لحسن شعره، أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب عنه كتابًا لقومه، وروى عنه حديثا، وعاش إلى أن خرف فكان هُجَيراه: ((أقرُوا الضيف، أنيخوا الراكب، انحروا له))، وعدَّه السجستاني في المُعَمِّرِين، وكان موته في أيام أبي بكر، أو بعده بقليل، نحو سنة (14هـ). انظر: معجم الصحابة لابن قانع (165/3)، أُسْد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (581/4)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (371/6)، الأعلام للزركلي (48/8).

[1] البيت من الطويل، والشاهد فيه (وخلتني لي اسم)؛ إذ إنَّ (خال) بمعنى اليقين؛ لأنَّ علمه باسمه يقين، لا شك، وقد نصب مفعولَين، هما ياء المتكلم وجملة (ليَ اسمٌ) الاسمية، و(الغواني) جمع (غانية)، وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها، ويُروَى: (العَذارى) وهو جمع (عذراء)، وهي الجارية التي لم يمسها رجل، فهي بِكر، ومعنى البيت دعاني هؤلاء الحسناوات أو الجواري قائلين يا عَمَّنا، وإنني أعلم يقينًا أنَّ ليَ اسمٌ، سُمِّيتُ به منذ صغري، فكأنه استدل باسمه -النمر- على قوته وشبابه. انظر: شرح الشواهد الكبرى (849/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (630/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (228/2).

[2] مجهول، كما هو فيما يلي من مراجع تخريج البيت.

[3] البيت من المنسرح، والشاهد فيه (خلتني ..... ضمِنًا)؛ إذ استعمل (خال) في معنى اليقين، أو في معنى الرُّجحان، فنصب مفعولين هما ياء المتكلم و(ضَمِنًا)، وقوله (ضَمِنًا) مُبتَلًى في جسدي، و(حموة الألم) شدته، ومعنى البيت: أنه يخاطب مَن فارقهم مِن الأحبة قائلًا: ما ظننت أو تيقنت أنني سأبقى بعد فراقكم مبتلًى، أشكو إليكم شدة ألم الفراق. انظر: شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (840/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (399/7)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (161/3).

[4] شرح التسهيل لابن مالك (335/1).

[5] انظر: ارتشاف الضَّرَب لأبي حيان (2114/4)، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (559/1)، أوضح المسالك لابن هشام (48/2)، همع الهوامع للسيوطي (556/1).

الحال الأولى: أنْ يتأخر الفعل عن المفعولَين، نحو قولك: ((زيدٌ كريمٌ ظننتُ))، وفي هذه الحال يجوز الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح؛ إذ قال سيبويه: ((وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيد))[1].

الحال الثانية: أنْ يتوسط الفعل بين المفعولَين، نحو قولك: ((زيد ظننتُ كريم))، وفي هذه الحال الإلغاء والإعمال سواء، وقيل الإعمال أرجح، ولم أقف على قول لأحدهم بترجيح الإلغاء.

الحال الثالثة: أنْ يتقدم الفعل على المفعولَين، لكن لا يُبتَدأ به، بل يتقدم عليه شيء، نحو قولك: ((متى ظننتَ زيد كريم؟)) ففي هذه الحال يجوز الإعمال والإلغاء، والإعمال أرجح، وإنْ كان جواز الإلغاء كما قال المرادي: ((خلافًا لمَن منع الإلغاء))[2]، فقد قيل بمنعه.

أما إذا تقدم الفعل على المفعولَين، ولم يتقدمه شيء، فإنَّ مذهب البصريين أنْ يمتنع الإلغاء، كما حكاه عنهم المرادي[3]، أما سيبويه فإنَّ نصَّ كلامِه: ((كما ضَعُفَ: أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ))[4].

وأما مذهب ابن مالك، فإنَّه قال في ألفيته:

وجَوِّز الإلغاءَ لا في الابتدا وانوِ ضميرَ الشانِ أو لامَ ابتدا[5]

فإنَّ قوله: وجوِّز الإلغاء لا في الابتدا، ظاهره كما قال المرادي إنَّ الإلغاء جائز في غير الابتداء، أما في الابتداء حين لم يتقدم على الفعل شيءٌ، فإنَّ الإلغاء -على هذا- غير جائز، والإعمال واجب[6]، لكنه قد صرَّح بجوازه على قبح فيه في موضع آخر؛ فقال بقبحه في نحو قولك: ((ظننتُ زيدٌ قائمٌ))[7].

وقد حكى المرادي أنَّ مذهب الكوفيين في هذا جواز الإلغاء، مع ترجيح الإعمال[8].

---

(1) الكتاب لسيبويه (119/1).
(2) المرجع السابق.
(3) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (560/1).
(4) الكتاب لسيبويه (124/1).
(5) انظر: ألفية ابن مالك 23، وكذلك المرجع السابق.
(6) سبق تخريجه.
(7) شرح التسهيل لابن مالك (85/2).
(8) سبق تخريجه.

فخلاصة القول في الإلغاء: أنَّ إلغاء الفعل المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط إعماله أقوى، والمتقدم إنْ تقدم عليه شيء فإنَّ إعماله أقوى، وإنْ لم يتقدم عليه شيء فإنَّ الإلغاء ضعيف قبيح.

ثالثًا: التعليق: وهو إبطال العمل لفظًا، لا معنًى، ولا محلًّا؛ فإنَّ الجمل بعد هذه الأفعال -عند تعليقها- تكون في موضع النصب، ويُعطَف عليها بالنصب، وهو مختص بالمتصرف من الأفعال القلبية، ويكون في ذي استفهام، أو مضاف له، أو ما ضُمِّن معناه، أو تالٍ (ما) أو (إنْ) النافيتَين، أو لام الابتداء، ويكون التعليق بهذه المُعَلِّقات لكونها لها صدر الكلام بعد الفعل؛ فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وهي كالتالي:

الأول: الاستفهام، ويكون بالحرف، نحو قوله تعالى "وإنْ أدري أقريب أم بعيد ما توعدون"[1]، ويكون بالاسم، نحو قوله تعالى "ولَتَعلَمُنَّ أَيُّنا أشدُّ عذابًا وأبقَى"[2]، والمضاف إلى اسم الاستفهام، نحو قولك: ((علمتُ غلامَ أيُّهم عندك))، أو اسم ضُمِّن معنى الاستفهام، نحو قولك: ((علمت أيُّهم قائم)).

الثاني: (إنْ) النافية، نحو قوله تعالى "وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلًا"[3].

الثالث: (ما) النافية، نحو قوله تعالى "لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون"[4].

الرابع: لام الابتداء، نحو قوله تعالى "ولقد علموا لمَن اشتراه ما له في الآخرة مِن خَلَاق"[5]، على قول الجمهور وسيبويه في هذا الشاهد، فهو كما قال السمين الحلبي إنَّ هذا هو القول الظاهر عند النحويين[6]، وإنْ كان فيها وجه ثانٍ، وهو أنْ تكون لامَ القسم، وهو قول الفراء وتبعه العكبري[7].

وثمت مُعَلِّقاتٌ قد عدَّها بعضهم، وهي كالتالي:

الأول: لام القَسَم، عَدَّها ابن مالك مُعلِّقًا[8]، نحو قول الشاعر[9]:

---

(1) سورة الأنبياء: 109.
(2) سورة طه: 71.
(3) سورة الإسراء: 52.
(4) سورة الأنبياء: 65.
(5) سورة البقرة: 102.
(6) الدر المصون للسمين الحلبي (45/2).
(7) المرجع السابق.
(8) سبق تخريجه.
(9) هو لبيد بن ربيعة العامري، وقد تم التعريف به.

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي   إنَّ المنايا لا تطيش سهامها[1]

وذكر أبو حيان أنَّ أصحابه لم يذكروها، وأنَّ ابن الدهان صَّرح بعدم تعليقها[2].

وَجعل بعضهم الفعل (عَلِمَ) في البيت بمنزلة القسم، وحينئذٍ لا شاهد فيه، ولعل هذا مَأْخُوذ من كَلَام سيبويه؛ فَإِنَّهُ أورد هَذَا البيت فِي باب أفعال القسم، وَقَالَ: ((كَأَنَّهُ قَالَ: (وَالله لتأتينَّ منيتي)، كَمَا قَالَ: (قد علمتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ مِنْك).......))[3]، لكنَّ كلامه هذا غير قاطع في إفادة ما ذكروه؛ إذ لا مانع من كون تقدير القسم عنده ههنا بعد الفعل (علم).

الثاني: (لو)، ذكرها ابن مالك في المُعَلِّقات، قال الشاعر[4]:

وقد علم الأقوام لو أنَّ حاتمًا   أراد ثراء المال أمسى له وَفرُ[5]

الثالث: (لا) النافية، عَدَّها من المُعَلِّقات النحاس وابن السراج وابن مالك، نحو قولك: ((أحسبُ لا يقوم زيد))، وذكر المرادي أنَّ المغاربة لا يعدونها في المعلّقات[6].

---

[1] البيت من الكامل، وهو من شواهد الكتاب، والشاهد (علمتُ لتأتينَّ منيتي)؛ على أنَّ لام القسم عَلَّقت الفعل (علم) عن العمل، ولولا لام القسم لنصب المفعولين؛ فالتقدير: ولقد علمتُ منيتي آتيةً؛ بنصب (منيتي) نصبًا تقديريًّا؛ على أنه المفعول الأول، ونصب (آتيةً) نصبًا ظاهرًا؛ على أنه المفعول الثاني، فإنَّ (علمتُ) فيه محتملة لوجهَين:
أحدهما: أنّها هُنَا على بَابهَا، وَتكون مُعَلَّقَة بلام الْقسم؛ فَتكون جملَة (لتأتين منيتي) جَوَابًا لقسم مَحْذُوف تَقْدِيره: (وَلَقَد علمت وَالله لتأتين منيتي)، وجملتا الْقسم وَالْجَوَاب فِي موضع نصب بـ (علمتُ) الْمُعَلَّق.
الثاني: أنَّ (علم) نزل منزلَة الْقسم؛ فَتكون جملة (لَتأتينَّ) جَوَاب القَسَم؛ وَحِينَئِذٍ تخرج (علم) عن بابها، فَلَا تَقْتَضِي مَعْمُولا، وَلَا تتصف بِعَمَل، ولا تَعْلِيق، وحينئذٍ لا شاهد في البيت.
وقول الشاعر (منيتي) موتي، و(تطيش) تخطئ، والمعنى: لقد أيقنتُ أنَّ موتي سيأتيني حتمًا؛ لأنَّ الموت نازل لا محالة بكل إنسان، لا يفلت منه أحد، ولا تخطئ أسبابه. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة 308، الكتاب لسيبويه (110/3)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام 453، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (860/2)، شرح شواهد المغني= للسيوطي (828/2)، خزانة الأدب للبغدادي (159/9)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (148/7)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (24/3).

[2] سبق تخريجه.

[3] الكتاب لسيبويه (110/3).

[4] هو حاتم الطائي، واسمه: حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، شاعر، فارس، جواد، جاهلي، يُضرَب المثل بجوده، وشعره كثير، ضاع معظمه، وبقي منه ديوان صغير. كان من أهل نجد، وقد نزل الشام؛ فتزوج منها، وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ، ومات في عوارض جبل في بلاد طيئ، وأرخوا وفاته في السنة الثامنة بعد مولد النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (235/1)، الأعلام للزركلي (151/2).

[5] البيت من الطويل، والشاهد فيه (علم الأقوام لو أنَّ حاتمًا أراد)؛ على أنَّ (لو) علَّقت (علم) عن العمل، فوقع على جملة (لو أنَّ حاتمًا أراد ثراء المال) محلًّا، ومعنى البيت: قد أيقن أهل القبائل كلهم أنني لو أردت أنَّ أكون من الأثرياء، لكان ذلك لي، لكن يمنعني جودي وإنفاقي. انظر: ديوان حاتم الطائي 24، ارتشاف الضرب لأبي حيان (2115/4)، خزانة الأدب للبغدادي (213/4)، المعجم المفصل لإميل بديع (287/3)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (431/1).

[6] سبق تخريجه.

الرابع: (لعل)، عَدَّها أبو علي الفارسي مُعلِّقًا، نحو قوله تعالى "وما يدريك لعله يزكى"[1]، وقوله تعالى "وما يدريك لعل الساعة قريب"[2]، ووافقه أبو حيان، وقال: ((ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق))[3]، ونقل قول أبي علي: ((لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأنَّ ما بعده منقطع عما قبله، ولا يعمل فيه))[4].

الخامس: (إنَّ) وفي خبرها اللام، عَدَّها أبو حيان مُعلِّقًا، نحو قولك: ((علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ)).

السادس: (كم) الخبرية، ذكرها ابن هشام، وَحُمِل عَلَيْهِ قَولُه تَعَالَى "ألم يرَوا كم أهلكنا قبلهم من الْقُرُون أَنهم إِلَيْهِم لَا يَرجِعُونَ"[5]، على أنَّ (كم) خبرية مَنْصُوبَة بـ (أهلكنا)، وَالْجُمْلَة سدت مسد مفعولي (يروا)، (وَأَنَّهُمْ) بِتَقْدِير(بِأَنَّهُم)، وتقدير الكلام: أهلكناهم بالاستئصال، لكنَّ ابن هشام قال: ((وَهَذَا الْإِعْرَاب وَالْمعْنَى صَحِيحَانِ، لَكِن لَا يتَعَيَّن خبرية (كم)؛ بل يجوز أَن تكون استفهامية؛ وَيُؤَيِّدهُ قِرَاءَة ابْن مَسْعُود "مَن أهلكنا"........))[6]، فتبينَّ ضعف هذا الدليل في دلالته؛ لاحتماليته، فلا يصلح في تقعيد قاعدة.

وإنَّ الجملة بعد الفعل المعلَّق كما حكاه ابن مالك في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، كقوله تعالى "فلينظر أيُّها أزكى طعامًا"[7]، وفي موضع مفعول به لِما يتعدى إلى مفعول واحد، كقول القائل: ((أما ترى أيُّ برقٍ ههنا؟!))، وسادَّةٌ مسدَّ مفعولَي ما يتعدى إلى اثنين، كقوله تعالى "ولَتَعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابًا وأبقى"[8]، وفي موضع بدلٍ مِن المتوسط بينها وبين المتعدي إلى مفعولٍ واحد، كقول القائل: ((عرفتُ زيدًا أبو مَن هو))، وفي موضع ثاني مفعولي ما يتعدى إلى اثنين، كقول القائل: ((علمتُ زيدًا أبو مَن هو)).

وفي تعليق هذه الأفعال مذاهب، على النحو التالي[9]:

---

[1] سورة عَبَس: 3.
[2] سورة الشورى: 17.
[3] سبق تخريجه.
[4] المرجع السابق.
[5] سورة يس: 31.
[6] انظر: شذور الذهب لابن هشام 475.
[7] سورة الكهف: 19.
[8] سورة طه: 71.
[9] انظر: همع الهوامع للسيوطي (557/1).

الأول: أنَّ التعليق فيها كلها، سواء كانت بمعنى العلم واليقين، أو بمعنى الشك، وممن نَحَوا هذا المنحى أبو حيان.

الثاني: أنَّ التعليق مختص بما كان منها بمعنى العلم واليقين، لا الشك، وممن نَحَوا هذا المنحى المبرد وثعلب وابن كيسان، ورجحه أبو علي الشلوبين، ووَجهُه أنَّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد[1]، فأما الاستفهام فتردد والظن أيضًا تردد؛ فلا يدخل على مثله، وأما التأكيد فلا يكون بعد الظن؛ لأنه نقيضه.

الثالث: أنَّ التعليق حسن في (علم)، قبيح في غيرها.

الرابع: أنَّ القَسَم مقدر بعد هذه الأفعال، مع جميع المُعَلِّقات المذكورة، وأنه هو المُعَلِّق، لا هي.

الخامس: أنَّ القَسَمَ مُقَدَّرٌ مع (إنْ)، و(لا).

السادس: أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل.

السابع: أنه يجوز الإعمال مع (ما)، نحو ((علمتُ زيدًا ما أبوه قائمٌ))، وقيل هذا خاص بالتميمية؛ لأنَّ الحجازية كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل؛ فلا يُقال: ((علمتُ ليس زيدًا قائمًا))، وقيل عام فيهما؛ لأنها ليست بفعل.

الفرق بين الإلغاء والتعليق[2]:

الإلغاء والتعليق كل واحد منهما متصل معناه بالجملة، لكنَّ بينهما فرق من ناحية العمل.

أما الإلغاء فهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا، على سبيل الجواز.

وأما التعليق فهو إبطال العمل لفظًا، لا محلًا، على سبيل الوجوب، فالفعل عاملٌ معنًى، وحقه أن يظهر عمله، لولا المانع في المعمول.

استدلال ابن المختار بقوله تعالى "إني أخاف أن يبدِّل دينكم":

استدلَّ ابن المختار بهذه الآية الكريمة على عمل الفعل في الحرف، يعني بهذا عمل (أخاف) في (أنْ)، وليس الأمر كذاك؛ فإنَّ (أخاف) عاملٌ، لكنه عاملٌ في المصدر المؤول، إذ إنَّ (أنْ) حرف مصدري، وهو مع الفعل (يبدِّل) في تأويل

---

[1] يعني لام الابتداء.

[2] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (88/2)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (863/2)، همع الهوامع للسيوطي (556/1).

مصدر، هو (تبديل)، وهذا المصدر المؤول هو الذي وقع عليه عمل الفعل (أخاف)؛ لذا كان في موضع النصب به.

هذا فضلًا عن أنَّ (خاف) فعل قلبي، يتعدَّى بالحرف، كقولك: ((إني أخاف من الله))، أو يتعدى بنفسه إلى مفعولٍ واحد، كقولك: ((إني أخاف الله))، ولا يتعدَّى إلى مفعولَين؛ لذا لا يتعلق به ما يتعلق به (ظنَّ) وأخواتها من الإلغاء والتعليق.

لِما سبق؛ فإنَّ استدلال ابن المختار بهذه الآية الكريمة -أراه- غير وجيه.

القول في الآية الكريمة "وظنوا ما لهم مِن مَحِيص":

تضافرت أقوال العلماء في هذه الآية الكريمة على وجهَين:

أحدهما: القَسَم مُقَدَّرٌ بين فعل الظن و(ما)، فكأنه سبحانه قال: ((وظنوا -والله- ما لهم من محيص))؛ وعليه أُلغِي عمل فعل الظن، فلا عمل لـ (ظنوا) في جملة (ما لهم من محيص)؛ إذ إنها على هذا جملة جواب قسم مُقدَّر، ولا موضع إعراب لها، وهذا قول الكوفيين، فقال به الفراء، وتابعه الأخفش الأوسط والنحاس وأبو علي الفارسي والعكبري، وحكاه أبو حيان عن ابن عُصفور الإشبيلي[1]، وإنه كما قال أبو حيان: ((ولا يُعرَف النقل عن الكوفيين أنَّ تلك الجملة القَسَمِيَّة، التي ادَّعَوا إضمارها قبل تلك الحروف وجوابها - في موضع المعمول))[2]. هذا، وإنَّ هذا القول فيه تقدير محذوف، وهذا محتمل، وقد يكون محتملًا مع بعض المعلِّقات أكثر من بعضها، وإنَّ قولًا بغير تقدير محذوف أولى إنْ وُجِد، ما دامت الإشارة في المنطوق إلى المحذوف ضعيفة، أو محتملة.

الثاني: أنَّ فعل الظن معلقٌ عن العمل، علَّقته (ما) النافية، لكنه عامل في هذه الجملة المنفية (ما لهم من محيص)، فهي في موضع النصب، وهذا قول البصريين، وقد استدلَّ أصحاب هذا الرأي بجواز قول القائل: ((علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعمرًا منطلقًا))، قال أبو حيان: ((فإنْ كان مسموعًا عن لسان العرب: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعمرًا منطلقًا، كما أجازه من البصريين، كان حجةً على الكوفيين))[3]، وكذا استدلَّ بعضهم بقول الشاعر[4]:

---

[1] انظر: معاني القرآن للفراء (44/2)، معاني القرآن للأخفش الأوسط (509/2)، إعراب القرآن للنحاس (47/4)، الحلبيات لأبي علي الفارسي 73، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (249/1)، الارتشاف لأبي حيان (2115/4).

[2] الارتشاف لأبي حيان، كما بالمرجع السابق.

[3] سبق تخريجه.

[4] كُثَيِّر عزة، وقد سبق التعريف به.

وما كنْتُ أدرِي قبلَ عزَّةَ ما البُكا ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تولَّتِ[1]

وهذا على رواية (موجعات) بالكسر، نيابة عن الفتحة، على المفعولية.

غير أنَّه في البيت كلامٌ، إذ يُحتَمَل أن تكونَ (ما) زائدةً، و (البكا) مفعولٌ به، فَعَطَفَ (موجعات) عليه، ويُحتمل أنْ تكون الواو عاطفةً للجمل، ويكون كأنه قال (ولا كنت أدري موجعات القلب)، ويُحتمل أن تكونَ الواو للحال، و(لا) نافيةً للجنس، و(موجعات) اسمُها، والخبرُ محذوفٌ، تقديره (عندي)، كأنه قال: ما كنت أدري قبل عزة ما البكا، وكانت الحال لا موجعاتٍ للقلب عندي حتى تولَّت. هذا وقد قال برهان الدين ابن قيم الجوزية: ((روي (موجعات) بكسر التاء وضمها))[2]، وهو ما لم أقف على مَن يؤيد دعواه هذه، إلا ذكرهم أنَّ الرفع محتمل[3]، كوجه من وجوه الإعراب، وعلى كلٍّ فإنَّ البيت دلالته بهذا محتملة، كما قال الجوجري[4]؛ إذ ما وقع فيه الاحتمال، سقط به الاستدلال، وصلاحيته للتمثيل أكثر منه إلى الاستدلال، وإنْ كان الأقرب إلى الصواب –فيما أرى- كون (موجعات) معطوفةً على الاستفهام في قوله (ما البكا؟)، عطفًا على المحل، على أنْ يكون المعنى كأنه قال: ما كنت أدري قبلها: ما طعم البكاء؟ فما ذقته، ولا موجعات القلب أحسستها؛ ففي تقدير (ما) استفهامية زيادة معنى، وهو الاستفهام؛ زيادة لتأكيد عدم ذوقه الوجع به قبلها.

لِما سبق فإنَّ قول البصريين بتعليق الفعل (ظنَّوا) عن العمل، وأنَّ جملة (ما لهم من محيص) في محل النصب –أراه- أقرب إلى الصواب.

الترجيح:

لِما سبق يتبين –لي- أنَّ قول ابن المختار بوقوع الفعل (ظنوا) على الجملة، وأنها في محل النصب به، على أنَّ الفعل معلق، لا مُلغًى، هذا هو الصواب، خلافًا للثعلبي الذي رأى أنَّ الفعل مُلغًى، غير واقع على الجملة المذكورة. مع كون استدلال ابن المختار بالآية الكريمة المذكورة– أراه غير وجيه.

---

[1] البيت من الطويل، والشاهد فيه (ولا موجعات القلب)؛ حيث عطف بنصب (موجعات) بالكسرة، نيابة عن الفتحة، عطفًا على محل مفعول (أدري)، وهو (ما) الاستفهامية، و(أدري) بمعنى (أعلم) يقتضي مفعولَين، و(ما) الاستفهامية في قوله (ما البكا) علَّق (أدري) عن العمل لفظًا لا محلًّا. انظر: ديوان كثير 95، شرح الشواهد الكبرى (863/2)، خزانة الأدب للبغدادي (144/9)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (554/1)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (205/1).

[2] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (275/1).

[3] انظر تخريج البيت، ومراجعه.

[4] شرح شذور الذهب للجوجري (661/2).



الفصل الثالث

التعقبات في الحروف

المسألة الأولى

الباء في قوله عزَّ وجلَّ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"[1]

ملخص التعقب:

استدرك ابن المختار على الثعلبي في الاستدلال على القول بإجزاء مسح شعرة واحدة من الرأس: بحديث المغيرة τ أنَّ الرسول الكريم ρ مسح بناصيته وعلى العمامة[2]، غير أنه وافقه في القول بأنَّ الباء الجارة في الآية الكريمة للتبعيض، وهذا الأخير هو محل البحث في هذا الموضع[3].

المناقشة:

يتلخص البحث في هذا الموضع في الإجابة عن سؤالين:

الأول: هل مِن معاني الباء الجارة التبعيض؟

الثاني: مِن خلال المترتب على دلالة الباء: ما القدر المُجزِئ مِن مسح الرأس عند الوضوء؟

وللإجابة عن السؤالين لا بد من الوقوف على التالي:

معنى التبعيض للباء الجارة بين النفي والإثبات:

إثبات معنى التبعيض للباء الجارة أو نفيه فرع عن أصل، هو قضية لغوية واسعة، وهي: هل حروف الجر تتناوب؟ بمعنى: هل يأتي بعضها مكان بعض لفظًا ومعنًى؟

وللعلماء في هذا ثلاثة آراء، تتلخص فيما يلي[4]:

1-المنع المطلق، وتأويل كل ما سمع: وهو كما قال الشاطبي رأي جماعة، أكثرهم البصريون، وأقلهم الكوفيون[5]، ويتلخص مذهبهم من ناحية القياس في أن حروف الجر لا تتصرف تصرف الأسماء والأفعال؛ فتَقصُر عن التناوب، وأنها لا تتناوب كذلك قياسًا على أحرف النصب والجزم، وأما من ناحية السماع وما جاء من نصوص شعرية وقرآنية تُوهِم التناوب، فإنها إما أن تُؤَوَّل تأويلًا يقبله اللفظ، وإما على تضمين العامل –الفعل- معنى عامل آخر –فعل آخر- يتعدى بذلك الحرف، فيُقَدِّرُون ذلك فيما ورد من كلام

---

(1) سورة المائدة: 6.

(2) صحيح مسلم، باب المسح على الناصية والعمامة (230/1)، شرح النووي على صحيح مسلم (172/3).

(3) مباحث التفسير 114، تفسير الثعلبي (126/4).

(4) الخصائص لابن جني (308/2)، مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (179/2)، المقاصد الشافية في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (646/3)، النحو الوافي لعباس حسن (537/2).

(5) المرجع السابق.

العرب، ومن القرآن الكريم وكذلك، فمما يُؤَوَّل على هذا المذهب قوله تعالى "ولأصلبنكم في جذوع النخل"[1]، قال ابن هشام عن هذا المذهب: ((إنَّ (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شُبِّهَ المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالِّ فيه))[2]، ومما يُحمَل على التضمين على هذا المذهب قول أبي ذؤيب الهذلي[3]:

شَرِبنَ بماءِ البحر ثم ترفعتْ   متى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[4]

وكذلك قول عنترة:

شربتْ بماء الدُّحرُضَينِ فأصبحتْ   زَوْراءَ تَنفِرُ مِن حِياض الدَّيلَم[5]

وكذلك قوله تعالى "عينًا يشرب بها عباد الله"[6]، وكذلك قول الشاعر[7]:

فلثِمتُ فاها آخِذًا بقرونها شُر   بَ النَّزِيف بِبَرد ماءِ الحَشرَج[8]

فقد رأى أصحاب هذا المذهب تضمين الفعل (شرب) معني الفعل (رَوِيَ) الذي يتعدى بحرف الجر الباء، فيتعدى الفعل (شرب) بالباء الجارة؛ لأنه جرى عندهم مجرى (روي) الذي يتعدى به، مع بقاء حرف الجر الباء على معناه الأصلي، الذي لَخَّصَه سيبويه في الإلزاق والاختلاط، حتى قال: ((فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[9].

فهذا المذهب ينبني على ثلاث ركائز:

الأولى: التأويل، وفيه استعمال المجاز، وإن هذا المذهب مُؤدَّاه بقاء الحرف على معنًى واحد في كل استعمالاته، وإنَّ إثبات المجاز في المعنى العام للكلام لئلا يتغير معنى

---

[1] سورة طه: 71.

[2] سبق تخريجه.

[3] هو خويلد بن خالد بن محرث، من الطبقة الثالثة، مخضرم، قال عنه ابن سلام: ((كان شاعرًا فحلًا، لا غميزة فيه ولا وهن))، وقال أيضًا: ((أشعر هذيل غير مدافع أبو ذؤيب))، انظر: طبقات فحول الشعراء (131/1)، الشعر والشعراء (639/2)، الأعلام (325/2).

[4] البيت من الطويل، والشاهد: الباء في (شربن بماء البحر)، انظر: ديوان الهذليين (52/1)، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 301، حروف المعاني والصفات للزجاجي 48، الجنى الداني (43/1)، شرح التسهيل لابن مالك (153/3)، التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (198/11).

[5] البيت من الكامل، والشاهد (الباء) في (شربت بماء الدحرضين)، انظر المراجع في البيت السابق، والمنتخب من كلام العرب لكراع النمل (710/1)، سر الصناعة لابن جني (143/1)، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (244/1).

[6] سورة الإنسان: 6، والشاهد الباء في "يشرب بها". وانظر: المراجع في البيتين السابقين، والصاحبي لابن فارس (67/1)، الإبانة في اللغة للعوتبي (303/1).

[7] البيت لعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية (113/2)، ولعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه 488، ولأحدهما أو لجميل بثينة في شرح شواهد المغني للسيوطي (320/1)، وقد ذكره راينهرت فايبرت في ديوان الراعي النميري 302.

[8] البيت من الكامل، والشاهد الباء في (ببرد ماء الحشرج). وانظر المراجع في الأبيات السابقة.

[9] الكتاب لسيبويه (217/4).

كلمة منه هي الحرف لمن التعسف بمكان، كما نَوَّه إلى ذلك ابن هشام الأنصاري[1]، فهذه إشارة إلى ضعفٍ في هذا المذهب.

الثانية: التضمين، وهو واردٌ في اللغة؛ فإنه كما قال ابن جني: ((وجدتُ في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به .... فإنه فصل في العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها، والفقاهة فيها))[2]، وقد قال العلامة شوقي ضيف: ((وحقًّا لاحظ ذلك[3] سيبويه والكسائي في بعض الأمثلة بشهادته، كما لاحظه أبو علي الفارسي))[4]، ما يدل على اتفاق النحاة الأوائل على إثبات التضـــمين، طريقةً من طرق اللســـان العربي في التعبير، فهذه إشارة إلى قوة في هذا الرأي.

الثالثة: الإطلاق، وذلك في تقدير التأويل والتضمين في كل ما يرد من كلام، وإنه كما قال ابن جني -وهو من أكثر النحاة توضـيحًا للتضـــمين في مســـائل كثيرة[5]- عن مذهب تناوب حروف الجر بعضـــها عن بعض: ((ولســـنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، على حسب الأحوال الداعية إليه والمُسَوِّغَة له، فأما في كل موضـــع، وعلى كل حال، فلا)) [6]، فكذلك فإن القول بهذا الرأي على إطلاقه دون قيد -من وجهة نظري- يؤدي إلى تكلف وتعسف في مواضع دون مواضع، وفاقًا لما قرره ابن هشام [7]، فهذه إشارة إلى ضعف في هذا الرأي.

مما سبق تظهر قوةٌ في هذا الرأي من جهة التضـمين، وضـعفٌ من جهة التأويل، مع بُعد ما فيه من الإطلاق عن الصواب.

2-**الجواز المطلق في كل مـا سُـــمِع:** وهو رأي أكثر الكوفيين، ومن البصـــريين المبرد[8]، وإن مذهبهم يتلخص قياسًـا في تصـرف الحروف تصـرف الأسـماء والأفعال، فإنها تتناوب في معانيها كتناوب الأســـماء والأفعال في معانيها، وســـماعًا فيما جاء عن العرب من كلام، وكذا ما في القرآن الكريم من هذا القبيل، فإنه يُحمَل على ظاهره في تناوب حرفٍ بَدَلَ حرف، فـإن الحرف (في) في "ولأصـــلبنكم في جذوع النخل بمعنى (على)، والباء في الشـواهد الشـعرية السـابقة وفي مثلها، وفي "عينًا يشـرب بها عباد الله"

---

(1) المغني لابن هشام الأنصاري (179/2).

(2) الخصائص لابن جني (312/2).

(3) يعني التضمين.

(4) المدارس النحوية 275.

(5) المرجع السابق.

(6) الخصائص لابن جني (310/2).

(7) سبق تخريجه.

(8) الكامل للمبرد (73/3).

وفي مثلها بمعنى (مِن) التبعيضية، مع بقاء الكلام على ظاهره، لا تأويل فيه، ولا تضمين في العامل.

غير أنَّ هذا القول مع ما فيه من بُعدٍ عن الجمود في المنع المطلق، وعن الالتجاء إلى ما يمكن الاستغناء عنه من التأويل، وكذلك التضمين أحيانًا، وكذلك بُعدٌ عن أصلٍ لا يُختلَف فيه، وهو أن التصرف في الأفعال أكثر منه في الحروف، وعليه فإنَّ ورود الفعل بمعنى غيره مما يتعدى به حرف الجر أولى من ورود حرف بَدَلَ حرف، وذلك ليكون تضمينًا للفعل بمعنى أبلغ مما ذكر، فإنه إن قلتَ بتضمين الفعل (شَرِبَ) معنى الفعل (رَوِيَ) فإنك حينها أثبت معنًى زائدًا، وهو حصول فائدة الشرب، وهو الرِّيُّ، ذلك أفضل في المعنى من أنْ تقول إنَّ حرف الباء قد جاء بمعنى (من) التبعيضية، فضلًا عن أن تقول إنه يأتي للتبعيض؛ إذ القول بترادف الأفعال أسهل من القول بترادف الحروف، فهو أقيس في العربية، وأكثر استعمالًا واتفاقًا بين النحاة، كما أن تناوب الحروف ضعيف في باب القياس، كما قال الشاطبي عن الشواهد التي ذكرها ابن مالك في هذا الصدد: ((........ وإن كان فيها كثرة لم تبلغ مبلغ أن يقاس عليها غيرها، وكذلك جميع ما يذكره من هذا اللفظ لا يبلغ مبلغ القياس، فلا يقال منه إلا ما سُمِع، بخلاف المعاني التي أثبتها الأئمة سيبويه وغيره، فإنَّ القياس جار فيها))[1]، وكذا ما قاله ابن جني عن القول بالتناوب: ((ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غُفلًا هكذا لزمك عليه أن تقول: ((سِرتُ إلى زيد))، وأنت تريد: معه، وأن تقول: ((زيد في الفَرَس))، وأنت تريد: عليه، وأن تقول: ((زيد في عمرو))، وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: ((رَوَيتُ الحديث بزيد))، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش)) اهـ[2].

مما سبق يظهر ضعفٌ في هذا الرأي من ناحية ضعفِ تَصَرُّف الحرف مقارنة بالفعل، وكذلك ما فيه من إطلاقٍ في كل ما سُمِع.

3-التوسط بين المنع والجواز: وهذا رأي بعض العلماء، مثل ابن جني وابن هشام والشاطبي[3]، جمعًا بين المذهبَين، وأَخذًا باستدلال الفريقَين، فإنَّ المنع المطلق في كل النصوص ولازمه، وهو التأويل أحيانًا يكون تعسفًا وتكلفًا، كما في "ولأصلبنكم في جذوع النخل"، فإن القول بأن (في) قد نابت عن (على)، واستُعمِلَت في معناها كنيابة الفرع عن الأصل، وقيامه مقامه، فيه أخذ بالظاهر، ويكون استعمال (في) نيابة عن (على) لحصول تشبيه المصلوب بالحالِّ في الجذع لتمكن الجذع منه، وكذلك فإن التَّجَوُّز المطلق كما في "عينًا يشرب بها عباد الله"، والقول بأن الباء فيها للتبعيض أقرب -فيما أرى- للخطأ منه إلى الصواب؛ إذ الأَولَى -كما بدا لي- أن (يشرب) بمعنى (يروى)، تصريفًا للفعل، لا

---

[1] المقاصد الشافية للشاطبي (645/3).

[2] الخصائص (310/2).

[3] سبق تخريجه.

تصـــريفًا للحرف، فوجه الباء أنها ما يتعدى به الفعل المُضَـــمَّن معناه (يروى) في الفعل الملفوظ (يشرب)، لتُستفادَ زيادةٌ في المعنى، وهي حصول الرِّي لأهل الجنة.

وإنَّ القول بأن كل حرف قد وضــع لمعنًى واحدٍ أصــليٍّ حقيقيٍّ لمن الصــحة بمكان ، فيقال إن الباء وضعت للإلصاق، و(على) وضعت للاستعلاء، و(في) للظرفية، وهكذا كما ذكر النحاة البصــريون، غير أنه لا مانع مما ذكره الشــاطبي: ((فكأن الباء مثلًا مرادفةٌ لـ (مع) في معنى (مع)، و لـــــ (مِن) و(عن) في معناهما في الاســتعمال، إلا أنهم لم يبلغوا الأصــل الذي اعتبره المانعون جملةً، بل جعلوا الحرف منســوبًا إلى الحرف، فقالوا: الباء تأتي بمعنى (مِن) مثلًا، ولم يقولوا: إن الباء و(مِن) تأتيان للتبعيض، إعلامًا -والله أعلم- بأنَّ معنى التبعيض في الباء دخيل غير أصــيل، ويشــهد لذلك عدم كثرته، وقصــوره عن بلوغ ما يقاس عليه، حتى أنه لو فُرِضَ كثيرًا شــهيرًا ما نســبوه إلى الحرف ، بل نســبوا الحرفَين معا إلى المعنى، كما قال المؤلف[1] في (إلى) واللام: إنهما معا لانتهاء الغاية، ولم يقل: إن (إلى) لانتهاء الغاية، واللام بمعنى (إلى)، كما قال هنا: إن الباء بمعنى (مع)، وكذا إيذانًا بأصــالة اللام في ذلك، وعدم أصــالة الباء فيه)) اهـــــ[2]، وهكذا في ســائر الحروف، مذهب عام، يُعمَل به.

الرأي المختار في تناوب الحروف:

وهو أنَّ كل حرف من حروف الجر له معنًى واحدٌ حقيقيٌّ بمثابة الأصـــل، فيقال: إنَّ (في) معناها الأصـــلي الظرفية، كقولك: زيد في البيت، ولا مانع من أن يُســتَعمَل حرف الجر نيابة عن غيره أحيانًا، كعمل الفرع عمل الأصل، وقيامه مقامه، فيقال مثلًا: إن (في) قد تُستَعمَل كفرعٍ في معنى الاستعلاء على الأصل، الذي هو (على)، كما في "ولأصلبنكم في جذوع النخل"، فتكون (في) بمعنى (على)، غير أنَّ هذا الاســتعمال لا يُلجأ إليه إلا إذا لم يكن عنه مندوحة، ولم يَحسُن القول بالتضمين في الفعل، ولم يكن سوى التأويل لمعنى الكلام، فحينئذٍ يُلجأ إلى القول بالتصــــرف في الحرف والنيابة فيه؛ فإنه خير من التأويل والعدول عن الظاهر.

وهذا الذي اخترته هو الذي اختاره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إذ كان قراره أنَّ التضمين قياسي، لا سماعي، لكن بشروطٍ ثلاثة:

1- تحقق المناسبة بين الفعلين.
2- وجود قرينة، تدل على الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.
3- ملاءمة التضمين للذوق العربي.

---

[1] يعني ابن مالك صاحب الألفية، التي يشرحها هو.

[2] المقاصد الشافية (646/3).

وأوصى ألَّا يُلجأ إلى التضمين، إلا لغرض بلاغي[1].

في الباء الجارة:

على ما سبق يمكن القول بأن الباء الجارة أصل معناها الإلصاق كما لخصه سيبويه[(2)]، وإن ما جاء من نصوص مُوهِمًا غير ذلك من معانيها فإنَّ العامل يُضَمَّن معنى عامل آخر يصلح تعديه بها، كما قيل في "عينًا يشرب بها عباد الله" آنفًا، أما قول الشاعر:

شَرِبنَ بماء البحر ....

ومثله؛ فإنه يحتمل النيابة، ويحتمل التضمين، غير أن النيابة -عندي- أوجه، وهو أن الباء قد نابت عن (من) التي من معانيها التبعيض؛ إذ ليس من الضروري الشرب حتى الرِّي، ولا قرينة تدل عليه، هذا على ما في (من) من خلافٍ في كونها للتبعيض من عدمه، فقد قال أبو حيان فقد قال أبو حيان في معانيها: ((والتبعيض: ذهب الجمهور والفارسي إلى أن (من) تكون للتبعيض، نحو: أكلت من الرغيف، ويصلح مكانها (بعض)، وذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج، وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي، إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى)) اهـ[(3)]، والخلاف فيها مرجعه إلى ما جاء من خلاف في حروف الجر عامة، ويقال فيها ما قد قيل آنفا في حروف الجر عامة، فالأصل فيها لابتداء الغاية، وأحيانًا يُضَمَّن العامل معنى عاملٍ آخر، وأحيانًا تُستَعَمل في غير أصل معناها، فتكون بمعانٍ أُخَر، ومنها التبعيض.

وإنَّ الباء قد تُزاد في الكلام توكيدًا له، وذلك إذا كان العامل يصلح لئن يتعدى بنفسه، ولا وجه للتضمين، ولا للتأويل، ومن هذا قوله تعالى "ومَن يُرِد فيه بإلحاد"[(4)]، وقوله تعالى "وهُزِّي إليك بجذع النخلة"[(5)]، وقوله تعالى "فليمدد بسبب إلى السماء"[(6)] ، أي: إلحادًا، جذع، سببب، فهي زائدة في المفعول[(7)]، وقد جاء ذلك عن العرب وحكاه الفراء عنهم قائلا: ((العرب تقول: هُزَّ به وهزه، خذ الخطام وخذ بالخطام، تَعَلَّق زيدًا وتعلق بزيد، خذ برأسه وخذ رأسه، أُمدُد بالحبل وامدُد الحبل))[(8)]، فإنَّ مثل هذا يقال فيه: إن الباء زائدة للتوكيد.

---

[1] انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد بن سعود العصيمي 111.

(2) سبق تخريجه.

(3) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (1719/4).

(4) سورة الحج: 25.

(5) سورة مريم 25.

(6) سورة الحج: 15.

(7) المغني لابن هشام الأنصاري (160/2).

(8) معاني القرآن للفراء (165/2).

الباء في "وامسحوا برءوسكم":

الأوجه فيها تتلخص في ثلاثة، لخصها السمين الحلبي على النحو التالي[1]:

الوجه الأول: أنها للإلصاق، أي ألصقوا المسح برءوسكم، وهذا أخذ بالمعنى الحقيقي الأصلي للباء، وقد قال بهذا الوجه الواحدي والزمخشري وابن جزي[2]، ومُؤَدَّى هذا الوجه في مسح الرأس عند بعض الفقهاء ما قاله الزمخشري: ((وماسح بعضه ومستوعبه بالمسح، كلاهما مُلصِقٌ للمسح برأسه))[3]، ولا أرى وجاهة في اعتراض أبي حيان على كلام الزمخشري السابق حين قال: ((وليس كما ذكر، ليس ماسح بعضه يطلق عليه أنه ملصق المسح برأسه، إنما يطلق عليه أنه ملصق المسح ببعضه، وأما أن يطلق عليه أنه ملصق المسح برأسه حقيقة فلا، إنما يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز، وتسمية لبعض بكل))[4]، فقد أحسن السمين الحلبي الرد وأوجز حين قال: ((هذه مُشاحة، لا طائل تحتها))[5]، فيكون المذهب وجوب مسح بعض الرأس وهو مذهب الحنفية[6]، حيث قال ابن عابدين[7]: ((إن المعتمد رواية الربع، وعليه مشى المتأخرون))، أي وجوب مسح ربع الرأس عندهم؛ استنادًا إلى ما ورد في السنة النبوية من مسحه ρ بناصيته، وقد قَدَّرُوا الناصية بربع الرأس، فقالوا بوجوب مسح بعض الرأس مُحَدَّدًا بربعها، هذا مع كون الحنابلة قد رأوا أيضًا أن الباء للإلصاق، فتفيد إلصاق الفعل بالمفعول، أي بكل المفعول، وعليه وجب عندهم مسح كل الرأس.

وإن هذا الوجه لا يخالف فعلا مما صح عنه ρ، وهو مُحتَمَلٌ، غير بعيد؛ إذ إنه قول بالمعنى الأصلي للباء، الذي لا خلاف عليه، وإنَّ ردَّ الكلام إلى أصل ما وضع له لا خلاف على صحته ورجاحته، إلا أن يدل دليل، أو تشير إشارة إلى غيره، وهذا ما قد يظهره النظر فيما يلي من أوجه.

الوجه الثاني: أنها للتبعيض، وهذا فرع على أصل، هو القول بتناوب الحروف، وأن الباء قد نابت عن (مِن)، التي من معانيها التبعيض، على خلافٍ، على نحو ما ذكرت آنفًا، ومن القائلين بهذا الوجه عبد القاهر الجرجاني والفخر الرازي[8]، وإنه في مثل هذا المعنى يقال ما قاله الشاطبي: ((وأما في وقوعها موقع (من): فحيث كان الفعل في معنى الشرب

---

[1] الدر المصون (209/4).

[2] انظر: التفسير البسيط للواحدي (281/7)، الكشاف للزمخشري (22/3)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (224/1).

[3] الكشاف للزمخشري (610/1).

[4] البحر المحيط لأبي حيان (190/4).

[5] الدر المصون للسمين الحلبي (209/4).

[6] الفقه على المذاهب الأربعة (60/1).

[7] الموسوعة الفقهية الكويتية (255/37).

[8] انظر: درج الدرر لعبد القاهر الجرجاني (550/1)، التفسير الكبير للفخر الرازي (96/1).

ونحوه كما مَرَّ في الأمثلة، بخلاف ما إذا تعدى بها ذلك الموضـــع، كالمُثُل المعترض بها))[1]، وإن فعل المسـح ليس على نحو فعل الشـرب ، فلا يقال في الباء الجارة المتعلقة به إنها للتبعيض، وإنما هي إما على الأصــل، وهو الإلصـــاق، وإما على غيره إذا كانت ثمت إشارة تشير إليه، أو دليل يدل عليه، وبهذا يظهر ضعفٌ في هذا الوجه لغة، ومُؤَدَّى هذا الوجه في مسـح الرأس وجوب مسـح بعضـها، لا كلها، وهو مذهب الشـافعية[2]، وقد ذكر ابن جني أن أصحاب الشافعي يحكون عنه القول بأن الباء للتبعيض، وهذا ما لم أجده في كتب الإمام -رحمه الله- التي وقفت عليها، غير أنه فقط قال بمسح بعض الرأس، وهذا ليس بلازم للقول بأن الباء للتبعيض؛ إذ في الباب حديث صـــحيح -سـبقت الإشـــارة إليه- استدل الإمام به.

الوجه الثالث: أنها **زائدة مُؤكِّدة**، وهذا حملًا لها على قوله تعالى **"**ومن يرد فيه بإلحاد**"**، أي: إلحادًا، وقوله تعالى **"**وهزي إليك بجذع النخلة**"**، أي جذع النخلة، وقوله تعالى **"**فليمدد بسـبب إلى السـماء**"**، أي فليمدد سـببًا، وقوله تعالى **"**فطفق مسـحًا بالسـوق والأعناق**"**[3]، أي مسح السوق، وكذا قول الشاعر[4]:

هُنَّ الحرائرُ لا رباتُ أَخمِرةٍ سودُ المَحاجرِ لا يقرأنَ بالسُّوَر[5]

فإن معناه: لايقرأن السور، وقد زيدت الباء، ومثله قول النابغة الجعدي[6]:

نحن بنو جَعدَة أصحاب الفَلَج

---

[1] المقاصد الشافية للشاطبي (649/3).

[2] الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري (60/1).

[3] سورة ص: 33.

[4] أكثر العلماء على نسبة البيت للراعي النميري، وقد وقع في شعره، وفي شعر القتال الكلابي. والراعي هو عبيد بن حصين بن معاوية النميري، لقب بالراعي؛ لكثرة وصفه الإبل، شاعر مشهور، ذكره ابن سلام في الطبقة الأولى من الإسلاميين، ت (90هـ)، انظر ترجمته: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (502/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (404/1)، الأعلام للزركلي (188/4). والقتال الكلابي هو عبد الله بن مجيب بن المضرحي بن عامر بن كلاب، وقيل اسمه عبادة، وقيل عبيد، شاعر إسلامي، كان في الدولة المروانية في عصر الراعي وجرير والفرزدق، لقب بالقتال لتمرده وفتكه، ت نحو (70هـ)، انظر في ترجمته في: الشعر والشعراء (694/2)، خزانة الأدب للبغدادي (107/9)، الأعلام (190/4).

[5] البيت من البسيط، والشاهد فيه (لا يقرأن بالسور). وانظر: ديوان الراعي 122، ديوان القتال 53، شرح نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة (942/3)، غريب القرآن لابن قتيبة (291/1)، مجالس ثعلب 365، التبيان للعكبري (1295/2)، شرح المفصل لابن يعيش (475/4)، الارتشاف لأبي حيان (1704/4)، الجنى الداني (217/1)، شرح شواهد المغني للسيوطي (336/1)، خزانة الأدب (107/9).

[6] هو أبو ليلى عبد الله بن قيس بن جعدة بن كعب بن ربيعة، مختلف في اسمه فقيل: قيس بن عبد الله، من المخضرمين، ذكره ابن سلام في الطبقة الثالثة، كان قديمًا شاعرًا مفلقًا، طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، قيل كان أكبر من النابغة الذبياني، وكان مختلف الشعر مغلبًا، أي مغلوبا، وقيل في شعره: خمار بواف، مطرف بآلاف، أي أن في شعره تفاوتًا، فمنه المبرز ومنه الرديء، ت نحو (50هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء (123/1)، الشعر والشعراء (280/1)، الأعلام (207/5).

نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَج[1]

كذا معناه: نرجو الفرج، فإن الباء قد زيدت في هذا كله زيادةً مفيدةً، فإما أن تفيد توكيدًا، وإما أن تقوّم وزنًا، وإنَّ هذا مبناه على ما حكاه الفراء عن العرب قائلًا[2]: ((العرب تقول: خذ الخطام، وخذ بالخطام، تَعَلَّقْ زيدًا، وتَعَلَّقْ بزيد، خذ برأسه، وخذ رأسه، أُمدُد بالحبل، وامدُد الحبل))[3]، وكذا جعل الفراء قول القائل: ((إنه ليتكلم بكلامٍ حسن)) و((يتكلم كلامًا حسنًا)) سواءً، على اعتبار زيادة الباء[4]. ومن القائلين بهذا الوجه مكي والكرماني والعكبري والقرطبي وأبو حيان والسمين الحلبي[5]، وإنَّ القول بزيادة الباء في الآية الكريمة توكيدًا للأمر ليس ببعيد؛ فإنَّ فعل المسح ليس ببعيد عن الأفعال التي حكاها الفراء، بل هو -فيما يبدو لي- على نَسَقها؛ إذ إنه يتعدى بنفسه مثلها، وليس في معنى فعل الشرب، أو في معنى مثله حتى يقال فيه بالتضمين، ومن ثَمَّ تكون الباء للإلصاق، أو يقال بنيابة حرف الباء عن (مِن)، التي تفيد التبعيض أحيانًا، فضلًا عن أن يقال بالتأويل كما في "ولأصلبنكم في جذوع النخل"، فإنه على هذا تظهر قوة هذا الوجه لغةً، وإنَّ مُؤَدَّى هذا الوجه في مسح الرأس عند القائلين به مِمَّن سبق ذكرهم وجوب مسح كل الرأس، وهو مذهب المالكية[6]، غير أن هذا المُؤدَّى عليه اعتراض؛ إذ الأمر في الآية الكريمة حين القول بزيادة الباء، أو أنها للإلصاق يقع موقع ما بينه الطبري حين قال[7]: ((الله أمر بالمسح برأسه القائم إلى صلاته، مع سائر ما أمره بغسله معه، أو مسحه، ولم يَحُدَّ ذلك بحدٍّ لا يجوز التقصير عنه ولا يجاوزه، وإذا كان ذلك كذلك فما مسح به المتوضئ رأسه فاستحق بمسحه ذلك أن يقال: مسح برأسه، فقد أدَّى ما فرض الله عليه من مسح ذلك؛ لدخوله فيما لزمه اسم ماسح برأسه إذا قام إلى صلاته)) اهـ، وعليه يظهر أولوية عدم التحديد في القدر المجزئ من مسح الرأس عند الوضوء.

---

[1] البيت من الرجز، والشاهد فيه الباء في (نرجو بالفرج). انظر: ديوان النابغة الجعدي 48، مجاز القرآن لأبي عبيدة (5/2)، تأويل مشكل القرآن (156/1)، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (230/1)، الارتشاف لأبي حيان (1704/4)، الجنى الداني للمرادي (52/1)، المغني لابن هشام (147/1).

[2] معاني القرآن للفراء (165/2).

[3] أي الفراء، انظر معاني القرآن له (215/3).

[4] المرجع السابق.

[5] انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (1622/3)، غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (320/1)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (422/1)، تفسير القرطبي (87/6)، البحر المحيط لأبي حيان (190/4)، الدر المصون للسمين الحلبي (209/4).

[6] انظر: الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري (60/1)، الموسوعة الفقهية الكويتية (255/37).

[7] تفسير الطبري (51/10).

بيانٌ من السنة النبوية، وتوجيهه:

إذا قيل في الآية الكريمة كما قال الشافعي: ((وكان معقولًا أنَّ مَن مسح مِن رأسه شيئًا فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا، وهو أظهر معانيها))[1]، فإنه يقال إنَّ التشريع لا بد فيه من الرجوع إلى السنة النبوية، فقد قال ابن القيم وغيره: لم يصح عن النبي ﷺ في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبته[2]، فقد جاءت كل الأحاديث الصحيحة تفيد بأنه ﷺ كان يمسح برأسه كلها، ولما مسح بناصيته من رأسه كمَّل المسح على العمامة، كما ثبت ذلك عن المغيرة بن شعبة[3]، إذ قال: ((توضأ -يعني رسول الله ﷺ- فمسح بناصيته، وعلى العمامة وعلى الخفين))[4]، فإن قيل بقول الزمخشري إنَّ ماسح بعض رأسه قد ألصق المسح برأسه[5]، وإن الشارع الحكيم لم يَحُدَّ حدًّا للمسح، ويكون على ذلك كما قال الطبري مَن مسح شيئًا مِن رأسه دخل في مسمى الماسح[6]، يُقال إنَّ هذا وإنْ صحَّ لغةً فإنه لا يلزم أن يصح شرعًا؛ إذ إنَّ أحكام الشرع الحنيف لا تستنبط اعتمادًا على اللغة فحسب، وإنما أول ما تستنبط منه السنة النبوية، التي هي بيان وتطبيق لتلك الأحكام الربانية؛ كما بيَّن الله ﷻ ذلك "وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم"[7]، وكما أنَّ الأمر بالصلاة في كلام الله ﷻ مجمل، وتبيينه بالسنة النبوية، كما قال ﷺ ((صلُّوا كما رأيتموني أصلي))[8]، فكذلك الوضوء ينبغي أن يكون كوضوئه ﷺ، ولا شبهة فيما ثبت عن ابن عمر أنه مسح بعض رأسه في الوضوء[9]، فإنَّ العبرة بفعله ﷺ، لا بفعل غيره، وإنْ كان من أصحابه إذا كان تأويلًا تأوله.

الترجيح:

على ما سبق فالذي يظهر -لي- في الباء في الآية الكريمة أنها زائدة في المفعول به ، على نحو ما سبق ذكره من الآيات الكريمة والشواهد الشعرية وما حكاه الفراء عن

---

[1] كتاب الأم للشافعي (41/1).

[2] انظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (66/1)، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام للبسام 21، صحيح فقه السنة لكمال سالم (118/1).

[3] هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، من كبار الصحابة أولي الشجاعة والمكيدة، فقد كان من دهاة العرب، حتى قيل له مغيرة الرأي، أسلم عام الخندق، وشهد غزوة الحديبية وبيعة الرضوان، وقد شهد عدة معارك بعد موت النبي ﷺ، منها معركة اليمامة، وفتوح الشام، وذهبت عينه باليرموك، مات بالكوفة 50 هـ. انظر: أُسْد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (471/4)، سير أعلام النبلاء للذهبي (21/3)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (156/6).

[4] انظر: صحيح مسلم، باب المسح على الناصية والعمامة (230/1)، شرح النووي على صحيح مسلم (172/3).

[5] سبق تخريجه.

[6] سبق تخريجه.

[7] سورة النحل: جزء من الآية 44.

[8] صحيح البخاري (128/1)، باب الأذان للمسافر، حديث رقم 131.

[9] انظر سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (54/1).

العرب، وأنَّ المذهب في مســـح الرأس الأكثر موافقة لظاهر الأدلة اللغوية والسُّـــنِّيَّة هو مذهب المالكية والحنابلة، وهو وجوب مسح كل الرأس، وعليه يكون ابن المختار والثعلبي قد جانبا الصـــواب في قولهما إن الباء في الآية الكريمة للتبعيض، وكذا في قولهما بجواز مسح بعض الرأس، والله أعلم.

المسألة الثانية

الباء في قوله تعالى "ما أنت بنعمة ربك بمجنون"[1]

ملخص التعقب:

يعترض ابن المختار الرازي على الثعلبي في تقدير معنى الآية الكريمة: ما أنت بمجنون والنعمة لربك، ويرى ابن المختار أَوجُهًا أُخَر، أظهرها عنده أن الباء باء الالتباس، وأنها كقوله تعالى "وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به"[2] فمعناها عنده مع الكفر، فيكون معناها هنا: ما أنت مع نعمة ربك عليك بمجنون، مع جواز أن تكون باء القسم، كأنه يقسم بنعمة الله أنه ليس بمجنون، وجواز أن تكون باء السببية، يعني بسبب ما أنعم الله عليك لست بمجنون[3].

المناقشة:

إن من أوصـــاف القرآن الكريم أنه مثاني، قال تعالى "الله نزل أحســـن الحديث كتابًا متشـابهًا مثاني"[4] أي أنَّ آياته الكريمة كما رُويَ عن ابن عباس يشـبه بعضـها بعضًـا، ويُرَدُّ بعضـها على بعض[5]، وإن الآية الكريمة محل البحث أشـبه ما تكون بقوله تعالى "فذكر فما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون"[6]، وإن ما يقال في هذه يقال في تلك؛ إذ لا فرق بينهما في التركيب اللغوي.

وبالنظر في الأقوال التي ذكرها الثعلبي، وجدتُ أنها على النحو التالي:

الأول: أن معنى الكلام: لا تكون مجنونًا، وقد أنعم الله عليك بالنبوة.

الثاني: قيل هو كما يقال: ما أنت بمجنون، والحمد لله.

الثالث: قيل إنَّ المعنى: ما أنت بمجنون، والنعمة لربك، وأنها كقولهم: سـبحانك اللهم وبحمدك، أي والحمد لك.

---

[1] سورة القلم: 3.

[2] سورة المائدة: 61.

[3] انظر: مباحث التفسير 307، تفسير الثعلبي (9/10).

[4] سورة الزمر: 23.

[5] انظر تفسير ابن كثير (83/7).

[6] سورة الطور: 29.

مما ســـبق يظهر أن الرأي المختار عند الثعلبي هو ما ذكره أولا، وأن ما ذكره تِباعًا رأيَين وقف عليهما، أراد أن يضـــمنهما كتابه، مع ذكرهما بصـــيغة تُلمِح إلى التضعيف، وذلك بقوله: ((قيل)).

وبالنظر في تفصـــيل هذه الأوجه، وجدتُ أنَّ ظاهر **القول الأول**، أنَّ معناه أنَّ الباء في موضـــع نصـــب على الحال، وتقدير الكلام حينئذ: ما أنت بمجنون مُنعَمًا عليك، والذي يظهر أن تعلقها –أي الباء- بــــــ (مجنون)، وهذا ما قال به العكبري، وهو قول من الأقوال محل البحث.

أما القولان الثاني والثالث، فإنهما مردودان؛ بأنَّ الباء في (بنعمة ربك) عملت في كلمة مضـافة إلى كلمة أخرى مضـافة إلى كاف الخطاب، وهو خطاب موجه إلى الرســـول الكريم ρ، فهو المراد من الكلام، أما في هذين الرأيين فإن إضـــافة الكلام والخطـاب للرب Y، إذ على الرأي الأول تقـدير الآيـة الكريمـة: مـا أنـت بمجنون والحمد لله، فأضـــيف الكلام لله، وعلى الرأي الثاني التقدير: ما أنت بمجنون والنعمة لربك، وأن هذا كقولهم:((ســـبحانك اللهم وبحمدك))، بمعنى والحمد لك، فأضـــيف الكلام كذلك للرب Y، فالمعنيّ بالكلام في الرأيين الرب Y، وهذا خلاف ظاهر المراد من الآية الكريمة.

وعلى ما سبق يظهر ضعف هذَين الرأيَين اللذَين ذكرهما الثعلبي.

وإن الخلاف في هذا الموضـع يدور حول ما طرحه الزمخشـري من سؤالَين[1]، هما:

الأول: بم يتعلق حرف الباء في (بنعمة ربك)؟

الثاني: وما محله؟

وإن تعلق حرف الباء، وكذلك محله متوقف على معناه في الكلام، لذا للإجابة عن السؤالَين لا بد من الوقوف على ما يلي:

آراء العلماء في معنى الباء في (بنعمة ربك):

تـدور آراء العلمـاء حول الأوجـه الثلاثـة التي جوَّزهـا ابن المختـار، وهي كالتالي[2]:

1- أنها باء القَسَم.

---

[1] الكشاف للزمخشري (584/4).

[2] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (75/10).

2- أنها باء الالتباس.

3- أنها باء السبب.

أولًا: كونها باء القَسَم:

وعليه يكون (بنعمة ربك) كما قال أبو حيان: ((قَسَم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم، على سبيل التوكيد))[1]، ويكون تعلقها بفعل القسم المحذوف، وقد قال عنه ابن القيم: ((وهذا التقدير ضعيف جدا؛ لأنه قد تقدم القَسَم الأول، فكيف يقع القسم الثاني في جوابه؟ ولا يحسن أن تقول: ((والله ما أنت بالله بقائم))، وليس هذا من فصيح الكلام، ولا عُهِدَ به في كلامهم))[2].

وقد قال بهذا الرأي أبو حيان[3] ووافقه عضيمة[4]، وجوَّزه ابن المختار.

والذي يظهر لي ضعف هذا الرأي؛ لما قاله ابن القيم.

ثانيًا: كونها باء الالتباس.

ويكون تعلقها بـ (مجنون) منفيًّا، وهذا ظاهر كلام الزمخشري[5]، وتفصيل توجيهه أنها تتعلق بـ (مجنون) مَنفِيًّا، كما تتعلق بـ (عاقل) مُثبَتًّا في قولك: ((أنت بنعمة الله عاقل))، مستويا في ذلك الإثبات والنفي استواءهما في قولك: ((ضرب زيدٌ عمرًا))، و((ما ضرب زيدٌ عمرًا))، فيعمل الفعل مُثبَتًا ومَنفِيًّا إعمالًا واحدًا، ويكون تقدير الكلام: ما أنت بمجنون منعمًا عليك بذلك.

ولمناقشة رأي الزمخشري نجد أن ابن الحاجب قد اعترض عليه بأن الباء لا يجوز تعلقها بـ (مجنون)[6]؛ إذ لو عُلِّقَ به لكان المراد نفي جنون من نعمة الله، وذلك غير مستقيم من وجهَين: **أحدهما:** أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله.

الثاني: أنه لم يرد نفي جنون مخصوص، وإنما أُرِيدَ نفيه عمومًا، فتَحَقَّقَ أنَّ المعنى: انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله، وعلى هذا يحكم في التعلق، فإن صح تعلقه بالفعل، وإلا عُلِّقَ بالحرف.

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان (235/10).

[2] التبيان في أيمان القرآن لابن القيم 314.

[3] سبق تخريجه.

[4] دراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (54/2).

[5] الكشاف (584/4).

[6] أمالي ابن الحاجب (240/1).

وإن قول الزمخشري بتعلق الباء بـ (مجنون) لا يستلزم أن معنى الكلام أن ثمت جنون من نعمة الله؛ فالباء عنده في موضـــع النصـــب على الحال، وتقدير الكلام: ما أنت بمجنون مُنعمًا عليك بالنبوة، لا أنه ρ جُنَّ بالنعمة، وإن كان ما قاله ابن الحاجب مما يرد على الذهن، غير أن ما كان في الآية الكريمة من التقديم والتأخير أذهب هذا الوارد من ناحية الدلالة.

هذا وقد اعترض على الزمخشـــري من ناحية التعلق كذلك أبو حيان[1] ، فكان ملخص اعتراضـــه أنه إذا تســـلط نفي على محكوم به وكان له معمول؛ فإنه إما أن يتســـلط النفي على المعمول فقط، أو يتســـلط على المحكوم به، فيتســـلط تِباعًا على المعمول، كما تقول: ((ما زيدٌ قائمٌ مســـرعًا))، فالمتبادر إلى الذهن: نفي الإســـراع دون القيام، فيكون قد قام غير مســـرع، أو أنه قد انتفى قيامه فانتفى تباعًا إســـراعه، فيكون لا قيام ولا إسـراع، فيكون هذا الذي قرره لا يتأتى معه قول الزمخشـري، بل يتأتى معه ما لا يجوز النطق به في حقه ρ.

والتعقيب على كلامه بأن كلامه ينصـــب على التعلق، ومع التســـليم له لا ينفي محل الباء الذي ذكره الزمخشري.

هذا وقد ذكر ابن المختار أن الأشـبه عنده في الآية الكريمة محل البحث أن الباء للالتباس، وأنها كقوله تعالى "وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به"، وإن تمثيله لهذا الوجه بهذه الآية الكريمة وجيه؛ إذ تضـــافرت أقوال العلماء معربي القرآن الكريم على اعتبار معنى الباء في هذه الآية الكريمة للالتباس[2]، وأنها في موضـع النصـب على الحال، أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وتقديره: ملتبسين بالكفر.

وقد قال باعتبار الباء للالتباس العكبري[3] كذلك.

ومما ســـبق يظهر -لي- وجاهة اعتبار الباء للالتباس ونصـــبها على الحال، وضعف تعلقها بـ (مجنون).

ثالثًا: كونها باء السببية:

مع تعلقها بمضـــمون الجملة المنفية، والمعنى: انتفى عنك الجنون بســـبب نعمة ربك عليك، وهذا معنًى قريب لِئَن يكون مرادًا، وكون التعلق بمضـــمون الجملة المنفية فهذا تقدير لفعل دل عليه النافي -(ما)- كما قال ابن هشـــام، موافقا جمهور

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان (236/10).

[2] انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (231/1)، النكت لعلي بن فضال 201، الكشاف للزمخشري (653/1)، إعراب القرآن للعكبري (449/1)، البحر المحيط لأبي حيان (310/4)، الدر المصون للسمين الحلبي (339/4).

[3] التبيان في إعراب القرآن للعكبري (1184/2).

النحاة[1]، فإنهم يأبون التعلق بالحرف، خلافا لما رآه ابن الحاجب من التعلق بالحرف -(ما)- على ما صـــرح ابن هشـــام به، وإن كان ابن الحاجب -فيما أرى- قد عنى بالتعلق بالحرف -في هذا الموضـــع- بما في الحرف من معنى النفي، أي تضـــمنه لمعنى الفعل (انتفى)، وإن هذا -فيما أرى- أشـــبه ما يكون بما قال به ابن جني في قوله Y "هل لك إلى أن تَزَكَّى"، أن معناه: أدعوك إلى أن تَزَكَّى[2].

هذا، ومع احتمال تعلق الباء بما في (ما) من معنى النفي، أي تقدير الفعل (انتَفَى)، إلا أن اعتبار معنى الباء الســـببية يَرِدُ عليه اعتراض، وهو إن قلت: انتفى عنك المرض بسبب نعمة ربك عليك، فإن من مفهوم هذا أن المخاطب كان مريضًا ثم عافاه الله، وهو ما لا يصلح تقديره في الآية الكريمة محل البحث.

وقد جوَّز اعتبار أن الباء ســـببية ابن المختار، ووافقه الســـمين الحلبي ومحيي الدين الدرويش[3]، وقال بالتعلق بمضـــمون الجملة المنفية الكرماني وابن الحاجب والأشموني[4].

ومما ســـبق يظهر -لي- وجاهة تعلق الباء بما في الحرف من معنى النفي، أي الفعل (انتفى)، مع ضعفٍ في تقدير معنى الباء السببية.

الترجيح:

مما ســـبق يظهر -لي- من ناحية معنى الباء أنها للالتباس، وأنها في موضـــع النصـــب على الحال، وهي حينئذ حال لازمة، وهذا ما رجحه ابن المختار، وأشـــار الثعلبي إلى رجاحته عنده كذلك، أما من ناحية تعلقها فهذا ما لم يتعرض له الثعلبي ولا ابن المختار، والذي أراه راجحًا فيه أن يكون التعلق بما في (ما) من معنى النفي، وتقدير الكلام حينئذ: انتفى عنك الجنون ملتبسًـا بنعمة ربك عليك، التباسًـا لا ينفك عنك.

---

[1] انظر: مغني اللبيب لابن هشام (573/1)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (119/2)، دراسات لأسلوب القرآن (420/3).

[2] الخصائص (311/2).

[3] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (399/10)، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش (337/9).

[4] انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (1236/2)، الأمالي لابن الحاجب (240/1)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (119/2).

المسألة الثالثة

الباء في "بسم الله الرحمن الرحيم"

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في تفسيره (بسم الله) بالمَلِك والمَجِيد، وخطَّأه في هذا؛ لأنه رأى أنَّ فتح هذا الباب يؤدي إلى تغيير الألفاظ عن معانيها الموضوعة لغةً، وتحريف الكلم عن مواضعها، وأنَّ هذا غير جائز، وقال إنَّ الباء في هذه الكلمة حرف زائد، والسين والميم أصليَّان، ولا يُسَوَّى بين الزائد والأصلي، وأنَّ الباء للإلصاق والابتداء؛ لذا ألحقوها بـ (اسم) في البسملة[1].

المناقشة:

ما اعترض عليه ابن المختار من تفسير الثعلبي (بسم الله) بالملك والمجيد - قد رواه الثعلبي مُسنَدًا، وقد قيل: ((مَنْ أَسْنَدَ، فَقَدْ أَحَالَكَ عَلَى إِسْنَادِهِ وَالنَّظَرِ فِي أَحْوَالِ رُوَاتِهِ وَالْبَحْثِ عَنْهُمْ))[2]، إلا أنه لنقله له، وعدم نقده، يدل على أنه ارتضاه، لذا كان وجيهًا من ابن المختار الاعتراض عليه، وهي معانٍ لم تقم على دليل صحيح يُحتَجُّ به، وفيها ما قاله ابن المختار من تحريف الكلم عن موضعه، وأنه باب يجب أن لا يُفتَح، لذا كان اعتراض ابن المختار صحيحًا، وما احتاط له في محله.

وهذا الاعتراض من ابن المختار، وتوجيهه لمعنى الباء بأنها للإلصاق والابتداء - يتطلب البحث في معنى الباء في البسملة، وفي معناها عمومًا، ومِن ثَمَّ في مُتَعَلَقها في البسملة.

أولًا: معنى الباء في البسملة:

بالرجوع إلى الثعلبي في تفسيره وجدتُ أنه قد قال: ((اعلم أنَّ هذه الباء زائدة، وهي تسمى باء التضمين، أو باء الإلصاق، كقولك: ((كتبت بالقلم))، فالكتابة لاصقة بالقلم))[3]، وبهذا يكون الثعلبي قد قال في الباء ما قاله ابن المختار، من زيادتها، أي أنها ليست من أصل الكلمة، ومن كونها للإلصاق، وهو معنًى من المعاني التي قال بها اللغويون، بل هو أصل معناها؛ إذ قال سيبويه: ((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، ...... فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله.))[4]، وأما قول الثعلبي بأنها باء التضمين، فإنه معنىً لم

---

[1] انظر: مباحث التفسير 72، تفسير الثعلبي (94/1).

[2] انظر فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (176/1).

[3] تفسير الثعلبي (92/1).

[4] الكتاب لسيبويه (217/4).

أقف على قول لأحد من اللغويين أفاد به[1]، وما مثَّل به الثعلبي من قول القائل: ((كتبت بالقلم)) فإن الباء فيه تعني الإلصــاق، وهو المعنى الأصــل، كما قال ســيبويه، أو بعبارة أخرى المعنى العام لها، وبه قال الثعلبي، غير أنَّ النحاة قد ذكروا معانٍ أُخرى بمثابة الفروع على الأصــل، فإنَّ هذا المثال قد جعل المبرد الباء فيه للاســتعانة[2]، وقد قال ابن السراج: ((الباء: معناه الإلصاق، فجائز أن يكون معه استعانة، وجائز لا يكون، فأما الذي معه اســتعانة فقولك: ((كتبت بالقلم))، ((وعمل الصــانع بالقدوم))، والذي لا اســتعانة معهُ فقولك: ((مررتُ بزيدٍ)) و((نزلت بعبد الله))،.....))[3] اهــ كلامه، وبهذا قال ابن الوراق والجوهري والزمخشري والرازي[4]، وقد سماها ابن فارس والثعالبي باء الاعتمال[5]. أما ابن مالك فقد سماها باء السببية، وعلَّل ذلك قائلًا: ((والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية؛ من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز))[6]، ومما ذكره ابن مالك من الأفعال التي تنســب إلى الرب Y "وَأَنْزَلَ مِنَ السَّـمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ"[7]، وعلى كلٍّ فإن معنى الاســتعانة والســببية لا يخالف معنى الإلصــاق، بل هو زيادة عليه حسب الاستعمال.

وبهذا يكون ابن المختار قد أصـاب أيضًـا حين قال إن الباء في البسملة للإلصـاق، أما قوله إنها للابتداء فهذا ما لم أقف على قول لأحد من النحاة قال به.

معنى الباء:

أما عن معنى الباء فإنه حرف يجيء في الكلام زائدًا وغير زائد، أما غير الزائد فإنه كما قال سيبويه إن الأصل في معناه الإلصاق، وأن ما اتسع من الكلام فهذا أصله، غير أن النحاة قد ذكروا معانٍ أُخَر للباء، يكون أحدها معنىً خاصًّـا زائدًا حسـب السـياق، قد عدَّها

---

(1) انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي 47، الأزهية في الحروف للهروي 283، شرح المفصل لابن يعيش (473/4)، شرح التسهيل لابن مالك (149)، رصف المباني للمالَقي 220، الجنى الداني للمرادي 36، مغني اللبيب لابن هشام ط د. المبارك 137.

(2) المقتضب للمبرد (39/1).

(3) الأصول في النحو لابن السراج (412/1).

(4) انظر: علل النحو لابن الوراق 209، والصحاح للجوهري (2288/6)، المفصل للزمخشري 381، مختار الصحاح للرازي 28.

(5) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس 67، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي 242.

(6) شرح التسهيل لابن مالك (150/3).

(7) جزء من الآية 22 من سورة البقرة، ومن الآية 32 من سورة إبراهيم.

المرادي وابن هشـام مُفَصَّـلَةً، فذكر المرادي ثلاثة عشـر معنًى[1]، وذكر ابن هشـام أربعة عشر معنى[2]، وهي على النحو التالي:

الأول: الإلصـــاق، وهو أصـــل معناها في الكلام عند ســـيبويه كما ســـلف، فلم يذكر غيرها، ومنه ما يكون حقيقيًّا، نحو قولك: ((أمســـكت الحبل بيدي))، قال ابن جني: ((أي ألصـــقتها به))[3]، ومنه ما يكون مجازيًّا، نحو قولك: ((مررت بزيد))، قال الزمخشـــري: ((المعنى: التصـــق مروري بموضـــع يقرب منه))[4]، وقد جعل الأخفش الباء في نحو ((مررت به)) بمعنى (على)، أي مررت عليه؛ بدليل قوله Y "من إن تأمنه بدينار"[5]، وهذا على القول بتناوب حروف الجر[6].

الثاني: التعدية: وهي الباء القائمة مقام همزة التعدية، في إيصـــال معنى اللازم إلى المفعول به، نحو قوله Y "لذهب الله بنورهم"[7]، ومعناه (أذهب الله نورهم)؛ فقد قرأها اليماني في الشـــاذ كذلك[8]، ومذهب الجمهور أن باء التعدية لا تقتضـــي مشـــاركة الفاعل للمفعول في الفعل، وذهب المبرد والسهيلي إلى أنها تقتضي مشاركته، خلافًا للهمزة، فإنها لا تقتضي ذلك.

الثالث: الاســـتعانة، أو الســـببية، والتعبير بالاســـتعانة تعبير النحاة عامة، إلا أن ابن مالك عبَّر عنها بالســـببية؛ لتشـــمل الأفعال المنســـوبة للرب Y [9]، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: ((كتبت بالقلم))، و((ضربت بالسيف))، فإنه يقال: ((كتب القلم))، و((قَطَعَتِ السِّكِّينُ))، وبهذا قيل في (بسم الله الرحمن الرحيم).

---

[1] الجنى الداني للمرادي 36.

[2] مغني اللبيب لابن هشام (117/2).

[3] اللمع لابن جني 74.

[4] المفصل للزمخشري 381.

[5] سورة آل عمران: 75. انظر معاني القرآن للأخفش الأوسط (140/1).

[6] انظر الجنى الداني للمرادي 46.

[7] سورة البقرة: 20.

[8] انظر: الكشاف للزمخشري (74/1)، التفسير الكبير للفخر الرازي (314/2)، البحر المحيط لأبي حيان (130/1).

[9] سبق تخريجه.

الرابع: التعليل: قال ابن مالك: ((هي التي تصلح غالبًا في موضعها اللام، كقوله تعالى "إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل"[1]، "فبظُلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيّبات أُحِلّت لهم"[2]، "إنّ الملأ يأتمرون بك"[3]، كقول الشاعر[4]:

ولكنَّ الرَّزِيّةَ فَقْدُ قَرْم   يموتُ بموته بَشَرٌ كثيرُ[5]

وقال: ((واحترزت بقولي (غالبًا) من قول بعض العرب: غضبت لفلان، إذا غضبت من أجله، وهو حيّ، وغضبت به، إذا غضبت من أجله، وهو ميّت))[6]، وأكثر النحاة لم يذكروا باء التعليل اكتفاءً بذكر باء السببية؛ على أن التعليل والسبب واحد.

الخامس: المصاحبة: ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى "قد جاءكم الرسول بالحق" أي: مع الحق، أو محقًّا، و "يا نوح اهبط بسلام" أي: مع سلام، أو مُسَلَّمًا عليك، ولصلاحية وقوع الحال موقعها سمَّاها كثير من النحويين باء الحال.

السادس: الظرفية: وعلامتها أن يحسن في موضعها (في)، نحو "ولقد نصركم الله ببدر"[7]، "وإنكم لَتَمُرُّونَ عليهم مُصبِحِين وبالليل"[8]، وهي كثيرة في الكلام.

السابع: البدل: وعلامتها أن يحسن في موضعها (بدل)، كقول الشاعر[9]:

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا   شَنُّوا الإغارة فُرسانًا ورُكبانًا[10]

---

(1) سورة البقرة: 54.

(2) سورة النساء: 160.

(3) سورة القصص: 20.

(4) مجهول، فقد قيل إنه لامرأة أعرابية، انظر: أمالي القالي (272/1)، سمط اللآلي شرح أمالي القالي للبكري (603/1).

(5) البيت من الوافر، والشاهد فيه (بموته)؛ فالباء للتعليل بمعنى اللام، و(الرزية) هي المصيبة، و(قرم) هو السيد، انظر: معجم العين (382/7)، أمالي القالي (272/1)، الصحاح للجوهري (2009/5)، مجمل اللغة لابن فارس (375/1) و(749/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (193/11)، شرح الألفية للشاطبي (624/3).

(6) شرح التسهيل لابن مالك (150/3).

(7) سورة آل عمران: 123.

(8) سورة الصافات: 137.

(9) هو قُرَيط بن أُنيف العنبري التميمي، قال التبريزي شاعر إسلامي، وتبعه بدر الدين العيني والبغدادي، واستنكره د. محمد حسن شُرَّاب، وقال الزركلي جاهلي، وهذا هو الأوجه؛ إذ كيف يكون إسلاميًّا وقد ذكر البغدادي أنه قد تتبع كتب الشعراء وتراجمهم فلم يظفر له بترجمة، انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي (3/1)، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (1058/3)، خزانة الأدب للبغدادي (446/7)، الأعلام للزركلي (195/5)، الشواهد الشعرية في أمات الكتب لمحمد حسن شُرَّاب (204/3).

(10) البيت من البسيط، والشاهد: ((لي بهم))؛ إذ إن الباء للبدل، وقصة البيت كما قال أبوعبيدة معمر بن المثنى إن نفرًا من بني ذهل بن شيبان قد أغاروا على الشاعر، فأخذوا ثلاثين بعيرًا له، فاستنجد قومه؛ ليردوا عليه إبله، فلم يجيبوه، وخذلوه، فركب إلى بني مازن بن تميم، فركب معه نفر منهم، وسلبوا مائة بعير لبني ذهل بن

الثامن: المقابلة: قال ابن مالك: ((هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: ((اشتريت الفرس بألف))، و((كافأت الإحسان بضعف))، وقد تُسمَّى باء العِوَض))[1] اهـ.

وقد ذكر المرادي أنَّ هذَين المعنيَين الأخِيرَين لم يذكرهما أكثر النحاة، وأنَّ بعضهم ردَّهما إلى معنى السبب، فقال في قول القائل: ((هذا بذاك)) إنَّ معناه السبب، وأنَّ التقدير هذا مستحق بذاك، أي بسببه [2].

التاسع: المُجاوزة: وعبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السؤال، نحو "الرحمن فاسأل به خبيرًا"[3]، وقال الشاعر[4]:

فإن تسألوني بالنساء فإنني خبير بأدواء النساء طبيب[5]

وقليل بعد غير السؤال، نحو "ويوم تشقق السماء بالغمام"[6] أي: عن الغمام، قال المرادي: ((أما كونها بمعنى (عن) بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أن الباء في ذلك سببية، أي: فاسأل بسببه، وقال بعضهم: هو من باب التضمين، أي: فاعتن به، أو فاهتم به))[7] اهـ.

العاشر: الاستعلاء: وعبَّر عنه ابن مالك بموافقة (على)، وذكر لذلك أمثلةً، منها قوله Y "ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار" أي: على قنطار، وعزاه للأخفش، وجعل منها كذلك قوله Y "وإذا مروا بهم"[8] أي: عليهم، كما قال Y"وإنكم لتمرون عليهم"[9]، وكذلك قول الشاعر[10]:

شيبان، ودفعوها له، وساروا معه حتى بلغوه قومه، فقال أبيات، افتتح بها أبوتمام ديوان الحماسة، وكان مطلعها:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

انظر المرجع السابق.

[1] شرح التسهيل لابن مالك (151/3).

[2] الجنى الداني للمرادي 41.

[3] سورة الفرقان: 59.

[4] هو علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس التميمي، وهو علقمة الفحل، شاعر جاهلي، من الطبقة الرابعة، من كبار الشعراء، من أقران امرئ القيس، انظر: المفضليات (390/1)، طبقات فحول الشعراء (139/1)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (212/1)، الأعلام للزركلي (247/4).

[5] البيت من الطويل، والشاهد فيه ((تسألوني بالنساء))، انظر: شرح ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري 20، شرح شواهد شروح الألفية للعيني (1592/4)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب (307/1).

[6] سورة الفرقان: 25.

[7] الجنى الداني للمرادي 42.

[8] سورة المطففين: 30.

[9] سورة الصافات: 137.

[10] هو راشد بن عبد ربه السلمي، الصحابي، في شرح شواهد المغني للسيوطي (317/1)، أو العباس بن مرداس في ملحق ديوانه 151، أو غاوي بن ظالم السلمي، أو أبو ذر الغفاري، الصحابي الكريم رضي الله عنه، أو العباس بن مرداس السلمي في لسان العرب لابن منظور (237/1)، انظر: الأمثال لابن سلَّام (122/1)، جمهرة

أربٌّ يبول الثُّعلُبان برأسه لقد   هان من بالت عليه الثعالب[1]

الحادي عشر: التبعيض: وعبَّر بعض النحاة عن هذا بموافقة (مِن)، يعني التبعيضية، على أن من معاني (مِن) التبعيض[2]، قال أبو حيان: ((وأما كونها بمعنى (مِن) التبعيضية فمذهب كوفي أيضًا))[3]، وقال المرادي: ((وفي هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعي، والفارسي في التذكرة، ونقل عن الكوفيين، وقال به القتبي وابن مالك؛ واستدلوا على ذلك بقوله Y "يشرب بها عباد الله" أي: منها))[4].

الثاني عشر: القَسَم: نحو: ((بالله لأفعلنَّ))، وهي أصل حروف القسم[5]، ولذلك فضلت سائر حروفه بثلاثة أمور، **أحدها:** أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره، نحو: ((أقسم بالله)). **والثاني:** أنها تدخل على المضمر، نحو: ((بك لأفعلن)). **والثالث:** أنها تُستَعمَل في الطلب وغيره، بخلاف سائر حروفه، فإن الفعل معها لا يظهر، ولا تَجُرُّ المُضمَر، ولا تستعمل في الطلب. وزاد بعضهم **رابعًا:** وهو أن الباء تكون جارَّة في القَسَم وغيره، بخلاف واو القَسَم وتائه، فإنهما لا تجران إلا في القَسَم[6]، قال المرادي: ((ويشاركها في هذا بعض حروف القَسَم كاللام))[7].

الثالث عشر: الغاية، وهو أن تكون بمعنى (إلى)، نحو قوله Y "وقد أحسن بي"[8] أي: إليَّ، وأُوِّل على تضمين (أَحسَنَ) معنى: (لَطُفَ)[9].

الرَّابِع عشر: التوكيد: وَهِي الزَّائِدَة، قال ابن هشام[10]: وزيادتها فِي سِتَّة مَوَاضِع، وتفصيلها على النحو التالي:

أَحدهَا: الْفَاعِل، وزيادتها فِيهِ وَاجِبَة، وغالبة، وضرورة:

الأمثال للعسكري (465/1)، مجمع الأمثال للميداني (181/2)، الدر الفريد وبيت القصيد للمستعصمي (286/3).

[1] البيت من الطويل، والشاهد ((برأسه))، على أن الباء بمعنى (على)، انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (198/11)، مغني اللبيب لابن هشام ط المبارك (142/1)، همع الهوامع للسيوطي (420/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب (252/1).

[2] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (152/3)، مغني اللبيب لابن هشام ط د. المبارك 142.

[3] التذييل والتكميل لأبي حيان (198/11).

[4] الجنى الداني للمرادي 43، وقد أُفرِد هذا المعنى -بما فيه من خلاف واحتمال التضمين- في موضع مستقل، عند الحديث عن قوله تعالى "فامسحوا برءوسكم".

[5] انظر الجنى الداني للمرادي 45.

[6] انظر: الجنى الداني للمرادي 45، مغني اللبيب لابن هشام ط د. المبارك 143.

[7] المرجع السابق.

[8] سورة يوسف: 100.

[9] انظر: الجنى الداني للمرادي 45، مغني اللبيب لابن هشام ط د. المبارك 143.

[10] مغني اللبيب لابن هشام 144، بتصرف.

فالزائدة الواجبة فِي نَحْو: ((أحسِــن بزيد))، قال ابن هشــام: ((فِي قَول الْجُمْهُور: إِنَّ الأَصْل ((أَحسَن زيدٌ)) بِمَعْنى صَار ذَا حُسن، ثمَّ غُيِّرت صِيغَة الْخَبَر إِلَى الطّلب، وزيدت الْبَاء إصلاحا للفظ، وَأما إِذا قيل بِأَنَّهُ أَمر لفظًا ومعنًى، وَإِنَّ فِيهِ ضمير الْمُخَاطَب مستترًا، فالباء مُعَدِّيَة مثلهَا فِي ((أُمرُر بزيد)) .....))[1].

والزائدة الغالبة فِي فَاعل (كفى)، نَحْو "وكفى بِاللَّه شَــــهِيدا"[2]، وَقَالَ فيها الزّجاج: ((معناه: وكفى الله شــهيدًا، والباءُ دخلت مَؤكِّدة، المعنى اكتفوا باللَّه في شــهادته))[3]، وَقال ابن هشـــــام لَا تُزَادُ الْبَاء فِي فَاعل (كفى) الَّتِي بِمَعْنى (أَجْزَأَ) و(أغنى) وَلَا الَّتِي بِمَعْنى (وَقَى)، وَالْأولَى متعدية لوَاحِد، كَقَوْلِ الشاعر[4]:

قَلِيل مِنْك يَكْفِينِي وَلَكِن قليلك لَا يُقَال لَهُ قَلِيل[5]

وَالثَّانِيِة: متعدية لاثْنَيْنِ كَقَوْله Y "وَكفى الله الْمُؤمنِينَ الْقِتَال"[6]، وقوله Y "فَسَيَكْفِيكَهُم الله"[7].

والزائدة الضرورة: كما في قول الشاعر[8]:

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي بما لاقتْ لَبُونُ بني زِياد[9]

---

[1] المرجع السابق.

[2] سورة النساء: 79.

[3] معاني القرآن للزجاج (134/2).

[4] قيل هو أَبو نَصْرُ أَحْمَد بن عَلِيّ المِيْكَالِيّ، وقيل لبعض المتقدمين، انظر: الدر الفريد وبيت القصيد (356/8)، الصبح المنبي عن حيثية المتنبي للبديعي (324/1).

[5] البيت من الوافر، والشاهد ((يكفيني)) بمعنى يغنيني، انظر: مغني اللبيب لابن هشام ط المبارك 145، المعجم المفصل في شواهد العربية (349/6).

[6] سورة الأحزاب: 25.

[7] سورة البقرة: 137.

[8] هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وله شعر جيد، كان أحد السادة القادة في عرب العراق، سيد بني عبس، جليلًا حازمًا، ذا رأي، وهو معدود في الدهاة والشجعان والخطباء والشعراء، وهو صاحب الفرس داحس، التي اشتهر باسمها حرب داحس والغبراء، التي كانت بين عبس -قبيلته- وبين ذبيان، من أبناء عمومتهم، زهد في أواخر عمره، فرحل إلى عمان، وعَفَّ عن المآكل حتى أكل الحنظل، وما زال في عمان إلى أن مات (10هـ)، انظر: معجم الشعراء 322، الأعلام للزركلي (206/5).

[9] البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه، وهو مطلع قصيدة دالية، قالها الشاعر بعد ما سَلَبَ أربعمائة ناقة للربيع بن زياد العبسي، وقتل رعاتها، والشاهد ((بما))؛ إذ الباء زائدة في (ما) التي في موضع الفاعل للفعل (يأتيك)، على وجه من وجوه إعرابها، و(الأنباء) هي الأخبار، و(تَنمِي) تُنقل على سبيل الإصلاح، و(لبون) هي الناقة ذات اللبن، ويروى البيت (قلوص) وهي الناقة الشابة، و(بني زياد) هم الربيع بن زياد وإخوته، و(يأتيك) مجزوم بحذف حرف العلة، وإنما أثبت الياء للضرورة الشعرية. انظر: الأمثال للمفضل 90، الكتاب لسيبويه (316/3)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي (78/4)، الشعر لأبي علي الفارسي 440، أمالي ابن الشجري (126/1)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (254/1)، شرح شواهد المغني للسيوطي (328/1).

على أنَّ (ما) فاعل (يأتي) في قوله ((يأتيك))، لا كما قال ابن الضـائع إن الباء متعلقة بـ (يَنمِي)، وفاعل (يأتي) مضمر، والكلام من باب مسألة التنازع[1].

وَالثَّانِي: الْمَفْعُول به، نَحْو "وَلَا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَة"[2]، وكذا قوله Y "وهزي إِلَيْك بجذع النَّخْلَة"[3].

وَالثَّالِث: الْمُبْتَدَأ، وَذَلِكَ فِي قَوْلهم: ((بحســبك دِرْهَمُ))، و((خرجتُ فَإِذا بزيد))، و((كيف بك إذا كان كذا)).

وَالرَّابِع: الْخَبَر، وَهُوَ ضَــرْبَان: غير مُوجب فينقاس، نَحْو: ((لَيْسَ زيد بقائم))، "وما الله بغافل"[4]، وقَولهم: ((لا خير بِخَير بعده النَّار))[5]، إذا لم تُحمَل على الظَّرفِيَّة، وَمُوجب فَيتَوَقَّف على السـماع، وَهُوَ قَول الْأَخْفَش وَمَن تَابعه، وَجعلُوا مِنْهُ قَوْله Y "وجَزَاءُ سَـيِّئَة بِمِثْلِهَا"[6].

وَالْخَامِس: الْحَال الْمَنْفِيّ عاملها، كَقَوْلِ الشاعر[7]:

فَمَا رجعت بخائبة ركاب   حَكِيم بن الْمسيب مُنْتَهَاهَا[8]

وَقَول الشاعر[9]:

كائِن دعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ   فَمَا انبعثتُ بمزءودٍ وَلَا وَكِلِ[10]

---

[1] انظر خزانة الأدب للبغدادي (524/9).

[2] سورة البقرة: 195.

[3] سورة مريم: 25.

[4] سورة البقرة: 74.

[5] شرح التسهيل لابن مالك (383/1)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (1217/3)، التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (273/1).

[6] سورة يونس: 27.

[7] هو القُحَيف العقيلي، وهو ابن خُمَير بن سُلَيم الندى بن عبد الله بن عوف بن حزن بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن عقيل، شاعر إسلامي، من الطبقة العاشرة، وهو شاعر مفلق كوفي لحق الدولة العباسية، ت نحو (130هـ)، معجم الشعراء للمرزباني 331، خزانة الأدب للبغدادي (139/10)، الأعلام للزركلي (191/5).

[8] البيت من الوافر، والشاهد ((بخائبة))، على أن الباء زائدة في الحال المنفي عاملها، انظر: معاني القرآن للفراء (57/3)، شرح التسهيل لابن مالك (385/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (313/4)، خزانة الأدب للبغدادي (138/10).

[9] مجهول، فالبيت بلا نسبة في: شرح الكافية لابن مالك (728/2)، شرح الشاطبي للألفية (142/1)، وغيرهما.

[10] البيت من البسيط، والشاهد ((فما انبعثت بمزءود))، كما في الشاهد السابق، و(بأساء) هي الحرب، و(مزءود) مذعور خائف، و(وَكِل) هو العاجز الذي يكل أموره إلى غيره، انظر: شرح الكافية لابن مالك (728/2)، ارتشاف الضَرَب لأبي حيان (1220/3)، شرح الألفية للمرادي (692/2)، شرح التسهيل للدماميني (271/3).

ذكر ذَلِك ابْن مَالك[1]، وَخَالفهُ أَبُو حَيَّان، وَخرَّج الْبَيْتَيْنِ على أَنَّ التَّقْدِير في البيت الأول: بحاجة خائبة، وفي الثاني: وبشخص مزءود[2]، لكنَّ ابن هشام عقَّب على أبي حيان قائلًا: ((وَهَذَا التَّخْرِيج ظَاهر فِي الْبَيْت الأول دون الثَّانِي؛ لِأَنَّ صِفَات الذَّم إذا نُفِيَت على سَبِيل الْمُبَالغَة لم ينتف أَصْلهَا))[3].

وَالسَّادِس: التوكيد بِالنَّفسِ وَالْعين، وَجعل مِنْهُ بَعضهم قَوْله Y "يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ"[4]، لكنَّ ابن هشامٍ قال: ((وَفِيه نظر؛ إِذ حق الضَّمِير الْمَرْفُوع الْمُتَّصِل الْمُؤَكّد بِالنَّفسِ أَو بِالْعينِ أَن يُؤَكد أَولًا بالمنفصل، نَحْو ((قُمْتُم أَنْتُم أنفسكُم))، وَلِأَنَّ التوكيد هُنَا ضائع، إِذْ المأمورات بالتربص لَا يذهب الْوَهم إِلَى أَن الْمَأْمُور غَيْرهنَّ، بِخِلَاف قَوْلك: ((زارني الْخَلِيفَة نَفسه))، وَإِنَّمَا ذكر الْأَنْفس هُنَا لزِيَادَة الْبَعْث على التَّرَبُّص؛ لإشعاره بِمَا يستنكفن مِنْهُ من طموح أَنْفسهنَّ إِلَى الرِّجَال))[5] اهـ.

مُتَعَلَّق الباء:

قال السمين الحلبي: ((كل جار ومجرور لا بد له من شيء يتعلق به، فعل، أو ما في معناه، إلا في ثلاث صور: حرف الجر الزائد و(لعل) و(لولا) عند مَن يجر بهما، ..... إذا تقرر ذلك فـــ (بسم الله) لا بد له من شيء يتعلق به، ولكنه حذف)) [6]، وقد اختلف النحاة في المُتَعَلَّق به على مذهبين على النحو التالي[7]:

مذهب البصريين: المُتَعَلَّق به المحذوف اسم، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك المحذوف مبتدأ، حُذِف هو وخبره، وبقي معموله، تقديره: ابتدائي باسم الله كائن أو مستقر، أو قراءتي باسم الله كائنة أو مستقرة، وهذا الوجه عليه اعتراض في حذف المصدر وإبقاء معموله، وقد منعه مكي والسمين الحلبي[8]، فقد قال مكي: ((وَلَا يَحسُن تعلق الْبَاء بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ مُضْمَر؛ لِأَنَّهُ يكون دَاخِلا فِي صلته فَيبقى الِابْتِدَاء بِغَيْر خبر))[9]،

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (385/1).

[2] التذييل والتكميل لأبي حيان (8/9).

[3] مغني اللبيب لابن هشام ط د. المبارك (150/1).

[4] سورة البقرة: جزء من الآية 228.

[5] مغني اللبيب لابن هشام ط المبارك 150.

[6] الدر المصون للسمين الحلبي (22/1).

[7] المرجع السابق، وانظر: الهداية في بلوغ النهاية لمكي (91/1)، الكشاف للزمخشري (2/1)، المحرر الوجيز لابن عطية (61/1)، إعراب القرآن للباقولي (12/1)، البحر المحيط (29/1)، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش (9/1).

[8] المرجع السابق.

[9] مشكل إعراب القرآن لمكي (66/1).

وحذف الموصـــول وإبقاء صــلته منعه عامة البصـــريين، واســتقبحوه في اختيار الكلام، وجعلوه في الشعر من الضرورة التي لا يُقاس عليها[1]، وجعلوا من ذلك قول الشاعر[2]:

هل تذكرن إلى الديرين هجرتَكُمْ ومَسْحَكُم صُلْبَكُم رَحمانُ قُرْبانا[3]

فقد قال أبو حيان: ((التقدير: وقولكم يا رحمان تقربنا إليك قربانًا، ولا يقاس على حذف المصدر وإبقاء معموله))، وبذلك يكون هذا وجهًا ضعيفًا.

وقد ذهب بعضــــهم إلى أنَّ المُتَعَلَّق به المحذوف خبر، قد حذف هو ومبتدؤه أيضًـــا، وبقي معموله قائمًا مقامه، وعليه يكون التقدير: ابتدائي كائن باســـم الله، أو قراءتي كائنة باســـم الله، أو نحوه، مثل قول القائل: ((زيد بمكة)) أي كائن بها، وهذا الوجه أقرب إلى الصواب من سابقه.

مذهب الكوفيين: أنَّ المُتَعَلَّق به المحذوف فعل، وقد ذهب بعضـــهم إلى أنه مُقَدَّر قبل الكلام المذكور؛ وقالوا لأنَّ الأصل تقديم الفعل، وعليه يكون تقدير الكلام: أبتدئ باسم الله، أو أقرأ باسم الله.

وذهب بعضــــهم إلى أنَّ الفعل المحذوف مُقَدَّر بعد الكلام، وعليه يكون تقدير الكلام: باســم الله أبتدئ، أو أقرأ، وإلى هذا ذهب الزمخشــري، فقال: ((وكل فاعل يبدأ في فعله بـ (بسـم الله) كان مُضـمِرًا ما جعل التسـمية مبدأً له، ونظيره في حذف متعلَّق الجار قوله Y "في تسع آيات إلى فرعون وقومه"[4]، أي اذهب في تسع آيات))[5]، ثم بَيَّن أنَّ وجه تأخير المُتَعَلَّق به المحذوف أنَّ المشــركين كانوا يبدءون بأســماء آلهتهم، فيقولون: باســم اللات، وباسم العزى، فكان الوجه أن يَقصِد المُوَحِّد معنى اختصـاص اسم الله Y بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما في قوله Y "إياك نعبد وإياك نستعين" حيث صَرَّح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص، وكذلك الدليل على هذا قوله Y "بسم الله مجريها ومرساها"[6]، ثم ذكر

---

[1] انظر ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي 182، شرح قطر الندى لابن هشام 265.

[2] هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي التميمي، من أشعر أهل عصره، من الطبقة الأولى من الإسلاميين. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه، ويساجلهم، فقد كان هجَّاءً مُرًّا؛ فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وكان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا، وأخباره مع الشعراء وغيرهم كثيرة جدًا. عاش ما بين (28 – 110 هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام (297/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (456/1)، الوافي بالوفيات للصفدي (62/11)، الأعلام للزركلي (119/2).

[3] البيت من البسيط، والشاهد ((رحمان قربانا)) والتقدير: وقولكم يا رحمان قربانًا، والبيت يُروى ((أو تتركون إلى القِسّينِ هجرتكم ... ومسحكم صُلبهم رَحمان قربانا)). انظر: ديوان جرير 167، الزاهر في معاني كلمات الناس (59/1)، التكملة والذيل والصلة للصغاني (32/6)، لسان العرب (231/12)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (2425/5)، شرح شواهد المغني (713/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (19/8)، الشواهد الشعرية في أمات الكتب (226/3).

[4] سورة النمل: 12.

[5] الكشاف للزمخشري (2/1).

[6] سورة هود: جزء من الآية 41.

الاعتراض بقوله Y "اقرأ باسم ربك"[1]، وردَّ عليه بأنَّ تقديم الفعل في هذا الموضع أوقع؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم[2].

وعلى كلٍّ فإن الباء تتعلق بمحذوف، إما أن يكون اسـمًا، أوجه ما يقال فيه إنه خبر مبتدإٍ محذوف، وإما أن يكون فعلًا، مقدمًا أو مؤخرًا، وأوجه ما يقال فيه إنه مؤخر.

الترجيح:

كان ابن المختار مصيبًا في اعتراضه على الثعلبي في ذكره تفسير (بسم الله) بالملك والمجيد، وكانا مصيبَين في إن الباء فيها للإلصاق، غير أن ابن المختار لم يكن مصيبًا في قوله إن الباء للابتداء، وكذا الثعلبي في قوله إن الباء للتضمين.

---

[1] سورة العلق: 1.

[2] الكشاف للزمخشري (3/1).

المسألة الرابعة

(لعل) في قوله ﷻ "لعله يتذكر أو يخشى"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ المراد أنْ يتذكر متذكر، أو يخشى خاشٍ، إذا رأى لطفي به؛ بأنَّ المأمور بتليين قلبه هو فرعون، فكيف يكون المراد غيره في التذكير؟. وكذلك اعترض عليه في قوله إنَّ فرعون تذكَّر وخشي حيث لم ينفعه التذكر والخشية، وذلك حين قال "أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل"؛ بأنَّ هذا التذكر لم ينفعه، فكيف يقول: لعله يتذكر وتذكره لا ينفعه؟. والجواب عند ابن المختار أنَّ (لعل) من كلمات التَّرَجِّي، وهو يكون بين الخوف والطمع، والتَّرَجِّي من الله ﷻ واجب، ولا يُحمَل الكلام على التَّرَجِّي؛ لأنه لا يجوز في حق الله ﷻ؛ لما سبق ذكره من معنى التَّرَجِّي، ولا يمكن حمله على الوجوب؛ لأنَّ فرعون لم يؤمنْ، لكنْ إذا كان التَّرَجِّي من موسى وهارون، فإنه مقبول، فكأن الله تعالى يأمرهما بالتَّرَجِّي فيقول: قولا له قولاً ليِّنًا، وكونا على رجاء من إسلامه، وطمع في إيمانه؛ لئلا تفتروا في الدعوة[2].

المناقشة:

الآية الكريمة محل البحث قد جاءت في سياق قوله ﷻ "اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (43) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (44) قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى (45) قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى (46) فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى (47)"، من سورة طه.

وبعد الرجوع إلى تفسير الثعلبي، وجدت أنَّ ما اعترض عليه ابن المختار إنما هما قولان نقلهما الثعلبي عن بعض العلماء، غير أنَّ نقله لهما، وعدم نقدهما، ينبئ عن ارتضاه إياهما، ومهما يكن فإنَّه يجدر النظر فيهما، وفي توجيه ابن المختار للآية الكريمة. ويتلخص البحث إذًا في الإجابة عما يلي:

1- هل يصحُّ أنْ يُرادَ بالكلام غيرُ المخاطَب؟
2- ما معنى (لعل)؟
3- وهل هي جائزة في حق الله ﷻ؟
4- ما الوجه في الآية الكريمة؟

أولًا: إرادة غير المخاطَب بالكلام؟

---

[1] سورة طه: 44.

[2] انظر: مباحث التفسير لابن المختار 214، تفسير الثعلبي (245/6).

في لغة العرب تصــح هذه الطريقة في الكلام؛ قال القتبي: ((وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء، وهم يريدون غيره؛ ولذلك يقول متمثِّلهم [1] :

إياكِ أعني واسمعي يا جارة [2])).[3] فهذه طريقة سائغة في الكلام.

غير أنَّه من المعلوم كما يظهر في الآيات الكريمة المذكورة آنفًا - أنَّ الله ﷻ قد أرسل نبيَّيه موسى وهارون عليهما السلام إلى فرعون خاصة، وملئه عامة، كما قال ﷻ "ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا"[4]، فضلًا عن قومهما بني إسرائيل، ومن مهمتهما أنْ يعظا ويذكِّرا فرعون، ويأمراه أنْ يرســل معهما بني إســرائيل، وأنْ لا يعذبهم، وأتوا على صدق رسالتهما بالآيات البينات، كما ذكر الله ﷻ ذلك في مواضع عدة في كتابه الكريم، فقَصْد فرعون بالخطاب، والسعي إلى استجابته، أمر ظاهر، فالقول إنَّ المراد تليين القول له؛ لِيَلِين قلب غيره، يمكن أنْ يكون صــوابًا، إذا كان مراده تليين قلب غيره بالتبعية، كفرع على الأصل، أما أنْ يكون المراد قلب غيره فحسب فلا[5].

لذا فإنَّ تخريج الآية الكريمة على أنَّ المراد بالخطاب غير فرعون قول -أراه- غير مقبول.

معنى (لعل):

تُستَعمَل (لعل) في كلام العرب في معانٍ عدة، منها المتفق عليه، ومنها المختلف فيه.

أما المتفق عليه فهو ما قاله ســيبويه: ((...و(لعل) و(عســى) طمع وإشــفاق...))[6]، وقال المبرد: ((...و(لعل) معناها التوقع لمرجوٍّ أو مَخُوفٍ))[7]، وهي مع هذا لا تفيد وجوب حصــول خبرها؛ كما قال ســيبويه: ((ولم تكن ليت واجبة، ولا (لعل)، ولا (كأنَّ).....))[8]، فيخلص من هذا أنَّ أصــل معناها التوقع، دون الوجوب، وهو يتضــمن وجهَين[9]:

---

[1] قيل هو سهل بن مالك الفزاري، وقيل اسمه سيَّار، وقيل نهشل، وقيل البيت لأبي حيان البصري. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة (158/1)، جمهرة الأمثال للعسكري (29/1)، البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (108/6)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري (76/1)، مجمع الأمثال للميداني (49/1).

[2] هذا رجز صار مثلًا. انظر: الأمثال للهاشمي (29/1)، المُستَقصُى في أمثال العرب للزمخشري (450/1)، التذكرة الحمدونية (70/7).

[3] تأويل مشكل القرآن للقتبي (167/1).

[4] سورة يونس: 75.

[5] انظر تفسير ابن كثير (260/5).

[6] الكتاب لسيبويه (233/4).

[7] المقتضب للمبرد (108/4).

[8] الكتاب لسيبويه (146/2).

[9] انظر مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك 377.

الوجه الأول: الترجِّي، وهو ما عبَّر عنه سيبويه بقوله (طمع)، كما سلف ذكره، وهو الأشـــهر والأكثر، وهو في المحبوب، رغبةً وطمعًا فيه، نحو قوله ﷻ "لعل الله يُحدِث بعد ذلك أمرًا"[1]، وقولك: لعل الله يرحمنا[2].

الوجه الثاني: الإشفاق، وهو تعبير سيبويه، وهو في المكروه، حذرًا منه وخوفًا، نحو قولك: لعل العدو يقدم[3].

أما المعاني المختلف فيها، فهي على النحو التالي:

المعنى الأول: التعليل، وهو معنًى أثبته الكسائي والأخفش، وحملا عليه ما في القرآن الكريم من مثل قوله ﷻ "لعلكم تشكرون"[4]، "لعلكم تهتدون"[5]، أي لتشكروا، ولتهتدوا[6]، قال الأخفش: ((نحو قول الرجل لصـــاحبه: افرَغ لعلنا نتغدَّى، والمعنى لنتغدَّى، وتقول للرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي لتأخذه))[7]، وكذا قال الفراء في قوله ﷻ "لعلكم تخلدون"[8]: كيما تخلدوا[9]، قال المرادي: ((ومذهب ســيبويه والمحققين أنها في ذلك للترجِّي، وهو ترجٍّ للعباد))[10]. ويصح ما قاله المرادي بنسبة المعنى -معنى (لعل)- إلى المخاطَبين، ففي مثل قوله ﷻ "لعلكم تهتدون" يقال: اعملوا كذا وكذا طامعين في الهداية، وهكذا في كل مثال.

المعنى الثاني: الاســتفهام، وهو معنًى قال به الكوفيون، فقد قال الزجاجي: ((والاســتفهام قولك في الخطاب: لعل زيدًا يقوم، كما تقول: أتظنُّ أنَّ زيدًا يقوم؟ تواجه بذلك من تخاطب))[11]، وتبعهم عليه ابن مالك، وجعل منه قوله ﷻ "وما يدريك لعله يزَّكَّى"[12]، وقول النبي ﷺ لبعض الأنصــار، وقد خرج مسـرعًا: ((لعلنا أعجلناك))[13]،

---

[1] سورة الطلاق: 1.

[2] انظر الجنى الداني للمرادي 579.

[3] المرجع السابق.

[4] وردت في عدة آيات، منها ما في سورة النحل: 78.

[5] وردت في عدة آيات، منها ما في سورة النحل: 15.

[6] الجنى الداني للمرادي 579.

[7] معاني القرآن للأخفش (443/2).

[8] سورة الشعراء: 129.

[9] معاني القرآن للفراء (281/2).

[10] سبق تخريجه.

[11] حروف المعاني والصفات للزجاجي 30.

[12] سورة عبس: 3.

[13] أخرجه الشيخان البخاري ومسلم، من حديث أبي سعيد الخدري، انظر: صحيح البخاري حديث رقم 180 (47/1)، صحيح مسلم حديث رقم 83 (269/1).

قال المرادي: ((وهذا عند البصـــريين خطأ، والآية عندهم ترجٍّ، والحديث إشـــفاق))[1]. وتوجيه البصـــريين -أراه- في محله، فطالما أنَّه يمكن إرجاع معنى الحرف إلى معنى أصـــل، فهو أولى من القول بمعانٍ مختلفة، واجتماع الكلام -على اختلاف مخارجه- على معنًى واحد في الذهن يُرجَع إليه -أراه- أقرب إلى الصواب من الاختلاف والشتات فيه.

المعنى الثالث: الشـــك، وهو معنًى نقله النحاس عن الفراء[2]، وبه قال الزجاجي، في قولك: ((لعل زيدًا يقوم))[3]. وهذا -فيما أرى- هو ما عناه غيرهم بالتعبير عنه بالتوقع، غير أنَّ التعبير بالتوقع -أراه- أحسن من الشك؛ فإنَّ الشكَّ كما ذكر الزبيدي: ((اختلاف النقيضـين عند الإنسـان، وتسـاويهما))[4]، فهو بخلاف التوقع، الذي قال عنه الزبيدي أنه انتظار الوقوع[5]، فيكون استعمال التوقع أولى.

المعنى الرابع: الإيجاب، وهو معنى ذكره الزجاجي في مثل قوله ﷻ **"لعل الله يُحدِث بعد ذلك أمرًا"**[6]، وهو بهذا يُرجِع معنى (لعل) إلى الرب ﷻ، ولأنَّ كل ما يعِدُ به واجب الحصـــول، فكانت (لعل) مفيدةً الإيجاب عنده. غير أنه إذا أُرجِع المعنى المراد إلى المخاطَب فإنه لا حاجة حينئذٍ إلى هذا المعنى، ولا غضـــاضـــة في أن يُقال في معنى الآية الكريمة المذكورة آنفًا: اعمل كذا وكذا طامعًا أنْ يحدث الله بعد حين أمرًا، كما قال ابن كثير في تأويلها: ((إِنَّمَا أَبْقَيْنَا الْمُطَلَّقَةَ فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ لَعَلَّ الزَّوْجَ يَنْدَمُ على طلاقها، ويخلق الله تعالى فِي قَلْبِهِ رَجْعَتَهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ))[7]؛ لذا فإنَّ الظاهر من مذهب البصـريين أنهم يُرجِعون المعنى في اسـتعمال (لعل) إلى المخاطَبين؛ لذا كان من كلام سـيبويه: ((ولم تكن ليت واجبة، ولا (لعل) ولا (كأنَّ).....))[8]، وهذا في الكلام عامة، وفي كلام الله ﷻ خاصة، الذي لا يُقال في معناه تَوَقُّع، فضلًا عن الطمع والإشفاق.

لِما ســـبق وغيرِه ذكر أبو حيان أنَّ معاني التعليل والاســـتفهام والشـــك خطأ عند البصريين[9].

---

[1] سبق تخريجه.

[2] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (23/5).

[3] سبق تخريجه.

[4] تاج العروس للزبيدي (229/27).

[5] تاج العروس للزبيدي (20/9).

[6] سبق تخريجه.

[7] تفسير ابن كثير (167/8).

[8] سبق تخريجه.

[9] التذييل والتكميل لأبي حيان (23/5).

وكذا ذكر أبو حيان أنه ظهر له أنَّ (لعل) من المُعَلِّقات لأفعال القلوب، ومنه قوله ﷻ "وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا"، وقوله ﷻ "وما يدريك لعله يزكَّى"، وذكر أنه وقف على شيء من هذا لأبي علي الفارسي[1].

وإذا كانت (لعل) تفيد الترجي والإشفاق، و(ليت) تفيد التمني، فإنَّ الفرق بينهما كما قال ابن يعيش: ((أنّ الترجّي توقُّعُ أمرٍ مشكوك فيه، أو مظنونٍ، والتمنّي طلبُ أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيلَ الحصول، نحوَ قوله تعالى: "يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ"[2]، و"يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا"[3]، وهذا طلبُ مستحيل، إذ كان الواقع بخلافه))[4].

خلاصة القول في (لعل):

المتفق عليه في معانيها هما الترجي والإشفاق، فإذا كان أمرًا محبوبًا، كانت ترجّيًا، طمعًا في حصوله، وإذا كان الأمر مكروهًا، كانت إشفاقًا، حذرًا من حصوله، وهي في ذلك في الأمور الممكنة، محتملة الوقوع.

أما المعاني المختلف فيها المذكورة آنفًا، فإنَّها يمكن إرجاعها إلى ذلك المعنى الأصلي، المذكور آنفًا، وما ذُكِر من الآيات القرآنية الكريمة يُحَلُّ إشكالها إذا أُرجِع المعنى فيها إلى المخاطَبين، ولعله هو الصواب.

جواز (لعل) في حق الله ﷻ من عدمه:

مما سبق ذكره يتبين أنَّ (لعل) لا يمكن أنْ يُعنَى بها الرب ﷻ، بمعناها المتفق عليه، ترجّيًا كان أو إشفاقًا، على كل حال. أما إذا كانت (لعل) تحتمل أنْ تعود بمعناها على المخاطِب، وكان المتكلم هو الرب ﷻ، وقيل إنَّها تعني الطمع فحسب، كما عبَّر سيبويه، فإنه لا مانع ولا غضاضة أنْ تكون جائزة في حق الرب ﷻ بما يليق به ﷻ، فيقال بدل الطمع الإرادة، وهي الإرادة الشرعية، التي في مثل قوله ﷻ "والله يريد أنْ يتوب عليكم"[5]، وهي الأوامر والنواهي التي أمر بها ﷻ ونهى، والتي قد تقع، وقد لا، كما في كل الأوامر والنواهي الشرعية، كما هو الشأن في معناها عامةً، وسَلَفَ ذكره، وإذا كان الرب ﷻ هو المعنيُّ بمعناها كانت كذلك، على ما ذُكر من المعنى. ومما يحتمل هذا قوله ﷻ "يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ"[6]، وقوله ﷻ "وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون"[7].

---

[1] ارتشاف الضرب لأبي حيان (2116/4).

[2] سورة الحاقة: 27.

[3] سورة مريم: 23.

[4] شرح المفصل لابن يعيش (570/4).

[5] سورة النساء: 27.

[6] سورة البقرة: 52.

[7] سورة البقرة: 53.

ومن هذا يتبين أنَّ (لعل) إذا قيل إنَّ المعنِيَّ بمعناها المخاطِب، فإنها تجوز في حق الله ﷻ، على أنها تعني الإرادة الشرعية، لا على أنها تعني الوجوب.

الوجه في الآية الكريمة محل البحث:

مما سبق تقريره يصح أنْ يُخاطَب بالكلام شخص، وغيره هو المعنيُّ به، لكن في آية البحث وقد نقل الثعلبي القول بأنَّ غير فرعون هو المراد، وحينئذ يُسأل: هل يصح أنْ يكون غير فرعون هو المراد؟ أولًا: يُنظَر إلى السياق، والآية التي قبل آية البحث "اذهبا إلى فرعون إنه طغى"، فإنَّ المقصود بالذهاب إليه، ومِن ثَمَّ توجيه الخطاب إليه، هو فرعون، فدلالة السياق تأبى أنْ يكون غيره هو المراد بهذا الخطاب، فضلًا عن أنه من المعلوم أنَّ الله ﷻ أرسل نبيَّيه موسى وهارون إلى فرعون، وأعطاهما الآياتِ الدالةِ على صدقهما؛ لِيُذعِن فرعون وينقادَ لهما، لكنه أبى إلا الكفر والعناد، فلا يُتصَوَّر أنَّ المراد بالخطاب غيره، وهذا فضلًا عن أنَّ أحدًا من العلماء لم يقل بهذا التوجيه المذكور، فيما وقفت عليه.

أما القول الثاني الذي نقله الثعلبي: وهو أنَّ (لعل) من الله واجب؛ ولذلك فإنَّ فرعون قد تذكَّر حين لم تنفعه الذكرى والخشية، وهذا على القول بأنَّ معنى (لعل) مصروف إلى الله ﷻ، فإنَّ هذا مردود ابتداءً بما سبق تفصيله من أنَّ (لعل) من الله ﷻ ليست واجبةً، كما قال السهيلي: ((.....فمن ثَم كانت (عسى) واجبة إذا تكلم الله بها، ولم تكن كذلك (لعل).....))[1]، وكذلك لأنَّ فرعون تذكر حين لم تنفعه الذكرى؛ فلا يصح أنْ يقال إنَّها مصروفة بمعنى الوجوب إلى الله ﷻ؛ إذ كما قال ابن المختار إنه تَذَكُّرٌ غير نافع ولا مقبول، فلا يجوز أنْ يُقال لعله يتذكر، وتذكره لا ينفعه، ولا أقبله، وتذكره وعدمه سواء، هذا بالإضافة إلى أنني لم أقف على قول من أقوال العلماء يفيد بأنَّ معنى (لعل) في هذا الموضع مصروف إلى الله ﷻ على سبيل الوجوب؛ لذا فإنَّ الذي يظهر -لي- ضعف هذا القول.

وإذا كانت (لعل) في آية البحث لا يصح أنْ تُصرَف لله ﷻ على سبيل الوجوب، فإنه لم يبق إلا أنْ تكون مصروفة إلى الله ﷻ على معنى الإرادة الشرعية، على نحو التفصيل المذكور قبلُ، أو تكون مصروفة للنبيَّين الكريمَين، موسى وهارون عليهما السلام، وهو ما سيأتي لاحقًا بيانه.

هذا وقد قال العلماء بغير هذين القولين في آية البحث في (لعل)، وهي على النحو التالي:

---

[1] سبق تخريجه.

القول الأول: التعليل، وهو قول الأخفش المذكور آنفًا، وقد وافق الأخفشَ الطبريُّ[1]، وذكره مكي[2] فيما ذكر من الأقوال. وقد سبق تضعيف هذا القول في معاني (لعل).

القول الثاني: الاستفهام، وقد نقله الطبري عن بعض العلماء، ولم يفصح، ثم صححه، وتفصيله ما قاله الطبري: ((كأنهم وجهوا معنى الكلام إلى: فقولا له قولًا لينًا، فانظرا: هل يتذكر ويراجع أو يخشى الله فيرتدع عن طغيانه؟))[3]، وقد سبق بيان هذا المعنى في (لعل)، وأنَّ الظاهر فيه الضعف.

القول الثالث: أنَّ (لعل) على أصل معناها، وهو الترجي، غير أنَّها مصروفة إلى المخاطَبَين، فالمعنِيُّ بها النبيان الكريمان، موسى وهارون عليهما السلام، وتفصيل ذلك ما قاله سيبويه: ((فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما، ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما))[4].

وقد سبق بيان أنَّ (لعل) لا يصح أنْ تكون مصروفة إلى الله ﷻ على سبيل الوجوب، ولم يبق إلا أنْ تكون مصروفة إلى الله ﷻ بمعنى الإرادة الشرعية، أو أنها مصروفة إلى موسى وهارون عليهما السلام، وبالنظر في سياق الآية الكريمة محل البحث، يظهر أنَّ الخطاب بالأمر موجه إلى النبيين الكريمين عليهما السلام، بقوله ﷻ "اذهبا إلى فرعون"، ثم الأمر لهما بالقول اللين في آية البحث، فإنَّ صرف معنى (لعل) إليهما عليهما السلام -أراه- الأقرب إلى الصواب، ويكون كما قال الزجاج: ((وإنما تُبعَثُ الرسُل، وهي لا تعلم الغيب، ولا تدري أيُقبَل منها أم لا، وهم يرجون ويطمعون أن يُقبَلَ مِنهم، ومعنى (لعل) مُتَصَوَّرٌ في أنفسهم، وعلى تَصَوُّرِ ذلك تقوم الحجة، وليس علم الله بما سيكون تجب به الحجة على الآدميّين، ولو كان كذلك لم يكن في الرسل فائدة))[5]، ومِصداق ذلك قوله ﷻ "ولو أنَّا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك"[6]. وقد قال بهذا القول أكثر مَن وقفت على أقوالهم، موافقِين فيه سيبويه، وهم المبرد والزجاج والواحدي والزمخشري وابن عطية والسهيلي وأبو حيان[7].

الترجيح:

---

[1] تفسير الطبري (313/18).

[2] الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (4646/7).

[3] سبق تخريجه.

[4] الكتاب لسيبويه (331/1).

[5] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (357/3).

[6] سورة طه: 134.

[7] انظر: المقتضب للمبرد (183/4)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (357/3)، الوجيز للواحدي (696/1)، الكشاف للزمخشري (65/3)، المحرر الوجيز لابن عطية (46/4)، الروض الأنف للسهيلي (229/6)، البحر المحيط لأبي حيان (337/7).

مما سبق قد تبين -لي- أنَّ ابن المختار كان مصيبًا في اعتراضه على ما نقله الثعلبي من القول بأنَّ الخطاب كان لفرعون، وغيرُه مراد، وكذا في اعتراضـــه على نقل الثعلبي أنَّ (لعل) في آية البحث من الله ﷻ، وأنها واجبة، وكان ابن المختار -فيما أرى- مصيبًا في قوله إنَّ (لعل) تعني الترجِّي، وهو أصـــل معناها، وهو مصـــروف إلى المخاطَبَيْن، وهما موســى وهارون عليهما الســلام، وأنَّ الوجه: اذهبا على رجائكما في إســلامه، وطمعًا في إيمانه، موافقًا في هذا سيبويه.

المسألة الخامسة

(إنْ) بين الشرط والنفي

في ثلاث آياتٍ كريمة

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في تقديره (إنْ) بمعنى (ما) في قوله Y "لو أردنا أنْ نتخذ لهوًا لاتخذناه من لدنا إنْ كنا فاعلين"[1]، وكذلك في قوله Y "قل إنْ كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين"[2]، وفي قوله تعالى "فإنْ كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك"[3]، ورأى أنَّ (إنْ) فيها ليست بمعنى (ما) النافية، وإنْ كان قد ورد بذلك قول يراه ضعيفًا بعيدًا. هذا وقد وافق ابنُ المختار الثعلبيَّ في أنَّ (إنْ) نافية بمعنى (ما) في قوله Y "وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال"[4].

المناقشة:

أولًا: (إنْ) في قوله Y "لو أردنا أن نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا إنْ كنا فاعلين":

(إنْ) ههنا فيها وجهان:

الوجه الأول: أنها للنفي، بمعنى (ما) النافية، فيكون تقدير الكلام: ما كنا فاعلين، وتأتي (إنْ) بمعنى (ما) النافية، وهو ما نص عليه النحاة[5]، واستدلوا بأدلة واضحة الدلالة، منها قوله Y "وإنْ منكم إلا واردها"[6]، وقوله Y "إنْ يدعون من دونه إلا إناثًا وإنْ يدعون إلا شيطانًا مَرِيدًا"[7]، وقوله Y "إنْ كُلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ"[8]، وليس بشرط أنْ يأتي بعدها (إلا)، أو (لمَّا)، فقد قال Y "إنْ عندكم مِن سلطانٍ بهذا"[9]، وكذا "قل إنِ أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدًا"[10]، وكذا "وإنْ أدري لعله فتنة لكم ومتاع

---

[1] سورة الأنبياء: 17.

[2] سورة الزخرف: 81.

[3] سورة يونس: 94.

[4] سورة إبراهيم: 46. وانظر: مباحث التفسير 192، تفسير الثعلبي (326/5).

[5] انظر: معاني القرآن للفراء (200/2)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (386/3)، مغني اللبيب لابن هشام (126/1).

[6] سورة مريم: 71.

[7] سورة النساء: 117.

[8] سورة الطارق: 4.

[9] سورة يونس: 68.

[10] سورة الجن: 25.

إلى حين"[1]، وهي في كل هذا نافية، بمعنى (ما)، فلا مانع لغويًّا من كون (إنْ) في الآية الكريمة محل البحث بمعنى (ما) النافية، غير أنه لكون اللهو -وهو الزوجة والولد-[2] لله Y من المحال، الذي لا ينبغي أنْ يكون؛ قال Y "وما ينبغي للرحمن أنْ يتخذ ولدًا"[3]، فنفي المستحيل في هذا الموضع بما يحتمل النفي وغيره؛ وقد تم نفيه صراحةً في موضع آخر -من وجهة نظري- ليس فيه زيادة فائدة؛ إذ إنه مجرد نفي وإنكار، وهو لشـــيء قد يكون إدراكه بالعقل قريب، وعليه فإنَّ القول بأنَّ (إنْ) بمعنى (ما) النافية مع كونه صحيحًا لغةً، إلا إنه -من وجهة نظري- ليس فيه زيادة فائدة، وهذا الوجه قول للمفســـرين، والنحويون يستجيدونه [4]، فقد قال به جمع من المفسرين، منهم الحسن وقتادة ومجاهد[5]، وذكره النحاة في تصانيفهم مع الوجه الثاني، ورجحه منهم العكبري[6].

مما سبق يظهر -لي- صحة هذا الوجه لغةً، مع ضعف فيه دلالةً.

الوجه الثاني: أنها للشـــرط، وجوابه محذوف، يدل عليه جواب (لو)، فيكون تقدير الكلام كما قال أبو حيان: ((إنْ كنا فاعلين اتخذناه، إنْ كنا ممن يفعل ذلك، ولســـنا ممن يفعله))[7]، و(إنْ) في الشرط والجزاء هي أم الباب، فهي تقتضي تعليق شيء على شيء، ولا تســـتلزم وقوعه، ولا إمكانه، وهي في المعاني المحتمَلة المشـــكوك في كونها، بل قد يكون ذلك في المســـتحيل، الذي لا يكون، فهي في الأمور غير المجزوم بوقوعها، لذا لا يقال: ((إنْ جاء الصـيف))، ولا ((إنْ انصـرم الشـتاء))؛ لأنَّ ذلك لا بد من وقوعه[8]، فلا مانع من أنْ يكون قوله Y "إنْ كنا فاعلين" افتراضٍ لمستحيلٍ صِيغَ بأسلوبِ شرطٍ معلومٍ بالعقل السليم والنقل القويم أنه من المحال، ويكون بهذا زيادة فائدة، وهي أنْ يكون القصد من الكلام تجهيلهم فيما ادعوه، والاستهزاء بما تصوروه[9]، وعليه فهذا الوجه مع صحته لغةَ، فيه زيادة فائدة، وهو قول النحويين، وعلى رأســـهم الفراء، ورجحه ابن جزي وأبو حيان وابن كثير ومحيي الدين الدرويش[10].

---

[1] سورة الأنبياء: 111.

[2] تفسير الطبري (420/18).

[3] سورة مريم، الآية 92.

[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (386/3).

[5] انظر: القطع والائتناف للنحاس (423/1)، وتفسير ابن أبي حاتم (2448/8).

[6] التبيان في إعراب القرآن للعكبري (913/2).

[7] البحر المحيط لأبي حيان (416/7).

[8] انظر: المقتضب للمبرد (56/2)، شرح المفصل لابن يعيش (113/5)، أمالي ابن الشجري (83/2)، البحر المحيط لأبي حيان (105/6).

[9] انظر تفسير ابن كثير (75/7).

[10] انظر: معاني القرآن للفراء (200/2)، التسهيل لابن جزي (20/2)، البحر المحيط لأبي حيان (416/7)، تفسير ابن كثير (75/7)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش (293/6).

مما سبق يظهر -لي- مع صحة هذا الوجه لغةً وجاهته دلالةً.

الترجيح:

مما سـبق يظهر -لي- أنَّ القول بأنَّ (إنْ) في الآية الكريمة للشـرط هو الوجه الأقرب إلى الصواب، وعليه يكون اعتراض ابن المختار مقبولًا.

ثانيًا: قوله تعالى "قل إنْ كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين":

(إنْ) ههنا فيها وجهان:

الوجه الأول: أنها للنفي، بمعنى (ما) النافية، وهو صـحيح لغةً، لكن إنْ كانت بمعنى النفي لا يبعد أنْ يكون ذلك كما قال الطبري: ((وإذا صـار بذلك المعنى، أَوهَم أهل الجهل من أهل الشرك بالله، أنه إنما نفى بذلك عن الله Y أن يكون له ولد، قبل بعض الأوقات، ثم أحدث له الولد، بعد أن لم يكن))[1]، وإنه -فيما أرى- ليس ثمت وجه لاعتراض النحاس وأبي حيان بأنه لا يلزم نفي ذلك فيما مضـى، دون ما هو آت؛ إذ قد تُسـتعمَل (كان) فيما يدوم ولا يزول؛ بدليل قوله Y "وكان الله غفورًا رحيمًا"[2]، وهذا كثير مُطَّرِد، لا غضـاضـة فيه، ولا اعتراض عليه، ولكن مثل الطبري يَبعُد أن يخفَى عليه هذا، فذلك الوجه من الطبري -فيما أرى- ليس تقريرًا لدلالة (كان) لغةً، وإنما هو إيراد لما هو جائز الوقوع من الجاهلين بالله Y. وإذا كان الكلام على هذا الوجه فإنه من الممكن أنْ يقال كما قال الطبري: ((ولم يكن الله تعالى ذكره ليحتجّ لنبيه ρ على مُكَذِّبيه من الحجة، بما يقدرون على الطعن فيه))[3]، فإنَّ الوجه الذي يرِدُ عليه اعتراض -وإنْ كان ضـعيفًا-، أو يكون محل نظر يحسن أنْ يُعرَض عنه، إذا كان ثمت وجه لا يُوصَف بذلك، وكذلك إذا قيل بهذا الوجه، فإنه يكون كما قال أبو عمرو الداني: (("قل إنْ كان للرحمن ولدٌ" تامٌّ، إذا جعلتَ (إنْ) بمعنى (ما) التي للجَحد))[4]، وإنَّ الوقف على (ولد)، والاستئناف بقوله Y "فأنا أول العابدين" فيه قطع للكلام، وإذا كان ثمت وجه فيه القول بربط الكلام ووصـله، فهو أولى بالقبول.

---

[1] تفسير الطبري (651/21).

[2] انظر: القطع والائتناف للنحاس (647/1)، البحر المحيط لأبي حيان (390/9).

[3] سبق تخريجه.

[4] المكتفَى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (192/1).

ومن القائلين بهذا الوجه الحســـن وقتادة والكلبي ومقاتل وابن الأنباري[1]، والأزهري وابن أبي زمنين والباقلاني وابن منظور[2].

وبهذا يظهر –لي- ضعف في هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنها للشرط، وهذا قول بظاهر الكلام؛ فإنَّ الأصل في (إنْ) الشرط؛ إذ هي أم الباب، وإذا كانت للشـرط، فإنَّ الكلام يكون حقًّا، لا باطلًا؛ فإنَّ كون الشـرط باطل، وكذا الجزاء باطل، لا يمنع من أنَّ اسـتلزام أحدهما للآخر حقٌّ، فإنه قد يُعَلَّق الشـرط بفعل محال، يستلزمه محال آخر، وتصدق الشرطية دون مفردَيها، فالشرط لا يستلزم الوقوع، ولا الجواز، أما كونه صـادقًا فإنه لاسـتلزام المحال، وأما كذب مفردَيه فلاسـتحالتهما، فإنَّ هذا لا يبعد أن يكون كقول: ((إن كانت الخمســـة زوجًا كانت منقســـمة بمتســـاويَين))[3]، والقول بهذا الوجه كذلك فيه ربط للكلام، وفي هذا فائدتان، كما قال الزركشــــي: ((بيان اســتلزام إحدى القَضِــيَّتَين للأخرى، واللازم مُنتَفٍ، فالملزوم كذلك))[4]، ويكون الكلام قد أُخرِج مخرج الشــك في اللفظ، دون الحقيقة؛ للإلطاف في الكلام والمســامحة، كما قال Y "وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضـــلال مبين"[5] ، فأُخرِج Y الكلام مخرج الشـــك، ولا شك، ولا ارتياب، وبذلك يكون قد أثبت ما أراد إثباته بحسن مخاطبة، وحسم للعناد[6]، ولا تبعد الآية الكريمة محل البحث أن تكون كذلك.

ومن القـائلين بهـذا الوجـه القتبي والطبري والرمـاني ومكي وأبو البركـات الأنبـاري والفخر الرازي وابن جزي وابن كثير والزركشـــي وابن عرفة والســيوطي وابن عاشــور ومحيي الدين الدرويش[7].

وبهذا يظهر –لي- قوة هذا الوجه.

---

[1] نقل قولهم الواحدي في البسيط (79/20).

[2] انظر: تهذيب اللغة للأزهري (407/15)، تفسير ابن أبي زمنين (196/4)، الانتصار للقرآن للباقلاني (73/2)، لسان العرب لابن منظور (158/1).

[3] انظر: التفسير الكبير للفخر الرازي (646/27)، تفسير ابن كثير (222/7)، البرهان للزركشي (363/2).

[4] سبق تخريجه.

[5] سورة سبأ: 24.

[6] انظر: تفسير الطبري (21/ 651)، الهداية إلى بلوغ النهاية (6708/10)، البرهان للزركشي (363/2).

[7] انظر: تأويل مشكل القرآن للقتبي (217/1)، تفسير الطبري (651/21)، النكت في إعجاز القرآن للرماني (105/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية (6708/10)، الإنصاف للأنباري (522/2)، التفسير الكبير للفخر الرازي (646/27)، التسهيل لابن جزي (264/2)، تفسير ابن كثير (222/7)، البرهان للزركشي (363/2)، تفسير ابن عرفة (74/1)، همع الهوامع للسيوطي (179/2)، التحرير والتنوير لابن عاشور (264/25)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش (111/9).

الترجيح:

مما سبق يظهر -لي- أنَّ القول بأنَّ (إنْ) في الآية الكريمة للشرط، هو الوجه الأقرب للصواب، وعليه يكون اعتراض ابن المختار مقبولًا.

ثالثًا: قوله Y "فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك"[1]:

فإنَّ هذه الآية الكريمة قد أُفرِدت بالبحث في موضع آخر، يُرجَع إليه، وبالله التوفيق.

رابعًا: قوله Y "وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال":

تمام هذه الآية الكريمة "وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ"، فقد قرأ القراء كلهم "لتزول" بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، إلا الكسائي، فقد قرأ بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وهذه قراءة عمر وعلي[2] ψ، وكذا روى الطبري بسنده حتى قال: ((قال قتادة: وفي مصحف عبد الله بن مسعود: "وَإِنْ كادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الجِبالُ"))[3]، وهي قراءة لمجاهد[4].

فقراءة "لِتزولَ" بكسر اللام الأولى وفتح الثانية فيها ثلاثة أوجه:

أولها: أنَّ (إنْ) في الآية الكريمة بمعنى (ما) النافية، واللام لام الجحود، وتقدير الكلام حينئذٍ كما قال الفراء وغيره: ما كانت الجبال لِتزولَ من مكرهم[5]، وهذا معنى قراءةٍ نسبها الفراء لابن مسعود أيضًا، وهي "وما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال"[6]، فقد جعل أبو علي الفارسي (إنْ) في هذه الآية الكريمة كما هي في قوله Y "إنِ الكافرون إلا في غرور"[7]، وقد رأى ابن زنجلة أنَّ للكلام في هذه الآية الكريمة مرادًا، فقال: ((مَا كَانَ مَكْرهمْ ليزول بِهِ أَمر النَّبِي وَأمر دين الْإِسْلَام وثبوته كثبوت الْجبَال الراسيات، لِأَنَّ الله

---

[1] سورة يونس، الآية 94.

[2] معاني القرآن للفراء (79/2)، تفسير الطبري (17/42-40)، السبعة في القراءات لابن مجاهد (363)، اللامات للزجاجي 160، المبسوط في القراءات العشر لابن مهران 257.

[3] تفسير الطبري (41/17).

[4] إعراب القرآن للنحاس (234/2).

[5] انظر معاني القرآن للفراء (79/2)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (166/3)، إعراب القرآن للنحاس (234/2).

[6] المرجع السابق.

[7] سورة الملك: 20، وانظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (31/5).

جلّ وَعز وعد نبيه صــلى الله عَلَيْهِ إِظْهَار دينه على الْأَدْيَان فَقَالَ "لِيظْهرهُ على الدّين كُله" وَدَلِيل هَذَا قَوْله بعْدهَا "فَلَا تحســبن الله مخلف وعده رســله" أَي لَا يخلفهم مَا وعدهم من نَصــره وَإِظْهَار نبوتهم وكلمتهم، وحجتهم مَا رُوِيَ عَن الْحسـن أَنه قَالَ كَانَ مَكْرهمْ أوهن وأضعف من أَنْ تَزُول مِنْهُ الْجبَال))[1] اهــ. وهذا على أنَّ الجبال ضُرِبَت مثلًا لأمر النبيّ صــلى الله عليه وســلم، وثبوتِ دينه كثبوت الجبال الراســية، والمعنى: لو بلغ كيدهم إلى إزالة الجبال، لَمَا زال أمر الإسلام، وهذا أحد القولَين فيها، ذكره ابن الجوزي[2].

ثانيها: أن تكونَ (إنْ) المخففة من الثقيلة. قال الزمخشري: ((وإنْ عَظُمَ مكرُهم وتبالغَ في الشــدَّةِ، فضــرب زوالَ الجبالِ منه مثلًا لشــدَّته، أي: وإنْ كان مَكْرُهم مُعَدًّا لذلك))[3]، وقال ابن عطية: ((ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءةِ: تَعظيمَ مَكْرِهم، أي: وإنْ كان شـــديدًا، إنما يفعل لتذهب به عظامُ الأمور))[4]. فمفهومُ كلامهما أنها مخففةٌ؛ لأنه إثباتٌ، والمعنى عِظَم مكرهم. وهذا على أن الجبال هي الجبال المعروفة، وهو القول الثاني فيها، قد ذكره ابن الجوزي كذلك[5].

ثالثها: أنَّ (إنْ) شــرطية، وجوابُها محذوف، أي: وإنْ كان مكرُهم مُعَدًّا لإزالةِ أشــباهِ الجبال الرواسي -وهي المعجزات والآيات- فالله مجازِيْهم بمكرٍ هو أعظمُ منه[6]. والمعنى عِظَم مكرهم كذلك، على أنَّ الجبال هي الجبال المعروفة، كما هو لازم القول السابق.

مما ســبق يظهر أنَّ مبنى القول الأول أنَّ الجبال يُراد بها أمر رســول الله صــلى الله عليه وســـلم ودين الله تعالى؛ لذا كان مُؤَدَّاه أنَّ (إنْ) نافية، واللام لام الجحد؛ لأنَّ دين الله تعالى كما أخبر ســبحانه "هو الذي أرســل رســوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"[7]. ومبنَى القولَين الآخرَين أنَّ الجبال تعني الجبال المعروفة؛ لذا كان القول بعِظَم مكر الكافرين، حتى إنه يزيل الجبال الرواســي، لا غضـــاضـــة فيه. ولَمَّا كان في هذَين القولَين المذكورَين قول بظاهر الكلام، كان –فيما أرى- أولى بالقبول؛ إذ إنَّ هذا القول يفيد عِظَمَ مكر الظالمين، وهو ما يؤيده القراءة الشـــاذة المذكورة آنفًا. فضـــلًا عن أنَّ الظالمين والكافرين موصوفون بعِظَم المكر، كما كان قوم نوح عليه السلام "ومكروا مكرًا كبارًا"[8]، فضـــلًا عن أنَّ القول بعِظَم مكر الظالمين فيه مدح لله تعالى؛ إذ ما قيمة كون

---

(1) حجة القراءات لابن زنجلة 379.

(2) زاد المسير لابن الجوزي (519/2).

(3) الكشاف للزمخشري (565/2).

(4) المحرر الوجيز لابن عطية (346/3).

(5) سبق تخريجه.

(6) الدر المصون للسمين الحلبي (12/7).

(7) سورة التوبة: 33، وسورة الفتح: 28، وسورة الصف: 9.

(8) سورة نوح: 22.

مكرهم عند الله وهو مكر ضعيف لا يُؤبَه به؟ فضلًا عن أنه سبحانه قد ذكر في موضع آخر أنه يقابل مكرهم بمكره "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"[1]، ولا مدح في مثل هذا حينئذٍ لله تعالى، إن قيل إن مكرهم ضعيف.

مما سبق يظهر-لي- أنَّ القول بأنَّ (إنْ) أقرب إلى أنْ تكون مخففة من الثقيلة، أو شرطية، منه إلى أنْ تكون نافية. ولما كان القول بأنها شرطية فيه تقدير محذوف، والقول بأنها مخففة من الثقيلة لا حاجة فيه إلى هذا التقدير، كان القول بأنها مخففة من الثقيلة –فيما أرى- أحرى بالقبول.

أما قراءة فتح اللام الأولى وضم الثانية (لَتزولُ)، فإنَّ في (إنْ) حينئذٍ وجهَين:

أحدهما: أنها المخففة من الثقيلة، واللام هي اللام الفارقة، وهذا مذهب البصريين، كما حكاه عنهم السمين الحلبي[2]. وعلى هذا الوجه يكون المعنى مُثبتًا، وهذا –فيما أرى- وجيه؛ إذ فيه إثبات شدة مكر الظالمين، وهو ما أراه أقرب إلى المراد، وسَلَف ذكر وجاهته.

ثانيهما: أنَّ (إنْ) نافية، بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، وهو مذهب الكوفيين، كما حكاه السمين الحلبي عنهم كذلك. ويكون المعنى على هذا الوجه مثبتًا، وهذا وجه -فيما أرى- دلالته مقبولة.

لكن لما كانت (إنَّ) يجوز بالإجماع أنْ تُخَفَّف، واللام تُستعمَل في كلام العرب بكثرة في معنى التأكيد، جاز-فيما أرى- لغةً أنْ تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة. أما كون (إنْ) بمعنى (ما) النافية، فإنَّه كما قال الأنباري إنَّ (إنْ) التي بمعنى (ما) النافية لا يجيء معها اللام، وإنما يجيء معها (إلا)، وإنْ لم يكن شرطًا، مثل قوله تعالى "إنِ الكافرون إلا في غرور"[3]، "إنْ هذا إلا إفك افتراه"[4]، ونحو هذا كثير، فضلًا عن أنَّ اللام بمعنى (إلا)، فهو ما لا نظير له، ولو جاز، لجاز أنْ يقال: جاءني القوم لزيد، بمعنى إلا زيدًا[5].

فيتبين -لي- مما سبق قوة مذهب البصريين في هذا الموضع، وكون (إنْ) مخففة من الثقيلة المُؤَكِّدة، وأنَّ اللام هي الفارقة.

---

[1] سورة الأنفال: 30.

[2] سبق تخريجه.

[3] سورة الملك: 20.

[4] سورة الفرقان: 4.

[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (526/2).

الترجيح:

مما سبق يتبين -لي- أنَّ ابن المختار والثعلبي كلاهما كان مخطئًا، في تقديره (إنْ) في هذا الموضـــع بمعنى (ما) النافية. والأقرب إلى الصـــواب -فيما أرى- أنَّ (إنْ) مُخَفَّفة من الثقيلة المُؤَكِّدة، واللام هي الفارقة المُؤَكِّدة.

المسألة السادسة

(ما) في قَولِهِ Y "عَزِيزٌ عَلَيهِ ما عَنِتُّم"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المُختار على الثَّعلبيّ في قوله إنَّ (ما) في قوله Y "لقد جاءكُم رسـولٌ مِن أنفسِـكُم عَزيزٌ عليه ما عَنِتُّم حريص عليكم بالمؤمنين رَؤوفٌ رَحِيم"[2] صِـلة، وأنَّ تقدير الكلام حِينَئِذٍ: عَنِتُّم، وهي عِنده مَصدَرِيَّة، وتقدير الكلام عِنده: عَنَتُكُم[3].

المناقشة:

بالرجوع إلى تفسير الثَّعلبيّ وجدت أنَّه قال بأنَّ (ما) صِلة، لَكِنَّه قَدَّر الكلام بـــ (عَنَتِكم)[4]، على كلٍّ ينبغي أنْ يُفَصَّـل القول في معنى الصِّـلة، والمواضـع التي تكون فيها (ما) صِـلةً، والأخرى التي تكون فيها مصدريةً، ومَوضِعِها في هذه الآية الكَرِيم ◌َة.

معنى الصِّلة:

يُطلِق بعض النُّحاة على بعض الحروف في بعض المَواضِع زائِدةً، أو صِلَةً، أو مُلْغاةً، أو لَغوًا، وهذه مُسَـــمَّياتٌ لما يقع مِن الحروف مَوقِعًا لا يُغيّر به إعرابًا، غيرَ أنَّه يدخل لِمعنىً يُرَاد، وهو التَّوكِيد، وإنّما يُعرَف الحرف بأنَّه صِلَة زائدة إذا كان حذفه لا يُخِلُّ بالمعنى[5] ، فإنَّ تقدير الكلام في قول عَنتَرة[6]:

يا شاةَ ما قَنْصٍ لمَن حَلَّت له　　　حَرُمَتْ عليَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ[7]

---

[1] سورة التوبة: 128.

[2] المرجع السابق.

[3] مباحث التفسير 154، تفسير الثعلبي (114/5)

[4] انظر: المرجع السابق، وكذا في الرسالة العلمية لجمال ربعين التي حققت هذا الجزء من تفسير الثعلبي (505/1)، نقلًا عن محقق كتاب مباحث التفسير حاتم القرشي بهامش 154.

[5] انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي 54، منازل الحروف للرماني 37، الأزهية للهروي 78، رصف المباني للمالَقي 382.

[6] هو عنترة بن شداد بن عمرو العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، نال حريته بسيفه دفاعًا عن قومه، من أهل نجد، وهو أحد فحول الشعراء الجاهليين من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، ت (نحو 22 ق.هـ)، انظر ترجمته في: الشعر والشعراء (243/1)، الأعلام (5/ 91)، خزانة الأدب (128/1).

[7] البيت من الكامل، من معلقة عنترة، والشاهد فيه (يا شاة ما قنص)، وهو زيادة (ما)، والتقدير يا شاة قنص، وانظر: ديوان عنترة 83، جمهرة الأشعار لأبي زيد القرشي (368/1)، تأويل مشكل القرآن للقتبي 165، أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم الشنتمري 78، شرح المعلقات السبع للزوزني 261.

يا شـــاةَ قَنْصٍ، و(ما) صِـــلة زائدة، على رواية البصــريين وأكثر الناس ، وهي رواية شُــرَّاح المُعَلَّقات بـ (ما)، خِلافًا للكسائي، فقد رواه بـ (مَن)[1].

(ما) الصِّلة:

(ما) الصِّلة نوعان، نوع يَكُفُّ ما قبله عن العمل فيما بعده، ونوع لا يَكُفُّه[2].

أولًا: (ما) الصِّــلة الكافَّة: تأتي على ثلاثة أنواع، **نوع** يَكُفُّ عن عمل الرفع، ولا تتصــل حِينَئِذٍ إلَّا بثلاثة أفعال، وهي (قَلَّ) و(كَثُرَ) و(طَال)، والعِلَّة شَـبهِهن بـــــ (رُبَّ)، ولا يَدخُلنَ إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها[3]، قال الشَّاعر[4]:

قَلَّما يَبرح اللَّبيبُ إلى ما يُورِثُ المجدَ داعِيًا أو مُجِيبًا[5]

ونوعٌ ثانٍ يَكُفُّ عن عمل النَّصب والرفع: وهي المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها، قال Y "إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ"[6]، "كأنَّما يُســاقُون إلى الموت"[7]، وتســمى مثل هذه المَتلُوَّة بفعلٍ مُهَيِّئة، أو مُوَطِّئة[8]، ومنه قوله Y "إنما يخشى الله من عباده العلماء"[9]، وقول الشاعر[10]:

أَعِد نظرًا يا عبدَ قَيسٍ لَعلَّما أضاءتْ لك النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا[11]

---

[1] انظر: شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (71/1)، شرح المفصل لابن يعيش (414/2)، شرح التسهيل لابن مالك (216/1)، شرح شواهد المغني للسيوطي (742/2)، خزانة الأدب للبغدادي (130/6).

[2] انظر مغني اللبيب لابن هشام (67/4).

[3] انظر الجنى الداني للمرادي 333، المغني لابن هشام (68/4).

[4] لم يُعرَف هذا القائل، وانظر المرجع التالي.

[5] البيت من الخفيف، والشاهد (قلَّما)؛ إذ كفت (ما) الفعل (قَلَّ) عن طلب الفاعل ورفعه، والبيت بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية لابن مالك (384/1)، تذكرة النحاة لأبي حيان 304، تمهيد القواعد لناظر الجيش (1071/3)، التصريح لخالد الأزهري (236/1)، شرح شواهد المغني للسيوطي (717/2).

[6] سورة النساء: 171.

[7] سورة الأنفال: 6.

[8] انظر: مغني اللبيب لابن هشام (68/4).

[9] سورة فاطر: 28.

[10] هو الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري، سمي بذلك لقصره وغلظه فشبه بالفتيتة التي تفت من الخبز وتشربها النساء، وهي الفرزدقة، كان مِعنًّا مِفنًّا يقول في كل شيء، سريع الجواب، وكان يشبه من شعراء الجاهلية زهير بن أبي سلمى، وكلاهما من الطبقة الأولى، فالفرزدق إسلامي، وزهير جاهلي، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما مشتهرة، ت (110هـ)، انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام (298/2)، الشعر والشعراء للقتبي (462/1)، الأعلام للزركلي (93/8).

[11] البيت من الطويل، والشاهد فيه (لعلما)، ذلك أنَّ (ما) كفَّت (لعل) عن الدخول على الجملة الاسمية، وعن نصب الاسم بعدها، وهو في ديوانه 161، الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (127/1)، المفصل للزمخشري ونسبه إلى ابن كراع (389/1)، أمالي ابن الشجري (560/2)، وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 146، المرتجل في شرح=

وقد قال ابن دُرُسْتَوَيه وبعض الكوفيين إنَّ (ما) مع هذه الحروف اسم مُبْهم بمنزلة ضمير الشأن في التَّفخِيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسرة له، ومُخبَر بها عنه، ويرد هذا أنها لا تَصلُح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير (إنَّ) وأخواتها[1].

ونوعٌ ثالثٌ يَكُفُّ عن عمل الجر، وهي التي تتصــل بأحرفٍ وظروفٍ، فالتي تتصــل بالأحرف منها ما يتصل بـ (رُبَّ) وأكثر دخولها على الماضي حينئذٍ، ومنه قول الشاعر[2]:

رُبَّما أَوفَيتُ في عَلَمٍ ⠀⠀⠀ تَرَفَّعنَ ثوبي شَمالاتُ[3]

ذلك أنَّ التقليل والتكثير يكونان فيما عُرِف حَدُّه، والمســتقبل مجهول، لذا قيل في قوله Y "رُبْما يود الذين كفروا لو كانوا مسـلمين"[4] جاز أن يكون الفعل مضــارعًا؛ لأنَّ المســتقبل معلوم عند الله، وقِيل غير هذا[5]، وقد تدخل على الجملة الاسمية خلافًا للفارسي[6]؛ ومنه قول الشاعر[7]:

رُبَّما الجاملُ المُؤَبَّل فيهم ⠀⠀⠀ وعناجِيجُ بينهنَّ المِهارُ[8]

=الجمل لابن الخشاب 170، شرح المفصل لابن يعيش (524/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (693/2)، همع الهوامع للسيوطي (52/1).

[1] انظر المغني لابن هشام (72/4).

[2] هو جذيمة الأبرش خلافًا لما جاء في بعض نسخ المفصل للزمخشري، فهو جُذَيمة بن مالك بن فهر بن غانم بن عدنان التنوخي القضاعي، أصله من الأزد، جاهلي عمر طويلا، ثالث ملوك الدولة التَّنُوخِيَّة بالعراق، فكان ملكًا شاعرًا، كان يقال له: الوضاح؛ لبرص كان به، فجعل مكانه الأبرش، ت نحو (366 ق.هـ)، انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (306/1)، شرح المفصل لابن يعيش (169/5)، خزانة الأدب للبغدادي (404/11)، الأعلام للزركلي (114/2).

[3] البيت من المديد، والشاهد فيه (ربما)، ذلك أنَّ (ما) كفَّت (رب) عن عمل الخفض، ووطَّأت لدخولها على الجمل الفعلية، والبيت من شواهد سيبويه (517/3)، الاختيارين للأخفش الصغير 718، شرح الكتاب للسيرافي (252/4)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (306/1)، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (232/1)، توجيه اللمع لابن الخباز (534/1)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1273/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (393/1)، وكذا المرجع السابق في شرح البيت.

[4] سورة الحجر: 2.

[5] انظر مغني اللبيب (85/4).

[6] انظر المفصل للزمخشري 383، والمرجع السابق.

[7] هو دُؤَاد الإيادي، مختلف في اسمه، فقيل جارية بن الحجاج الإيادي، وأثبته الأصمعي، لا كما نسبه إليه القتبي من أنَّ اسمه حنظلة بن الشرقي، من الجاهليين، أحد نُعَّات الخيل المجيدين، قال الأصمعي: ((والعرب لا تروي شعره؛ لأن ألفاظه ليست بنجدية))، وقد سبق إلى معانٍ أخذها منه غيره، انظر: الأصمعيات للأصمعي 185، الشعر والشعراء لابن قتيبة (231/1)، خزانة الأدب للبغدادي (590/9)، الأعلام للزركلي (106/2).

[8] البيت من الخفيف، والشاهد فيه (ربَّما)، ذلك أن (ما) كفت (رُبَّ) عن عمل الخفض، فدخلت على الجملة الاسمية، انظر: المفصل للزمخشري 383، أمالي ابن الشجري (565/2)، شرح التسهيل لابن مالك (172/3)، التذييل لأبي حيان (120/3)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1260/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (406/1)، خزانة الأدب للبغدادي (589/9).

وقد رُوِيَ هذا البيت بالخفض، على أنَّ (ما) مُؤَكِّدة، لا كافة[1].

ومنها ما يتصل بالكاف، فتكُفُّها عن العمل، وهو الغالب[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

لعَمْري إنّني وأبا حُميدٍ كما   النَّشْوانُ والرجلُ الحليمُ[4]

وقد لا تَكُفُّ (ما) الكاف عن العمل، كقول الشاعر[5]:

وننْصر مَولانا ونعلمُ أنه كما   الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ[6]

وقد قِيل إنها تُوصَل بالجملة الاسمية، ولا تكون مَكفُوفَةً بـــــ (ما) مُطلقًا، وهذا مردودٌ بالبيت المَذكور آنفًا، وكذا بغيره [7] .

ومِن (ما) الصلة الكافة ما يتصل بالباء، ومنه قول الشاعر[8]:

---

[1] انظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 307، ارتشاف الضرب لأبي حيان (1739/4)، همع الهوامع للسيوطي (433/2).

[2] انظر شرح المرادي للألفية (774/2).

[3] هو زياد الأعجم، هو زياد بن سليمان أو سليم، ويقال زياد بن جابر بن عمرو بن عامر، أبو أمامة العبدي، مولى عبد القيس، من الأمويين، كان فيه لسانه لكنة فلقِّب بالأعجم، وكان جزل الشعر فصيحًا، وكان هجَّاءً بارعًا، حتى تحاشى الفرزدق هجاء بني عبد القيس خوفًا منه، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلّام (681/2)، الشعر والشعراء للقتبي (421/1)، الأعلام للزركلي (54/3).

[4] البيت من الوافر، والشاهد فيه (كما)، ذلك أنَّ (ما) كفَّت الكاف عن عمل الخفض، انظر: شرح التسهيل لابن مالك (171/3)، الجنى الداني للمرادي 481، شرح الألفية لابن هشام (772/2)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (3002/6)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1275/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (501/1)، خزانة الأدب للبغدادي (206/10).

[5] هو عمرو بن الحارث بن عمرو بن منبه بن نهم النِّهمي الهمداني، يعرف بابن براقة، وهي أمه، له أخبار في الجاهلية، كان شاعر همدان قبيل الإسلام، وكان مخضرمًا عاش حتى أدرك عمر بن الخطاب τ، انظر: الحماسة الصغرى لأبي تمام 32، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري 264، أمالي القالي (122/2)، الإصابة لابن حجر (110/5)، الأعلام للزركلي (76/5)، عمرو بن براقة سيرته وشعره لشريف علاونة 115.

[6] البيت من الطويل، والشاهد فيه أنَّ (ما) زائدة، فلم تكفَّ الكاف عن العمل، فجرت (الناس)، انظر: شرح التسهيل لابن مالك (171/3)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (1713/4)، الجنى الداني للمرادي (482/1)، شرح الألفية لابن هشام (57/3)، شرح المكودي للألفية 401، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1263/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (500/1).

[7] انظر: الجنى الداني للمرادي 482، المغني لابن هشام (236/1) مبارك، الدر المصون للسمين الحلبي (333/2).

[8] هو مطيع بن إياس، أبو سلمى الكناني الليثي الكوفي، كان شاعرًا محسنًا، صاحب نوادر، من مخضرمي الدولة الأموية والعباسية، كان خليعًا ماجنًا، متهمًا بالزندقة، ت (199هـ)، انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز (95/1)، معجم الشعراء للمرزباني (480/1)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (301/15)، تاريخ دمشق لابن عساكر (367/58)، فوات الوفيات لصلاح الدين ابن شاكر (145/4)، الأعلام للزركلي (255/7).

فلئِن صِرتَ لا تُحِيرُ جوابًا لَبِما قد تُرَى وأنتَ خَطِيبُ[1]

وقد قال أبوحيان الأندلسي إنَّ (ما) في البيت السابق مصدرية مخالفًا ابن مالك[2]، ووافقه في موضع آخر[3]، هذا مع كَون (قد) قد فَصَلَت بينها وبين صِلتِها، وهو ما يُضْعِف هذا التَّوجِيه.

وقد قيل إنَّ الباء والكاف للتعليل، وأنَّ (ما) معهما مصدرية[4]، وكونهما للتعليل مع عدم (ما) ظاهر، قال Y "فبِظُلمٍ مِن الذين هادُوا"[5]، وقوله Y "ويكأنه لا يفلح الكافرون"[6]، أمَّا كون (ما) معهما مصدرية مُطلقًا فهو ما لم أقف على تعليل له يفيد صحته.

وتتصل (ما) الصِّلة الكافَّة بـ (مِن) على خِلافٍ في هذا[7]، ومنه قول الشاعر[8]:

وإنَّا لمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللِّسان مِن الفَمِ[9]

فقال ابن هشام إنَّ (ما) فيه مصدرية[10]، على أنَّ المعنى كقوله Y "خُلِقَ الإنسان مِن عَجَل"[11]، فكأنَّ الشاعر يقول قد خُلقنا من الضرب، لكثرة فعلنا إياه واعتيادنا له، وهو مُتابِعٌ في

---

[1] البيت من الخفيف، والشاهد فيه (لبما)، فإن (ما) كفت الباء عن الخفض، فدخلت على الأفعال، انظر: شرح التسهيل لابن مالك (172/3)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (3003/6)، شرح الشاطبي للألفية (696/3)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1276/3)، همع الهوامع للسيوطي (474/2)، خزانة الأدب للبغدادي (221/10).

[2] ارتشاف الضرب لأبي حيان (1699/4).

[3] التذييل والتكميل لأبي حيان (269/11).

[4] انظر مغني اللبيب لابن هشام (89/4).

[5] سورة النساء: 160.

[6] سورة القصص: 82.

[7] انظر خزانة الأدب للبغدادي (214/10).

[8] هو أبو حية النميري، الهيثم بن الربيع بن زرارة بن كبير البصري، كان من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان شاعرًا مجيدًا فصيحًا راجزًا، وكان أهوج جبانًا بخيلًا كذابًا، من رواة الفرزدق، ت نحو (183هـ)، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن المعتز (143/1)، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي (129/1)، الوافي بالوفيات (235/27)، الأعلام للزركلي (103/8).

[9] البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد فيه (لمما)، فإنَّ (ما) كفَّت (مِن) عن الخفض، فدخلت على الأفعال، انظر: الكتاب (156/3)، المقتضب للمبرد (174/4)، شرح السيرافي للكتاب (180/1)، التعليقة لأبي علي الفارسي (172/2)، أمالي ابن الشجري (567/2)، إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (310/1)، الجنى الداني للمرادي (315/1)، المغني لابن هشام (91/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (721/2)، والهمع له (474/2).

[10] مغني اللبيب لابن هشام (91/4).

[11] سورة الأنبياء: 37.

معنى البيت أبا علي الفارسي[1]، وهذا المعنى مردود بأن المراد من (الكبش) في البيت بمعنى سيد القوم[2]، وهذا غير بعيد؛ فالظاهر أنَّ الشاعر قد ألمَّ ببيت الفرزدق[3] التالي:

وَإنَّا لمِمَّا نضربُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً على رَأسهِ والحَربُ قد لَاحَ نارُها[4]

وتتصل (ما) الصلة بالظروف، فتتصل بـ (بعدُ)، ومنه قول الشاعر[5]:

أعَلاقَةً أُمَّ الوليدِ بعدَ ما أفنانُ رأسكِ كالثَّغامِ المُخلِس[6]

وقد قيل إنَّ (ما) في هذا مصدرية، قاله الإسفراييني والأعلم الشنتمري وابن خلف والرَّضي، وجوَّزه المالَقي، واختاره ابن هشام، وهو خلاف مذهب سيبويه[7].

وتتصل (ما) الصلة بـ (بين)، ومنه قول الشاعر[8]:

بينما نحن بالأراك معا إذ أتى راكب على جمله[9]

وقد قيل إن (بين) مضافة إلى الجملة، وقيل مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي بين أوقات نحن بالأراك[10].

---

[1] المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (200/1).

[2] انظر خزانة الأدب للبغدادي (217/10).

[3] سبق التعريف به، وانظر المرجع السابق.

[4] البيت من الطويل، والشاهد فيه الاستدلال على أنَّ (الكبش) المراد به سيد القوم، انظر خزانة الأدب للبغدادي (217/10).

[5] هو المرَّار الأسدي، أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن فقعس، شاعر إسلامي مكثر، من شعراء الدولة الأموية، كان يهاجي المساور بن هند، انظر: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي (232/1)، معجم الشعراء للمرزباني (408/1)، الأعلام للزركلي (199/7).

[6] البيت من الكامل، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد فيه هنا (بعد ما)، فقد كفَّت (ما) (بعد) عن الإضافة، وانظر: الكتاب لسيبويه (116/1)، الكامل في اللغة للمبرد (269/1)، شرح الكتاب للسيرافي (468/2)، التعليقة لأبي علي الفارسي (172/2)، أمالي ابن الشجري (561/2)، شرح المفصل لابن يعيش (68/5)، التذييل والتكميل لأبي حيان (108/11)، شرح شواهد المغني للسيوطي (722/2)، خزانة الأدب للبغدادي (252/10).

[7] انظر المغني لابن هشام (94/4)، نقلا عن محققه د. عبد اللطيف الخطيب.

[8] هو جميل بن عبد الله بن معمر العذري، أحد عشاق العرب المشهورين، عشق بثينة، ولقِّب بها، فقيل جميل بثينة، وَلِهَ بها ولم يتزوجها، وأخباره وشعره فيها كثير، حتى إنه أوقف شعره عليها، انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (425/1)، الأغاني للأصبهاني (288/8)، خزانة الأدب للبغدادي (397/1).

[9] البيت من الخفيف، والشاهد فيه أنَّ (ما) كفت (بين) عن الإضافة، والجملة بعدها ابتدائية، ويروى (بينما هن)، انظر: ديوان جميل بثينة 52، التذييل والتكميل لأبي حيان (298/7)، المغني لابن هشام (94/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (722/2)، خزانة الأدب للبغدادي (63/7).

[10] انظر المغني لابن هشام (94/4).

وتتصل كذلك بـــ (حيثُ) و(إذ)، ويُضَمَّنان حينئذ معنى (إنْ) الشرطِيَّة، فيجزمان فعلَين، و(ما) حينئذٍ عِوض مِن الإضافة؛ لأنَّه قُصِد بهما الجزم قطعًا عن الإضافة[1] .

ثانيًا: (ما) الصِّلة غير الكافَّة: وتأتي على نوعَين، نوع تكون عِوضًا، ونوع تكون غير عِوض.

1-(ما) الصِّـــلة غير الكافَّة (العِوض): تأتي في موضـــعَين، **أحدهما** تكون عِوضًـــا من فعل، كقولك: ((أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ))، والأصـــل (لِأنْ كنتَ مُنطلقًا انطلقتُ)، فحذفت لام التعليل، وحُذِفَت (كان)، فانفصل الضمير المتصل بها؛ لحذف عامله، وجِيء بـــ (ما) عِوضًـا مِن (كان)، والمعنى انطلقتُ لأجل انطلاقك[2]، **والثاني** نحو: ((افعلْ هذا إمَّا لا))، وأصـــله إنْ كنتَ لا تفعل غيره[3].

2-(ما) الصِّـــلة غير الكافَّة (غير العِوض)[4]: وتأتي **بعد الرَّافع**، ومنه قولك: ((شَـــتَّان ما زيدٌ وعمرٌو))، وبعد **النَّاصب أو الرافع**، ومنه قولك: ((لَيتَما زيدًا قائمٌ))، ويجوز فيه: ((زيدٌ))، على أنها كافَّة، فإنَّ (ما) في (ليتما) يجوز فيها الوجهان، الكفُّ وعدمه، ومنه قول الشاعر[5]:

أَلَا لَيتَما هذا الحَمام لنا   إلى حمامِتنا ونِصفَه فَقَد[6]

فإنَّ ابن مالك قد نقل عن ابن بُرهان أنَّ الجميع رَوَوه عن العرب بالوجهين رفعًا ونصـــبًا، على الكَفِّ وعَدَمه[7].

وتأتي (ما) **بعد الجازم**، ومنه قوله Y "وإمّا يَنزَغَنَّك مِن الشَّـيطان نَزغٌ فاسـتَعِذ بالله"[8]، وتأتي **بعد الخافض** حرفًا كان نحو قوله Y "فبما رحمةٍ مِن الله لِنتَ لهم"[9]، وقوله Y "فبما نَقضِـــهم

---

[1] انظر: الجنى الداني للمرادي 333، المغني لابن هشام (96/4).

[2] انظر الجنى الداني للمرادي 333.

[3] انظر المغني لابن هشام (97/4).

[4] انظر المغني لابن هشام (98/4).

[5] هو النابغة الذبياني، أبو أُمامة أو أبو ثمامة زِيَاد بْنُ مُعَاوِيَة بْنِ ضباب بن جَابِر الذبياني الغطفاني المُضَري، مِن الشعراء الجاهليين، مِن الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، كانت تنصب له خيمة في سوق عكاظ ليعرض عليه الشعراء أشعارهم، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، ولا تكلف في شعره ولا حشو، ت نحو (18 قبل هـ)، انظر: طبقات فحول الشعراء لاين سلام (51/1)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (156/1)، الأعلام للزركلي (54/3).

[6] البيت من البسيط، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد فيه (ليتما)، في رواية (الحمام) بالوجهين، نصبًا على أنَّ (ما) صلة غير كافة، ورفعًا على أنَّ (ما) صلة كافة، انظر: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي (14/1)، الأصول في النحو لابن السراج (233/1)، المسائل الحلبيات للفارسي (176/1)، اللمع لابن جني (233/1)، أمالي ابن الشجري (561/1)، المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (231/1)، شرح المفصل لابن يعيش (525/4)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (741/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (77/1)، خزانة الأدب للبغدادي (251/10).

[7] انظر شرح التسهيل لابن مالك (38/2).

[8] سورة الأعراف: 200، وسورة فصلت: 36.

[9] سورة آل عمران: 159.

مِيثاقَهم"[1]، أو اسمًا، نحو قوله Y "أيَّما الأجلين قضيتُ فلا عُدوان عليَّ"[2]، **وكذا** قيل قبل الخافض، وهو قول الجَرمِي والرَّبعي والكِســائي والفارســي وابن جني، في قولك: ((ما خلا زيد))، ((ما عدا زيد))، وقد نفاه ابن هشام قياسًا وسماعًا، على إنْ كان قياسًا فإنَّه فاسد؛ إذ (ما) تُزاد بعد الخافض، لا قبله، وإنْ كان سماعًا فإنَّه مِن الشَّاذ الذي لا يُقاس عليه[3].

وتُزاد (ما) بعد أداة الشــرط غير الجازمة، ومِنه قوله Y "حتَّى إذا ما جاءوها شَــهِد عليهم سمعهم"[4].

وقد قيل ذلك في قوله Y "مثلا ما بعوضــة"[5]، فإن (ما) تحتمل أن تكون زائدة مؤكدة، كأنه قال: إنَّ الله لا يستحيي أن يضرب بَعُوضة مثلًا، ومثلًا بَعوضةً، ويجوز أنْ تكونَ (ما) نكرة فيكون المعنى: إنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرَب شَيئًا مَثَلًا، وكأنَّ (بعوضة) في موضع وصف شيء، كأنَّه قال: إنَّ الله لا يستحيي أنْ يضرب مثلًا شيئًا من الأشياء، بعوضة فما فوقها، وهذان القولان قولا النحويين القدماء، والأول اختيار جمع البصريين[6]، وثَمَّتَ قول ثالث قال به الفراء، وهو أن يكون المعنى: إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بين بعوضة إلى ما فوقها[7].

(ما) المصدرية:

مِن أوجه (ما) أنْ تكون مصدرية، وهي حينئذٍ حرف، ولا تكون إلَّا حرفًا، وليس هذا باتفاقٍ كما ادَّعى ابن خَرُوف، فقد صَرَّح الأَخفَش وابن السَّرَّاج باسميتها[8].

وهي التي تُوصَل بفعلٍ متصرفٍ غيرِ أمر، وأكثر ما يكون ماضيًا[9]، كقولك: ((بلغني ما صنع زيد))، أي صــنيع زيد[10]، وتقول: ((ائتني بعد ما تقول ذاك القول))، فكأنك قلت: ((ائتني بعد قولك ذاك القول))، فهذا كقولك: ((بعد أن تقول))[11]، ومنه قوله Y "ســنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير

---

[1] سورة النساء: 155، وسورة المائدة: 13.

[2] سورة القصص: 28.

[3] انظر: المغني لابن هشام (107/4)، الهمع للسيوطي (287/3).

[4] سورة فصلت، الآية 20، وانظر: الكشاف (195/4)، تفسير القرطبي (350/15)، البحر المحيط لأبي حيان (298/9)، المغني لابن هشام (108/4).

[5] سورة البقرة: 26.

[6] انظر: معاني القرآن للأخفش (59/1)، معاني القرآن للزجاج (104/1)، التبيان للعكبري (43/1).

[7] معاني القرآن للفراء (22/1).

[8] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (993/2)، مغني اللبيب لابن هشام (60/4).

[9] انظر: شرح التسهيل لابن مالك (225/1).

[10] انظر: الأزهية للهروي 83.

[11] انظر الكتاب لسيبويه (156/3)، وشرحه للسيرافي (386/3).

حق"[1]، أي قولهم، ولا يصح تقديم شيء من صلة هذه المصدرية عليها، ولا يُفصل بينها وبين صِلتها؛ لأنها معها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة لا يقدم بعض حروفها على بعض، ولا يفصل بما ليس منها[2].

هذا وإنَّ في مثل قوله Y "بما أخلفوا الله ما وعدوه"[3]، وكذا "بما كانوا يكذبون"[4]، وفي غيرهما ردٌّ على السُّهَيلي في القول بأنَّ الفعل بعد (ما) المصدرية لا يكون خاصًّا، فلا تنسبك إلا مع فعل فيه من الإبهام والتنوع ما فيه، فإنَّ إخلافَهم اللهَ ما وعدوه نوع واحد مستمر، وكذلك كذبهم[5].

و(ما) المصدريَّة تأتي على نوعين:

1-(ما) المَصـدرِيَّة غير الزَّمانِيَّة: أو غير الوَقتِيَّة، وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، ومنه قوله Y "ودوا ما عنتم"[6]، أي عَنَتَكم، وقوله Y "وضاقت عليكم الأرض بما رَحُبَت"[7] أي برحَبِها[8]، وقول الشاعر[9]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذهبَ اللَّيالي وكان ذَهابُهنَّ له ذَهابا[10]

وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلَين متماثلَين، نحو قوله Y "ءامنوا كما ءامن الناس"[11].

2-(ما) المصدرية الزَّمانِيَّة: أو الوَقتِيَّة، وهي التي تُقَدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، وتقع موقِعه، كقولك: ((جُد ما دُمتَ واجِدًا))، أي مدةِ دَوَامِك واجِدًا، وقوله Y "ما دُمتُ حيًّا"[12]، أي مدة

---

[1] سورة آل عمران، جزء من الآية 181، وانظر الأزهية للهروي 83.

[2] انظر رصف المباني للمالَقي 381.

[3] سورة التوبة: 77.

[4] سورة البقرة: 10.

[5] انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (151/3)، الجنى الداني للمرادي 331، مغني اللبيب لابن هشام (46/4)، وبدائع الفوائد لابن القيم (157/1)، نقلًا عن د. الخطيب محقق المغني.

[6] سورة آل عمران، جزء من الآية 118.

[7] سورة التوبة، جزء من الآية 25.

[8] انظر: شرح ابن يعيش للمفصل (85/5)، الجنى الداني للمرادي 331، المغني لابن هشام (46/4).

[9] مجهول، فالبيت من الأبيات مجهولة القائلين، انظر: الهمع للسيوطي (317/1)، الشواهد الشعرية في أمات الكتب لمحمد شُرَّاب (102/1).

[10] البيت من الوافر، والشاهد فيه (ما ذهب)، حيث (ما) مع الفعل في تقدير مصدر (ذَهاب)، شرح المفصل لابن يعيش (186/5)، شرح التسهيل لابن مالك (225/1).

[11] سورة البقرة، جزء من الآية 13، وانظر: المغني لابن هشام (47/4).

[12] سورة مريم، جزء من الآية 31،

دوامي حيًّا[1]، فحذف الظرف وخلفته (ما) المصدريَّة وصِلتها، كما جاء في المصدر الصَّريح، نحو ((جِئتُك صلاةَ العصر))، ((آتيك قُدومَ الحاجّ))[2]، وهي تدل على الزمان بالنيابة، ولو لم تكن كذلك لكانت اسمًا، ولم تكن مصدرية، فالمصدرية حرف، لا اسم[3].

هذا وإنَّ (ما) المصدريَّة الزَّمانِيَّة ظرفية، ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها من الحروف، خِلافًا للزَّمَخشَري الذي أجاز مشاركة (أنْ) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله Y "ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربّه أنْ آتاه الله الملك"[4]، وكذا قوله Y "إلَّا أنْ يَصَّدَّقُوا"[5]، وكان تقدير ذلك عنده: وقت إتيانه، وحين تصدقهم، هذا وإن استعمال (أنْ) في التعليل مُجمَعٌ عليه، وهو لائِقٌ في هذا المَوضِع، فلا يُعدَل عنه، واستعمالها في موضع التوقيت لا يَعترِف به أكثر النَّحويّين، وكل مَوضِعٍ ادُّعِيَ فيه ذلك صالحٌ للتعليل، فالعُدُول عنه مُوقِعٌ في لَبسٍ[6].

(ما) في قوله Y "عَزِيزٌ عليه ما عَنِتُّم":

(ما) ههنا إمَّا أنْ تكون صِلةً زائِدةً، أو أنَّها مَصدَرِيَّة، وكَونُها صِلةً زائدةً لا يَستقيم النَّظمُ به؛ إذ الصلة يستقيم الكلام بدونها، إلا أنْ تكون داخلةً على حرف مُختَصٍّ بالأسماء فتَصِله بالأفعال[7]، ولا أعلم أحدًا قال بهذا الوجه، حتى أنَّ الثَّعلبيَّ الذي جاء في تفسيره القول بهذا الوجه قدَّر الكلام حين قدَّره بقول (عَنَتُكُم)[8]، ولا أعلم كيف يستقيم أنْ تكون (ما) صلةً وتقدير الكلام (عَنَتُكُم)، إلَّا أنْ يكون هذا خَلطٌ مِن النُّسَّاخ، ولكنْ لا يَبعُد أنْ يكون ما نقله ابن المُختار هو النُّسخَة المُطابِقَة لِما سَطَرَه الثَّعلَبِيُّ؛ فقد تابَع الثَّعلبيَّ في هذا المَوضِع بِتَمامِه البَغَوِيُّ في تفسيره[9]، وتفسير البَغَوِيّ تلخيص

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك (225/1)، المغني لابن هشام (51/4).

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق، والجنى الداني للمرادي 330.

[4] سورة البقرة، الآية 258.

[5] سورة النساء، جزء من الآية 92.

[6] شرح المفصل لابن يعيش (86/5)، شرح التسهيل لابن مالك (226/1)، الجنى الداني للمرادي 330.

[7] تقدم بيانه في كَفِّ (ما) الصِّلة بعض الحروف، وتهيئتها للدخول على الأفعال.

[8] سبق تخريجه.

[9] تفسير البغوي (115/4).

لتفســير الثعلبي[1]، غيرَ ذلك تتابع العلماء على القول بمصــدرية (ما) في هذا الموضــع[2]، وعليه القول بحرفيتها، إلا ما شَذَّ به الأَخفَش في قوله بأنَّ (ما) ههنا اسم، و(عَنِتُم) صِلتُه[3].

الترجيح:

مما سبق الذي يظهر -لي- أنَّ الصَّـواب كان في قول ابن المختار، وما جاء في تفسـير الثَّعلَبيِّ ظاهر التَّناقُض، ولا يَبعُد أنْ يكون ما نســبه إليه ابن المُختار هو ما قال به، وعلى كلٍّ فإنَّ في كلامِه خطأً لا مَحالة.

---

[1] انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (354/13)، ومنهاج السنة النبوية له (12/7).

[2] انظر: معاني القرآن للفراء (456/1)، تفسير الطبري (584/14)، معاني القرآن للزجاج (477/2)، معاني القرآن للنحاس (271/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3200/4)، البسيط للواحدي (538/5)، الكشاف للزمخشري (325/2)، التبيان للعكبري (663/2).

[3] معاني القرآن للأخفش (369/1).

المسألة السابعة

(ثُمَّ) في قوله تعالى "أَثُمَّ إذا ما وقع ءامنتم به"[1]

ملخص التعقب:

يعترض ابن المختار على الثعلبي في تقديره (ثُمَّ) في الآية الكريمة بمعنى (هنالك)، ورأى أنها (ثُمَّ) العاطفة، وأنَّ الأشبه أن يكون معنى الكلام في الآية الكريمة: أبَعدَ وقوع العذاب آمنتم به؟[2].

المناقشة:

لم يختلف القراء في قراءة قوله تعالى "أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به" بضم الثاء من (أثم) في المتواترة[3]، غير أنَّ طلحة بن مُصرِّف قرأ في الشاذ بفتحها[4]، وقراءته هذه لا إشكال فيها، أما القراءة المتواترة ففيها الإشكال، وهي محل البحث.

وإنَّ ثمتَ فرقًا غيرَ خفي بين (ثُمَّ) حرف العطف، الذي يفيد الترتيب مع المهلة[5]، و(هنالك) الاسم الذي يُشار به إلى البعيد، لازم الظرفية[6]، والذي يساويه في الإشارة إلى البعيد (ثَم)، غير أنَّ (هنالك) يُشار به إلى المكان والزمان، بخلاف (ثَمَّ) فإنها تختص بالمكان[7].

وعلى الرغم من هذا التباين بينهما، إلا أنَّ للعلماء في (أثُمَّ) في الآية الكريمة قولين، على النحو التالي[8]:

1- أنها بمعنى (هنالك).

---

[1] سورة يونس، الآية 51.

[2] مباحث التفسير 155، تفسير الثعلبي (134/5).

[3] انظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران 234، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (284/2).

[4] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (134/3)، إعراب القراءات الشواذ للعكبري (646/1)، الدر المصون للسمين الحلبي (217/6)، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (565/3).

[5] انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي 16، رصف المباني للمالَقي 249، الجنى الداني للمرادي 426، مغني اللبيب لابن هشام (219/2)،

[6] انظر: شرح المفصل لابن يعيش (370/2)، شرح التسهيل لابن مالك (250/1).

[7] انظر: المرجعين السابقين.

[8] انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (134/3)، الدر المصون للسمين الحلبي (217/6).

2- أنها حرف العطف المعروف.

أولًا: كونها بمعنى (هنالك):

(هنالك) اسم إشارة، يشار به إلى البعيد، وأصله (هنا)، وهو الاسم الذي يشار به إلى ما قَرُب من المكان خاصَّة، وصاحَبَه لام البُعد وكاف الخطاب، ويُشار به إلى الزمان والمكان[1]، وإنَّ إشـــارته إلى الزمان بمعنى: في ذلك الزمان، أو حينئذٍ[2]، وعلى هذا القول يكون تقدير الكلام في الآية الكريمة: أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشـــركون آمنتم به؟، بمعنى أحينئذٍ تؤمنون؟، وإنَّ هذا التقدير مفاده أنَّ هؤلاء المشركين لا ينفعهم الإيمان عند رؤيتهم العذابَ، وهذا معنى لا شك في صحته، غير أنَّه ليس كل معنًى صـــحيحٍ يكون هو المراد من الكلام، وإذا كان ثمتَ أوجه معنوية صحيحة، فإنَّ من قواعد الترجيح الاعتمادَ على اللغة[3]، وإنَّ (هنالك) تُساوي (ثَمَّ)، لا (ثُمَّ) المذكورة في الكلام، ولمَّا لم يكن المذكور في الكلام (ثَم) لم يكن من الوجاهة لغةً تقدير معناه بما يســـاويها، فلا يقال إنَّ معناه: أهنالك، مع كون الكلام حديثٌ عن زمن، و(ثَم) لا يشـــار بها إلى الزمن، وإنما تختص بالإشـــارة إلى المكان، فلم يكن ممكنًا مجيء الكلام بـــــ (ثَم)، وبذلك يبعُد تقدير معنى الكلام بالحديث عن الظرفية، التي هي دلالة (هنالك).

هذا، وإنه من قواعد الترجيح عند المفسرين أنَّ الوجه الموافق لرسم المصحف أولى من المخالف له[4]، وإنَّ رسم المصحف قد جاء بـــــ (ثُم) مضمومة الثاء، لا مفتوحةً، فالأوْلى بل قد يكون هو الرأي، وما دونه لا يُلتفت إليه أنَّ (ثُم) في الآية الكريمة هي حرف العطف المعروف، أخذًا كذلك بظاهر القرآن الذي لا يجوز العدول عنه، إلا بدليل يجب الرجوع إليه[5].

---

[1] سبق تخريجه.

[2] انظر في بيان معنى (هنالك) في آيات متفرقة: معاني القراءات للأزهري (44/2)، إعراب القرآن للنحاس (146/2)، مشكل إعراب القرآن لمكي (157/1)، شرح الكافية للرضي (484/2)، همع الهوامع للسيوطي (305/1).

[3] انظر فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار 41.

[4] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي 110.

[5] المرجع السابق 137.

ومن القـائلين بهـذا القول الطبري والثعلبيّ والبَغَوي وابن الجَوْزِي، رحم الله الجميع[1].

في حين قد ردَّ هذا القول على قائليه -خصـــوصًـــا الطَّبَرِي- جَمعٌ من العلماء، منهم مَكي بقولـه: ((وهو غلطٌ منـه، إنمـا التي تكون بمعنى (هنـالـك) هي المفتوحـة الثاء)[2]، وابن عطية بقوله: ((المعنى أنَّها (ثُم) المعروفة،.......وما ادَّعاه الطَّبَرِي غير معروف))[3]، والسَّـــمين الحلبي بقولـه: ((وقـد قـال الطَّبَرِي مـا لا يُوافَق عليه،......... فإن كان قصد تفسير المعنى[4] -وهو بعيد- فقد أبْهم في قوله؛ لأنَّ هذا لا يُعرَف في (ثُم) بضم الثاء))[5]، وابن هشـام بقوله: ((وهذا وَهْم، اشـتبه عليه (ثُم) المضمومة الثاء بمفتوحتها))[6].

مما ســبق يظهر -لي- صـحة هذا القول معنىً، مع ضــعفه لغةً، فيَبعُد كونه هو المراد.

ثانيًا: كونها حرف العطف المعروف:

هذا القول مفاده أنَّ (أثُم) مكونة من همزة الاســتفهام و(ثُم) حرف العطف المفيد للمهلة، وإنَّ الأخذ بهذا القول فيه أخذٌ بما يوافق رســم المصــحف المُجمع عليه، من الصحابة، والأمة من بعدهم، وكذلك فيه أخذٌ بظاهر القرآن، وهو ما لا يجوز العُدُول عنه إلا بدليل، بل وهو المُتَبادِر إلى الذهن، وإنَّ مُؤدَّاه أنْ يكون المعنى: أبَعدَ وقوع العذاب آمنتم به؟ وهو معنًى صـــحيح، بل قد يكون هو الأقرب إلى الصـــواب من ســـابقه؛ إذ إنَّ القول بحصـــول الإيمان بعد وقوع الوعيد وتحققه، أولى-عندي- من القول بحصـــوله في وقت وقوع الوعيد وتحققه، وهذا يتفق مع ما جاء في موضـــع آخر من القرآن، وهو قوله تعالى **"هل ينظرون إلا تأويله"**[7]، أي هل ينتظرون -كي

---

[1] انظر: تفسير الطبري (101/15)، تفسير الثعلبي (134/5)، تفسير البغوي (422/2)، زاد المسير لابن الجوزي (334/2).

[2] انظر الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3279/5)،

[3] انظر المحرر الوجيز لابن عطية (134/3).

[4] يقصد الطبري.

[5] انظر الدر المصون للسمين الحلبي (217/6).

[6] انظر المغني لابن هشام (233/2).

[7] سورة الأعراف، الآية 53.

يؤمنوا- إلا ما يؤول إليه أمره بظهور ما نطق به من الوعد والوعيد؟[1]، فمدلول الكلام في هذه الآية، وفي الآية محل البحث، عدم إيمانهم إلا بعد معاينة العذاب، وتفسير القرآن بما جاء فيه أولى مما لم يجئ[2].

ومن القائلين بهذا القول أبو علي الفارسي ومكي والراغب الأصفهاني والزمخشري وابن عطية والفخر الرازي وابن يعيش وابن مالك والبيضاوي والنسفي وابن جزي وأبو حيان والمرادي والسمين الحلبي وابن هشام وابن عاشور ومحيي الدين الدرويش[3]، رحم الله الجميع.

مما سبق يظهر -لي- صحة هذا القول معنًى ولغةً.

الترجيح:

مما سبق يَظهر -لي- أنَّ القول الأَوْلى بالقَبول هو القول بأنَّ (ثُمَّ) في الآية الكريمة هي (ثُمَّ) العاطفة المعروفة، وهو الأقرب -والله أعلم- للمراد، وهو ما يُظهر إصابة ابن المختار، وخطأ الثعلبي.

---

[1] انظر التسهيل لابن جزي (290/1)، تفسير البيضاوي (15/3).

[2] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين 312.

[3] انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (55/4)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3279/5)، إعراب القرآن للأصبهاني 176، الكشاف للزمخشري (351/2)، المحرر الوجيز لابن عطية (134/3)، التفسير الكبير للفخر الرازي (263/17)، شرح المفصل لابن يعيش (100/5)، شرح التسهيل لابن مالك (111/4)، تفسير البيضاوي (115/3)، تفسير النسفي (26/2)، التسهيل لابن جزي (358/1)، الارتشاف لأبي حيان (2366/5)، الدر المصون للسمين الحلبي (217/6)، مغني اللبيب لابن هشام (22/1)، التحرير والتنوير لابن عاشور (193/11)، إعراب القرآن وبيانه للدرويش (258/4).

المسألة الثامنة

عمل (لدن) فيما بعدها

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ (لدن) يُرْفَع بها على مذهب (مذ)، وإنَّ بيت الشعر:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْب مَنْهِم لَدُنْ غُدْوَة حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ[1]

مروي بالوجهين: الخفض والرفع. وقال إنَّ (لدن) ليس فيها إلا الخفض بالإضـــافة، وإنَّ (غُدوَة) تنصب بعدها، وإنَّ بيت الشعر مروي (لدن غدوةً) بالنصب، لا غير**[2]**.

المناقشة:

اعتراض ابن المختار في (لدن) من جهة عملها، وكذا في رواية شـــاهد من الشـــواهد الشـعرية؛ لذا كان جديرًا التعرف على اللغات في (لدن)، ومعناها وعملها، وأوجه الشـبه بينها وبين غيرها، مما يتضمن معناها، وقد يعمل عملها، وكذا أوجه الاختلاف في المعنى والعمل، ومِن ثَمَّ تحقيق معنى (لدن) وعملها. ثم الوقوف على ذلكم الشاهد المذكور.

اللغات في (لدن)، ونوعها:

(لدن) فيها لغات ذكرها ابن مالك على النحو التالي: (لَدُنْ، ولَدَنْ، ولَدُنُ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولُدْ، ولَدْ، ولدًا، ولُدُن)[3]، وقد ذكر غيره غير هذا، حتى ذكر العيني فيها إحدى عشـــرة لغة، فقال: ((وقد عُرِف أنَّ في (لدن) إحدى عشـــرة لغة: (لَدُنْ بفتح اللام وتثليث الدال وبالنون السـاكنة، و(لدن) بضـم اللام وفتحها وسـكون الدال وكسـر النون، و(لَدَى) بفتحتين مقصـور، و(لدْ) بتثليث اللام وسـكون الدال، ولَدْنا بفتح اللام وسـكون الدال بعدها وبالنون بعدها الألف، و(لَدْ) بفتح اللام وضم الدال))[4] اهـ.

وهي اسم، وفي دلالة اسميتها قال المبرد: ((يَدُلُّك على أنه اسم دخول الآلات، كقولك: مِن لدنك))[5] اهــ، ولا يستعمل إلا ظرفًا أو مجرورًا بــ (مِن)، وهو الغالب فيه، وهو لأول الغاية

---

[1] سيأتي التعريف به لاحقًا.

[2] انظر: مباحث التفسير 105، تفسير الثعلبي (58/3).

[3] شرح التسهيل لابن مالك (229/2).

[4] شرح الشواهد الكبرى (610/2).

[5] المقتضب للمبرد (51/1).

زمانًا، أو مكانًا[1]، فتقول: ((مِن لدن صــلاة العصــر إلى وقت كذا))، و((مِن لدن الحائط إلى مكان كذا))، فهي مشتركة في البابين، بابَي الزمان والمكان، فليست كـــ (منذ)، التي لابتداء غاية الزمان فقط[2].وهي تشترك مع (مِن) في استعمالها في البابَين، باب الزمان والمكان.

معنى (لدن):

معناها هو معنى (منذ)، فقولك: ((ما لقيته من لدن يومين))، معناه منذ يومين[3]، وهي بمعنى (عند)، فقوله "لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ"، معناه من عندنا[4].

غير أنَّ (لدن) لا تتمكن تمكن (عند)، ولا تتصــرف تصــرفها؛ لأنك تقول: ((هذا القول عندي صـواب))، ولا تقول: ((هذا القول لدني صـواب))[5]، فإنَّ (لدن) تلزم اسـتعمالًا واحدًا، وهو ابتداء الغاية، بخلاف (عند) التي تسـتعمل في ابتداء الغاية وغيره. وكذلك فإنَّ (لدن) لِما يكون في حضــرتك فقط، بخلاف (عند) التي توسَّــع العرب في اســتعمالها، فجعلوها لما في حضـرتك وما بَعُد، وإن كان أصـلها للحاضـر، قال السِّيرافي: ((فقالوا: عندي مال، وإن كان بخُراسان، وأنت بمدينة السلام، وفلان عنده علم، وإنْ لم يَعنوا به الحَضرَة، .... و(لدن) لا يُتَجاوَز بها حَضرَة الشيء))[6].

وليســـت (لدى) بمعنى (لدن)، خِلافًا للزجاج، الذي جعل (لدى) من جملة اللغات في (لدن)، فقال عن (لدن): ((وفيها لغات، يقال: لَدُ، ولَدُنْ، ولَدُنٌ، ولَدَى، والمعنى واحد، ومعناه مِن قِبَلِه))[7]، وكذلك جعلها القتبي[8]. إلا أنَّ ابن مالك قد رَدَّ ذلك؛ معلِّلًا بقوله عند الحديث عن (عند): ((ويُرادِفُها (لَدَى) في قول سيبويه، وهو الصـحيح، لا قول مَن زعم أنها[9] بمعنى (لَدُن)؛ لأنَّ (لَدُن) مخصــوصـــة بما هو مبتدأ غاية، بخلاف (لدى)، فإنها يُراد بها ما يراد بـ (عند)، كقوله تعالى: "وما كنتَ لديهم إذ يُلْقون أقلامهم أيُّهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ

---

[1] انظر: شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك (284/1).

[2] انظر: شرح ابن يعيش للمفصل (103/2).

[3] انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي 26.

[4] انظر: تأويل مشكل القرآن للقتبي 297.

[5] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (53/2).

[6] شرح الكتاب للسيرافي (126/1).

[7] المرجع السابق.

[8] تأويل مشكل القرآن للقتبي 297.

[9] أي (لَدَى).

يختصمون)"[1]، فهذا موضع صالح لـــ (عند) ولـــ (لدى)، وغير صالح لـــ (لَدُن). و(لَدُنْ) لا تَصـــلح من مواضـــعها إلا فيما هو مبتدأ غاية؛ ولذلك اجتمعت (عند) و(لدُن) في قوله تعالى "آتيناهُ رحمة من عندنا وعلَّمناه من لدُنّا عِلْما")) اهـ[2]. وقد وافقه أبوحيان في ذلك، مُعَلِّلًا ذلك بأنَّ (لَدَى) يُخَبَر بها، بخلاف (لدن) فإنها لا يُخَبَر بها[3].

عمل (لدن):

ولأنها كـ (عند) و(لدى) في أنَّ معناها القرب، أي القرب من الشيء، زمانًا كان أو مكانًا؛ لذلك لزمت الإضافة للبيان؛ إذ كانت مبهمة؛ لأنها لا تختص زمانًا ولا مكانًا معينًا؛ لأنَّ القرب والمجاورة أمر إضافي؛ إذ يكون الشيء قريبًا من زمان أو مكان ما، بعيدًا من آخر[4].

فـ (لدن) ظرف يلزم الإضافة، وفي هذا قال ابن مالك[5]:

وألزموا إضافةً (لدن) فجرّ ونصبُ (غدوةٍ) بها عنهم ندر

وهي تلازم الإضــافة، فتُضــاف إلى مفردٍ وإلى جملة، فمن إضــافتها إلى المفرد قوله "من لدن حكيم عليم"[6]، فتضـــاف (لدن) إلى (حكيم)[7]، ومن إضـــافتها إلى الجملة الاســـمية قول الشاعر[8]:

وتذكرُ نُعماه لّدُن أنتَ يافعٌ إلى أنت ذو فَوْدَيْنِ أبيضُ كالنسر[9]

ومن إضافتها إلى الجملة الفعلية قول الشاعر[10]:

---

[1] سورة آل عمران: 14.

[2] شرح التسهيل لابن مالك (235/2).

[3] التذييل والتكميل لأبي حيان (77/8).

[4] المرجع السابق بتصرف.

[5] انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك (66/3).

[6] سورة النمل: جزء من الآية 6.

[7] انظر: شرح الكتاب للسيرافي (93/1).

[8] لم يُعرَف قائله.

[9] البيت من الطويل، والشاهد فيه ((لدن أنت يافع))؛ إذ أضاف (لدن) إلى الجملة الاسمية (أنت يافع)، و(نُعماه) هي النعمة، و(اليافع) الشاب، و(الفَودَيْن) مفردها (الفَوْد) معظم شعر الرأس مما يلي الأذن، انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (1453/3)، شرح الألفية للمرادي (814/2)، خزانة الأدب للبغدادي (111/7)، تاج العروس للزبيدي (510/8)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (489/3).

[10] لم يُعرَف قائله.

لَزِمنا لَدُن سالمتُمُونا وِفاقَكُم   فلا يَكُ منكم للخِلافِ جُنُوح[1]

على ما سبق فإنَّ الأصل في (لدن) الإضافة؛ إذ إنَّ النون فيها من أصل الكلمة، بمنزلة الدال في (عند)[2].

(غدوة) بعد (لدن):

مِن العرب مَن ينصب بـــ (لدن)، ليس كل لفظ بعدها، وإنما لفظًا واحدًا، وهو (غُدوَة)، وهو الشائع الكثير فيها، على ما حكاه ابن جني[3]، أو هو عن بعض العرب وأقلهم، على ما حكاه يونس وابن خروف[4]، وبه قال ابن مالك في ألفيته كما سلف، وعلى كلٍّ فإنَّ النصب حال جائزة عند بعض العرب، فقد رواها سيبويه عنهم، وصرَّح بأنَّ النصب في (غُدوَة) خاصة دون غيرها، ولا يُقاس عليها، فقال: ((كما أنَّ (لدن) في (غدوة) حال ليست في غيرها، تُنصَب بها))[5]، وحكى الأنباري أنَّ هذا الاختصاص كاختصاص (لات) بـــ (حين)، في قول: ((لات حين))، فإنَّ (لات) لا تعمل إلا في (حين)، وكاختصاص (جاءت) بـ (حاجتك)، في قول: ((جاءت حاجتَك))، فإنَّ (جاءت) لا تعمل النصب كذلك إلا في (حاجتك)[6].

علة نصب (غدوة) خاصة بعد (لدن):

وقد تعددت تعليلات العلماء لهذه الحال في (غدوة) بعد (لدن)، فقد علَّلها ابن السراج والسيرافي وابن جني والزمخشري بأنَّ النون في (لدن) تشبه التنوين؛ إذ تثبت تارة وتحذف أخرى[7]، وجعل السهيلي تلك الحال كحال اسم الفاعل حين ينون، وتشبه (غدوة) بعد (لدن)

---

[1] البيت من الطويل، والشاهد فيه ((لدن سالمتمونا))؛ إذ أضاف (لدن) إلى الجملة الفعلية (سالمتمونا)، انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (1453/3)، مغني اللبيب لابن هشام ط المبارك (550/1)، خزانة الأدب للبغدادي (111/7)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (119/2)، شرح الشواهد لمحمد شراب (257/1).

[2] انظر: شرح الكتاب للسيرافي (127/1).

[3] سر صناعة الإعراب لابن جني (196/2).

[4] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان (1456/3)، والتذييل والتكميل له (75/8)، شرح الألفية للشاطبي (121/4).

[5] الكتاب لسيبويه (210/1).

[6] الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (328/1).

[7] الأصول في النحو لابن السراج (144/2)، شرح الكتاب للسيرافي (127/1)، سر صناعة الإعراب لابن جني (198/2)، المفصل للزمخشري 215.

حينئذٍ المفعول به[1]، إلا أنَّ المرادي ضعَّف هذا التعليل بأنَّ النصب قد سُمِع بعد (لَدُ)، أي محذوفة النون[2]، فقد قال الشاعر[3]:

مِن لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلَائِها[4]

إلا أنَّ سيبويه قد جعل هذا النصب في (شولًا) على إضمار (كان) مُضمَرًا فيها اسمها، فإنَّ (شولًا) تعني الناقة إذا ارتفع لبنها، وجفَّ ضرعها، أو إذا رفعت ذَنَبَها للضِّراب، ولا يصح جر الشَّول بـ (لَدُ)؛ إذ لا يُقال ((من لدن زيدٍ إلى دخوله الدار))، والكلام في البيت على هذا النحو، فيلزم تقدير فعل مضمر ليصح الكلام، فيكون تقديره من لَدُ كانت شولًا فإلى إتلائها، فظهر أنَّ هذا ليس بذاك[5]، وعليه فإنَّ تضعيف المرادي لذلك التعليل ليس في محله. وقد علَّلها ابن يعيش بكثرة الاستعمال[6]، وجعل هو وابن مالك النصب على التمييز، وأنَّ (غدوة) تشبه المُمَيِّز، كما تقول: ((عندي جُبَّةٌ صوفًا))[7]، غير أنَّ أبا حيان ضعَّف هذا التعليل، وجعله مما يعسُر تعقُّله، وذكر أنَّه قيل إنَّ النصب على إضمار (كان) واسمها مضمر فيها، كما قال سيبويه في انتصاب (شولًا) كما سبق. وعلى كُلٍّ فإنَّ (غُدوة) خاصة تُنصَب بعد (لدن) فيما سُمِع عن بعض العرب، وإنْ كان الوجه والقياس فيها الجر، كما قال سيبويه[8].

وجه الرفع في (لدن) بعد (غدوة):

هذا وقد ذكر ابن جني والسهيلي وابن يعيش أنَّ الرفع وجه ثالث في (غدوة) إذا جاءت بعد (لدن)[9]، وذكر ابن مالك وأبو حيان والمرادي وابن هشام أنَّه مذهب كوفي، وأنه على

---

(1) الروض الأنف للسهيلي (321/5).

(2) انظر شرح الألفية للمرادي (815/2).

(3) لم يُعرَف هذا القائل، وإنْ كان النحاس قد نسب البيت للعجَّاج، إلا إنه ليس في ديوان العجَّاج. انظر إعراب القرآن للنحاس (145/1).

(4) البيت من الرجز المشطور، وهو مما تقوله العرب فيما بينهم، كمثلٍ من الأمثال العربية، وهو شواهد سيبويه، من الخمسين بيتًا التي لم يُعرَف قائلها، ولا تُعرف تتمته، والشاهد فيه (لَدُ شَوْلًا) بنصب شولًا بعد (لَدُ)، وهو يُروى بالخفض كذلك، والبيت في نعت إبل، و(شولًا) هي الإبل التي ارتفعت ألبانها وجَفَّت ضروعها، ومفردها (شائلة)، وقيل (شولًا) مصدر (شالت) أي الناقة بذنبها، أي رفعت ذيلها للضراب، فهي (شائل)، والجمع شُوَّل، و(إتلائها) أنْ تسير الناقة متلوة بولدها بعد الوضع، انظر: شرح الكتاب للسيرافي (128/1)، الأفعال لابن الحداد (395/2)، أمالي ابن الشجري (338/1)، لسان العرب لابن منظور (384/13)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (260/1)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (610/2)، خزانة الأدب للبغدادي (23/4)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (70/1).

(5) انظر: شرح الألفية للشاطبي (122/4).

(6) شرح ابن يعيش للمفصل (130/3).

(7) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (130/3)، شرح التسهيل لابن مالك (237/2).

(8) الكتاب لسيبويه (210/1).

(9) انظر: سر الصناعة لابن جني (195/2)، الروض الأنف للسهيلي (322/5)، وشرح المفصل لابن يعيش (130/3).

إضـــمار (كان) التامة[1]، فيكون التقدير: لدن كانت غدوة، أي وُجِدَت غدوة، فتكون (لدن) قد أُضِـيفَت إلى الجملة الفعلية المقدرة[2]، أو أنه كما وجهه ابن جني بأنَّ (غدوة) أشـبهت الفاعل، فقال: ((كذلك شَبَّه بعضهم غدوةً بالفاعل فرفعها، فقال: لدُنْ غُدوةٌ، كما تقول: أقائمٌ زيد؟))[3]، فقال المرادي إنَّ ظاهر كلام ابن جني أنَّ (غدوة) مرفوعة بـ (لدن)[4]، وأراه كذلك.

خلاصة القول:

فتبين مما سـبق أنَّ (لدن) ليس فيما بعدها إلا الخفض بالإضـافة؛ لإبهامها، غير أنْ تكون صلتها (غدوة) خاصة، فإنَّ فيها الأوجه الإعرابية الثلاثة: الجر، وهو القياس، والنصب، وهو المســموع عن بعض العرب أو أكثرهم، والرفع، وهو ما رواه الكوفيون. وليس في صـــلتها الرفع على مذهب (مذ).

الشاهد الشعري:

بعد الرجوع إلى الثعلبي في تفسـيره وجدت أنه قد ذكر الشـاهد الشـعريَّ، قائلًا إنَّ الفراء أنشده مستدلًّا على أنَّ معمول (لدن) فيه وجهان: الخفض بالإضافة، والرفع على مذهب (مذ)، وأنَّ الشـــاهد مروي بالوجهين: الخفض والرفع في (غدوة) بعد (لدن)[5]، والشـــاهد قول أبي سفيان بن حرب[6]:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْب مَنْهِم　　　لَدُنْ غُدْوَة حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ[7]

---

[1] انظر: شرح التسهيل (237/2)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (1456/3)، شرح الألفية للمرادي (816/2)، شرح الألفية لابن هشام (125/3).

[2] هذا التفصيل مستفاد من حاشية أ. يوسف الشيخ البقاعي على شرح الألفية لابن هشام كما في المرجع السابق.

[3] سر الصناعة لابن جني (195/2).

[4] شرح الألفية للمرادي (816/2).

[5] سبق تخريجه.

[6] هو أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، سيد البطحاء، وأبوالأمراء، وسيد قريش في الجاهلية، صحابي كريم من مسلمة الفتح، ومن المؤلفة قلوبهم، شهد الغزوات مع الرسول الكريم ﷺ، وحسن إسلامه، ومات ﷺ وهو عامله على نجران، مات بالمدينة أو بالشام، ت (31هـ أو 31هـ)، انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (66/1)، معجم الصحابة للبغوي (352/3)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1509/3)، الأعلام للزركلي (201/3).

[7] البيت من الطويل، والشاهد فيه ((لدن غدوة))، بنصب (غدوة)، ويُروَى بخفضها على ما حكاه السهيلي، و(مزجر الكلب منهم) أي في مكان يبعد عنهم مقدار ما يبعد الكلب حين يُزجَر، و(لدن غدوة) أي منذ أول النهار، (حتى دنت لغروب) أي الشمس حين تقارب الغروب، فهو يقول قد كنت بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره، انظر: الحيوان للجاحظ (209/1)، حروف المعاني والصفات للزجاجي 26، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري (341/2)، الروض الأنف للسهيلي (321/5)، شرح التسهيل لابن مالك (238/2)، اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (283/1)، الدر المصون للسمين الحلبي (33/3)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1343/3)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (129/1).

ولم أقف على قولٍ لأحد مِمَّن أنشـــد البيت قال إنه رُويَ بالرفع، فلم أقف إلا على كلام للسـهيلي أفاد فيه أنَّ البيت قد رُويَ بوجهَي النصـب والجر[1]، ومَن أنشـدوا البيت في كتبهم - غير السـهيلي ممن وقفت على كلامهم- أنشـدوه مُسـتَدِلِّين به على نصـب (غدوة) بعد (لدن)، ومثالًا على ذلك. وقد صــرَّح العيني بذلك، فقال: ((الاســتشــهاد فيه: في قوله: (لدن غدوة)، حيث جاءت (غدوة) منصوبة))[2].

ولم أقف على شــيءٍ مما نسـبه الثعلبي إلى الفراء، ولربما كان شـيئًا وقف عليه لم يبلغنا، غير أنَّ الفراء كوفي المذهب، والمحفوظ من مذهبهم الخفض بعد (لدن) بالإضــافة، أما الرفع على مذهب (مذ) كما قاله الثعلبي ناسبه إلى الفراء، فهو ما لم أجده في كلام غيره منسوبًا إلى الفراء، ولا إلى الكوفيين، فضلًا عن غيرهم.

الترجيح:

مما سـبق يتبين -لي- أنَّ ابن المختار كان مصــيبًا في اعتراضــه بأنَّ (لدن) ليس فيها إلا الخفض، وبأنَّ الشاهد الشعري المذكور لم يُروَ بالرفع، غير أنه لم يكن مصيبًا في قوله إنه لم يرو إلا بالنصب؛ إذ روي بالخفض.

---

[1] الروض الأنف للسهيلي (321/5).

[2] شرح الشواهد الكبرى للعيني (1344/3).

المسألة التاسعة

اللام في قوله تعالى "ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقولَ للناس كونوا عبادًا لي من دون الله"[1]

ملخص التعقب:

يعترض ابن المختار على الثعلبيِّ في تقدير اللام في (لبشـرٍ) منقولةً من (أنْ)، وأنَّ (أنْ) في الآيـة الكريمـة بمعنى اللام؛ لأنَّـه على هذا يكون تقدير الكلام: (مـا كـان أنْ بشر[2] ليؤتيه الله كذا ثم يقول)، وهو ما لا يفيد المعنى، وأنَّ الوجه أن تُجعَل اللام صلة، وكذلك (أنْ) تُجعَل صـلـة، وتكون (ثُمَّ) بمعنى اللام، فيكون التقدير: (ما كان بشـر يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ليقول للناس)، حتى يستقيم استشـهاد الثعلبي بقوله تعالى "ما كان لله أن يتخذ من ولد"[3]، وقوله تعالى "وما كان لنبي أن يَغُلّ"[4]، ويرى أنَّ ما سبق تكلُّف، والمعنى الصـواب عنده (ما كان لبشـر أن يؤتيه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفسـه)، كما تقول: (ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينَني)[5].

المناقشة:

هـذا مـا أورده ابن المختـار في مبـاحثـه، غير أنـه بـالرجوع إلى تفســـير الثعلبي المطبوع، وجدتُّ أنَّ العبارة التي أوردها الثعلبي، واعترض عليها ابن المختار، نصـها: ((وقـال أهل المعـاني: هذه اللام منقولـة[6]، و(أنْ) بمعنى اللام، وتقدير الآيـة: مـا كـان لبشـــرٍ ليقول ذلك))[7]، فالكلام نقله الثعلبي عن بعض أصـــحاب معاني القرآن، الذين اعتمد كتبهم مصـدرًا يَسـتَمِدُّ منه، والذي يظهر -لي- أنه قد ارتضــى الكلام وقبِله؛ إذ لم يعترض عليه، بل ساقه بدليله، مَقِيسًا على الآيتَين الكريمتَين اللتَين ذكرهما.

---

[1] سورة آل عمران 79.

[2] في مباحث التفسير 106: ((لبشر))، والصواب ما أثبته.

[3] سورة مريم 35.

[4] سورة آل عمران 161.

[5] انظر: مباحث التفسير 106، تفسير الثعلبي المطبوع (101/3)، والرسالة العلمية في تحقيق سورة آل عمران (288/1).

[6] في الرسالة العلمية: ((هذه الآية منقولة)).

[7] سبق تخريجه.

وهذا القول الذي تبناه الثعلبي بأنَّ اللام منقولةٌ و(أنْ) بمعنى اللام، كلام -من وجهة نظري- في محله؛ إذ إنَّ اعتبار الآية الكريمة "ما كان لبشرٍ أنْ يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقولَ" مركبةً من كون منفي متبوع باسم ثم فعل، متصلة بأوله لام النفي أو الجَحْد [1]، فيكون التقدير: (ما كان بشرٌ ليؤتيه)، كقوله تعالى "ما كان لله أن يتخذ من ولد" كما استدل به الثعلبيُّ، وإنَّ نَقْل ابن المختار عن الثعلبي في هذا الموضع ليس دقيقًا؛ استنادًا إلى ما وصل إلينا من تفسير الثعلبي؛ فحرف الجر (مِن) في قوله: ((هذه اللام منقولة (مِن) أنْ)) لم يثبت فيما وصل إلينا من التفسير، فما ذهب إليه الثعلبي من أنَّ اللام منقولةً -في نظري- في محله؛ أما كونها منقولةً من (أنْ)، كما نقل ابن المختار، فهذا ما لم يقل به الثعلبي، ولا أراه قال به أهل المعاني الذين استمد الثعلبي منهم، وهو كما قال ابن المختار خطأٌ بَيِّن.

وكذلك الثعلبي لم يكن دقيقًا في توجيهه؛ إذ مقتضى قوله: ((و(أنْ) بمعنى اللام))، أن تكون (أنْ) الناصبة للفعل (يؤتيه) المذكور أولًا، فيكون تقدير الكلام: ((ما كان بشرٌ ليؤتيه الله كذا ثم يقول))، لا أنْ تكون مقدرةً قبل الفعل (يقول)، فيكون تقدير الكلام: ((ما كان لبشرٍ ليقولَ)) خطأ بالنظر إلى ما استدل به، وهو قوله تعالى "ما كان لله أن يتخذ من ولد"، وكذا قوله تعالى "وما كان لنبيٍّ أن يَغُل".

وإنَّ الذي اختاره ابن المختار في توجيه ما نقله عن الثعلبيِّ، وهو جعل اللام و(أنْ) صلةً، و(ثُمَّ) بمعنى اللام ليستقيم تقدير الثعلبي للكلام (ما كان بشر ليقولَ)، فيه من التكلف ما فيه كما قال ابن المختار؛ إذ جَعْل (ثُمَّ) بمعنى اللام ليس بقول؛ فإنه لم يقل به -فيما أعلم- أحد، وهذا القول الذي مفاده صبُّ النفي المذكور في مطلع الآية الكريمة على فعل القول في قوله تعالى "ثم يقولَ للناس كونوا عبادا لي" الذي يظهر -لي- أنَّ الثعلبيَّ قد استمده من صاحب كتاب نَظْم القرآن أبي علي الجرجاني ، فقد صرَّح بالنقل عنه تلميذه الواحدي في تفسيره، ناقلًا كلامه بتمامه، وهو ما قال به الثعلبيُّ إجمالًا، وخلاصة هذا القول أنَّ النفي في الآية الكريمة واقع غيرَ موقعه على تأويل (ما كان لبشر يكون بهذه الحال أن يقول للناس)، فالمنفي القول، فلما وقع (أنْ) في غير موقعه نَسَقَ عليه بـ (ثم)، ففي الآية على هذا تقديم حرف حقه التأخير، واستدل على هذا بقوله تعالى "ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم"[2]، والتقدير:

---

[1] نقل ابن هشام في المغني (165/3) عن النحاس قوله: ((والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار)).

[2] سورة الفتح، جزء من الآية 25.

ولولا أن تطؤوا رجالًا مؤمنين ونساءً مؤمناتٍ لم تعلموهم، وهذا القول خطأ -فيما أرى- من أوجه:

الأول: أنه قول بأن النفي واقع غير موقعه، وهذا قول بخلاف الظاهر، وهو ما يفتقر إلى دليل.

الثاني: أنه قول بأن في الآية الكريمة تقديم وتأخير، وهو قول مرجوح؛ لانعدام الدليل عليه[1].

الثالث: أنَّ الاستدلال بقوله تعالى **"**ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات**"** ليس في محله؛ إذ فيها ما ليس في الآية الكريمة محل البحث، ففي هذه الآية الكريمة بدل اشتمال، فـــ (أنْ) في موضع الرفع على البدل من (رجال مؤمنون ونساء)، أو من الهاء والميم في (تعلموهم)، فالقول بالتقديم والتأخير فيها مقبول، لا إشكال فيه.

ولم يقل بهذا الرأي أحد من المتقدمين -فيما أعلم- سوى أبي علي الجرجاني[2]، وتابعه الثعلبي[3] وتلميذه الواحدي[4]، ووافقهم الطاهر بن عاشور[5].

ثم إن ابن المختار وصف ما فات من التوجيه وتقدير الكلام بأنه تكلف، وهو مُحِقٌّ في ذلك -فيما أرى- ، لكنه حين أراد أن يذكر وجهته في الآية الكريمة ذكرها مجملةً، ناقلًا ذلك -فيما يبدو لي- من الزمخشري[6]؛ إذ قدَّر الكلام بنفس ما قدره به الزمخشري، وساق مثاله كما هو، فقال: ((بل معناه: ما كان لبشر أن يؤتيه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفســـه، كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني))، ولكنه كلام مُجْمَل، لا توجيهٌ مُفَصَّـــل، غير أن الذي يظهر -لي- أنه قول بأنَّ مَصَـــبَّ النفي هو اجتماع إيتاء النبوة والقول المذكور؛ إذ اعترض على الثعلبي في الوجه المخالف، وهو موافقٌ في ذلك

---

[1] انظر: المكتفى لأبي عمرو الداني 245، مجموع الفتاوى لابن تيمية (218/16)، قواعد الترجيح عند المفسرين (451/1).

[2] في كتابه نظم القرآن، وهو من المعدود مفقودًا، غير أن قوله نقله عنه الثعلبي، ولم يصرِّح، وقد صرَّح تلميذه الواحدي.

[3] سبق تخريجه.

[4] انظر: التفسير البسيط (379/5).

[5] انظر: التحرير والتنوير (294/3).

[6] انظر: الكشاف (378/1).

ظاهر قول الطبري[1] والزجاج[2] والأشموني[3]، وإنَّ القول بأن تقدير (ما كان لبشر أن يؤتيه الله): ما كان بشر ليؤتيه، قول مستقيم، لا إشكالَ فيه، مع إقرار الكلام على نَظْمه، دون القول بالتقديم والتأخير، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ عطف (ثم يقولَ) على (أن يؤتيَه) يُدخِل القول المذكور في حيز النفي، فيكون المراد -والله أعلم- كما قال الزجاج: ((لا يجتمع لنبيٍّ إتيانُ النبوة والقولُ للناس كونوا عبادًا لي))[4]، فإنَّ جملةَ (ثم يقولَ للناس كونوا عبادًا لي) جملةٌ معطوفةٌ منفيَّةٌ بالنفي المذكور في الجملة المعطوف عليها في مطلع الآية الكريمة (ما كان لبشرٍ)، وإنها كما قال الأشموني: ((كما تقول: ما كان لزيدٍ قيامٌ ولا قعودٌ ، على انتفاء كل منهما، والجملة وإنْ كانت في اللفظ منفصلةً فهي في المعنى متصلةٌ ، إذ شرط عطف الجملة على الجملة أنْ يكون بينهما مناسبةٌ بجهةٍ جامعةٍ نحو: زيد يكتب ويُشعِر))[5] ، واللام في (لبشرٍ) لام الاستحقاق كما قال ابن عاشور[6]، فمعنى الآية الكريمة كما يبدو لي: ما يستحق بشرٌ إيتاء النبوة والوصف بها مع القول للناس كونوا عبادًا لي، أي لا يجتمعان.

هذا، ولا اعتبار للرواية الشاذة للآية الكريمة برفع (يقولُ) على القطع والاستئناف؛ إذ إنه كما قال السمين الحلبي: ((هذا العطف لازمٌ من حيث المعنى؛ إذ لو سُكِت عنه لم يصح المعنى؛ لأنَّ الله تعالى قد آتى كثيرًا مِن البشر النبوة، وهذا كما يقولون في بعض الأحوال والمفاعيل: إنها لازمة، فلا غَرْوَ أيضًا في لزوم المعطوف))[7].

الترجيح:

مما سبق يتبين -لي- أنَّ رأي ابن المختار -وهو أنَّ اللام في (لبشر) ليست منقولةً من (أنْ) بمعنى اللام، وأنَّ القول بهذا تكلف، وأنَّ الصواب أن يقال إنَّ تقدير الكلام: ما كان لبشر أن يؤتيه الله ذلك، ثم يأمر الناس بعبادة نفسه- رأي في محله. ورأي الثعلبيِّ وتلميذه الواحديِّ فيما نقلاه عن أبي علي الجُرجَانيِّ - مباعد للصواب.

---

[1] انظر: تفسير الطبري (538/6).

[2] انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (435/1).

[3] انظر: منار الهدى للأشموني (177/1).

[4] سبق تخريجه.

[5] سبق تخريجه.

[6] سبق تخريجه.

[7] انظر: الدر المصون (272/3).

المسألة العاشرة

دلالة (على) واللام و(عند) فيما يتعلق بقوله ﷻ "وأنبتنا عليه شجرة من يقطين"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ: "أنبتنا عليه" أي له، على أنَّ ذلك ما جاء في اللغة الصحيحة؛ وذكر أسبابًا يأتي ذكرها لاحقًا -إن شاء الله-، وكذلك اعترض عليه في توجيهه الكلمة الكريمة "أنبتنا له" بمعنى (عنده)؛ على أنه غير مسموع، وكذلك ذكر تعليلات لذلك، واعترض على تمثيل الكلمة الكريمة "أنبتنا عليه" بقوله ﷻ "ولهم عليَّ ذنب"[2]، ثم جعل غاية القول في هذه الكلمة الكريمة أنْ يقال إنَّ استعمال حرف الجر (على) في هذا الموضع من صلة التضمين؛ إذ معظم المقصود من إنبات الشجرة تظليله، فكأنَّ معنى التظليل في ضمن الإنبات، فعُدِّي الإنبات تعدية التظليل، فكأنه ﷻ قال: وأنبتنا مُظَلِّلَةً عليه، وأنَّ هذا في مثل قوله ﷻ "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"[3]؛ لأنَّه في المخالفة الإعراض، فُعُدِّي تعديَتَه، وأنَّ نحو هذا كثير[4].

المناقشة:

بالرجوع إلى تفسير الثعلبي وجدت أنَّ الثعلبي قد قال بأنَّ (عليه) بمعنى (له)، وأنَّ القول بأنها بمعنى (عنده) قول نقله بصيغة التضعيف قائلًا: ((وقيل))، ولكن لكونه قد نقله، واعترض عليه ابن المختار فإنه يكون محل نظر.

وإنَّ اعتراض ابن المختار في هذا الموضع يتلخص بحثه في الإجابة عما يلي:

1- ما معنى (على)؟
2- ما معنى اللام؟
3- ما معنى (عند)؟
4- ما معنى (على) في قوله ﷻ "ولهم عليَّ ذنب"؟
5- هل يصح التضمين في الأفعال؟
6- هل (يخالف) ضُمِّن معنى (أعرض) في قوله ﷻ "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" المذكور آنفًا؟

---

(1) سورة الصافات: 146.

(2) سورة الشعراء: 14.

(3) سورة النور: 63.

(4) مباحث التفسير: 256، تفسير الثعلبي (171/8).

7- ما القول في الآية الكريمة محل البحث؟

أولًا: معنى (على):

قال الزجاجي: ((على لَهَا ثَلَاثَة مَوَاضِـع، تكون اسـمًا وفعلًا وحرفًا، فالفعل قَوْلك: ((علا فلَان يَا زيد))، والحرف قَوْلك: ((على زيد مَال))، وَالِاسْم قَوْلك: جِئْت من عَلَيْهِ))، بِمَعْنى من فَوْقه))[1]، وقال المرادي: ((...... (على) التي تجر ما بعدها فيها خلاف، فمشـــهور مذهب البصـريين أنها حرف جر، إلا إذا دخل عليها حرف الجر......))[2]، فقد قال سـيبويه: ((وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا؛ ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه.....))[3]، وقد استدلَّ سيبويه كذلك على وقوعها اسمًا[4] بقول الشاعر[5]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ[6]

غير أنَّ الذي يعني في هذا الموضـع (على) الحرفية وما تتضـمنه من المعاني؛ إذ بها جاءت الآية الكريمة محل البحث. وقد ذكر المرادي وابن هشـــام لها ثمانية معانٍ، وهي على النحو التالي[7]:

الأول: الاســتعلاء، أي الفوقية، وهذا أصـــل معناها، كما قال ســيبويه: ((أما (على) فاسـتعلاء الشــيء))[8]، ويكون حسًّـا، إما على المجرور، وهو الغالب، كقوله ﷺ "وعليها

---

(1) حروف المعاني والصفات للزجاجي 23.

(2) الجنى الداني للمرادي 470.

(3) الكتاب لسيبويه (230/4).

(4) المرجع السابق.

(5) هو مُزاحِم بن الحارث العُقَيلي، أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي، شاعر إسلامي، ذكره ابن سلَّام في الطبقة العاشرة، لا كما قال ابن سيده أنه جاهلي، وهو بدوي فصيح، وكان في زمن جرير والفرزدق، وكان جرير يصفه ويقرظه ويمدحه، وكذا فعل الفرزدق، وذو الرمة، ذكر ابن سلَّام عنه أنه كَانَ رجلا عزلا، وَكَانَ شجاعا، وَكَانَ شَدِيد أسر الشّعْر، حلوه، وَكَانَ مَعَ رقة شعره صَعب الشّعْر، هجَّاءً وصَّافًا، وأكثر شعره في الوصف والغزل، توفي نحو (120 هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام الجمحي (769/2)، المقاصد النحوية للعيني (1240/3)، الأعلام للزركلي (211/7).

(6) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد فيه (من عليه)، وهو ورود (على) بعد حرف الجر (مِن)، فتكون اسمًا، ظرف مكان بمعنى (فوق)، والبيت من قصيدة لامية يصف فيها القطا، من أحسن ما وصفت به، ومعنى البيت كما شرحه بدر الدين العيني: أنها أقامت مع فرخها حتى احتاجت إلى ورود الماء وعطشت، فطارت تطلب الماء عندما تم ظمؤها؛ لأنها كانت تشرب في كل ثلاثة أيام أو أربعة مرة، فلما جاءها ذلك الوقت طارت. انظر: الكتاب لسيبويه (231/4)، شرح شواهد الألفية لبدر الدين العيني (1240/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (425/1)، خزانة الأدب للبغدادي (147/10)، المعجم المفصل في شواهد العربية (562/6)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شرَّاب (233/2).

(7) انظر: الجنى الداني للمرادي 476، مغني اللبيب ط. المبارك لابن هشام 190.

(8) سبق تخريجه.

وعلى الفلك تحملون"[1]، وكقوله ﷺ "كل من عليها فان"[2]، وإما على ما يَقرُب من المجرور، كقوله تعالى "أو أجد على النار هدى"[3]، أي قريبًا منها، ويكون الاستعلاء معنًى، كقوله ﷺ "فضلنا بعضهم على بعض"[4]، ولم يُثبِت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى، وما احتمل خلافه تأولوه على تضمين ما تعلقت به معنى غيره، مما يتعدَّى بـ (على).

الثاني: المصاحبة، كقوله ﷺ "وآتى المال على حبه"[5]، وكقوله ﷺ "وإنَّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم"[6].

الثالث: المجاوزة، يعني أنْ تكون (على) بمعنى (عن)، ومنه قول الشاعر[7]:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير   لعمر أبيك أعجبني رضاها[8]

فقوله (عليَّ) يعني عنِّي.

وقد نقل المرادي عن ابن مالك أنَّ (على) الواقعة بعد (خفي) و(تعذَّر) و(استحال) و(غضب) وأشباهها – تعني المجاوزة، بمعنى (عن)[9].

---

[1] سورة المؤمنون: 22.

[2] سورة الرحمن: 26.

[3] سورة طه: 10.

[4] سورة البقرة:253.

[5] سورة البقرة: 177، سورة الإنسان: 8.

[6] سورة الرعد: 6.

[7] هو القحيف بن خمير بن سليم العقيلي، شاعر مقل، عده ابن سلَّام الجمحي في الطبقة العاشرة من الإسلاميين، وكان معاصرا لذي الرمة، له تشبيب بمحبوبته خرقاء، وعاش إلى ما بعد يوم الفلج سنة 126هـ، وله ديوان مطبوع. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام الجمحي (791/2)، الأعلام للزركلي (191/5).

[8] البيت من الوافر، والشاهد فيه (رضيت عليَّ) على أنَّ (على) فيه بمعنى (عن)، فإنَّ (رَضِيَ) يتعدَّى بـ (عن)، وقد نقل السيوطي عن الكسائي أنه قال: ((حمل (رضي) على نقيضه وهو (سخط)......)) اهـ، فعدّاه بالحرف الذي يتعدى به ضده، وهو (على)، والعرب تحمل الشيء على ضده، كما تحمله على نظيره، ويحتمل أن يكون (رَضِيَ) ضُمِّن معنى (عَطَفَ)، ويُروى البيت: بَنو نُمير وَبَنُو تَميم وَبَنُو قُشَيْر، قاله ابن دريد. انظر: الخصائص لابن جني (313/2)، المقاصد النحوية لبدر الدين العيني (1226/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (416/1)، خزانة الأدب للبغدادي (132/10)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (279/8).

[9] نقله المرادي عنه، ولم أهتد إليه في كتب ابن مالك.

الرابع: التعليل، أي أن تكون بمعنى لام التعليل، كقوله تعالى "لتكبروا الله على ما هداكم"[1]، وهذا الشاهد محتمل؛ إذ فيه قولان معتبران، ذكرهما السمين الحلبي[2]، فأحدهما: أنَّ (على) جاءت على بابها من الاستعلاء، وأنَّ (تكبروا) تضمن معنى (تحمدوا)، والثاني: وهو أنَّ (على) بمعنى لام التعليل؛ فتبين بهذا أنَّ كون (على) بمعنى لام التعليل احتمال.

الخامس: الظرفية، أي موافقة (في)، كقوله تعالى "واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان"[3]، وتؤولت الآية على تضمين (تتلو) معنى (تتقوَّل).

السادس: موافقة (مِن)، كقوله تعالى "إذا اكتالوا على الناس يستوفون"[4]، ذكره المرادي عن بعض النحويين. والبصريون يقولون في مثل هذا بالتضمين، أي تضمين (اكتالوا) معنى (حكموا)، أي إذا حكموا على الناس في الكيل[5].

السابع: موافقة الباء، كقوله تعالى "حقيق على أنْ لا أقول"[6]، قال الفراء: ((وَفِي قراءة عبد الله[7]: "حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أقول عَلَى الله" فهذه حجة من قرأ (عَلَى) ولم يضِف[8]؛ والعربُ تجعل الباء فِي موضع (عَلَى)، ((رميت عَلَى القوس، وبالقوس))، و((جئت عَلَى حال حسنة، وبحال حسنة)).......))[9] اهـ.

لِمَا سبق قال المرادي إنَّ قراءة عبد الله هذه تفسيرٌ لقراءة الجماعة، ثم قال: ((وروي عن العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله))[10]، وقد ذكره ابن دريد ومكي وابن سيِّده[11].

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض، كقول الراجز[12]:

---

(1) سورة الحج: 37.

(2) الدر المصون للسمين الحلبي (287/2).

(3) سورة البقرة: 102.

(4) سورة المطففين: 2.

(5) سبق تخريج كلام المرادي.

(6) سورة الأعراف: 105.

(7) هو ابن مسعود، الصحابي الجليل، رضي الله عنه، وقد تمت ترجمته.

(8) أي لم يجر؛ إذ إن حروف الجر تسمى حروف الإضافة.

(9) معاني القرآن للفراء (386/1)، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (114/3).

(10) سبق تخريجه.

(11) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (1314/3)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (147/1)، المخصص لابن سيّده (241/4).

(12) بعض الأعراب، كما قال سيبويه.

إنَّ الكريم وأبيك يعتمل إنْ لم يجد يومًا على مَن يتكل[1]

قال سـيبويه: ((وقد يجوز أن تقول: بمن تمرر أمره، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى عليه وبه؛ وليس بحد الكلام، وفيه ضـعفٌ. ومثل ذلك قول الشـاعر، وهو بعض الأعراب.....))، ثم ذكر البيت، وقال: ((يريد: يتكل عليه، ولكنه حذف. وهذا قول الخليل))[2]، فتبيَّن أنَّ هذا قول الخليل، وأنَّ سـيبويه يضـعِّفه. وقد قال بزيادة (على) في مثل هذا البيت ابن جني، ووافقه ابن مالك[3]. وإنَّ البيت يحتمل أن يكون الكلام قد تم عند قوله: (إن لم يجد يومًا)، ثم قال: (على مَن يتَّكِلُ؟)، وتكون (مَن) استفهامية، قاله أبو حيان والمرادي[4].

وقد قال ابن مالك بمجيء (على) زائدة دون تعويض؛ واستدل على ذلك بقول الشاعر[5]:

أَبَى الله إلا أنَّ سَرَحةَ مالكٍ على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ[6]

فخرَّج البيت على زيادة (على)؛ على أنَّ (تروق) متعدٍّ مثل (أعجب)؛ لأنهما بمعنًى واحد، فإنه يقال: راقني حُسـن الجارية وأعجبني عقلها، وأنه في الحديث النبوي الشـريف: ((مَن حلف على يمين، فرأى غيرها خيرًا منها، فلْيُكفّر عن يمينه، وليفعل الذي هو خير))[7]، والأصل: مَن حلف يمينًا.

---

[1] البيت من الرجز، والشاهد فيه زيادة (على) تعويضًا عن المحذوفة؛ إذ أصل الكلام (من يتكل عليه). انظر: معجم العين للخليل (153/2)، الكتاب لسيبويه (81/3)، شرح الكتاب للسيرافي (279/3)، خزانة الأدب للبغدادي (143/10)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شراب (326/2).

[2] الكتاب لسيبويه (82/3).

[3] انظر: الخصائص لابن جني (307/2)، شرح التسهيل لابن مالك (161/3).

[4] انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان (227/11)، وقد سبق تخريج كلام المرادي في الباب.

[5] هو أبو المثنى حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر بن صعصعة الهلالي، ذكره ابن سلَّام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين، وذكر ياقوت الحموي أنه من المخضرمين، وذكره أبو نعيم الأصبهاني وابن عساكر وابن الأثير وابن حجر في الصحابة، وقد ذكر ابن عساكر أنَّ الأصمعي عدَّه من فصحاء شعراء العرب في الإسلام، مات في حدود (70هـ). انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (903/2)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (377/1)، تاريخ دمشق لابن عساكر (269/15)، أُسْد الغابة لابن الأثير (537/1)، الوافي بالوفيات للصفدي (118/13)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (109/2).

[6] البيت من الطويل، والشاهد قوله (على كل أفنان العضاه تروق)، على أنَّ (على) زائدة من غير عِوَض، وهذا البيت يُكنِّي فيه الشاعر بالسرحة عن امرأة؛ إذ كان أمير المؤمنين عمر نهى عن التشبيب بالنساء، والسرحة هي الشجرة الطويلة الضاربة في السماء، فيُستَظلُّ ببردها في الحر، و(العضاه) هو شجر البر ذو الشوك، و(تروق) على هذا الاستشهاد بمعنى (تعجب)، وتحتمل تشرُف وتفضُل. انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (32/1)، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (277/1)، ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (66/1)، خزانة الأدب للبغدادي (144/10)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شراب (168/2).

[7] أخرجه أحمد (403/8)، ومسلم (1271/3)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وإنَّ هذا خلاف مذهب سيبويه، كما سبق تبيينه، وقد نصَّ على هذا المرادي[1]، وذكر أنَّه مِن النحاة مَن لا يُجَوِّز ذلك، فقال: ((ولا حجةَ في ذلك، لأنَّه يحتمل تضـــمين (تزُوق) معنى (تشرُف)، وتضمين (حلف) معنى (جَسُر). وقد نصَّ سيبويه على أنَّ (على) لا تزاد))[2].

هذا، وقد قال المرادي: ((وزاد بعضهم في معاني (على) موافقة اللام، كقوله تعالى "أذلةٍ على المؤمنين"[3]))[4].

وقد ذكر الزمخشـــري في هذه الآية الكريمة وجهَين[5]، **أحدهما:** أن يُضَـــمَّن الذُّلُّ معنى الحُنُوِّ والعطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم، على وجه التذلل والتواضــــع، وهذا القول قريب وجيه. **والثاني:** أنهم مع شــــرفهم وعلو طبقتهم وفضـــلهم على المؤمنين - خافضـــون لهم أجنحتهم، ونحوه قوله عز وجل "أَشِـدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ"[6]، وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان على أنه حذف للمضـــاف، فتقدير الكلام على هذا الوجه كما قال هو: أذلة على فضـــلهم على المؤمنين[7]، إلا أنه كما قال السمين الحلبي ليس حذفًا للمضاف فحسب، بل حذف للحرف (على)، وللمضاف (فضل)، وللمضاف إليه (هم)، وإنْ كان قد اعترض على هذا قائلًا: ((ولا أدري ما حمله على هذا؟))، وما حمل أبا حيان على هذا إلا تبيين الوجه فقط؛ إذ مقتضــــاه ما قاله تمامًا، وقد صدَّره بقوله: ((وقيل.........)) فذكره، وهو ما يُشعِر بعدم تأييده له، وإنه – فيما أرى- كذلك لا يُؤَيَّد.

وعليه فإنَّ القول بأنَّ (على) بمعنى اللام -فيما أرى- بعيد؛ إذ لا أعلم شـــاهدًا يفيد به غير هذا الشاهد المردودة دلالته.

وقد قال المرادي: ((إنَّ أكثر هذه المعاني إنما قال بها الكوفيون، ومَن وافقهم، كالقتبي، والبصريون يؤوِّلُون ذلك، والله أعلم))[8]، أي يقولون بالتضمين فيما سبق ذكره من الشواهد، نافِين تلك المعاني المذكورة كلها، بما في ذلك أن تكون (على) بمعنى اللام بالضرورة.

---

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) سورة المائدة: 54.

(4) الجنى الداني للمرادي 480.

(5) الكشاف للزمخشري (648/1).

(6) سورة الفتح: 29.

(7) البحر المحيط لأبي حيان (298/4).

(8) الجنى الداني للمرادي 480.

التاسع: الإضراب والاستدراك، وقد ذكره ابن الحاجب وابن هشام[1]، ومنه ما في قول الشاعر[2]:

وَقد زَعَمُوا أنّ المحبّ إذا دنا ... يَمَلُّ وأنّ النّأي يشفي مِن الوَجدِ

بكلٍّ تداوينا فَلم يَشفِ مَا بِنَا ... على أنَّ قربَ الدَّار خيرٌ مِن البُعدِ

على أنّ قربَ الدّار لَيْسَ بنافعٍ ... إذا كَانَ مَن تهواه لَيْسَ بِذِي وُدِّ[3]

فقد أبطل بـ (على) الأولى عُمُوم قَوْله (فلم يشف مَا بِنَا)، فَكَأنه قَالَ: بلَى إِنَّ فِيهِ شِفَاءً مَا، ثمَّ أبطل بِالثَّانِيَةِ قَوْله (على أَنَّ قرب الدَّار خير من الْبعد).

هذا وقد ذكر الزجاجي أنَّ (على) تقع بمعنى (عند)، واستدلَّ بقوله ﷺ "ولهم عليَّ ذنب" أي عندي[4]، لكن بعد النظر في هذا الشاهد، وتقصّي ما يحتمل من أقوال العلماء فيه، وجدتُ أنَّ أقوال العلماء فيه مردها إلى وجهَين:

أحدهما: أنَّ (عليَّ) بمعنى (عندي)، على أنَّ (على) بمعنى (عند)، وبالنظر فإنَّ (على) في هذا الشاهد حرف، و(عند) اسم، ظرف مكان، ولم يقل بهذا الوجه –حسب اطّلاعي- إلا أبو عبيدة والعَوتَبي الصَّحَارِي والقرطبي[5]، ولم يذكر هذا المعنى لـ (على) الحرفية من اللغويين –فيما وقفت عليه- سوى الزجاجي. في حين أنَّ الهروي ذكر أنَّ (على) الاسمية تحتمل أنْ تكون بمعنى (عند) أو (فوق) في مثل الشاهد المذكور آنفًا:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها ... تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ[6]

---

[1] انظر: أمالي ابن الحاجب (454/1)، المغني لابن هشام ط. المبارك 189.

[2] هو ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد، مِن بني عامر بن تيم الله، مِن خثعم، أبو السري، والدمينة أمه، وهو شاعر بدوي، من شعراء العصر الأموي، كان مِن أرقِّ الناس شعرًا، قلَّ أنْ يُرى مادحًا أو هاجيًا؛ أكثر شعره الغزل والنسيب والفخر، واختار له أبو تمام في باب النسيب مِن ديوان الحماسة ستة مقاطيع، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي، وهو عائدٌ من الحج نحو (130 هـ). انظر: شرح شواهد المغني للسيوطي (425/1)، الأعلام للزركلي (102/4).

[3] الأبيات من الطويل، والشاهد في البيتين الأخيرين على أن (على) هنا، للاستدراك والإضراب، فهي في البيت الأول منهما إضراب عن قوله (لم يشف)، فجعل قرب الدار فيه بعض الشفاء، وفي البيت الثاني استدراك لعموم معنى البيت الأول، ويريد أنه لا يكون قرب الدار خيرا إلا مع الوُدِّ، وقوله (النأي) البعد، و(الوجد) الحب. انظر: ديوان ابن الدمينة 32، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (101/2)، أمالي ابن الحاجب(454/1)، خزانة الأدب للبغدادي (413/5)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد حسن شراب (321/1).

[4] حروف المعاني والصفات 23.

[5] انظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (84/2)، الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (373/1)، تفسير القرطبي (129/15).

[6] سبق تخريجه والتعريف بقائله.

فيتبين من هذا أنَّ التي تحتمل أنْ تكون بمعنى (عند)- هي (على) الاســـمية، لا الحرفية، فضلًا عن أنَّ ثمت وجهًا آخر محتمل في ذلك الشاهد المذكور، وهو ما يُضعِف الاستشهاد به على وجه من وجوه اللغة، من المفترض أن يطَّرد.

الثاني: أنَّ المراد بالذنب تبعته، ويتوجه هذا بواحدة من اثنتين، **الأولى:** أنَّ ثمت حذف في الكلام، فثمت مضـــاف محذوف، وتقدير الكلام ولهم عليَّ دَعوَى ذنب، أو تَبِعَة ذنب، وقد ذكر هذا التوجيه الطبري والواحدي والكرماني والبغوي والزمخشــري وأبو حيان[1]، **الثاني:** أنه سَمَّى تَبِعَة الذنب ذنبًا، كما سَمَّى جزاء السيئة سيئة، كما في قوله تعالى **"**وجزاء سيئة سيئة مثلها**"**[2]، وقد قال بهذا التوجيه الزمخشري ووافقه أبو حيان[3].

مما سبق يتبين -لي- أنَّ الاستدلال بالآية الكريمة السابقة على أنَّ (على) الحرفية بمعنى (عند) غير قويٍّ لغةً، وإنْ كان يصلح تفسيرًا.

وخلاصة القول أنَّ (على) الحرفية بمعنى اللام، أو بمعنى (عند) بعيد.

معنى (عند):

قال المبرد: ((معناها الحضرة))[4]، فهي اسم للحضور كما قال ابن مالك: ((.....و(عند) للحضور، أو القرب، حِسًّا أو معنًى))[5]، بل أحسن من هذا أن يُقال كما قال ابن هشام: ((اسم لمكان الحضور؛ فإنها ظرف، لا مصدر، وتأتي أيضًا لزمانه))[6]، وهذا الحضور يكون حسيًّا ومعنويًّا، فالحسّيُّ كقول الله ﷻ **"**فلما رآه مستقرًّا عنده**"**[7]، والحضور المعنويُّ كقوله ﷻ **"**قال الذي عنده علم من الكتاب**"**[8]، وهي للقرب الحسّيِّ والمعنويِّ، فالقرب الحسيُّ كقوله ﷻ **"**عند

---

(1) تفسير الطبري (337/19)، التفسير البسيط للواحدي (28/7)، غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني (829/2)، تفسير البغوي (108/6)، الكشاف للزمخشري (303/3)، البحر المحيط لأبي حيان (144/8).

(2) سورة الشورى: 40.

(3) المرجع السابق.

(4) المقتضب للمبرد (51/1).

(5) التسهيل لابن مالك (97/1).

(6) مغني اللبيب لابن هشام ط. الخطيب (440/2).

(7) سورة النمل: 40.

(8) أول الآية السابقة.

سدرة المنتهى"[1]، والقرب المعنويُّ كقوله ﷺ "وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار"[2]، وهي كذلك للزمان، كقولك: كان هذا عند انتصاف النهار، كما حكاه الزجاجي[3].

مما سبق يتبين أنه لا صلة معنوية بين (عند) الظرفية و(على) الحرفية، فيكون ما ذكره الثعلبي من أنَّ (عليه) بمعنى (عنده) ضعيف لغةً، وإن كان قد يصلح تفسيرًا.

معاني اللام:

اللام حرف كثير المعاني والأقسام، وهي قسمان، قسم عاملة، وقسم غير عاملة.

فاللام العاملة قسمان، أحدهما: جارة، والثاني: جازمة. وقد زاد الكوفيون قسمًا ثالثًا، وهو اللام الناصبة للفعل المضارع بنفسها عندهم.

أما اللام غير العاملة فهي خمسة أقسام: لام الابتداء، واللام الفارقة، ولام الجواب، واللام الموطِّئة، ولام التعريف عند من جعل حرف التعريف أحاديًّا.

فهذه ثمانية أقسام، على اختلافٍ في بعضها، كما سَلَف ذكره.

وإنَّ الذي يَهُمُّ ذكره في هذا الموضع هي اللام الجارة، والتي تحتمل أنْ تكون بمعنى (على) المذكورة في آية البحث الكريمة. وقد ذكر العلماء كالمرادي وابن هشام والسيوطي لها معانٍ كثيرة، تبلغ نحو ثلاثين معنًى[4]، أذكرها باختصار ما أمكن.

الأول: الاختصاص، نحو: الجنة للمؤمنين. ولم يذكر الزمخشري في مفصله غيره[5]. وقد قيل: هو أصل معانيها.

الثاني: الاستحقاق، نحو: النار للكافرين. قال بعضهم: وهو معناها العام، لأنه لا يفارقها.

الثالث: المِلك. نحو: المال لزيد. وقد جعله بعضهم أصل معانيها. إلا أنَّ المرادي قال إنَّ الظاهر أنَّ أصل معانيها الاختصاص، وإنَّ المِلك نوع من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه. وكذلك الاستحقاق؛ لأنَّ مَن استحق شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص.

الرابع: التمليك، نحو: وهبت لزيد دينارًا.

الخامس: شِبه المِلك، نحو: أدوم لك ما تدوم لي.

---

(1) سورة النجم: 14.

(2) سورة ص: 47.

(3) حروف المعاني والصفات للزجاجي 1.

(4) الجنى الداني للمرادي 95، مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك 275، همع الهوامع للسيوطي (454/2).

(5) المفصل للزمخشري 282.

السادس: شبه التَّمليك، نحو **"**والله جعل لكم من أنفسكم أزواجًا**"**[1].

السابع: التَّعليل، نحو: زرتك لشرفك.

الثامن: النَّســــب، نحو: لزيد عم، هو لعمرو خال. ذكر هذا المعنى ابن مالك[2]، غير أنَّ المرادي قال: ((إنه ليس فيه تحقيق، وإنما اللام في هذا للاختصاص)) [3].

التاســـع: التبيين، ولام التبيين هي اللام الواقعة بعد أســـماء الأفعال، والمصـــادر التي تشـبهها، مُبيِّنة لصـاحب معناها. نحو **"**وقالت هيت لك**"**[4]، وقول القائل: وسُـقيًا لزيد. وتتعلق بفعل مقدر، تقديره: أعني. قال ابن مالك: وكذا المعلقة بحُبٍّ، في تعجب أو تفضـــيل. نحو: ما أحب زيدًا لعمرو، وكذلك **"**والذين آمنوا أشد حبًّا لله**"**[5].

العاشر: القَسَم، ويلزمها فيه معنى التعجب، نحو قول الشاعر[6]:

لِلهِ يَبقَى على الأيام ذو حيدٍ بمشمخرٍّ به الظَّيان والآسُ[7]

الحادي عشر: التعدية، قال ابن مالك: كقوله تعالى **"**فهب لي من لدنك وليًّا**"**[8].

الثاني عشر: الصيرورة، نحو قوله تعالى **"**فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًا وحزنًا**"**.

وتسمى أيضًا: لام العاقبة، ولام المآل.

---

[1] سورة النحل: 72.

[2] شرح التسهيل لابن مالك (144/3).

[3] الجنى الداني للمرادي 97.

[4] سورة يوسف: 23.

[5] سورة البقرة: 165.

[6] هو أمية بن أبي عائذ، أو مالك بن خالد الخناعي، أو عبد مناة الهذلي، أو الفضل بن العباس، أو أبو زبيد الطائي، أو عبد مناف الهذلي، وأقرب ذلك -من وجهة نظري- أمية بن أبي عائذ، إذ إنه اختيار سيبويه. انظر: المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (39/4).

[7] البيت من البسيط، والشاهد فيه (لِله) دخول اللام على لفظ الجلالة في القسم بمعنى التعجب، ولا تكون اللام للقسم إلا إذا كانت دالة على معنى التعجب. وقوله (حَيَد) يُروَى بفتح الأول والثاني، مصدر بمنزلة العوج والأود، وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل، ويُروَى كذلك بكسر الأول، جمع حِيدة على وزن حِيضة، وهي العُقدة في قرن الوعل. والمشمخرّ: الجبل العالي. والباء بمعنى في، و(الظيّان) ياسمين البرّ، و(الآس) الريحان، وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوَعل في خِصبٍ، فلا يحتاج إلى أن ينزل إلى السهل فيُصطاد. انظر: الكتاب لسيبويه (497/3)، شرح الكتاب للسيرافي (238/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (573/2)، خزانة الأدب للبغدادي (95/10)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (19/2).

[8] سورة مريم: 5.

الثالث عشر: التعجب، كقولهم: يا لَلماء! ويا لَلعشب! إذا تعجَّبوا من كثرته. ومِن ذلك قول الشاعر[1]:

شباب وشيب وافتقار وذلة فلله هذا الدهر كيف ترددا؟![2]

الرابع عشر: التبليغ، ولام التبليغ هي اللام الجارة اسم سامع قول، أو ما في معناه. نحو: قلت له، وفسَّرت له، وأذِنت له.

الخامس عشر: أن تكون بمعنى (إلى) لانتهاء الغاية، كقوله تعالى "سقناه لبلد ميت"[3]، أي: إلى بلد، "بأنَّ ربك أوحى لها"[4]، أي: إليها. وهذا كثير.

السادس عشر: أن تكون بمعنى (في) الظرفية، ومن ذلك قوله تعالى "ونضع الموازين القسط ليوم القيامة"[5]، أي: في يوم القيامة.

السابع عشر: أن تكون بمعنى (عن)، وهي اللام الجارة لاسمِ مَن غاب حقيقةً، أو حكمًا، عن قول قائل متعلق به. نحو "وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرًا ما سبقونا إليه"[6]، أي: عن الذين آمنوا. وقيل: اللام في ذلك للتعليل، أي: من أجل الذين آمنوا.

الثامن عشر: أن تكون بمعنى (على)، ذكره القتبي، وجعل منه قوله تعالى "وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ"[7]، قال معناه لا تجهروا عليه بالقول، وذكر أنَّ العرب تقول:

---

(1) هو الأعشى، واسمه ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. أخباره كثيرة، فكان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، يسلك فيه كل مسلك، وليس أحد ممن عرف قبله أكثر شعرًا منه. وكان يغني بشعره، فسُمِّيَ صَنَّاجَة العرب، قال البغدادي: كان يَفِد على الملوك، ولا سيما ملوك فارس؛ ولذلك كثرت الألفاظ الفارسية في شعره. عاش عمرًا طويلًا، وأدرك الإسلام ولم يُسلِم. ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعَمِيَ في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية اسمها (منفوحة) باليمامة، في نجد، قرب مدينة الرياض بالسعودية، وكان فيها داره، وبها قبره، ومات 7 هـ. انظر: معجم الشعراء للمرزباني 401، الأعلام للزركلي (341/7).

(2) البيت من الطويل، والشاهد فيه أن اللام في (لله) للتعجب. وقد رُوِيَ البيت (وثروة) بدلًا من (ذلة). والشاعر يصف أحوال الدهر وتقلباته على الناس. انظر: ديوان الأعشى 185، الأمثال لابن سلّام 334، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (1051/3)، شرح شواهد المغني للسيوطي (575/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (314/1).

(3) سورة الأعراف: 57.

(4) سورة الزلزلة: 5.

(5) سورة الأنبياء: 47.

(6) سورة الأحقاف: 11.

(7) سورة الحجرات: 2.

سَقَطَ لِفِيهِ، أي على فِيهِ[1]، وكذا ذكر المرادي من هذا قوله تعالى: "ويخرون للأذقان"[2]، أي: على الأذقان، وذكر أنَّ بعضهم قد جعل منه قوله تعالى "وتَلَّه للجَبِين"[3]، أي: على الجَبِين[4].

التاســـع عشـــر: أن تكون بمعنى (عند)، ذكر ذلك الزجاجي[5]، وجعل منه قوله تعالى "وخشـــعت الأصـــوات للرحمن"[6]، وهو ما لم يقل به أحد من أهل اللغة والتفســـير -فيما طالعت- في هذا الموضـــع، غير الصـــايغ[7]، وإنما اتفقت كلماتهم على ما معناه: وســـكتت الأصـوات للرحمن رهبة[8]، أي سـكتت بسـبب رهبته سـبحانه؛ فالتمثيل بهذا الشـاهد على أنَّ اللام بمعنى (عند) -فيما أرى- بعيد.

غير أنَّ ثمت ما يفيد بذلك المعنى، منه ما ذكره ابن جني من أنَّ قول القائل: أعطيته ما سأل لطلبه، أي: عند طلبه ومع طلبه، مع كون هذا -فيما أرى- يحتمل التعليل، أكثر مما ذكر، وكذا قال ابن جني في قول القائل: فعلتُ هذا لأول وقت، قال: أي عنده ومعه، وهذا محتمل قريب، وكذا قال عن قول القائل في التاريخ: لخمس خَلَون، قال أي: عند خمس خلون، أو مع خمس خلون، ونقل هذا المرادي وابن هشـــام والســـيوطي[9]، وهو محتمل قريب، وقد جعل كذلك ابن جني منه قوله تعالى "بل كذَّبوا بالحق لمَّا جاءهم"[10] في القراءة الشـــاذة، بقراءتها (لِمَا)، بكسر اللام، وتخفيف الميم[11]، على أنَّ اللام بمعنى (عند)، أي عند مجيئه إياهم.

وعليه فإنَّ اللام تحتمل أنْ تستعمل بمعنى (عند).

---

(1) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 299.

(2) سورة الإسراء: 109.

(3) سورة الصافات: 103.

(4) الجنى الداني للمرادي 101.

(5) حروف المعاني والصفات للزجاجي 84.

(6) سورة طه: 108.

(7) اللمحة شرح الملحة للصايغ (250/1).

(8) انظر: تفسير الطبري (374/18)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (6/4)، التفسير الوسيط للواحدي (222/3)، الكشاف للزمخشري (89/3)، تفسير ابن عطية (64/4).

(9) الجنى الداني للمرادي 101، مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك 281، همع الهوامع للسيوطي (453/2).

(10) سورة ق: 5.

(11) معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (94/9).

العشــرون: أن تكون بمعنى (بعد)، كقوله تعالى **"**أقم الصـــلاة لدلوك الشـــمس**"**[1]. قيل: وعليه يُحمَل الحديث النبوي الشـــريف: ((صـــوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته))[2]، أي: بعد رؤيته.

الحادي والعشرون: أن تكون بمعنى (مع)، ومنه قول الشاعر[3]:

فلما تفرقنا كأني ومالكًا لطول اجتماع لم نبت ليلة معًا[4]

الثاني والعشرون: أن تكون بمعنى (مِن)، كقول جرير[5]:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل[6]

أي: ونحن منكم. ومثله قول القائل: سمعت له صراخًا، أي: منه.

الثالث والعشـرون: التبعيض، ذكره المالَقي[7]، ومثَّله بقوله: الرأس للحمار، والكُمُّ للجُبَّة. وقد ذكر غيره أن اللام تكون بمعنى (مِن)، كما تقدم، ولكنهم مثَّلوه بما هو لابتداء الغاية، لا للتبعيض، على الخلاف المعروف في معنى (مِن)، وهل يقال: إنها بمعنى التبعيض؟ أم إنها بمعنى ابتداء الغاية؟

---

(1) سورة الإسراء: 78.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة (27/3)، ومسلم في صحيحه كذلك (762/2).

(3) متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد اليربوعي التميمي، أبو نهشل، شاعر فحل، صحابي، من أشراف قومه، اشتهر في الجاهلية والإسلام. وكان قصيرًا أعور، أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك، سكن متمم المدينة، في أيام عمر، وتزوج بها امرأة لم ترض أخلاقه لشدة حزنه عل أخيه، مات نحو 30 هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلّام (203/1)، معجم الشعراء للمرزباني 466، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (1455/4)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (54/5)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (566/5)، الأعلام للزركلي (274/5).

(4) البيت من الطويل، والشاهد فيه (لطول)، على أن اللام بمعنى (بعد). والشاعر يرثي أخاه مالكًا، الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه في حروب الردة. ورثاء متمم لأخيه من أشهر ما قيل في الرثاء. انظر: ديوان متمم بن نويرة 122، جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي 599، الأمثال لابن سلّام 172، الشعر والشعراء لابن قتيبة (326/1)، شرح شواهد المغني للسيوطي (565/2)، خزانة الأدب للبغدادي (272/8)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (232/4)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (78/2).

(5) تمت ترجمته.

(6) البيت من الطويل، والشاهد فيه (لكم)، على أنَّ اللام بمعنى (مِن)، أي أنَّ (لكم) تعني (منكم). والشاعر يهجو خصمه الشاعر النصراني الأخطل، على أنَّ له ولقومه الشرف في الدنيا، وهم خير منهم في الآخرة. انظر: ديوان جرير 143، شرح شواهد المغني للسيوطي (377/1)، خزانة الأدب للبغدادي (485/9)، المعجم المفصل لإميل بديع (235/6)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب (241/2).

(7) رصف المباني للمالقي 293.

الرابع والعشرون: لام المُستَغاث به، وهي مفتوحة. كقول الشاعر[1]:

تكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزعَجُونِي فَيَا لَلَّهِ لِلواشِي المُطاعِ[2]

الخامس والعشرون: لام المُستَغاث من أجله، وهي مكسورة إلا مع المضمر. فإذا قلت: يا لَك، احتمل أن يكون مُستَغاثًا به، ومُستَغاثًا من أجله. وهذه اللام قال المرادي إنها عند التحقيق لام التعليل، وهي متعلقة بفعل محذوف، فإذا قلت: يا لَزيد لِعمرو، فالتقدير: أدعوك لعمرو. وقد ذكر المرادي كذلك أنه قد قيل: إنها تتعلق بحال محذوفة، أي: مدعوًّا لعمرو[3].

السادس والعشرون: لام المدح، نحو: يا لَك رجلًا صالحًا.

السابع والعشرون: لام الذم، نحو: يا لَك رجلًا جاهلًا.

قال المرادي: ((ذكر هذَين القسمَين بعض مَن صَنَّف في اللامات، وهما راجعان إلى لام التعجب))[4].

الثامن والعشرون: لام كي، نحو: جئتك لتكرمني، فهذه اللام جارة، والفعل منصوب بـ (أنْ) المضمرة، و(أن) مع الفعل في تأويل مصدر، مجرور باللام. هذا مذهب البصريين، وهذه اللام أيضًا هي لام التعليل.

التاسع والعشرون: لام الجحود، وهي الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية. نحو "ما كان الله ليذر المؤمنين"[5].

الثلاثون: لام التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع، ومنها:

---

(1) قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني، من شعراء العصر الأموي، من العشاق المتيمين؛ اشتُهِرَ بحب لُبنَي بنت الحُباب الكَعبِيَّة. وأخباره مع لبني كثيرة، وشعره عالي الطبقة في التشبيب ووصف الشوق والحنين. من سكان المدينة النبوية. مات 68 هـ.

(2) البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد: فتح اللام الأولى (للناس)، وكسر الثانية (للواشي)، فرقًا بين المُستَغاث به، والمُستَغاث من أجله. وقوله (تكنفني) أحاطوا لي، والكنف الجانب، و(الوُشاة) جمع واشٍ، وهو النَّمَّام، وأصله من الوشي، وهو التزيين، والنَّمَّام لَمَّا كان يزين الباطل سُمِّيَ به، و(أزعجوني) رَوَّعُونِي وهَدَّدُوني، وهو يعني أبويه؛ لأنهما أمراه بطلاق زوجته، (فيا لله) وفي أكثر الروايات: (فيا للناس) يدعوهم، ويستغيث بهم؛ لشر هذا الواشي المُطاع، الذي قد أطاعه فيما أمره به من طلاقها، وجعله مُطاعًا؛ لكونه أباه وأمه، ولو كان غيرهما لم يطعه، والألف واللام في الواشي للجنس؛ والدليل على ذلك قوله (تكنفني الوشاة). انظر: ديوان قيس بن ذريح 118، الكتاب لسيبويه (216/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (216/2)، اللامات للزجاجي (88)، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (369/1)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (1735/4)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (379/4)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (94/2).

(3) سبق تخريجه.

(4) سبق تخريجه.

(5) سورة آل عمران: 179.

1- اللام المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، كقول القائل[1]:

وَمَلَكتَ مَا بَينَ العِرَاقِ وَيَثرِبٍ   مُلكاً أَجَارَ لِمُسلِمٍ وَمُعَاهِدِ[2]

2- اللام المقحمة، المعترضة بين المتضايفَين، ومنه قول القائل[3]:

يا بُؤسَ للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا[4]

3- لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُف، إما لتأخره، نحو قوله تعالى "إن كنتم للرؤيا تعبرون"[5]؛ إذ الأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، وإما لكونه فرع في العمل، ومنه قوله تعالى "مصدقًا لما معهم"[6]؛ إذ الأصل: مصدقًا ما معهم.

وقد ذكر المرادي تحقيقًا لمعنى اللام، وهو أنَّ أصل معناها هو الاختصاص، وأنه معنًى لا يفارقها، وأنَّ ما سبق ذكره من معانٍ فإنها قد تصاحب الاختصاص، وترجع إليه، فإنه على

---

[1] هو الرَّمَّاح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المُضَرِي، وقيل اسم أبيه يزيد، وجده ثريان، كنيته أبو شُرَحبِيل، ويقال أبو حَرمَلَة. شاعر رقيق، هَجَّاء، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وجعله ابن سلام في الطَّبقة السابعة، وكان فصيحًا يحتج بشعره. قيل عنه كان متعرضًا للشر طالبًا لمهاجاة الناس، ومسابة الشعراء. وفي العلماء من يرى أنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام، وأنه كان خيرًا لقومه من النابغة. مدح من الأمويين الوليد بن يزيد، وعبد الواحد بن سليمان، ومن الهاشميّين المنصور، وجعفر بن سليمان. وكان مقامه بنجد، يفد على الخلفاء والأمراء ويعود. اشتُهِرَ بنسبته إلى أمه ميادة. وأخباره كثيرة. مات 149 هـ. انظر: شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (57/1)، الأعلام للزركلي (31/3).

[2] البيت من الكامل، والشاهد فيه زيادة اللام على المفعول به، في (أجار لمسلم)، وأصله: أجار مسلمًا. والبيت من قصيدة للشاعر مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وكان أمير المدينة المنورة. انظر: الحماسة الصغرى 270، شرح شواهد المغني للسيوطي (580/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (447/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (332/1).

[3] سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي، من سراة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية. قال البغدادي: ((له أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة)). قُتِل في حرب البَسُوس. وقال التبريزي هو جد طرفة بن العبد. انظر: الأعلام للزركلي (87/3).

[4] البيت من مجزوء الكامل، والشاهد فيه (يا بؤس للحرب)، فاللام مقحمة بين المُتضايفَين؛ لتوكيد الاختصاص. والبيت قاله الشاعر في أبيات بمناسبة حرب البسوس، يُعَرّض بقُعُود الحارث بن عَبَّاد عن الحرب، فإن الحارث كان قد اعتزل الحرب مع قومه حين هاجت بين بكر وتغلب، لقتل كُلَيب. ومعنى البيت أنه على وجه التعجب، دعا بؤس الحرب التي حَطَّت أناسًا، فأذلتهم حتى استسلموا للأعداء، وحالفوا الراحة، وآثروا السلامة. وهذا الكلام فيه مع القصد إلى التعجب تهكم وتعيير كأنه أراد: ما أبأس الحرب التي فعلت ذلك، وقوله: فاستراحوا، فيه تهكم، وبيان لاستغنامهم ذلك، وميلهم إليه. انظر: الكتاب لسيبويه (207/2)، المقتضب للمبرد (373/4)، اللامات للزجاجي 108، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (671/2)، شرح شواهد المغني للسيوطي (582/2)، خزانة الأدب للبغدادي (468/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (79/2)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (259/1).

[5] سورة يوسف: 43.

[6] سورة البقرة: 91.

ســبيل المثال من معانيها المشــهورة التعليل، فإذا قلتَ: جئتك للإكرام، فإنَّ اللام تدل على أنَّ المجيء مختص بالإكرام؛ إذ هو سببه دون غيره[1].

وهذا كلام -فيما أرى- من الصواب بمكان، غير أنَّ المثال الذي مثَّل به قد يُعترَض عليه بأن الجائي قد يجيء لأسـباب عدَّة، إلا أنَّ الإكرام هو أخص أسـبابه وأولها، لا أنه لا سـبب غيره.

وهذا الذي قاله المرادي هو توســط بين المنع والجواز في تناوب الحروف، واســتعمال بعضـها بدل بعض، وهو قول قال به ابن جني وابن هشام والشـاطبي[2]، وهو -فيما أرى- من الوجاهة بمكان.

خلاصــة القول أنَّ اللام بمعنى (على) محتمل، كســائر الحروف التي تشـتمل على معنًى أصلي، وقد تُستَعمَل في غيره من المعاني.

التضمين في الأفعال:

هذا ضرب في اللغة قال فيه ابن جني في معرِض حديثه عن الحمل على المعنى: ((ومنه باب من هذه اللغة واســع لطيف طريف، وهو اتصـــال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به، من ذلك قوله تعالى "أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ"[3]، لمَّا كان في معنى الإفضاء عدَّاه بـ (إلى)..... وكان أبو علي يستحسنه وينبِّهُ عليه))[4].

فالتضمين في الأفعال قال به جماعة أكثرهم من البصريين، وأقلهم من الكوفيين، كما نقله الشاطبي[5].

وعليه فإنه لا مانع من تضـــمين الفعل (أنبتنا) -المذكور في الآية الكريمة "وأنبتنا عليه شـــجرة"- معنى الفعل (ظلَّلنا)، ويكون قد تعدَّى بتعديته، بحرف (على)، ويكون تقدير الكلام: وظلَّلنا عليه شـجرةً...إلخ، وهذا ما قال به ابن المختار، غير أنَّ تقدير الكلام عنده كان: وأنبتنا مظلِّلة عليه، وأنَّ (على) في صلة التظليل، الذي في ضمن الإنبات.

فالذي يظهر أنَّ ابن المختار جعل (على) صـلـةً لمحذوف مُقدر، في موضــع الحال، وهو خلاف ما تعارف عليه العلماء القائلون بالتضـمين في الأفعال؛ ومنه ما قاله هو نفسـه في قوله

---

[1] سبق تخريجه.

[2] انظر: الخصائص لابن جني (308/2)، مغني اللبيب لابن هشام (179/2)، المقاصد الشافية للشاطبي (646/3).

[3] سورة البقرة: 187.

[4] الخصائص لابن جني (437/2).

[5] سبق تخريجه.

تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره": إنَّ المخالفة هي الإعراض، وعلى هذا يكون التقدير: فليحذر الذين يُعرِضون عن أمره، غير أنَّ الأمر -فيما أرى- قريب.

التضمين في قوله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره":

مما سـبق يتبين أنَّ القول بتضـمين الفعل (خالف) معنى الفعل (أعرض)، وأنه تعدَّى بتعديته، أي بالحرف (على) – قول وجيه.

القول في آية البحث الكريمة:

أول ما يلزم معرفته لتصـور دلالة الآية الكريمة – معرفة نوع الشـجرة المباركة التي أنبتها الله تعالى على نبيه الكريم يونس؛ إذ معرفة الشيء فرع عن تصوره، فقد اتفق الطبري وابن دريد وابن سيده وابن منظور وأبو حيان والفيومي على أنَّ اليقْطين هُوَ كل شجر لا ينبت على ساق، وإنما ينبسط على الأَرْض، نَحْو القرع والقثاء والبطيخ والحَنْظَل، وَمَا أشـبههن، فهو عند العرب يقطين[1]، وذكر الفيومي أنَّ استعمال اليقطين قد غلب في العرف على الدُّبَّاء، وهو القرع[2]، وهو ما أيَّده ابن جُزَي أيضًا؛ بأنَّ هذا هو الأشهر، مُبَيِّنًا حكمة كونها من شجر القرع قائلًا: ((وإنما خَصَّـه الله به؛ لأنه يجمع بَردَ الظِّل، ولِينَ اللَّمس، وكِبَر الوَرَق، وأنَّ الذُّباب لا يقربه، فإنَّ لحم يونس لَمَّا خرج من البحر، كان لا يحتمل الذباب، وقيل: اليقطين كل شجرة لا ساق لها))[3].

فيتبين مما سبق أنَّ الشجرة التي أنبت الله تعالى على نبيه الكريم يونس – أقرب ما تكون أن تكون شجرة القرع.

أما عن دلالة الآية الكريمة فإنه بناءً على ما سـبق ذكره، من تضـمين الإنبات معنى التظليل، قال الزمخشري موجزًا القول: ((فإن قلت: ما معنى وَأَنْبَتْنا عَلَيْهِ شَجَرَةً؟ قلتُ: أنبتناها فوقه مظلة له، كما يطنب البيت على الإنسان))[4].

الترجيح:

مما سـبق فإنَّ قول الثعلبي بأنَّ قوله تعالى "وأنبتنا عليه" بمعنى أنبتنا له، أو أنبتنا عنده بعيد لغةً، وإن كان يصـح تفسـيرًا، وأنَّ قول ابن المختار من تضـمين الفعل (أنبتنا) معنى التظليل أقرب إلى الصواب لغةً، مع صحته تفسيرًا.

---

(1) انظر: تفسير الطبري (112/21)، المخصص لابن دريد (284/3)، لسان العرب لابن منظور (345/13)، البحر المحيط لأبي حيان (124/9)، المصباح المنير للفيومي (509/2).

(2) سبق تخريجه.

(3) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (198/2).

(4) الكشاف للزمخشري (62/4).

المسألة الحادية عشرة

الهاء في (أمهات) في قوله تعالى "واللَّهُ أَخرَجَكُم مِن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُم لا تَعلَمُونَ شيئًا"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ الأصل في (الأمهات) (أمات)، وإنَّ الهاء زيدت فيها للتأكيد، كما زيدت في قولك: أهرقت الماء، ونفى كون الهاء للتأكيد، وقال إنَّ الهاء دخلت في الجمع لأنَّ (أُمًّا) أصلها (أُمَّهَةٌ)، فحذفت الهاء تخفيفًا، ثم عادت في الجمع، كما قيل في (شِفاه)، و(مِياه)، و(أفواه)[2].

المناقشة:

حروف الزيادة عشرة، وهي مجموعة في قولك (سألتمونيها)، وليست هذه الحروف زائدة في كل موضع، فقد تكون من أصل الكلمة، وقد تكون زائدة عليها[3]، وعلى كلٍّ فإنَّ الهاء أحد هذه الحروف المحتملة الزيادة.

وإنَّ الهاء قد تزاد للتأنيث، قال الرضي وذلك فيما لا يُحاط به، نحو (جَوْزَة) و(لَوْزَة)، وكذلك لبيان الحركة، في نحو (مالِيَه) و(كِتابِيَه) و(فيمه)، ولبيان حرف المد، نحو قولك: وا زيداه، في الندبة والتفجع[4].

وإنه لمعرفة ما إذا كان الحرف زائدًا، أو أصلًا يرجع في الكلمة إلى مفردها، وإنَّ المفرد في باب الأمومة (أُمٌّ)، باختلاف اللغات في حركة الهمزة ما بين الفتح والكسر، حتى قرئت الآية الكريمة محل البحث "في بطون إمَّهاتكم"، قرأها حمزة والكسائي بكسر الهمزة[5]، ولقد قيل أصل (أم) (أُمَّةٌ)، قال الفراء فيما نقله عنه ابن الأنباري: ((يقال: هذه أمة فلان، أي أم فلان))[6]، واستَدَلَّ بقول الشاعر[7]:

---

[1] سورة النحل: 78.

[2] مباحث التفسير: 197، تفسير الثعلبي (181/3).

[3] انظر: المنصف لابن جني 98.

[4] انظر: شرح الشافية للرضي الاستراباذي (382/2)، المفتاح في التصريف للثمانيني 89.

[5] انظر: معاني القراءات للأزهري (294/1)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (137/3)، المبسوط في القراءات العشر لابن مهران 176، التيسير لأبي عمرو الداني 94.

[6] انظر الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري (150/1).

[7] مجهول، لم أقف على من عرَّف به.

تقبلتها من أُمَّة لك طالما تُنُوزِع في الأسواق عنها خمارها[1]

وكذا قيل أصل (أم) (أُمَّهَةٌ)[2]، واستُدِلَّ عليه بقول الشاعر[3]:

عند تناديهم بهالٍ وهبي

أمهتي خِنْدفُ وإلياسُ أبي[4]

وإنْ كان هذان الأصـــلان من القليل أو النادر، حتى قال ابن عاشـــور: ((والعرب أماتوا (أمهة) و(أمة) وأبقوا جمعه، كما أبقوا (أم) وأماتوا جمعه))[5]؛ لذا كما قال ابن منظور: ((فأكثر العرب على (أمهات) ومنهم من يقول (أمات)......))[6]، قال سـيبويه: ((وسـألته عن امرأة تسـمى بـــــ (أم)، فجمعَها بالتاء، وقال (أمهات) و(أمات) في لغة من قال (أمات)، لا يجاوز ذلك))[7]، وقد قال الفراء في هذَين الجمعَين: ((إنما يقول (أمهات) الذين يقولون (أمة)، و(أمات) الذين يقولون (أم).....))[8]، وإن كان الزمخشري قد قال إنَّ الهاء شذت زيادتها في الواحدة، في قول القائل (أمهتي).

فإنَّ الذي نقله الفراء عن بعض العرب أنهم يقولون (أمة) – يحتمل في استعماله أن تكون الهاء فيه زائدة لبيان الحركة، أو أنها كما قال ابن منظور عوض من ياء الإضـــافة، وتقف

---

[1] البيت من الطويل، والشاهد فيه (أمة) على أنها الوالدة، انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (151/1)، مقاييس اللغة لابن فارس (22/1)، المخصص لابن سيده (110/4)، الإبانة في اللغة للعوتبي (139/2)، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي 169، لسان العرب لابن منظور (546/11)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (226/30)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (207/3).

[2] انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (1308/3)، تهذيب اللغة للأزهري (251/2)، الصحاح للجوهري (1863/5).

[3] هو قصي بن كلاب بن مرة، أجداد النبي ﷺ، فهو الأب الخامس في سلسلة النسب النبوي الشريف، سيد قريش في زمنه، قيل هو أول من كان له ملك من بني كنانة، نشأ بالشام فسمِّي بهذا الاسم لبعده عن ديار قومه، وأكثر المؤرخين= =على أنَّ اسمه زيد أو يزيد، وكان من الدهاة، وكانت له الحجابة والرفادة والسقاية والندوة واللواء، وقد اتخذ دار الندوة، فكانت قريش تقضي فيها أمورها، فيصدرون عن رأيه، لا يخالفونه، وكان الشرف والرياسة في بنيه، إلى أن تفرق في بني عبد مناف. انظر الأعلام للزركلي (198/5).

[4] البيت من الرجز، والشاهد (أمهتي)، على أنها الوالدة، وقوله (خندف) يعني أمه، وهي أم مدركة ليلى بنت حلوان بن عمران بن الحارث، واشتقاق خندف من الخندفة وهو المشي سريعًا مع تقارب الخطى، و(إلياس) هو إلياس بن مضر بن نزار، وقد روي البيت بألفاظ أخرى دون موضع الشاهد، انظر: أمالي القالي (301/2)، المفصل للزمخشري 503، الشافية لابن الحاجب (78/1)، شرح التسهيل لابن مالك (99/1)، شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني (2085/4).

[5] انظر التحرير والتنوير لابن عاشور (294/4).

[6] لسان العرب لابن منظور (29/12).

[7] انظر الكتاب لسيبويه (400/3).

[8] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (44/2).

عليها بالهاء[1]، أو أنها في الضـرورة؛ إذ اسـتدل بما ورد في الشـعر، وكذا نَقْل سـيبويه عن الخليل في جمع (أم) على (أمهات) و(أمات)، وقوله على لغة من قال (أمات)، لا يلزم من ذلك كله أنَّ (أمهات) أصلها (أمة) أو (أمهة)، بل يحتمل أن من العرب من كان يقول بالأصل عند الجمع فيقول (أمات)، ومنهم من يزيد الهاء في الجمع فيقول (أمهات)، وأنَّ (أمة) زيدت فيها الهاء لبيان الحركة، أو أنها عِوَض عن ياء الإضـافة، أو أنها من ضـرورات الشـعر، وأنَّ (أمهتي) كذا من قبيل الضرورة في الشعر، والشاذ الذي لا يعوَّل عليه، وقد ذهب الزمخشري إلى هذا في (أمهتي)، ولقد قال بزيادة الهاء في (أمهات) أكثر من وقفت على أقوالهم، المبرد والأزهري وابن جني والثمانيني والرضي وابن منظور[2].

وعلى القول بزيادة الهاء فقد قال المبرد إنَّ (أمهات) أكثر اسـتعماله في الإنس، و(أمات) أكثر استعماله في البهائم، وإنَّ الهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزيادة، فكأنما زيدت للفرق، أي بين من يعقل وما لا يعقل، ولو وُضِـعَ كل واحدة في موضـع الأخرى لجاز، غير أنَّ الوجه ما ذُكِر أولًا، وإبدال إحداهما مكان الأخرى إنما يجوز في الشـعر[3]، فقد ورد اسـتعمال (أمهات) فيما يعقل كثيرًا في الضـــرورة والاختيار، وهو غير خفي، فيما قد وردت بقلة فيما لا يعقل، وقد وردت (أمات) كثيرًا فيما لا يعقل، فيما قد وردت قليلًا فيمن يعقل.

فمن ورود (أمهات) فيما لا يعقل قول الشاعر[4]:

وهامٍ تزل الشمس عن أمهاته   صِلابٍ وأَلْحٍ في المثاني تَقَعقَعُ[5]

ومن ورود (أمات) فيما لا يعقل قول الشاعر[6]:

---

[1] سبق تخريجه.

[2] سبق تخريجه، وانظر لابن منظور لسان العرب (29/12).

[3] انظر المقتضب للمبرد (169/3) بتصرف، شرح التصريف للثمانيني 279، شرح الشافية للرضي (382/2).

[4] هو ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي، أبو الحارث، من مضر، من فحول الطبقة الثانية من الأمويين، قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة، أكثر شعره تشبيب وبكاء الأطلال، على مذهب الجاهليين، وهو أحد عشَّاق العرب المشهورين، عشق مية بنت عاصم بن طلبة، وتغزل بها، وامتاز بإجادة التشبيه، كان بدويًّا، غير أنه كان يحضر إلى اليمامة والبصرة، ت 117هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي (549/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (515/1)، الأعلام للزركلي (124/5).

[5] البيت من الطويل، والشاهد (أمهاته) عنى بها ما لا يعقل، وهو يصف الإبل، و(هام) الرأس، و(أمهاته) الهاء تعود على الهام، والمراد أم الهام وهي جليدة رقيقة تجمع الدماغ كله، و(ألح) بَرَكَت، و(المثاني) الحِبال، و(تقعقع) أي يُسمَع لها صوت قعقعة، يقول هي إبل شديدة تحتمل حر الشمس على رأسها، وهي مربوطة بالحبال، التي تقعقع. انظر: ديوان ذي الرمة مع شرح الباهلي (738/2)، المخصص لابن سيِّده (125/4)، لسان العرب لابن منظور (29/12)، التذييل والتكميل لأبي حيان (45/2)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (322/4).

[6] هو حميد بن ثور بن حزن بن الهلالي العامري، من بني عامر بن صعصعة، أبو المثنى، الصحابي الكريم، جعله ابن سلّام في الطبقة الرابعة من الإسلاميّين، عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حنينًا مع المشركين، ثم أسلم ووفد على

وأمات أطلاءٍ صغارٍ كأنها دَمالجُ يَجلُوها لينفق بائع[1]

ومن ورودها فيمن يعقل في الشعر، قال الشاعر[2]:

حُماةُ الضَّيم آباءٌ كرامٌ وأمَّاتٌ فأنجد واستغارا[3]

فيما قد جاء الجمعان مجتمعان فيمن يعقل، في قول الشاعر[4]:

إذا الأمهات قَبَحْنَ الوجوهَ فَرَجْتَ الظلامَ بأُمَّاتِكا[5]

ولقد قال ابن جني: ((ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في (أمهات)، وإنْ كانت في حشو الكلمة، إلا أنَّ الهاء في (أمهات) تلي الطرف، فهي من موضع الزيادة أقرب))[6]، فظن بعضهم أنَّ مراده بقوله ((في حشو الكلمة)) أنها من الحشو المجرد الذي لا فائدة فيه[7].

وكذلك قال الزجاج إنَّ الهاء زيدت للتأكيد، وتابعه عليه الثعلبي، ولم أقف على تفسير تعليله هذا، ولما وجدت وجه استعمالها في الجمع في قولك (أمهات)، زائدة أو أصلية، تفريقًا

الرسول الكريم ﷺ، مات في خلافة عثمان، نحو 30هـ. انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (378/1)، أُسد الغابة لابن الأثير (537/1)، الأعلام للزركلي (283/2).

[1] البيت من الطويل، والشاهد (أمات) لما لا يعقل، و(أطلاء) جمع طلا، وهو الولد من ذوات الخف والظلف، و(دماليج) جمع دملج، وهو الحلي يوضع في العضد، (يجلوها) يظهرها، (لينفق) ليدفع، والشاعر يصف سربًا من البهائم الصغار والكبار. انظر: منتهى الطلب من أشعار العرب لابن ميمون (345)، شرح التسهيل لابن مالك (99/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (45/2)، شرح التسهيل لناظر الجيش (395/1).

[2] هو كلثوم بن عياض بن وحوح بن قيس بن صعصعة القشيري، أحد الأشراف القادة الشجعان، أمير إفريقية، ولَّاه هشام بن عبد الملك، سيَّره بجيش عظيم إلى البربر فقُتِل، كان ذلك في 123هـ. انظر: مختصر تاريخ دمشق (206/21)، الأعلام للزركلي (231/5).

[3] البيت من الوافر، والشاهد (أمات) فيمن يعقل، و(حماة) جمع حامٍ، و(الضيم) الذل، (أنجد) ارتفع، و(استغار) هبط، والشاعر يمدح من يخاطب بآبائه وأمهاته. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (99/1)، التذييل والتكميل لأبي حيان (44/2)، تمهيد القواعد لناظر الجيش (393/1).

[4] مجهول، فقد أوردوه فيما يلي بلا نسبة.

[5] البيت من المتقارب، والشاهد الجمع بين (أمهات) و(أمات) في الدلالة على من يعقلن، والشاعر يقول إذا كانت الأمهات سببًا في الخزي لأبنائهن بفجورهن، فإنَّ أمهاتك سبب في شرفك، فهو يمدحهن. انظر: العين للخليل (434/8)، تهذيب اللغة للأزهري (452/15)، سر الصناعة لابن جني (216/2)، مقاييس اللغة لابن فارس (22/1)، شرح التسهيل لابن مالك (99/1)، شرح الشافية للرضي (302/4)، همع الهوامع للسيوطي (87/1)، المعجم المفصل لإميل بديع (256/5)، شرح الشواهد الشعرية لحسن شراب (200/2).

[6] المنصف لابن جني 26.

[7] انظر: المرجع السابق، المفتاح في التصريف لعبد القاهر الجرجاني 89.

بين من يعقل وغيره، في أكثر الاستعمال، ونص أكثر العلماء عليه، مثل الأزهري والثمانيني والرضي[1]، فلم يحسن الجنوح إلى قول الزجاج.

وعلى ما سبق ذكره فإنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ الهاء زائدة في (أمهات)، كما أنها زائدة في (أهرقت)، التي أصلها (أرقت) كما قال الزجاج[2].

القول في (شفاه) و(مياه) و(أفواه):

أما (شفاه) فإنَّ مفردها (شفة)، وأصلها إما (شفهة) أو (شَفَوة)؛ ودليل (شفهة) أنَّ تصغيرها (شفيهة)، فهي منقوصة اللام[3]، وعلى هذا لامها هاء، وقد نقل ابن منظور أنَّ هذا مذهب جميع البصريين[4]، أما القول بـــ (شفوة) وجمعها (شفوات) فإنَّه قول نقله ابن فارس عن الخليل، وقال عن القولَين إنهما محتملان، ثم جوَّد القول بـــ (شفوة)، معللًا بقوله: ((لأنَّ الشفتَين تشفيان على الفم))[5]، والذي يظهر -لي- صوابًا في هذا أنَّه كما ذكر ابن منظور أنَّ الهاء أقيس والواو أعم، وأنَّ جمع (شفة) على (شفوات) تشبيهًا لها بـــ (سنة) وجمعها (سنوات)[6]، فالظاهر فيها أصالة الهاء، فليست كـــ (أم)؛ إذ الهاء ليست فيها بأصلية -فيما أرى-.

وأما (مياه) فإنَّ الذي وقفت عليه اتفاقهم على ما قاله الرازي، وهو أنَّ الهمزة مبدلة من الهاء، التي هي أصل لام الكلمة ، وأصلها (مَوَهَ)؛ لأنَّ جمعه في القلة (أمواه)، وفي الكثرة (مياه)، وتبين أنَّ المطروح منها الهاء؛ أيضًا لأنَّ تصغيرها (مويه)[7]، وهذا مذهب سيبويه[8]، وبه قال الفيومي والمرتضى الزبيدي[9]، فتبين بذلك أنَّ الهاء أصل من أصول الكلمة، لا أنها زائدة.

وأما (أفواه) فإنَّها كما قال المبرد أصلها (فَوَهٌ)؛ لأنها من (تَفَوَّهتُ) يعني بكذا، وجمعه على الأصل ، فإذا أضفتَ قلتَ: هذا فو زيد، رأيتُ فا زيد، مررتُ بفي زيد، وهذا مختص

---

[1] سبق تخريجه.

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (214/3).

[3] انظر: الصحاح للجوهري (2237/6)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (189/4)، مختار الصحاح للرازي 167.

[4] انظر: لسان العرب لابن منظور (506/13).

[5] انظر: مجمل اللغة لابن فارس 508، مقاييس اللغة له (200/3).

[6] سبق تخريجه.

[7] انظر: مختار الصحاح للرازي 301.

[8] انظر الكتاب لسيبويه (453/3).

[9] انظر: المصباح المنير للفيومي (586/2)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (506/36).

بالإضافة؛ لأنك إنْ أفردتَ -أي لم تضف- لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنك حينئذ تنوِّن، والتنوين يذهب بحرف اللين، فيبقى الاسم على حرف واحد ، وهو ما لا يصح، فتقول حينئذ (فم)، فتكون قد أبدلت الميم من الواو، أو الياء، حرفَي اللين، أو من الألف، حسب الكلام[1]، ومما يؤكد أنَّ أصل الكلمة (فوه) أنَّ تصغيرها (فويه)، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[2]، وبه قال الأزهري والجوهري والثمانيني وابن سيده والرازي والرضي وابن منظور والمرتضى الزبيدي[3]، ولا أعلم مخالفًا في ذلك إلا ما نقله ابن سيده عن ابن الأعرابي في تثنية (الفم) (فمان) و(فميان) و(فموان)، فقال ابن سيده عن (فمان) إنه على اللفظ، وأما (فميان) و(فموان) فنادر، أي لا يعوَّل عليهما، أما ما قاله الشاعر[4]:

هما نفثا في فِيَّ من فَمَوَيهِما   على النابح العاوي أشد رجام[5]

فإنَّ هذا على الضرورة، في جمعه بين البدل -الميم- والمبدل منه -الواو-، كالجمع بين (يا) والميم في قول القائل: يا اللهم[6]، وقد رأى ابن سيده أنَّ مذهب سيبويه فيه كذلك، أنه على الضرورة[7].

وبهذا يتبين أنَّ الهاء لام الكلمة، فهي أصل من أصول الكلمة، لا أنها زائدة.

الترجيح:

مما سبق يتبين -لي- أنَّ ابن المختار كان قريبًا من الصواب، حينما اعترض على الثعلبي في قوله إنَّ الهاء في (أمهات) زِيدَت للتأكيد، غير أنه -فيما أرى- كان مجانبًا للصواب، حينما قال إنَّ لب الأصل لـــ (أم) (أمهة)، وإنها مثل (شفاه) و(مياه) و(أفواه)، بل الصواب -فيما

---

[1] انظر المقتضب للمبرد (158/3) بتصرف.

[2] انظر: معجم العين للخليل (95/4)، الكتاب لسيبويه (354/3).

[3] انظر: تهذيب اللغة للأزهري (36/1)، الصحاح للجوهري (2244/6)، شرح التصريف للثمانيني 422، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (432/4)، مختار الصحاح للرازي 244، شرح الشافية للرضي (215/3)، لسان العرب لابن منظور (525/13)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (464/36).

[4] هو الفرزدق، وقد عرَّفتُ به.

[5] البيت من شواهد سيبويه على مسألة أخرى، وهو من الطويل، والشاهد (فمويهما) في الجمع بين الميم -البدل- والواو -المبدل منه-، و(هما) إبليس وابنه، (نفثا) ألقيا وبثَّا، (النابح) يعني الهاجي، (رجام) يعني الهجاء والقذف، والشاعر يقول إنَّ إبليس وابنه ألقيا في فمي من فميهما الهجاء والقذف لمن يهجوه.انظر: الكتاب لسيبويه (622/3)، معاني القرآن للأخفش (249/1)، المقتضب للمبرد (158/3)، جمهرة اللغة لابن دريد (1307/3)، شرح أبيات سيبويه (234/2)، شرح التصريف للثمانيني (345/1)، خزانة الأدب للبغدادي (460/4)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (276/7)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شُرَّاب (171/3).

[6] انظر المرجع السابق.

[7] سبق تخريجه.

أرى- أنَّ (أمهة) و(أمة) من قبيل القليل أو النادر، أو أنه من قبيل الضرورة الشعرية، وأصل الجمع لــــ (أم) (أمات)، وأكثر ما تستعمل فيما لا يعقل، والهاء زائدة في (أمهات)، وأكثر ما تستعمل فيمن يعقل، وأنها بخلاف (شفاه) و(مياه) و(أفواه)، فإنَّ الهاء فيهن أصلية.



الفصل الرابع

التعقبات في الجمل

المسألة الأولى

إعراب جملة (يقولون) في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"[1]

ملخص التعقُّب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في إعرابه جملة (يقولون) حالًا، ورأى أن الواو في قوله تعالى "والراسخون في العلم" واو الاستئناف، ومُؤَدَّى هذا الرأي إعراب جملة (يقولون) خبرًا للمبتدأ (الراسخون) لا حالًا منها[2].

المناقشة:

في حقيقة الأمر أنَّ اعتراض ابن المختار ليس اعتراضًـــا على الثعلبي؛ إذ إنَّ هذا الرأي المذكور إنما هو رأيٌ ذكره الثعلبي، ناسبه إلى جماعة من العلماء بقوله: ((قال قوم))، هذا مع كونه رحمه الله قد نقل هذا القول باستدلاله عن النحاس، فقد ذكر البيت الشعري:

الريح تبكي شجوها والبرق يلمع في غمامة[3]

فاعتراض ابن المختار على النحاس ومَن نحا نحوه من النحاة القائلين بهذا القول، لا على الثعلبي؛ إذ إنَّ الثعلبي يرى القطع في الآية الكريمة، وأنَّ الواو واو الاستئناف.

وإعراب جملة (يقولون) حالًا الوِجهة فيه مبناها على تقدير الواو في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم" عاطفةً لــ (الراسخون) على لفظ الجلالة، وهذا على اعتبار أن دِلالة كلمة (تأويله) في الآية الكريمة: التفسير والبيان، وهذا أحد الوجهَين في تفسير الكلمة وتوجيه دلالتها، والحجة في ذلك أنَّ القرآن الكريم كله بَيِّنٌ واضـــح المعاني والدلالات للراســـخين في العلم، وأنه لا يجوز أن يكون فيه ما لا يُعرَف معناه، على الأقل لهم؛ لأنه لا يمكن أن يكون الله تعالى قد خاطبنا بما لا يُعرَف معناه ودلالته؛ وذلك استنادًا إلى آياتٍ كريمةٍ منها قوله تعالى في وصف القرآن الكريم "بلسانٍ عربيٍّ مبين"[4]، أي ظاهر المعنى والدلالة، وقوله تعالى "ليدَّبروا آياته"[5]، ولا يمكن تدبر ما لا يُعرَف معناه، وقوله تعالى "ولقد جئناهم بكتاب فصَّلناه"[6] أي بيَّناه وأوضحنا معانيه، والآيات في هذا الصَّدد كثيرة.

---

[1] سورة آل عمران: 7.

[2] انظر: مباحث التفسير 103، تفسير الثعلبي (13/3).

[3] يأتي التعريف به لاحقًا.

[4] سورة الشعراء: 195.

[5] سورة ص: 29.

[6] سورة الأعراف: 52.

ومن الناحية النحوية يجوز أن تعرب جملة (يقولون) حالًا، على أن تكون من المعطوف وحده، دون المعطوف عليه، وهو ما أورد الثعلبيُّ وغيره من العلماء التالي ذكرهم الشـــواهد على جوازه، وهي شواهد قرآنية قطعية الثبوت واضحة الدِّلالة، فمن ذلك قوله تعالى "ما أفاء الله على رســوله من أهل القرى فللَّه و للرســول ولذي القربى"، ثم قال ســبحانه "للفقراء المهاجرين الذين أُخرِجوا من ديارهم وأموالهم"، ثم قال سبحانه "والذين تبوُّءو الدار والإيمان مِن قبلهم"، ثم قال ســبحانه "والذين جاءوا من بعدهم يقولون"[1] الآيات، فالذين جاءوا من بعدهم مع كونهم يشــاركون الفقراء المهاجرين والأنصــار في اســتحقاقهم الفيءَ يقولون -أي قائلين على الحال- ربنا اغفر لنا، وكذلك قوله تعالى "وجاء ربك والملك صــفًا صــفًا"[2]، فالمجيء للرَّب ســبحانه وللمَلَك، مع كون الحال (صــفًا صــفًا) للمَلَك وحده دون الرَّب، أي للمعطوف خاصة، دون المعطوف عليه.

هذا، وقد جوَّز هذا الوجه من الإعراب النحاس ومكي وعلي بن فضــال والأصــبهاني والزمخشــري وابن عطية والعُكْبَري والقرطبي والبيضــاوي وابن تيمية وأبو حيان والســمين الحلبي وابن كثير والإيجي وأبو الســعود والألوســي وابن عاشــور ومحيي الدين الدرويش[3]، رحم الله الجميع.

فما أورده ابن المختار الرازي في هذا الصــدد ليس في محله، وهو مُتابِعٌ فيه الفخرَ الرازي[4]، وتابعهما ابن عادل في الرأي والاســتدلال[5]. وكذلك منعَ إعراب الجملة المذكورة حالًا الخطَّابي والشــوكاني[6]، مع اختلافٍ في الاســتدلال، فقد رأى الخطابي أن الفعل غير مذكور، وهو ما ردَّه عليه الشوكاني بأنَّ الفعل مذكور، وهو (يعلم)، غير أنَّ الشوكاني استدل على المنع بأنه لو كانت جملة (يقولون) حالًا لكان ذلك تقييدًا لعلمهم تأويلَه حالَ كونهم قائلين آمنا به، وهو ما أراه ليس وجهًا للمنع؛ حيث يمكن القول بأنها حال ثابتة على اعتبار أنهم يعلمون تأويله حال كونهم يقولون: آمنا به بلســان حالهم ومقالهم، فضــلا عن قلوبهم، وكذلك يمكن القول إن مثل هذه الحال -وهي من أحوال بني آدم- منتقلة غير ثابتة، فهم يعلمون تأويله

---

[1] سورة الحشر: 7،8،9،10.

[2] سورة الفجر: 22.

[3] انظر: إعراب القرآن للنحاس (143/1)، مشكل إعراب القرآن لمكي (149/1)، النكت في القرآن لعلي ابن فَضَّال (176/1)، إعراب القرآن للأصبهاني (74/1)، الكشاف للزمخشري (338/1)، المحرر الوجيز لابن عطية (403/1)، التبيان للعكبري (239/1)، تفسير القرطبي (16/4)، تفسير البيضاوي (6/2)، دقائق التفسير لابن تيمية (329/1)، البحر المحيط لأبي حيان (28/3)، الدر المصون للسمين (29/3)، تفسير ابن كثير (9/2)، تفسير الإيجي (222/1)، تفسير أبي السعود (8/2)، تفسير الألوسي (82/2)، تفسير ابن عاشور (164/3)، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش (458/1).

[4] انظر التفسير الكبير للفخر الرازي (2 /252)، (145/7).

[5] انظر اللباب في علوم الكتاب لابن عادل (255/1).

[6] انظر رأي الخطابي في تفسير القرطبي (16/4)، وانظر فتح القدير للشوكاني (362/1).

حال كونهم يقولون آمنا به بألسنتهم، فهذه حال، وكذلك حال كونهم يعملون به، وحال كونهم يدعون إليه.

أما عن الشاهد الشعري الذي ردَّ ابن المختار الدلالة فيه: فإن جواز الوصل فيه، وفي غيره من الشواهد غير بعيد؛ على ما سبق من التفصيل في جواز وقوع الحال من المعطوف، دون المعطوف عليه، غير أن هذا الشاهد خاصة لا دلالة فيه -والله أعلم-؛ إذ إنه بالرجوع إلى رواية البيت وجدت أن صاحب الأغاني قد رواه بلفظ: ((والبرق يضحك))[1] بدلًا من (يلمع)، وقد تابعه في ذلك البكري وابن خلكان وابن منظور[2]. فهذا، وإنْ قيل إنَّ هذه الرواية ليست هي الأرجح، فإنَّ فيها إشعارًا بأنَّ الرواة والعلماء قد فهموا من البيت أنه حكاية لتباين حالتين، أُولاهُما حزن وبكاء، والثانية فرح وضحك، وقد روى الزجاجي في أماليه[3] الأبياتِ بترتيب قول الشاعر[4] كذلك:

العبدُ يُقرَع بالعصا والحُرُّ تكفِيهِ المَلامَة

الرِّيحُ تبكي شَجوَها والبَرقُ يَلمَع في غَمامَة

ورَمَقتُها فوجدتُّها كالضِّلَع ليس له استقامة[5]

فكما أنَّ حال العبد تقابلها حال الحر فكذلك حال الريح تقابلها حال البرق، ومما يؤيد هذا ما رواه الزجاجي أيضًا في أماليه أنه سأل الرياشي عن معنى البيت فقال: ((هو عندي كقولهم: ويلٌ للشَّجِيِّ من الخَلِيِّ، يعني أنَّ الريح تبكي، والبرق يضحك، فضرب به مثلًا لنفسه))[6]، وهذا ما نقله الراغب الأصفهاني، دون أن يعترض عليه، وكأنه ارتضاه[7]، فضلًا عن أنه كما قال ابن المختار أنَّ البرق للمعانه إنما يوصف بالسرور والضحك؛ فاللمعان قرين

---

[1] انظر الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (54/17).

[2] انظر: سمط اللآلئ للبكري (511/1)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (646/6)، واللسان لابن منظور (420/10).

[3] انظر الأمالي له 43.

[4] هو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري، الملقب بابن مفرغ، أبو عثمان. من الطبقة السابعة من الإسلاميين، شاعر غزل، هو الذي وضع سيرة تُبَّع وأشعاره. كان من أهل تبالة، قرية بالحجاز، مما يلي اليمن، واستقر بالبصرة. وكان هَجَّاءً مُقذِعًا، وله مديح، ونظمه سائر. وفد على مروان بن الحكم فأكرمه، وصَحِبَ عَبَّاد بن زياد بن أبيه، وسكن الكوفة إلى أن مات، وله أخبار كثيرة. انظر: طبقات فحول الشعراء (686/2)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (2837/6)، وفيات الأعيان لابن خلكان (342/6)، الأعلام للزركلي (183/8).

[5] البيت من مجزوء الكامل، والشاهد فيه البيت الثاني كله، إذ الشطر الأول بكاء وحزن، والشطر الثاني فرح وسرور. وقوله (يُقرَع) يُضرَب، (شَجوَها) حُزنَها. فالشاعر يقارن في الأبيات بين حالَين مختلفتَين في البيتين الأولين، حال العبد وحال الحر، في البيت الأول، وحال الحزن وحال الفرح، في البيت الثاني، ثم في البيت الثالث يخبر بأنَّ أمور الناس وشئونهم ليست على طريقة واحدة، فكل له شأنه وطريقته، التي يجدر أن يُعامل بها. انظر: ديوان ابن مفرغ الحميري 203، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري (511/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (49/7).

[6] انظر الأمالي له 113.

[7] انظر محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (579/2).

لهما، وهو نتاجهما، كما أنَّ الانطفاء قرين الحزن والبكاء، وهو نتاجهما، وإنَّ غالب اســتعمال التشبيه بالبرق في التبسم والبِشر، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[1]:

فوددتُ تَقبِيلَ السيوفِ لأنَّها   لَمِعَتْ كبارِقِ ثَغرِكِ المُتَبَسِّمِ[2]

وما جاء في صحيح البخاري في وصف الرسول الكريم ρ: ((يَبرُق وجهه مِن السرور، وكان إذا سُرَّ استنار وجهه))[3].

وعلى هذا فإن البيت -والله أعلم- ليس فيه دلالة على وقوع الحال من المعطوف، دون المعطوف عليه، كما ذهب إلى ذلك النحاس، ووافقه ابن فارس[4]، وإنما ثبت ذلك بغير هذا من الشـــواهد، والذي يظهر لي أن الوجه في إعرابه ما ذهب إليه ابن المختار، وهو أن تكون جملة (يلمع) خبرًا.

وبذلك يكون ابن المختار قد حاد عن الصـــواب في جانب، وأصـــابه في جانب آخر من جوانب هذه المسألة.

وإن خلاصـــة القول في الأوجه الإعرابية المحتمَلة لجملة (يقولون) يمكن أن تكون على النحو التالي:

1- كلام مُستَأنَف في موضع الحال.
2- حال مِن (الراسخون).
3- خبر للمبتدأ (الراسخون).

ومبنَى الوجهَين الأوَّلَين على أنْ تُقَدَّرَ الواو في (والراســـخون) للعطف، على اعتبار أن المتشـــابه المعنيَّ في الآية الكريمة مما يعلمه العلماء، وأنَّ دلالة (تأويله): التفســـير والبيان، ومبنَى الوجه الثالث على أن تكون الواو للاستئناف، على اعتبار أن المتشابه المعنيَّ في الآية الكريمة مما استأثر الله تعالى بعلمه، وأنَّ دلالة (تأويله): حقيقة الشيء وما يؤول إليه الأمر.

---

[1] هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية ابن قراد العبسي، من شعراء الطبقة الأولى. أشهر فرسان العرب في الجاهلية، وكان من أحسنهم شيمةً، ومن أعزّهم نفسا، يُوصَف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة. من أهل نجد، وأمه حبشية، اسمها زبيبة، سَرَى إليه السواد منها. وكان مُغرَمًا بابنة عمه عبلة، فَقَلَّ أن تخلو له قصيدة من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر المشهور، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص، أو جبار ابن عمرو الطائي. مات نحو 22 ق. هـ. انظر: الشعر والشعراء لابن قتبة (243/1)، خزانة الأدب للبغدادي (128/1)، الأعلام للزركلي (5/ 91).

[2] البيت من بحر الكامل، والشاهد فيه (كبارق ثغرك المتبسم)، يعني اللمعان والضياء عند الفرح. والشاعر يقول تمنيت تقبيل السيوف؛ لأنها ذكرتني بك، إذ لمعت كلمعان ثغرك عند سرورك. انظر: شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي 191، جمهرة أشعار العرب 376، أشعار الشعراء الستة الجاهليين 80.

[3] انظر: صحيح البخاري (189/4)، من حديث كعب بن مالك τ، باب صفة النبي ρ.

[4] انظر: الصاحبي في فقه العربية 181.

الوجه الأول:

وهو أن تكون الجملة خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هؤلاء) أو (هم)، وإنَّ الجملة المعنية جملة فعلية، فعلها مضـــارع مُثبَت، ولكي تكون في موضـــع الخبر لمبتدأ محذوف، ولتقدير الكلام في موضـــع الحال؛ لا بد أن تكون مقترنة بالواو، وِفاقًا لِما جاء عن العرب، فقد روى الأصـمعي عنهم قولهم: ((قمت وأصـك عينه))[1]، فقُدِّر الكلام: وأنا أصـك[2]، هذا بلا خلاف وقفت عليه، فتكون جملة: ((وأصـــك عينه)) في موضـــع الحال، أمَّا أن تكون الجملة الفعلية المثبتة غير مقترنة بالواو، وتكون في موضـع الخبر لمبتدأ محذوف ؛ فهذا ما لم أجد له تقعيدًا في كتب النحاة[3]، حتى إنَّ الزمخشـري القائل بهذا الوجه لم يُلمِح إليه في مُفَصَّـلِه[4]، هذا وقد أوضـح الشـيخ زكريا الأنصـاري هذا الوجه من الإعراب في هذا الموضـع، خاصـةً أنه على تقدير واو عطف محذوفة؛ كيما يصح أن يكون كلاما مُستأنفًا، لكنه عقَّب قائلًا: ((لكن الأجود خلافه؛ إذ المشـهور أن هذه الجملة على هذا المذهب حال))[5]، وهذا تعقُّبٌ في محله؛ ففي هذا التوجيه تقدير لمحذوفَين، لا محذوفٍ واحدٍ، قُدِّر الأول، وهو الواو؛ لكي يصـــح القول بحذف الثاني، وهو المبتدأ ليستقيم الوجه الإعرابي، هذا وقد اعترض التفتازاني على الزمخشري في هذا الموضـع خاصـة أيضًـا، وخطَّأه قائلًا: ((إنَّ الجملة الفعلية صـالحة للابتداء من غير تقدير مبتدأ محذوف، ولاحتمال أن تكون جملة (يقولون) حالًا من المعطوف))[6]، هذا وإنه كما قال الفخر الرازي: ((تفسـير كلاَم الله تعالى بما لا يحتاج معه إلى الإضـمار، أولى مما يحتاج معه إلى الإضمار)) [7] .

ومِن القائلين بجواز هذا الوجه الأول وكذلك جواز الوجه الثاني: النحاس والزمخشـــري والبيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي والإيجي وأبوالسعود والآلوسي[8]، رحم الله الجميع.

والذي يظهر لي لِما سبق -والله أعلم- ضَعف هذا الوجه الإعرابي.

---

[1] انظر إصلاح المنطق لابن السكيت 169.

[2] انظر شرح التسهيل لابن مالك (367/2)، توضيح المقاصد للمرادي (719/2)، مغني اللبيب لابن هشام (789/1)، شرح ابن عقيل للألفية (279/2)، الهمع للسيوطي (322/2).

[3] انظر المراجع السابقة من كتب النحو باب الحال، بالإضافة إلى: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (221/1)، شرح الكافية الرضي (43/2)، شرح الكافية لمنصور بن فلاح اليمني (673/1)، شرح المفصل: لابن الحاجب (344/1)، وللخوارزمي (440/1)، وللُّورَقي الأندلسي 148، وشرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (164/9)، وللمرادي (577/1)، وللأزهري (697/3)، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (1603/1)، وشرح ألفية ابن مالك: لابن هشام (285/2)، وللأشموني (29/2)، والتصريح للأزهري (608/1)، وهمع الهوامع للسيوطي(319/2).

[4] انظر ما سبق من شروح المفصل.

[5] انظر المقصد لتلخيص ما في المرشد (22/1).

[6] انظر شرح التلويح على التوضيح (244/1).

[7] انظر تفسير الفخر الرازي (147/7).

[8] سبق تخريجه.

الوجه الثاني:

هذا الوجه جائز نحوًا، غير أنَّ مبناه فيه نظر؛ فإنَّ القرآن الكريم موصـــوف بالبيان والتفصيل، لا بالغموض؛ قال تعالى "بلسان عربي مبين"[1]، "كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون"[2]، وإنَّ الإخبار بأنَّ صفوة العلماء، وهم الراسخون منهم يعلمون تفسيره وبيانه في هذا الموضع خاصة، ليس فيه زيادة فائدة -والله أعلم، فإنَّ هذا أمر معلوم بالضرورة؛ إذ لو لم يعلم تفسيره وبيانه العلماء الراسخون فمَن؟ ويصدِّق هذا ما رُويَ عن ابن عباس رضي الله عنه[3] أنَّ من التفسير ما لا يعلمه من الناس إلا العلماء منهم[4]، وهم -أي الراسخون في العلم- في حاجة إلى ما يميزهم عن غيرهم في هذا الموضع بغير ما هو ثابت لهم عقلًا ونقلًا، وقد ذكرت الآية الكريمة أنَّ المُشَـــكِّكِين فيه -أي القرآن الكريم- يتبعون تأويله، ذامَّةً لهم في ذلك، مُثنِيَةً على مَن يجتنب هذا التتبع، مُسَلِّما ما لا يبلغه عقله، و لا يدركه تصوره إلى ربه، ثابتًا في ذلك، فدلالة الآية الكريمة -والله أعلم- ذم للمتتبع ما لا يجوز تتبعه، والتفكر فيه ، وهم الذين في قلوبهم زيغ، وثناء على من يحجز قلبه وعقله عن هذا التتبع والتفكر، وهم الراسخون في العلم الذين يفرِّقون بين ما يستقيم تأويله، وما لا مطمع في تأويله[5].

وعلى هذا يظهر لي أن المعنى: التفسير والبيان ليس هو الأقرب إلى الصواب في دلالة (تأويله) في الآية الكريمة، وعليه يظهر ضـــعف هذا الوجه الإعرابي، هذا مع كونه وجهًا محتمَلًا لغةً وتفسيرًا قال به جمع من العلماء المحققين.

فمن القائلين بجوازه خاصة دون الأول مَكِّي وعلي بن فَضَّال والأصبهاني وابن عطية والعُكْبَري والقرطبي والبيضاوي وابن تيمية وابن كثير والإيجي وأبو السعود والألوسي وابن عاشور ومحيي الدين الدرويش[6]، رحم الله الجميع.

---

[1] سورة الشعراء: 195.

[2] سورة فصلت 3.

[3] هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، حبر الأمة، الصحابي الجليل. وُلِدَ بمكة، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل))، فكان آية في الحفظ والفهم. قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((نِعمَ ترجمان القرآن ابن عباس))، وقال عمرو بن دينار: ((ما رأيت مجلسًا كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر))، وقال عطاء: ((كان ناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب، وناس يأتونه لأيام العرب ووقائعهم، وناس يأتونه للفقه والعلم، فما منهم صنف إلا يقبل عليهم بما يشاءون)). كُفَّ بصره في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. (3 ق. هـ - 68 هـ). انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر (933/3)، أُسْد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير (186/3)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (121/4)، الأعلام للزركلي (95/4).

[4] انظر: اللباب لابن عادل (41/5).

[5] انظر: تفسير ابن عاشور (165/3).

[6] سبق تخريجه.

الوجه الثالث:

لأنَّ الجزم بالمعنِيِّ من (المتشابه) و(تأويله) في الآية الكريمة من الصعوبة بمكان؛ يمكن الالتفات إلى مُتعلِّقٍ آخر يمكن من خلاله الوصـــول إلى أقرب الأوجه للصـــواب، فإنَّ الآية الكريمة ذكرت صِنفَين من الناس في مواجهة المتشابه من آيات الكتاب الكريم، الصنف الأول هم مَن يتبعون ما تشـــابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، والصـــنف الثاني هم مَن يؤمنون بالكتاب كله محكمه ومتشـــابهه، قائلين "كلٌّ من عند ربنا"، وقد افتُتِح هذا التقســـيم بالحرف (أمَّا)، والذي من معانيه التفصـــيل، كما ذكر ذلك ابن مالك، ووافقه المرادي[1]، وكذلك ابن هشام، ووافقه الشيخ خالد الأزهري[2]، والسيوطي[3]، قال ابن هشام في المغني:((وقد يُترَك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلامٍ يُذكَر بعدها في موضع ذلك القِسم، فالأول: .... والثاني نحو: "وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشـــابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراســـخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"، أي وأما غيرهم فيؤمنون به، ويَكِلُون معناه إلى الله، و يدل على ذلك "والراســـخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا"، أي كُلٌّ من المتشـــابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجبٌ، وكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون))[4]، وهذا ما قد ورد بالنص في قوله تعالى "فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا"[5]، وإنَّ مما يزيد هذا التوجيه تأييدًا ما نقله الشاطبي عن بعض مَن ألَّف على كتاب الكشاف للزمخشري؛ مِن أنَّ هذه الآية الكريمة مِن باب الجمع والتفريق والتقسيم من أنواع البيان، ذلك أنَّ قوله تعالى "هو الذي أنزل عليك الكتاب": جمع، وقوله تعالى "منه آيات محكمات" وقوله تعالى "وأخر متشـــابهات": تفريق، وقوله تعالى "فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه": أحد طرفَي التقسيم، وقوله تعالى "والراسخون في العلم يقولون آمنا به": الطرف الثاني منه، وجاء قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله": اعتراضًـــا بين طرفي التقسيم، قال: ((ومثل هذا قوله تعالى : "وأنَّا منا المسلمون ومنا القاسطون"[6]، فقوله تعالى "وأنَّا": جمع، وقوله تعالى "منا المسلمون ومنا القاسطون": تفريق، وقوله تعالى "فمَن أسلم" وقوله تعالى "وأما القاسطون": تقسيم))، وهذا كما قال الشاطبي من بديع التفسير[7].

وقد ذكر الســـيوطي أنه قال بمبنَى هذا الوجه الأكثرون، من الصـــحابة، والتابعين، وتابعِيهم، ومَن بعدهم، خصوصًا أهل السنة، وأنه أصح الروايات عن ابن عباس رضي الله

---

[1] انظر التسهيل لابن مالك 245، وتوضيح المقاصد (1307/3).
[2] سبق تخريجه.
[3] انظر: الهمع (579/2).
[4] سبق تخريجه.
[5] سورة البقرة: 26.
[6] سورة الجن: 14،15.
[7] انظر: الإفادات والإنشادات للشاطبي 145.

عنهما[1]. ومِمَّن قطعوا به الفراء والطبري والزجاج والثعلبي والواحدي والراغب الأصــفهاني والبغوي والفخر الرازي وابن هشـــام ويحيى بن حمزة العلوي والســـيوطي وخالد الأزهري وابن عادل الحنبلي والزركشي[(2)]، رحم الله الجميع.

الترجيح:

ممـا ســـبق يظهر لي أنَّ ابن المختـار كـان مصـــيبًـا في وجهتـه، وهي أنَّ الواو في "والراســـخون في العلم" -والله أعلم- للاســـتئناف، وعليه يكون (الراســـخون) مرفوعًا على الابتداء، وجملة (يقولون) في موضـــع الخبر، لا الحال. مع خطأ ابن المختار في منعه جواز وقوع الحال من المعطوف فقط، دون المعطوف عليه، وعليه فإنَّ جملة (يقولون) يجوز من الناحية اللغوية أنْ تُعرَب حالًا من الراســخين فقط، مع جواز هذا الوجه دلالةً، على ما ســبق تفصيله.

---

(1) انظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي (104/1).

(2) انظر: معاني القرآن للفراء (190/1)، تفسير الطبري (185/6)، معاني القرآن للزجاج (376/1)، تفسير الثعلبي (13/3)، التفسير البسيط للواحدي (31/5)، تفسير الراغب (422/2)، تفسير البغوي (10/2)، تفسير الرازي (252/2) و(145/7)، مغني اللبيب لابن هشام (81/1) وأوضح المسالك له (71/4)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (6/3)، التصريح للأزهري (426/2)، اللباب لابن عادل (255/1)، البرهان للزركشي (73/2).

المسألة الثانية

اعتماد جواب الشرط في قوله ﷻ "أفإن مِتَّ فهم الخالدون"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في الآية الكريمة: "وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون"، وهذا في قول الثعلبي: إنَّ تقدير الكلام في الآية الكريمة محل البحث: أفهم الخالدون إن مات؟ وإنها كقول الشاعر[2]:

رَفَونِي وقالوا يا خُوَيلِدُ لم تُرَع فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ[3]

وقال إنَّ في البيت إضـمارًا بحذف ألف الاسـتفهام، وتقديره: أهم هم؟ ورأى ابن المختار أنَّ الآية الكريمة بخلاف البيت المذكور آنفًا، فالآية الكريمة مذكور فيها ألف الاسـتفهام، غير أنه مقدم، فهو من باب التقديم والتأخير، أما البيت فإنه ليس مذكورًا فيه ألف الاسـتفهام؛ هذا لأنَّ ألف الاسـتفهام يفيد الجحد، وإذا قُدِّر ألف الاسـتفهام في (فَهُم) كما قال الثعلبي اجتمع في الكلام ألفا اسـتفهام، ويكون التقدير: أفإن مِتَّ أَفَهُم الخالدون، فيكون الاسـتفهام في قوله ﷻ "مِتَّ"، وموت الرسـول ﷺ ليس بمنفي، والمنفي خلود المعاندين له، وجوَّز ابن المختار أن يكون ألف الاسـتفهام في قوله ﷻ "أفإنْ" داخلًا على المعنيَين، موت الرسـول ﷺ وموت المعاندِين، وحينئذٍ لا حاجة إلى القول بالإضمار، ولا التقديم والتأخير[4].

المناقشة:

مما سـبق يظهر -لي- أنَّ ابن المختار ينفي تقدير الثعلبي ألفًا محذوفة في قوله "فهم الخالدون"، ويرى أنه إما أنَّ الألف مقدمة، فتقدير الكلام حينئذٍ: أفهم الخالدون إنْ متَّ، أو أنَّ الألف دخلة على الشرط والجزاء كليهما.

وإنَّ كلام الثعلبي ورد ابن المختار عليه يتطلب البحث فيما يلي:

1- هل يجوز حذف ألف الاستفهام؟

2- هل ألف الاسـتفهام محذوفة في البيت الذي اسـتدل به الثعلبي فيكون حجةً في بابه؟

3-دراسة الآية الكريمة، وفيها:

1- هل ألف الاسـتفهام محذوفة في الشـطر الثاني من الآية الكريمة "فهم الخالدون"؟

---

[1] سورة الأنبياء: 34.

[2] سيأتي التعريف به لاحقًا.

[3] سيأتي التعريف به لاحقًا.

[4] مباحث التفسير لابن المختار 222، تفسير الثعلبي (275/6).

2- إذا اجتمع الاستفهام والشرط، لأيهما يكون الجواب؟
3- ما الوجه في الآية الكريمة؟

أولًا: حذف ألف الاستفهام؟

إنَّ همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام، كما قال ابن هشام والمرادي، لذا خُصَّت بأحكام، منها جواز حذفها، وأكثر ما يكون ذلك إذا تقدمت عليها (أم)، كما قال ابن عُصفُور[1]؛ لأنه كما قال الزجاج والفارسي: إنَّ (أم) تدل عليها[2]، لكن ظاهر كلام سيبويه أنَّ هذا من ضرورات الشعر[3].

أما البيت الذي مثَّل الثعلبي به للآية الكريمة، وهو قول الشاعر[4]:

رَفَوني وقالوا يا خُوَيلِدُ لم تُرَع   فقلتُ وأنكرتُ الوجوه: هُمُ هُمُ[5]

فإنَّه بالرجوع إلى قصته ومناسبته التي قيل فيها، ظهر أنَّه قال هذا وهو يعلم أنَّ الذين يحذرهم أعداؤه، فلم يكن مُستَفهِمًا، وبهذا قال السكري[6]، وعليه فلا دلالة فيه على حذف همزة الاستفهام كما قال الثعلبي.

أما حذف الهمزة في الاختيار، غير مقترنة بـ (أم)، فإنَّ فيها مذهبين:

المذهب الأول: المنع، وهو كما قال السمين الحلبي مذهب الجمهور[7]، وخلاصة حجتهم فيما قاله النحاس: إنَّ همزة الاستفهام تُحدِث معنًى، وحذفها محال، فإذا حُذِفَت زال المعنى الذي أحدثته[8]، وأنه لا يجوز أنْ تُلقى وهي تطلب، فيكون حينئذٍ الاستفهام كالخبر[9].

المذهب الثاني: الجواز، على أنْ تُحذف الهمزة وهي مفهومة من الكلام، وهذا مذهب الأخفش[10]، وبه قال ابن مالك[11]، وهو ظاهر اختيار ابن هشام[12].

---

[1] انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (158/1)، المغني لابن هشام ط. المبارك (19/1)، الجنى الداني للمرادي 31.
[2] إعراب القرآن ومعانيه للزجاج (81/1)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (65/4).
[3] الكتاب لسيبويه (174/3).
[4] هو أبو خراش الهذلي، خويلد بن مرة، من الشعراء المخضرمين، وقد تم التعريف به.
[5] البيت من الطويل، والشاهد حذف ألف الاستفهام في (همُ همُ)، ومعنى البيت أنَّ أعداءه أرادوا أن يخدعوه، لكنه فطِن لهم.
[6] شرح أشعار الهذليين للسكري (1216/3).
[7] الدر المصون للسمين الحلبي (258/1).
[8] انظر: إعراب القرآن للنحاس (121/3)، ومعاني القرآن له (72/5).
[9] انظر: تفسير الطبري (343/19)، تهذيب اللغة للأزهري (137/2).
[10] معاني القرآن للأخفش (461/2).
[11] شرح الكافية لابن مالك (1216/3).
[12] مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك (20/1).

وقد قال الأخفش بهذا عند قوله ﷻ "وتلك نعمة تمنها عليَّ أنْ عبدت بني إســـرائيل"[1]، غير أنه بالوقوف على ما قيل في تأويل هذه الآية الكريمة – وجدت أنَّ من العلماء من وجَّهَهَا على غير حذف همزة الاســـتفهام، فمنهم مَن جعلها إقرارًا، وأنَّ فيها حذف، وتقدير الكلام حينئذ: هي نعمة؛ إذ رَبَّيتَنِي، ولم تســتعبدني، كاســتعبادك بني إســرائيل، وهذا قول الفراء[2]، ومنهم مَن قال إنَّ الكلام إنكار، لكن خرَّجها بعضــهم على أنَّه اســتفهام، حُذفت همزته، فكأنه قال: أو تلك نعمة تمنها عليَّ؟ وهذا توجيه الأخفش[3]، وبعضــهم خرَّجها على أنها خبر، خرج مخرج التبكيت للمخاطَب، فكأنه قال: تلك نعمة تعتدُّ بها عليَّ؛ لأنك عبَّدت قومي، ولو لم تُعَبِّدهم لَكَفَلَني أهلي، فما صـــارت نعمة إلا لأنك عملت ما حظره الله عليك، وهذا تخريج الزجاج[4].

فقد تبيَّن مما سبق أنَّ هذا الدليل على جواز حذف الهمزة محتمل، لا تقوم به حجة.

إلا أنَّ ابن مالك اســتدلَّ على هذا المذهب بقول الرســول الكريم ﷺ لجبريل: ((وإنْ زنى وإنْ سرق؟))، فقال جبريل: ((نعم))[5]، ما يُفهِم أنَّ النبي ﷺ كان مستفهِمًا، وهو ما يصحح ما ذهب إليه الأخفش.

مع الأخذ في الاعتبار ما نقله ابن جني عن ابن الســـراج أنَّ هذا المذهب ليس بقياس؛ إذ إنَّ الحرف نائب عن الفعل، فـ (ما) نائب عن (أنفي)، كذلك الهمزة نائبة عن (أستفهِم) وهكذا، فلو حذفته لاختصرت الاختصار، فيكون إجحافًا[6]، إلا أنه إذا صحَّ التوجه إليه جاز في بعض المواضع، إذا كان ثمت دليل عليه، ولم يكن ثمت التباس بالخبر، وفي هذا قال ابن مالك[7]:

وربما حذفت الهمزة إنْ كان خفا المعنى بحذفها أمن

خلاصة القول في حذف همزة الاستفهام:

الذي يظهر لي أنَّ همزة الاستفهام إذا كانت في الاختيار، ولم تكن مقترنة بـــ (أم)، يجوز حذفها إذا كان ذلك مفهومًا من السياق، ولا التباس بالخبر، على قلة ذلك.

ثانيًا: دراسة الآية الكريمة محل البحث:

يرى الثعلبي أنَّ ألف اســـتفهام محذوفة مقدرة في قوله "فهم الخالدون"، وهذا على القول بجواز حذف ألف الاستفهام، وهو ما تبين قلته كما سبق، مع اشتراط وجود ما يدل عليها في

---

(1) سورة الشعراء: 22.
(2) معاني القرآن للفراء (279/2).
(3) سبق تخريجه.
(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (86/4).
(5) أخرجه البخاري من حديث أبي ذر (94/8)، فتح الباري لابن حجر (267/11).
(6) المحتسب لابن جني (51/1).
(7) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (107/5).

الكلام، وإنه كما علَّل ابن المختار بأنَّ الآية الكريمة قد ذُكِر فيها ألف الاستفهام، فلا حاجة إلى تقدير إعادته؛ لئلا يجتمع جحدان، كما أنَّ المراد نفيه هو موت المعاندين، لا موت الرسول الكريم ﷺ، لذا فإنَّ الذي يظهر -لي- ضعف هذا القول.

للاستفهام أم للشرط يكون الجواب؟

في هذا الإشكال مذهبان، على النحو التالي:

المذهب الأول: أنَّ الجواب للاستفهام؛ لتقدمه[1]، وهو مذهب يونس، فإنْ كان الجواب مضارعًا، فإنه يُرفَع، فإنْ قلت: ءَإنْ تأتني، فإنَّ الجواب يكون: آتيك[2]، وعلى هذا يكون تقدير الكلام في الآية الكريمة: أفهم الخالدون إن متَّ؟ وعلة ذلك عندهم -فيما وقفت عليه- فيما ذكره عباس حسن أنَّ ذلك لتقدُّم ألف الاستفهام، وكذا ما قاله الزجاج: ((فدخلت ألف الاستفهام على الشرط وأنبأت عن معنى الدخول على الجزاءِ، كما أنك إذا قلت: هل زيد قائم؟ فإنما تسْتفهم عن قيامه، لا مَن هو، وكذلك قولك: ما زيد قائمًا، إنما نفيت القيام، ولم تنف زيدًا، لكنك أدخلْتَ (ما) على (زيد) لتُعلِم مَن الذي نُفي عنه القيامُ))[3].

وقد جوَّز هذا الفراء[4]، وتبعه النحاس[5]، وبه قال الطبري والزجاج وابن ولَّاد وابن فارس وابن زنجلة ومكي والزمخشري[6].

المذهب الثاني: أنَّ الجواب للشرط، وهو مذهب سيبويه[7]، وعلَّته فيما قاله سيبويه: ((وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عملَ بعضه في بعض فلم يغيِّره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء و(لا) ونحو ذلك، لا تغيِّر الكلام عن حاله، وليست كـ (إذ) و(هل) وأشباههما، ألا ترى أنها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله، ولا تغيره عن لفظ المستفهم! .... وإن شئتَ أدخلتها على كلام المُخبِر، ولم تحذِف منه شيئًا، وذلك إذا قال: مررتُ بزيدٍ، قلت: أمررتَ بزيدٍ؟ ولا يجوز ذلك في (هل) وأخواتها. ولو قلت: هل مررتَ بزيدٍ؟ كنتَ مستأنفًا، ألا ترى أنَّ الألف لغوٌ. فإن قيل: فإنَّ الألف لا بدَّ لها من أن تكون معتمدةً على شيء فإنَّ هذا الكلام معتمدٌ لها))[8].

---

[1] انظر: النحو الوافي لعباس حسن (490/4).
[2] انظر: الكتاب لسيبويه (82/3).
[3] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (474/1).
[4] معاني القرآن للفراء (202/2).
[5] إعراب القرآن للنحاس (50/3).
[6] انظر: تفسير الطبري (439/18)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (474/1)، الانتصار لابن ولاد 189، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس 137، حجة القراءات لابن زنجلة 371، مشكل إعراب القرآن لمكي (479/2)، الكشاف للزمخشري (81/4).
[7] سبق تخريجه.
[8] سبق تخريجه.

ففي هذا رد لعلة تقدم الألف؛ إذ دخلت على كلام عمل بعضـــه في بعض، ولم تعمل هي فيه شيئًا، وهي لغو، كما سلف في كلام سيبويه.

وكذا رد لعلة دخولها على الشـرط والإنباء عن الدخول على الجزاء، كما سـلف في كلام الزجاج، فإنه يُرَدُّ بقول سـيبويه إنَّ الكلام بعدها معتمَد لها، يعني من الشـرط والجزاء كليهما، فكما قال العكبري إنَّ المعنى يتم بدخول الألف على جملة الشــرط والجزاء؛ لأنهما كالشـــيء الواحد[1]، يعني كذلك كما ذكر عضيمة كالجملة الواحدة[2].

وفي تلخيص ما سبق قال ابن مالك:

ويونس التقديمَ ينوي فرفع وعند سيبويه ذلك امتنع[3]

وإنه كما قال عضـيمة لم يجئ في القرآن الكريم الجواب مضــارعًا، فيفصــل بين خلاف يونس وسـيبويه، وإنما جاء جملة اسـمية مقرونة بالفاء، وهي قوله "وما جعلنا لبشـر من قبلك الخلد أفإن مت فهم الخالدون"[4]، وهي الآية الكريمة محل البحث.

لِمَا سـبق كان ثمت رأيٌ ثالث هو التفصـيل، قاله عباس حسـن، إذ يقول: ((والصـحيح أنَّ تعيين الجواب لأحدهما خاضــع للقرينة التي تتحكم فيه، فتجعله لهذا أو لذاك، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب))، ولم يذكر بيانًا لما ذهب إليه، ولم أقف على ما يؤيده.

الوجه في الآية الكريمة:

مما سبق يظهر -لي- امتناع تقدير ألف محذوفة في الجواب في الآية الكريمة؛ إذ لا حاجة إليها؛ لتقدمها في الكلام ملفوظةً، فتقديرها -فيما أرى- أقرب إلى اللغو منه إلى الضرورة، ولا دليل ثمت يدل عليها، فلا اعتبار لها.

أما اعتماد الجواب، وكونه للاسـتفهام أو للشــرط، فإنَّ في مذهب سـيبويه قوة من ناحية الصناعة والمعنى؛ فمن ناحية الصناعة: ألف الاستفهام غير عامل -كما سلف- فلا يَحسُن أنْ يتعلق به معمول -وهو الجواب-، خاصــة في حال وجود العامل -وهو الشــرط-، على خلافٍ في هذا الإعمال[5]، في حين أنَّ الجواب يحسُــن أنْ يتعلق بالشــرط صــنعةً -أي إعرابًا- على قول بعضهم[6]، وكذا يحسُن معنىً.

---

[1] التبيان في إعراب القرآن للعكبري (296/1).
[2] دراسات لأسلوب القرآن الكريم (254/3).
[3] انظر: شرح الكافية لابن مالك (1617/3).
[4] المرجع السابق.
[5] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (493/2).
[6] المرجع السابق.

كذلك مما يؤيد ما سبق اقتران الجواب بالفاء، وهو ما يكون في جواب الشرط، لا جواب الاستفهام، كما ذكره عباس حسن[1].

الترجيح:

مما سبق فإنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ الأقرب إلى الصواب ما جوَّزه ابن المختار، وهو أنَّ الألف داخلة على الشرط والجزاء كليهما، وهو مذهب سيبويه، وأنَّ ما قاله من تقديم الألف، وتقدير دخولها على الجواب، أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب، وهو مذهب يونس، مع ضعف قول الثعلبي: إنَّ ثمت ألفًا محذوفةً في قوله "فهم الخالدون".

[1] سبق تخريجه.

المسألة الثالثة

دلالة جملة الشرط وجوابه

في قوله تعالى "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أنْ تقصروا من الصلاة إنْ خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إنَّ الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا"[1]

ملخص التعقب:

يعترض ابن المختار الرازي على الثعلبي في تقديره جملةَ الشـــرط (إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) متصـــلةً بما بعدها من الكلام، لا بما قبلها، فهو يرى أنه بالقول بهذا تكون شـرطًا بغير جزاء، وكلامًا غير تامٍّ، وغير متناسـب مع نفي الحرج، وأنه بخلاف ما اســتدلَّ به الثعلبي من قوله تعالى "ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب"[2]؛ إذ إنه -على ما يرى- كلامٌ تامٌّ، وأغفل المثال الثاني الذي ضربه الثعلبي، وهو قوله تعالى "وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخِيَرة"[3]، واستدل على اتصال محل الإشكال بما قبله بما ثبت في الســنة النبوية، من أنَّ ثبات حكم الآية الكريمة "فليس عليكم جناح أن تقصــروا من الصلاة إن خفتم" في حال الأمن صدقةٌ من الله تعالى[4].

المناقشة:

إن قُدِّر تمام الكلام كما قال الثعلبي عند قوله تعالى "أن تقصــروا من الصــلاة" لزم من ذلك أن يكون الكلام متصـــلًا بما بعده على النحو التالي: ((إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا -إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا- وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصــلاة فلتقم طائفة منهم معك))، وعندئذ يكون الكلامُ تامًّا مسـتوفيًا ركنَيه، شـرطه وجزاءه، فالشـرط: "إن خفتم أن يفتنكم الـذين كفروا"، والجواب: "فلتقم طـائفـة منهم معك" ، مع كونـه جوابًـا لشـرطَين: الأول المذكور، والثاني "وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصــلاة"، لا كما قال ابن المختار إنه كلامٌ غير تامٍّ وشـرطٌ بغير جزاء، وهو حينئذٍ غير متعلق بالكلام السـابق له، فلا علاقة له بنفي الحَرَج في قوله تعالى "فليس عليكم جناح أن تقصـروا"، ولا لمناسـبته لذلك النفي من عدمه، فلا صـــحة -والله أعلم- لكلام ابن المختار في عدم تمام الكلام إن قُدِّر على ما سبق من الوصل.

---

[1] سورة النساء: 101.

[2] سورة يوسف: 52.

[3] سورة القصص: 68.

[4] انظر: مباحث التفسير 109، تفسير الثعلبي (374/3).

وما قاله الثعلبي من أنه عطف كلامٍ على كلام آخر، هو في الظاهر متصـــل به، وهو في الحقيقة منفصـــل عنه من الصـــحة بمكان، قال به النحاة المتقدمون، مثل الفراء والطبري والزجاج[1]، وهو كذلك فيما اســـتدل به في محله، حيث إن قوله تعالى "ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب" في ظاهره متعلق بما قبله من الكلام، وهو في حقيقة الأمر ليس كذلك، فإن قوله تعالى "الآن حَصــحَصَ الحق أنا راودته عن نفســه وإنه لمن الصــادقين"؛ من قول امرأة العزيز، والكلام بعده -"ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب"- من كلام يوسف عليه السلام على ما سبق ذكره من التفصيل، وقد ذكر الواحدي أنَّ هذا قول عامة المفسـرين[2]، وإن كان أبو حيان الأندلسـي قد رَدَّه، واصـفًا له بالتكلف، فهذا غير مقبول منه[3]، فالكلام العربي جاء بمثل هذا، كما في قوله تعالى "قال الملأ من قوم فرعون إنَّ هذا لسـاحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضـكم فماذا تأمرون"[4]، وأن قوله تعالى "فماذا تأمرون" من قول فرعون رادًّا على الملأ، على حذف الحكاية، ولو أُرِيدَت لقيل: ((فقال: ماذا تأمرون))[5]، وأما وجه اســتدلال الثعلبي بهذا المثال على الآية محل الإشكال فهو في محله، إذ إن قوله تعالى "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة" كلام تام، كما أن قوله تعالى "الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفســه وإنه لمن الصــادقين" كلام تام كذلك، لا أن الكلام الأول محل الإشـكال غير تام، والثاني تام، كما قال ابن المختار.

هذا وقد أغفل ابن المختار التعليق على المثال الثاني الذي ضربه الثعلبي، وهو قوله تعالى "وربك يخلق ما يشـــاء ويختار ما كان لهم الخيرة"[6]، وهو ما ذهب فيه الثعلبي إلى أنَّ قوله تعالى "ما كان لهم الخيرة" كلام مستأنف، لا متصـل بما قبله، وإن كان في ظاهره متصلًا به، وأنَّ (ما) الثانية نافية، لا موضع لها من الإعراب، لا أنها موصولة، ولا مصدرية في موضع نصب بالفعل (يختار)[7]؛ إذ لازم القول بأيٍّ من هذَين الوجهَين

---

[1] انظر: معاني القرآن للفراء (387/1) (47/2)، تفسير الطبري (142/16)، معاني القرآن للزجاج (115/3)، في معرض الحديث عن قوله تعالى "ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب"، وهو ما استدل به الثعلبي على مذهبه في الآية الكريمة محل الإشكال.

[2] انظر: التفسير البسيط للواحدي (148/12).

[3] انظر: البحر المحيط لأبي حيان (289/6).

[4] انظر: سورة الأعراف الآيتان 109 ، 110.

[5] انظر: معاني القرآن للفراء (47/2).

[6] سورة القصص 68.

[7] انظر: تفصيل ذلك في الدر المصون للسمين الحلبي (690/8).

الأخيرَين قول المعتزلة والقدرية[1]، وهو أن الله -تعالى عن ذلك- يخلق الخير دون الشر[2]، ومقالة الثعلبي قال بها عامة معربي القرآن الكريم ومفسريه، من محققي مذهب أهل السنة، منهم الأخفش الصغير[3] وأبي علي الفارسي[4] وابن فورك[5] ومكي[6] والواحدي[7] والأصبهاني[8] وابن جُزَيّ[9] وابن كثير[10]. ولربما أغفل ابن المختار التعليق عليه؛ لأنه يرى أنه لا دلالة فيه كسابقه.

فمما سبق يظهر لي أنه لا مانع لغويًّا من كون قوله تعالى "وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة" كلامًا تامًّا، وأن قوله تعالى "إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا" متصل بما بعده، وجزاؤه "فلتقم طائفة منهم معك" الوارد في الآية التالية، وممن أجاز هذا الوجه مُؤَيِّدًا الثعلبي الجرجاني والأشموني[11].

هذا، غير أن الطبري في معرض حديثه عن الآية الكريمة قال: ((في الكلام (إذا)، و(إذا) تؤذِن بانقطاع ما بعدها عن معنى ما قبلها))[12]، وإن كنتُ لم أقف على ما يؤيد ما ذهب إليه في كلام اللغويين، غير أنه من الوجاهة بمكان، ويُضعِف ما ذهب إليه الثعلبي لغةً.

ولقد استدل ابن المختار بدليل غير لغوي، غير أنه لا مناص من صحته ودلالته، وأنه قاطع في محل الإشكال، فإنه إذا ثبت حديث عن الرسول الكريم ρ، وكان نصًّا في الآية، أو في معنى أحد الأقوال، فهو مُرَجِّحٌ له[13]، فقد ثبت في السنة النبوية أن عمر ابن الخطاب τ سأل الرسول الكريم ρ عن قصر الناس الصلاةَ، بعد ما أمِن الناس،

---

(1) المعتزلة هي فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل في فهم العقيدة الإسلامية؛ لتأثرها بالفلسفات المستوردة؛ مما أدى إلى انحرافها عن منهج أهل السنة والجماعة، والقدرية ضرب من ضروب المعتزلة. انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (64/1).

(2) انظر: المرجع السابق، ومشكل إعراب القرآن لمكي (547/2)، وإعراب القرآن للأصبهاني (294/1).

(3) انظر: قوله في إعراب القرآن للنحاس (165/3).

(4) انظر: قوله في التفسير البسيط للواحدي (250/18)

(5) انظر: تفسير ابن فورك (363/1).

(6) سبق تخريجه.

(7) انظر: تفسير الواحدي (438/17).

(8) سبق تخريجه.

(9) انظر: التسهيل لابن جزي (118/2)

(10) انظر: تفسير ابن كثير (226/6).

(11) نقل عن الجرجاني قوله بهذا القرطبي في تفسيره (363/5)، وانظر منار الهدى للأشموني (192/1).

(12) انظر: تفسير الطبري (126/9).

(13) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين (191/1،206).

فأجابه ρ بأن هذا صــدقة من الله تعالى تَصَــدَّق بها على عباده[1]، وهو ما لا يدع مجالًا للشـــك في تعلق الشـــرط المذكور بما قبله من الكلام، لا بما بعده، فلو لم يكن ذلك كذلك لبَيَّن الرسول الكريم ρ، ووجَّه الكلام التوجيه اللائق به[2].

الترجيح:

مما سبق يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن المختار في الآية الكريمة، من تعلق الشرط "إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا" بما قبله من الكلام -"فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة"-، وأنه من جملة الحديث عن قصر الصلاة حال الخوف - هو الصواب دلالةً. بخلاف ما ذهب إليه الثعلبي، من تعلق الشرط المذكور بما بعده، فهو وإنْ صح لغةً في غير هذا الموضع، يأباه المعنى والدلالة ههنا.

---

(1) انظر: صحيح مسلم (478/1).

(2) انظر: التمهيد لما في الموطَّأ من الأسانيد لابن عبدالبر (165/11)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (9/3).

المسألة الرابعة

دلالة قوله ﷻ "فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي"[(1)]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في توجيهه كلمة إبراهيم عليه السلام "هذا ربي" في الآية الكريمة محل البحث؛ بوجهَين لغويَّين، وآخرين تفسيريَّين، فالوجهان اللغويَّان هما: إما أنَّ الكلام استفهام حُذِفَ حرفه، وهو الألف، أو أنَّ في الكلام حذفًا لفعل القول، فكأنه قال: ((تقولون هذا ربي))، وأما الوجهان التفسيريان فهما: إما أنْ يكون هذا الكلام من إبراهيم استدراجًا لقومه، أو أنه احتجاج عليهم. فإنَّ ابن المختار اعترض على هذه الأوجه كلها، ثم ذكر وجهًا تفسيريًّا، وهو أنَّ إبراهيم عليه السلام قال هذا الكلام في صغره، قبل بلوغه وتكليفه، وأنَّ اللام في قوله ﷻ "وليكون من الموقنين" لام العاقبة[(2)].

المناقشة:

قد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق الحديث عن إبراهيم وقومه، وهي الآيات الكريمة: " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (74) وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (75) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ" ، ثم كان الحديث عن القمر، ثم عن الشمس، وقال هذه الكلمة -((هذا ربي))- عنهما، مثلما قالها عن الكوكب، ثم قال: "إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (79) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ.....". فقد تكررت كلمته-((هذا ربي))- ثلاث مرات، إما ناظرًا متأمِّلًا، وإما مناظِرًا محتجًّا[(3)].

والأقوال التي ذكرها الثعلبي وجهها أن إبراهيم كان مناظِرًا، وهذا من ثلاثة أوجه، اثنين لغويين، وثالث تفسيري، أما الوجهان اللغويان:

1- حذف ألف الاستفهام.
2- حذف فعل القول.

أما الوجه التفسيري فهو أن إبراهيم كان مُستَدرِجًا لقومه، محتجًا عليهم.

---

(1) سورة الأنعام: 76.

(2) انظر: مباحث التفسير 121، تفسير الثعلبي (164/4).

(3) انظر: تفسير الزمخشري (40/2).

ولم يرتض ابن المختار هذا، وإنما ارتضَـــى وجهًا تفســيريًّا، وهو أن إبراهيم كان ناظِرًا متأملًا، على أنه قال هذا الكلام قبل بلوغه وتكليفه؛ مســتدلًا على هذا بأن اللام في "وليكون من الموقنين" لام العاقبة.

وإن الثعلبي قد ذكر للأوجه أدلتها، وكذا قد اعترض ابن المختار عليها بما يضــادها من الأدلة؛ ثم ذكر الوجه عنده، مستدلًا عليه؛ لذا فإنه من اللازم مناقشة كل وجه على حِدَه.

الوجه اللغوي الأول:

وهو أنَّ الكلام استفهام، حُذِفَ أَلِفُه، وهذا قول يسوقنا إلى مناقشة:

هل يجوز حذف ألف الاستفهام؟[1]

الهمزة -همزة الاستفهام- كما قال ابن هشــام والمرادي أصــل أدوات الاســتفهام؛ ولهذا خُصَّت بأحكام، منها جواز حذفها، وأكثر ما يكون ذلك كما قال ابن عصفور إذا تقدمت عليها (أم)[2]؛ لأنه كما قال الزجاج: إنَّ (أم) تدل عليها[3]، وهكذا قال أبو علي الفارســي[4]، وظاهر كلام سيبويه أنَّ هذا من ضرورات الشعر؛ إذ قال في قول الشاعر[5]:

كَذَبَتْكَ عَينُكَ أم رأيتَ بوَاسِطٍ غَلَسَ الظلامِ مِن الرَّبابِ خَيالًا[6]

قال عقب هذا البيت: ((ويجوز في الشــعر أن يريد بـــ (كذبتك) الاســتفهام، ويحذف الألف))[7]، وهذا خلافًا للخليل الذي جعل مثل هذا كقول القائل: ((إنها لإبل أم شـــاء؟))[8]، وتبعه الأخفش[9]، كما فصَّــله المبرد قائلًا: ((وَيجوز أَن يكون ابْتَدَأَ (كذبتك عَيْنك) مخبرًا، ثمَّ أدْركهُ الشَّك فى أَنه قد رأى، فاستفهم مستثبتًا))[10].

---

(1) النحاة يعبرون عن حرف الاستفهام بالألف وبالهمزة.

(2) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور (158/1)، المغني لابن هشام ط. المبارك (19/1)، الجنى الداني للمرادي 31.

(3) إعراب القرآن ومعانيه للزجاج (81/1).

(4) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (65/4).

(5) هو الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي النصراني، وُلِد (19هـ) بالعراق، شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، وهو أحد الشعراء الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم، وصاحباه هما جرير والفرزدق، وكانوا قد تهاجوا، فتناقل الرواة أشعاره، وقد اتصل بالأمويين ومدح ملوكهم، فكان شاعرهم، ت (90هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (451/2)، مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (212/20)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة (165/4)، الأعلام للزركلي (123/5).

(6) البيت من الكامل، وهو من شواهد الكتاب، والشاهد حذف ألف الاستفهام في (كذبتك)؛ إذ أعقبتها (أم)، و(واسط): قرية غربي نهر الفرات، و(غلس): ظلام آخر الليل، و(الرباب): اسم امرأة منقول من اسم السحاب، انظر: ديوان الأخطل 245، الكتاب لسيبويه (174/3)، شرح الكتاب للسيرافي (418/3) المقتضب للمبرد (295/3)، لسان العرب (156/6)، خزانة الأدب للبغدادي (12/6).

(7) المرجع السابق.

(8) المرجع السابق.

(9) معاني القرآن للأخفش (33/1).

(10) المقتضب للمبرد (295/3).

هذا وإن صحَّ تقدير ألف الاستفهام، فإنها قد اقترنت بـــــ (أم)، وهو ما لم يكن في الآية الكريمة محل البحث، فلا يصلح أن يكون هذا الشاهد شاهدًا في هذا البحث.

وقد ذكر الثعلبي فيما ذكر من الأدلة على هذا القول في الآية الكريمة محل البحث قول الشاعر[1]:

لَعَمرُكَ ما أدري وإنْ كُنتُ دارِيًا شُعَيثُ بنُ سَهمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِنقَرِ[2]

على أنَّ المراد: أشُعيثُ بنُ سَهمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِنقَرٍ؟ فقد قال السيرافي: ((لا بد فيه من تقدير الألف، لأنه يهجو هذه القبيلة))[3].

وبالنظر في هذا الشاهد نجد أنَّه كسابقه، قد اقترنت فيه الهمزة المحذوفة بـ (أم) المتصلة، وهو ما لا يتحقق في الآية الكريمة محل البحث؛ وعليه فلا دلالة في هذا الشاهد كذلك.

وكذا ذكر الثعلبي قول الشاعر[4]:

رَفوْنِي وقالوا يا خويلدُ لا تُرَعْ فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ: همُ همُ[5]

على أنَّ المراد: أهم هم؟

وهذا البيت لم تقترن فيه الهمزة المحذوفة بـــــ (أم) كالآية الكريمة محل البحث؛ فدلالته جائزة. لكن بالوقوف على قصة هذا البيت ومناسبته وجدت أنَّ الشاعر قد قاله وهو يعلم أنَّ

---

(1) هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل ابْن دارم التميمي، أبو نهشل، وأبو الجراح، شاعر جاهلي، من الطبقة الخامسة، من سادات تميم، من أهل العراق. كان فصيحا جوادا، نادم النعمان بن المنذر. ولما أسن كف بصره. ويقال له أعشى بني نهشل. أشهر شعره داليته التي مطلعها:

نام الخلي وما أحس رقادي والهم محتضر لدي وسادي

انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي (143/1)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (248/1)، الأعلام للزركلي (330/1).

(2) البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه، والشاهد حذف ألف الاستفهام، و(لعمرك) قسم حذف فعله، وشعيث حي من تميم ثم من بني منقر، فشكك في نسبهم، وجعلهم أدعياء، انظر: ديوان الأسود بن يعفر 37، الكتاب لسيبويه (175/3)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (81/1)، شرح الكتاب للسيرافي (419/3)، شرح الشواهد الكبرى للعيني (1625/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (138/1)، المعجم المفصل لإميل بديع (524/3).

(3) شرح الكتاب للسيرافي (419/3).

(4) هو أبو خراش الهذلي، خويلد بن مرة، أحد بنى قرد بن عمرو بن معاوية، التميمي الهذلي، شاعر مخضرم، أسلم وهو شيخ كبير في حياة النبي ﷺ، وحسن إسلامه، وذكره ابن حجر في القسم الثالث من الإصابة، وهم المخضرمون الذين لم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ، كان في الجاهلية من فُتَّاك العرب، وكان يسابق الخيل عدوًا، مات في خلافة عمر بن الخطاب (15هـ). انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (650/2)، خزانة الأدب للبغدادي (443/1)، الأعلام للزركلي (325/2).

(5) البيت من الطويل، والشاهد حذف ألف الاستفهام في (هم هم)، و(رفوني) سكنوني، و(خويلد) الشاعر، (لا تُرَع) لا تفزع، والمراد أنَّ أعداءه أرادوا أن يخدعوه ليقتلوه، لكنه انتبه لهم. انظر: ديوان الهذليين (144/2)، تفسير الطبري (484/11)، الصاحبي في فقه العربية لابن فارس 137، البحر المحيط لأبي حيان (719/3)، خزانة الأدب للبغدادي (440/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (199/7)، الشواهد الشعرية لمحمد شرَّاب (7/3).

الذين يحذر أعداؤه؛ فليس بمُستَفهِم، وقد قال السكري في هذا البيت إنه ليس استفهامًا[1]؛ وعليه فلا دلالة فيه، وإنْ كان قد استدلَّ به جمع من اللغويين على جواز حذف همزة الاستفهام[2].

وإنَّ الهمزة إذا لم تقترن بها (أم) في الاختيار – وهي حال الآية الكريمة محل البحث – فإنَّ **في حذفها مذهبَين:**

المذهب الأول: المنع: فلا يجوز حذف الهمزة، وهو كما قال السمين الحلبي مذهب الجمهور[3]، وبه قال النحاس[4]، وابن عطية[5]، حتى قال النحاس: ((ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافا إلّا شيئا قاله الفراء، قال: يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشكّ، وحكى: ترى زيدًا منطلقًا؟ بمعنى أترى؟. وكان عليّ بن سليمان يقول في مثل هذا: إنّما أخذه من ألفاظ العامة))[6]، ومن حجتهم في هذا ما قاله النحاس أنّ ألف الاستفهام تُحدِث معنًى، وحذفها محال[7]، فإذا حذفت زال المعنى الذي أحدثته[8]، وأنه لا يجوز أنْ يكون همزة الاستفهام تُلقى وهي تُطلَب، فيكون حينئذ الاستفهام كالخبر[9]، حتى إنَّ الطبري نقل عن أبي العباس ثعلب استقباح حذفها ومعها (أم)، مع كونها دليل على الاستفهام، وأنَّ حذفها وليس معها (أم) لم يقله إنسان[10]، حتى ذكر أنَّ بعضهم استقبح قول الشاعر[11]:

تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرْ[12]؟

وهذا الاستقباح في هذا الموضع خاصة لم أجد أحدًا نصَّ عليه، وعلى قولهم فإنَّ (تروح من الحي) خبر، وإنَّ (أم تبتكر) استفهام[13]، وهذا مذهب الخليل، وقد سبق ذكره.

---

[1] شرح أشعار الهذليين للسكري (1216/3).
[2] انظر تخريج البيت.
[3] انظر: الدر المصون للسمين (258/1).
[4] معاني القرآن للنحاس (72/5).
[5] المحرر الوجيز لابن عطية (228/4).
[6] إعراب القرآن للنحاس (121/3).
[7] المرجع السابق.
[8] معاني القرآن للنحاس (72/5).
[9] انظر: تفسير الطبري (343/19)، تهذيب اللغة للأزهري (137/2).
[10] المرجع السابق.
[11] هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، قد مضى التعريف به، وفي التعريف به انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلّام (51/1)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (107/1)، الأعلام للزركلي (11/2).
[12] البيت من المتقارب، والشاهد فيه: ((تروح من الحي)) على تقدير حذف همزة الاستفهام؛ لدلالة (أم) عليها. انظر: إعراب القرآن للنحاس (110/1)، الجليس الصالح الكافي للجريري 525، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (31/3)، الشواهد الشعرية لمحمد شراب(446/1).
[13] سبق تخريجه.

المذهب الثاني: الجواز: فقد تحذف الهمزة، وهي مفهومة من الكلام، وهذا مذهب الأخفش[1]، وإليه ذهب ابن مالك[2]، وهو ظاهر اختيار ابن هشام[3].

وقد قال الأخفش بهذا عند قوله ﷻ "وتلك نعمة تمنها عليَّ أن عبَّدتَّ بني إسـرائيل"، وقد ذكرها الثعلبي كذلك فيما ذكر من الأدلة على هذا القول.

وبالنظر في هذه الآية الكريمة وجدت أنَّها من قول موسـى، إذ قال له فرعون: "وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ"، فقال له موسـى: "فَفَرَرتُ منكم لمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ (21) وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ"، وتوجيه هذا الشاهد على واحد مما يلي من الأقوال[4]:

القول الأول: أنَّ الكلام إقرار، وأنَّ فيه حذف، على أنَّ تقديره: هي نعمة؛ إذ ربيتني، ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل، وهذا قول الفراء، وقد مَثَّل له قائلًا: ((ومثله في الكلام أنْ تترك أحد عبيدك أنْ تضـربه، وتضـرب الآخر، فيقول المتروك: هذه نعمة عليَّ أنْ ضـربت فلانًا وتركتني، ثم يحذف (وتركتني)، والمعنى قائم معروف)) [5]، ووافقه ثعلب فيما نقله عنه الأزهري[6]، وكذلك النحاس[7].

القول الثاني: أنَّ الكلام إنكار، وتخريجه على وجهين:

الوجه الأول: على أنه استفهام، كأنه قال: أَوَتلك نعمة تمنها؟ ثم فسَّـر فقال: أنْ عبَّدتَ بني إسرائيل، وهذا قول الأخفش[8]، وهذا على القول بجواز حذف الهمزة في الاختيار.

الوجه الثاني: على أنه خبر، غير أنه خرج مخرج التبكيت للمُخاطَب، على معنى تلك نعمة تعتد بها عليَّ لأنك عَبَّدتَ بني إسرائيل، ولو لم تُعَبِّدهُم لَكَفَلَنِي أهلي، ولم يُلقُوني في اليَمِّ، فإنما صارت نعمة لِما أقدمتَ عليه مما حظره الله عليك، وبهذا قال الزجاج[9].

وبالنظر في هذا الشاهد أجد أنه محتمل الدلالة، فلا يحسُن الاستدلال به.

وقد استدل ابن مالك على جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار بقول الرسول الكريم ﷺ لجبريل: ((وإنْ زنى وإنْ سرق، فقال: وإنْ زنى وإنْ سرق))[10]، وهذا الشاهد قد ورد فيه

---

[1] معاني القرآن للأخفش (461/2).
[2] شرح الكافية لابن مالك (1216/3).
[3] مغني اللبيب لابن هشام ط. مبارك (20/1).
[4] انظر التفسير البسيط للواحدي (38/17).
[5] معاني القرآن للفراء (279/2).
[6] تهذيب اللغة للأزهري (137/2).
[7] معاني القرآن للنحاس (72/5).
[8] معاني القرآن للأخفش (461/2).
[9] انظر: معاني القرآن للزجاج (86/4).
[10] أخرجه البخاري من حديث أبي ذر (94/8)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (267/11).

لفظ زائد عما ذكره ابن مالك، وهو أنْ جبريل قال في جوابه: ((نعم))[1]، ما يُفهِم أنَّ قوله ﷺ ((وإنْ زنى وإنْ سرق)) استفهام، حُذِفَت أَلِفُه، ما يصحِّح ما ذهب إليه الأخفش ووافقه عليه ابن مالك.

إلا أنَّ هذا المذهب في حذف ألف الاستفهام في الاختيار – كما نقل ابن جني عن ابن السراج[2] أنَّه ليس بقياس؛ إذ إنَّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ومثاله إذا قلتَ: ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كما نابت الهمزة و(هل) عن (أستفهم)، فالحرف اختصار، فلو ذهبت تحذفه إذًا لاختصرت الاختصار، وهذا إجحاف، إلا أنه إذا صحَّ التوجه إليه جاز في بعض الأحوال؛ لقوة الدلالة عليه، فهو كما حكاه ابن مالك ووافقه الشاطبي: قليل[3]، وفي هذا قال ابن مالك:

وربما حذفت الهمزة إنْ   كان خفا المعنى بحذفها أمن[4]

خلاصة القول في حذف ألف الاستفهام:

الذي يظهر لي أنَّ همزة الاستفهام إذا كانت في الاختيار، ولم تكن مقترنة بـ (أم)، يجوز حذفها إذا كان ذلك مفهومًا من السياق، ولا التباس بالخبر، على خلاف الأصل، وهذا ما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة[5].

وجه حذف ألف الاستفهام في آية البحث:

من خلال ما سبق يمكن أن أقول إنَّه لا دليل ههنا يدل على ألف استفهامٍ محذوفٍ، مُقَدَّرٍ في الكلام، في الآية الكريمة محل البحث، بل إنَّ دلالة الكلام تلتبس بالخبر التباسًا؛ وعليه فإن هذا الوجه أراه من الضعف بمكان.

الوجه اللغوي الثاني:

الذي ذكره الثعلبيُّ هو تقدير حذف فعل القول، على أنَّ تقدير الكلام ((تقولون هذا ربي؟))، وهذا القول مُعتَمَدُه عنده وعند غيره على تأويل قوله ﷺ "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا"[6] وما شابهه؛ فإنَّ مثل هذا تأويله تقدير فعل القول فيه، على أنَّ الكلام: يقولون ربنا تقبل منا، ويؤيد هذا التأويل ما رواه الفراء وابن جني من أنَّ

---

(1) المرجع السابق.
(2) المحتسَب لابن جني (51/1).
(3) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (109/5).
(4) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (107/5).
5 انظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد بن سعود العصيمي 350.
(6) سورة البقرة: 127.

قراءة عبد الله[1]: يقولون ربنا تقبل منا[2]، لكن مع صحة هذا التأويل في هذا الموضع وفيما شابهه؛ لأنَّ فعل القول المحذوف (يقولون) جملة في موضع الحال؛ فإنَّه لمَّا كانت الحال قولًا -أي قول ربنا تقبل منا- أغنى عنه المقول حُذِفَت[3]، أي حُذِفَ فعل القول (يقولون)، ولمَّا كان فعل القول ظاهرًا ظهورًا مبينًا حُذِفَ؛ إذ النطق به من فضول القول، الذي لا حاجة إليه، وحذفه إيجاز محمود، أما في الآية الكريمة فإنه يقال في مثل هذا: ما الدليل في الملفوظ على المحذوف؟

فإنه من المتقرر عند أهل الشأن أن الأصل استقلال الكلام، لا افتقاره إلى محذوف مُقَدَّر، ولا حذف إلا بدليل يدل عليه، من كلامٍ ملفوظٍ، أو سياقٍ، أو قرائنَ متصلة به[4]، وهذا ما لا يوجد في الآية الكريمة محل البحث، بل قد يكون القول فيها ما قاله أبو حيان: ((ولا يحتاج هذا إلى إضمار))[5]. هذا، وإن كان قد قال بهذا القول الزجاج[6] إلا أن الذي يظهر -لي- ضعفه.

الوجه التفسيري لدى الثعلبي:

وهو أنَّ إبراهيم كان مناظِرًا لقومه، فكان مُستَدرِجًا لهم، محُتَجًّا عليهم، على أنه أراد أن يُعَرِّفَهم خطأهَم وجهلهم في تعظيم ما عظَّموا، فيريهم أنه مُعَظِّمٌ ما يُعَظِّمُوه، وأنه يلتمس الهدى من حيث يلتمسون، فيقيم عليهم الحجة، لا أنه كان شاكًّا في ربه، وهذا الوجه يعتمد على أمور[7]، وتلخيصها بتصرف فيما يلي:

الأمر الأول: أنَّ هذا من باب ما يُسمى في الجدل بمجاراة الخَصَم؛ ليَستَمِيلَ آذانهم، ويأخذ قلوبهم، وليعلموا أنه غير متحامل عليهم، وهذا دَأبُ مَن يُنصِف خَصمَه، مع علمه بأنه مُبطِل، فيحكي قول خَصمَه، مُظهِرًا الإنصاف وطلب الحق، كما لو كان ناظِرًا متأمِلًا، وهذا أدعَى لقبولهم الحق.

الأمر الثاني: أنَّ هذه المجاراة لهم تسليمٌ جَدَلِيٌّ؛ فإنه مِن فنون الجَدَل أنه لا بد للخَصمَين أن يَتَّفِقا على قاعدة، فإذا اتفقا كرَّ أحدهما، فأبطل زعم خَصمَه بالحجة والبرهان، كما قال ﷺ

---

[1] هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي المكي، من أكابر الصحابة علمًا وعقلًا، من السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، لازم النبي، فكان من النجباء العالمين، روى علمًا غزيرًا، ت 32هـ. انظر: أُسْد الغابة لابن الأثير (280/3)، سير أعلام النبلاء للذهبي (461/1)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (198/4)، الأعلام للزركلي (137/4).

[2] انظر: معاني القرآن للفراء (78/1)، المحتسب لابن جني (108/1).

[3] انظر: مغني اللبيب لابن هشام ط. المبارك 830، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (44/2).

[4] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين بن علي الحربي (423/2).

[5] البحر المحيط لأبي حيان (566/4).

[6] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (267/2).

[7] انظر: الكشاف للزمخشري (40/2)، التحرير والتنوير لابن عاشور (319/7)، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (414/1)، تفسير القرآن للشعراوي (3750/6).

"ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ" فنَسَبَ إلى نفسه الشركاء، وليس ثَمَّ شريك؛ ليُقَرِّعَهم ويُوَبِّخَهم، في مُخاصَمَتِه ﷻ لهم يوم القيامة.

الأمر الثالث: أنَّ السـياق نفَى كون الكلام خرج مخرج النظر والتأمل؛ إذ قال ﷻ في مَطلَعِه "وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ" فأثبت له اليقين، ثم قال ﷻ بعدها "فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي" فلما عطف قوله "هذا ربي" على إثبات اليقين، تبين أنه كان مناظرًا، لا ناظرًا. وكذلك من اللحاق أنه ﷻ قال "وحاجَّه قومُه"، وكذا "وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه"، فبيَّن أن كلامه كان محاجة ومناظرة، لا نظر وتأمل.

الأمر الرابع: أن الله ﷻ نفى الشرك عن إبراهيم، في غير ما موضع من كتابه الكريم، فقال عنه في عدة مواضع "وما كان من المشركين"[1]، وقد قال الشنقيطي: ((نفي الكون الماضي يستغرق الكون في جميع الزمن، كائنًا ما كان))[2]، فنفي كون الشرك عن إبراهيم في الزمن الماضي بعد ما انقضى عمره، يستلزم نفيُه عنه في عمره كله؛ وعليه لم يكن في هذا الموقف من عمره مشركًا، ولو في نظره وتأمله، فلم يكن ناظِرًا، بل كان مناظِرًا.

مما سبق فإن الذي يظهر -لي- في هذا القول قوته ووجاهته.

الوجه التفسيري لدى ابن المختار:

وهو أنَّ إبراهيم قال هذا الكلام في صغره، قبل بلوغه وتكليفه، وأنَّ اللام في قوله ﷻ "وليكون من الموقنين" لام العاقبة.

وهذا القول مُعتَمَدُه القياس على قوله ﷻ لنبينا محمد ﷺ "ووجدك ضالًا فهدى"، وبالرجوع إلى كلام العلماء من المفسرين واللغويين، في تأويل هذه الآية الكريمة، وجدت أنه بالفعل هناك مَن قال منهم إن رسولنا ﷺ كان على أمر قومه أربعين سنة[3]، وذلك كما قال الزمخشري: ((فإنْ أراد أنه كان على خلوهم عن العلوم السمعية، لنعم، وإن أراد أنه كان على دينهم وكفرهم، فمعاذ الله))[4]، ولم أجد أحدًا من العلماء -فيما وقفتُ عليه- قال بأنه ﷺ كان على أمر قومه في الكفر والشرك، وإن كان قد ورد في الباب حديث جابر بن عبدالله[5]:

---

[1] سورة البقرة: 135، سورة آل عمران: 67، سورة آل عمران: 95، سورة الأنعام: 161، سورة النحل: 123.
[2] العذب النمير للشنقيطي (417/1).
[3] انظر: زاد المسير في التفسير لابن الجوزي (458/4).
[4] الكشاف للزمخشري (768/4).
[5] هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي السلمي المدني، الصحابي الأنصاري الجليل، كان من الحافظين للسنن، المكثرين من الرواية عن رسول الله ﷺ، شهد الغزوات بعد أُحُد، كانت له حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه العلم، ت 78 هـ. انظر: أسد الغابة لابن الأثير (307/1)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (546/1)، الأعلام للزركلي (104/2).

((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شْهَدُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ مَشَاهِدَهُمْ، فَسَمِعَ مَلَكَيْنِ مِنْ خَلْفِهِ، وَأَحَدُهُمَا يَقُولُ لِصَاحِبِهِ: اذْهِبْ بِنَا حَتَّى نَقُومَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ كَيْفَ نَقُومُ خَلْفَهُ وَإِنَّمَا عَهْدُهُ بِاسْتِلَامِ الأَصْنَامِ قَبْلُ! فَلَمْ يَشْهَدْ مَعَ الْمُشْرِكِينَ مَشَاهِدَهُمْ))[1]، فهذا حديث ضعيف معلول، غير ثابت عن جابر، فقد ذكر ابن الجوزي عِلَلَه وتضعيف أهل الحديث له[2].

وإن كان من العلماء مَن قال بجواز وقوع الكفر من الأنبياء بوجه عام قبل بعثتهم[3]، ولكن هذا ردُّه كما قال الزمخشري رحمه الله: ((والأنبياء يجب أن يكونوا معصومِين قبل النبوّة وبعدها من الكبائر والصغائر الشائنة، فما بال الكفر والجهل بالصانع!؛ "ما كانَ لَنا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ"[4]، وكفى بالنبي نقيصة عند الكفار أن يسبق له كفر))[5].

وإنَّ الضلال كما بينه الفيروز آبادي أنه تَرْك الطريق المستقيم، عمدًا كان أو سهوًا، قليلًا كان أو كثيرًا؛ لذا صحَّ أن يستعمَل في حق الأنبياء والمرسلين، فقد قال ﷻ عن موسى ﷺ "فَعَلْتُها إذًا وأنا من الضالين"[6]، وقال أبناء يعقوب ﷺ عنه "تالله إنك لفي ضلالك القديم"[7]، تنبيهًا على أنه سهو منهما، أعني النبيَّين الكريمَين موسى ويعقوب عليهما السلام، ومنه قوله ﷻ في حق الشهداء "أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى"[8] أي تنسى[9]، فتبين بذلك أن الضلال الذي وصف الله ﷻ به نبينا ﷺ قبل بعثته الشريفة، إنما هو كما قال جمهور العلماء: ضلال عمَّا أنت عليه اليوم من معالم النُّبوَّة وأحكام القرآن والشَّريعة، فهداك إليها، كقوله ﷻ "ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمانُ"[10]، لا أنه ﷺ كان في الكفر والشرك الذي كان عليه قومه، حاشاه ﷺ، وحاشا إخوانه من النبيين ذلك؛ وإلا فما عصمتهم إذًا[11]؟!

فقد ذكر القاضي عياض وفرة من الأدلة على عصمة الأنبياء عن الكفر والشرك قبل نبوتهم، منها أنَّ أقوام كل نبي افتروا عليه ما ليس فيه كذبًا وبهتانًا، إلا أنهم قاطبة لم يستطع أحد منهم أنْ ينطق ببنت شفه تفيد بذلك، ولو كان، ووجد أحدهم إلى ذلك سبيلًا، لكان ذلك أقطع لهم في الحجة، بأن يُعَيِّرُوا النبيَّ فيهم بتركه عبادة مَن كان يعبد، وبتَلَوُّنِه في دينه، أكثر من مُحاجته بالاعتراض عليه في أمره لهم بترك ما كان يعبد آباؤهم، وما تعيير المشركين لنبينا ﷺ وأصحابه الكرام في تحويل القبلة عنا ببعيد، فقد قال الله ﷻ "سيقول السُّفهاء مِن الناس

---

[1] انظر دلائل النبوة للبيهقي (35/2).
[2] انظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (167/1).
[3] انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (310/10).
[4] سورة يوسف: 38.
[5] الكشاف للزمخشري (768/4).
[6] سورة الشعراء: 20.
[7] سورة يوسف: 95.
[8] سورة البقرة: 282.
[9] بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي (482/3).
[10] سورة الشورى: جزء من الآية 52. انظر: زاد المسير لابن الجوزي (458/4).
[11] انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (481/3).

من ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها"[1]، هذا فضـــلًا عن أنَّ الكفر والشـــرك قبل النبوة مما يُنَفِّر النفوس عن الاقتداء بالنبي بعد بعثته[2].

ولا شـــبهة في قول الله ﷻ حاكيًا عن شـــعيب قوله "قد افترينا على كذبًا إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها"[3]، بل وقوله ﷻ حاكيًا عن محاورة الرســل لأقوامهم "وقال الذين كفروا لرسـلهم لنخرجنكم من أرضــنا أو لتعودن في ملتنا"[4]، فإنَّ لفظ (عاد) وإنْ كان حقيقة معناه رجوع الشيء إلى ما كان عليه قبلُ، إلا إنَّه كما قال أبو هلال العسكري يُستعمَل مجازًا في الابتداء[5]، وقد قال الزجاج: ((وجائز أنْ يقال: قد عَادَ عليَّ من فلان مكروه، وإن لم يكن سبقه مكروه قبل ذلك، وإنما تأويله إنَّه قد لحقني منه مكروه))[6]، وهكذا ذكر معناه الثعلبي في تفســـيره تلك الآية الكريمة[7]، وبنحو هذا قال مكي، فقد قال إن المعنى: إلا أن تدخلوا في ديننا[8]، وكذلك ذكر الواحدي أن ابن الأنباري وجماعة من أهل المعاني قالوا بهذا الوجه[9]، وقد صـــرَّح الزمخشـــري بأقوى من هذا، فقد قال: ((فإن قلت: كأنهم كانوا على ملتهم حتى يعودوا فيها، قلت: معاذ الله، ولكن (العود) بمعنى الصيرورة، وهو كثير في كلام العرب كثرة فاشـــية، لا تكاد تســـمعهم يســـتعملون (صـــار)، ولكن (عاد)، ((ما عدت أراه))، ((عاد لا يكلمني))، ((ما عاد لفلان مال))،.....))[10] وكذا قال الشـاطبي في (عاد)، وجعل منه قوله ﷻ "والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم"[11]، أي صار[12].

ولا حاجة -فيما أرى- إلى القول إنَّ الخطاب في قصة شعيب كان لأتباع شعيب ﷺ، وإنما أُلحِقَ بهم شعيب ﷺ تغليبًا؛ إذ في التعليل السابق غُنيَة عن هذا، وإن جاز هذا في قصة شعيب وقومه، فإنه لا وجه له في محاورة الرســـل أقوامَهم، التي ذكرها الله ﷻ في الموضـــع آنف الذكر.

هذا كله فضـــلًا عن قوله ﷻ في حق إبراهيم "ولقد آتينا إبراهيم رشـــده من قبل وكنا به عالمين"[13]، قال مجاهد والزجاج وابن أبي زمنين والواحدي ما مفاده أنه ﷺ أوتي هداه وهو

---

[1] سورة البقرة: 142.
[2] الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض بتصرف (110/2).
[3] سورة الأعراف: 89.
[4] سورة إبراهيم: 13.
[5] انظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري 250.
[6] انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (355/2).
[7] تفسير الثعلبي (261/4).
[8] الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (3786/5).
[9] انظر البسيط للواحدي (231/9).
[10] الكشاف للزمخشري (544/2).
[11] سورة يس: 39.
[12] انظر شرح الشاطبي للألفية (147/2).
[13] سورة الأنبياء: 51.

حَدَث صغير قبل البلوغ[1]، وهو ما يعني أنه أوتي الهدى قبل محاورته أباه وقومه؛ إذ قال ﷺ بعد هذه الآية الكريمة "إذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون".

مما سبق يتبين -لي- ضعف هذا القول الذي تبناه ابن المختار؛ لضعف مُعتَمَده في الاستدلال، ولمناقضته لما سبق ذكره من الأدلة وبيان دلالتها.

أما قول ابن المختار إنَّ اللام للعاقبة فإنَّ مَبنَاه على أنَّ إبراهيم ﷺ قال عن هذه الأجرام السماوية في المرات الثلاث "هذا ربي" وهو صغير، أي قبل تكليفه، وهو ما تبين ضعفه قبلُ، فضلًا عن أنَّ أحدًا من العلماء -فيما وقفتُ عليه- لم يقل إن اللام للعاقبة، وإنما قال الفراء والطبري والنحاس ومكي والواحدي والبغوي والزمخشري وابن عطية والعكبري والقرطبي وابن جزي وابن هشام وابن كثير والشوكاني والشنقيطي والخراط[2]، جمعهم قال إن اللام للتعليل، وتتلخص الأوجه فيما لخصها الشنقيطي على قولين، وهما كالتالي:

أحدُهما: وليكونَ من الْمُوقِنِينَ أَرَيْنَاهُ ذلك، والمعنَى: ولأَجْلِ أن يكونَ من الْمُوقِنِينَ أَرَيْنَاهُ ملكوتَ السماواتِ والأرضِ.

وَقَالَ بعضُ العلماءِ: نُرِي إبراهيمَ ملكوتَ السماواتِ والأرضِ ليُحَاجِجَ قومَه، وليكونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ. والمعنَى مُتَقَارِبٌ[3].

فتبيَّن مما سبق ضعف هذا القول من ابن المختار.

الترجيح:

من كل ما سبق فإن الذي يتبين -لي- أنَّ ابن المختار كان مُجانِبًا الصواب في قوله إنَّ إبراهيم ﷺ كان ناظِرًا متأملًا، ولو كان هذا في صِغَرِه، قبل تكليفه، وكذا ضَعُف القول المترتب عليه، وهو أنَّ اللام في "وليكون مِن الموقنين" للعاقبة، وأنَّ الصواب لغةً وتفسيرًا فيما ذكره الثعلبي من الأقوال، وهو أنَّ إبراهيم ﷺ كان مُناظِرًا مُحاجًّا لقومه، وأنَّ اللام في "وليكون مِن الموقنين" للتعليل؛ وعليه فإنَّ القولَين التفسيريَّين اللذَين نقلهما الثعلبي، وهما تقدير حذف ألف الاستفهام، على أنَّ تقدير الكلام (أهذا ربي)، وكذا القول بإضمار فعل القول،

---

[1] انظر: تفسير مجاهد 472، معاني القرآن للزجاج (395/3)، تفسير ابن أبي زمنين (150/1)، التفسير الوسيط للواحدي (241/3).

[2] انظر: معاني القرآن للفراء (113/1)، تفسير الطبري (475/11)، إعراب القرآن للنحاس (17/2)، مشكل الإعراب لمكي (258/1)، البسيط في التفسير للواحدي (238/8)، تفسير البغوي (159/3)، الكشاف للزمخشري (40/2)، المحرر الوجيز لابن عطية (313/2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (511/1)، تفسير القرطبي (24/7)، التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (266/1)، المغني لابن هشام ط. المبارك 296، تفسير ابن كثير (260/3)، فتح القدير للشوكاني (152/2)، العذب النمير في مجالس التفسير للشنقيطي (411/1)، المجتبى في إعراب القرآن للخراط (277/1).

[3] سبق تخريجه.

على أنَّ تقدير الكلام (تقولون هذا ربي)، على بُعدِهما لغةً، قد يَصِــحَّان تفســيرًا؛ إذ إنهما مِن لوازم المناظرة والمُحاجَّة.

المسألة الخامسة

رَدُّ الماضي على المستقبل في قوله Y "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله بالجمع بين (لو) و(أنْ)، واحتجاجه بأنَّ ذلك جاء في قوله Y "تود لو أنَّ بينها وبينه أَمَدًا بعيدًا"[2]، وأنَّ هذا في غير محله؛ إذ إنَّ ما جاء في هذه الآية الكريمة إنما هي (أنَّ) المشـــددة، ونفَى أنْ تكون قد قُرِئَت بالتخفيف، وكذلك اعترض على قول الثعلبي بأنْ (لو) و(أنْ) مضـــارعان في معنى الجزاء، وكان وجه الآية الكريمة محل البحث عنده أنه Y عطف بالماضـــي على المســتقبل؛ لأنَّ إصـــابة الكبر ليس بمودود، والجنة مِن النخيل والأعناب مودود، فلما خالفا في المعنى خالفا في الصـــيغة، وأنَّ الواو في قوله Y "وأصابه" للحال، وتقدير الكلام: أيود أنْ تكون له كذا، وقد أصابه الكبر[3].

المناقشة:

قوله Y "تود لو أنَّ بينها وبينه أمدًا بعيدًا":

اعتراض ابن المختار على الثعلبي في الجمع بين (لو) و(أنْ) في قولـه Y "تود لو أنَّ بينها وبينه" – في محله؛ إذ كما قال ابن المختار إنَّ (أنَّ) في الآية الكريمة هي المشـــددة، لا (أنْ) المخففة، وهذه غير تلك، وثمت بون شاسـع بينهما، ولم يُقرَأ في المتواتر ولا في الشـاذ بالتخفيف[4]، وهذا كما قال ابن المختار غلط ظاهر. هذا، وقد قال بهذا القول بتمامه الفراء، إذ قال: ((وربما جمعت العرب بينهما جميعًا[5]، قال الله Y "وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا"))[6]، وهو في غير محله، إلا أنْ يكون الفراء قد عَنَى في كلامه مطلق الجمع بين حرفين؛ إذ عقَّب على هذا بقوله: ((وهو مثل جمع العرب بين (ما) و(إنْ)، وهما جَحدٌ، قال الشاعر[7]:

قد يَكسِبُ المالَ الهِدَانُ الجَافِي

---

(1) سورة البقرة: الآية 266.

(2) سورة آل عمران: 30.

(3) انظر: مباحث التفسير 101، تفسير الثعلبي (265/2).

(4) انظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب (474/1).

(5) أي بين (لو) و(أنْ)؛ إذ كان سياق الكلام عنهما.

(6) انظر معاني القرآن للفراء (175/1).

(7) هو أبوالشعثاء العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صَخْر التميمي، شاعر مخضرم رجَّاز، من الطبقة التاسعة، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها، ثم أسلم، ففلج فأقعد، وكان لا يهجو، وهو أول من أطال الرجز، وهو في الرُّجَّاز كامرئ القيس في الشعراء، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام (738/2)، الشعر والشعراء لابن قتيبة (575/2)، الأعلام للزركلي (86/4).

بغير لا عَصفٍ ولا اصطِراف[1]))[2].

مضارعة (لو) (أنْ) في معنى الجزاء من عدمها:

أما اعتراض ابن المختار على الثعلبي في قوله إنَّ (لو) و(أنْ) مضـــارعان في معنى الجزاء - فإنَّ هذا الاعتراض -لا شك- في محله؛ إذ إنَّ (لو) هي التي تشتمل معنى الجزاء؛ إذ قال الفراء: ((وهي فِي مذهبه بمنزلة (لو)[3]؛ إذ ضارعت (إنْ) بمعنى الجزاء، فوضعت فِي مواضـــعها، وأجيبت (إنْ) بجواب (لو)، و(لو) بجواب (إنْ)، قال الله تبارك وتعالى "وَلا تَنْكِحُوا الْمُشْـــرِكاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْـــرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُم"، والمعنى -والله أعلم- وإنْ أعجبتكم، ثُمَّ قال Y "وَلَئِنْ أَرْسَـــلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْـــفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ" فأجيبت (لئن) بإجابة (لو)، ومعناهما مســـتقبل))[4]، أما (أنْ) فإنها ليســـت من الجزاء في شـــيء[5]، غير أنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ الثعلبي إنما قال في الآية الكريمة محل البحث بما نقله عن الفراء، والفراء إنما قال: ((وهي فِي مذهبه بمنزلة (لو)؛ إذ ضـــارعت (إنْ) بمعنى الجزاء))[6]، فقد يكون ما اعترض عليه ابن المختار - إنما هو تحريف من النُّسَّـــاخ؛ فالثعلبي لا يختلط عليه مثل هذا، فضـــلًا عن أن المَعِين الذي اســـتقَى منه الثعلبي لم يَتَكَدَّر بمثل هذه الهَفوَة، إلا أنْ يكون قد نقله عن الطبري في تفســـيره؛ فإن الطبري جاء نص كلامه كالتالي: ((وهو في مذهبه بمنزلة (لو)؛ إذْ ضـــارعت (أنْ) في معنى الجزاء))[7]، وعلى كُلٍّ فإن ابن المختار كان مصيبًا فيما اعترض عليه في هذا.

قوله Y "أيود أحدكم أن تكون له جنة...وأصابه الكبر":

قال ابن المختار في وجه هذه الآية الكريمة: ((ولكنَّ وجه الآية أنه تعالى إنما عطف بالماضـــي على المســـتقبل في قوله Y "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ" إلى قوله Y "وَأَصَـــابَهُ اَلْكِبرُ"؛ لأنَّ إصـــابة الكبر ليس بمودود، والجنة من النخيل والأعناب مودود، فلما خالفا في المعنى خالفا في الصيغة، والواو في قوله Y "وَأَصَابَهُ" للحال، وتقديره: أيود أن تكون له كذا،

---

[1] رَجَز، والشاهد فيه ((بغير لا))؛ على مذهب الكوفيين بعطف مترادفَين، فيكون الثاني توكيدًا للأول، انظر: ديوان العجاج (171/1)، الخصائص لابن جني (285/2)، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (475/2)، خزانة الأدب للبغدادي (486/8)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (120/11)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (140/2).

[2] سبق تخريجه.

[3] كلامه رحمه الله عن (أنْ)، أي أنَّ (أنْ تكون) في الآية الكريمة محل البحث تضارع (لو كانت).

[4] سبق تخريجه.

[5] انظر في معاني (أنْ): الجنى الداني للمرادي 215، رصف المباني للمالَقي 193.

[6] سبق تخريجه.

[7] تفسير الطبري (551/5).

وقد أصـــابه الكبر))[1]، اهــــــ كلامه. فكيف يكون قد عطف والواو للحال؟ فما أرى هذا إلا تناقضًا منه رحمه الله.

وإنَّ موضع الإشكال في هذه الآية الكريمة، وهو رَدُّ الماضي (أصابه) على المستقبل (أنْ تكون) – مَرَدُّه إلى الواو في قوله Y "وأصــابه"، هل هذه الواو بمعناها الأم وهو العطف؟ أم أنها بمعنىً آخر؟

وقد قال الثعلبي في هذه الآية الكريمة بما قال به الفراء والطبري وغيرهما[2]، وهو أنها واو العطف، وقال ابن المختار فيها صراحة إنها واو الحال، مع قوله بما يناقضه ابتداءً.

وإنَّ جِمَاع الأقوال في توجيه هذه الآية الكريمة قد ذكرها الســمين الحلبي[3]، على النحو التالي:

القول الأول: أنَّ الواو واو العطف، ويكون قد وضـــع الماضـــي موضـــع المضـــارع، والتقدير: أيود أحدكم أنْ تكون له جنة، ويصـــيبه الكِبَر، وتعليل هذا مِن وجهَين، **أحدهما:** ما قاله الفراء: ((فيقول القائل: فهل يجوز فِي الكلام أنْ يقول: أتودُّ أنْ تصـــيب مالًا فضـــاع؟ والمعنى: فيضيع؟ قلتُ: نعم، ذلك جائز فِي (وَدِدت)؛ لأنَّ العرب تلقَّاها مرة بـــ (أنْ) ومرة بـ (لو)، فيقولون: لوددت لو ذهبتَ عنا، ووَدِدت أنْ تذهبَ عنا، فلما صلحت بـــ (لو) وبـــ (أنْ) ومعناهما جميعا الاســـتقبال، اســـتجازوا أنْ يردوا (فَعَلَ) بتأويل (لو)، على (يَفعَل) مع (أنْ)؛ فلذلك قال Y "فأصابها"))[4] اهـ كلامه رحمه الله، وكلامه هذا يتنزل على الآية الكريمة محل البحث؛ لورود الفعل (ودَّ) بها فحســـب، فهو تقييدٌ بالفعل (وَدَّ). **والوجه الثاني:** قال ابن مالك إنه لا يجوز عطف ماضٍ على مستقبل، ولا مستقبل على ماض، إلا إنْ اختلفا في اللفظ دون الزمان[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمت؟ قلت: لا يعنيني[7]

وتقديره: ولقد مررت.

---

[1] سبق تخريجه.
[2] سبق تخريجه.
[3] الدر المصون للسمين الحلبي (597/2)، بتصرف.
[4] سبق تخريجه.
[5] شرح الكافية الشافية لابن مالك (1270/3).
[6] رجل من بني سلول مُوَلَّد، هكذا عرَّف به سيبويه، ولم يعرف هذا القائل بعدُ، انظر: الكتاب لسيبويه (24/3)، معاني القرآن للأخفش (145/1)، الخصائص لابن جني (333/3)، ارتشاف الضرب لأبي حيان (2033/4).
[7] البيت من الكامل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين مجهولة القائل، كما سلف ذكره، والشاهد ((فمضيت)) الماضي المعطوف على ((أمُرُّ)) المضارع، انظر: شرح الشواهد الكبرى للعيني (1552/4)، شرح شواهد المغني للسيوطي (310/1)، خزانة الأدب للبغدادي (357/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (271/8).

ومنه ما مثَّل به السـمين الحلبي لهذا القول بقوله Y "يَقدُمُ قومَه يومَ القِيامة فأورَدَهُمُ النَّار"[1]، والمعنى: فيوردهم[2]، وقد قال النحاس: ((...(وفَعَلَ) تأتي بمعنى (يَفعَل)، و(يَفعَل) بمعنى (فَعَلَ) إذا عُرِف المعنى))[3].

فعلى ما سبق جائز أنْ يكون قد عطف الماضي على المضارع؛ خاصة أنه كما ذكر الفراء أنَّ هذا في فعل الود خاصة جائز، إلا إنَّ هذا القول فيه الالتجاء إلى تأويل (فَعَلَ) بـ (يَفعَل)، والقول بالتأويل أَخذٌ بغير ظاهر الكلام، وغير ما وضع له؛ لذا فإنه غير مُقَدَّم[4]، إلا أنْ يَدُلَّ دليل، أو يُضطَرَّ إليه.

القول الثاني: أنَّ الواو واو العطف أيضًا، وقد حُمِلَ في العطف على المعنى؛ على أنَّ المعنى: أيود أحدكم أنْ لو كانت له جنة فأصابه الكبر، وهذا الوجه فيه تأويل المضارع بالماضي؛ كيما يصح عطف الماضي عليه، فهو عكس القول السابق، ودليله دليل سابقه. هذا، وقد قال السمين الحلبي إنَّ الزمخشري قد نحا إلى هذا الوجه، وبالرجوع إلى كلام الزمخشري، وجدته قد قال: ((وقيل يقال: وددت أنْ يكون كذا، ووددت لو كان كذا، فحُمِل العطف على المعنى، كأنه قيل: أيودّ أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر))، فما أراه مِمَّن نحوا إلى هذا القول، وإنما قال: ((ويقال))، وهذه -فيما أرى- صيغة احتمال، لا ميل.

لكنْ ثمت اعتراضٌ على القولين، قد بينه أبو حيان[5]، وهو أنه حينما يكون (أصابه الكبر) معطوفًا على (أنْ تكون)، يكون (أصابه الكبر) متعلق (أيود)، وإصابة الكبر لا يوده أحد، لكنَّ أبا حيان حلَّ هذا الإشكال بقوله: ((لَمَّا كَانَ: أَيَوَدُّ، اسْتِفْهَامًا، مَعْنَاهُ الْإِنْكَارُ، جُعِلَ مُتَعَلِّقُ الْوِدَادَةِ الْجَمْعَ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَهُمَا كَوْنُ جَنَّةٍ لَهُ، وَإِصَابَةُ الْكِبَرِ إِيَّاهُ، لَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكُونُ مَوْدُودًا عَلَى انْفِرَادِهِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ وِدَادَةُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا))[6]، وبهذا يكون لا اعتداد بهذا الاعتراض.

القول الثالث: وهو أنْ تكون الواو واو الحال، وجملة (وأصابه الكبر) جملة حالية مثبتة، وصاحب الحال (أحدكم)، والعامل فيها (أيود)، والبصريون يشترطون (قد) ظاهرة أو مقدرة أول الجملة الماضوية المثبتة الواقعة حالًا[7]، وإلى هذا نحا الفراء من الكوفيين[8]، وكذا السمين الحلبي؛ إذ قال في توجيه هذا القول: ((إنَّ نظير هذا قوله Y "كيف تكفرون بالله وَكُنْتُمْ

---

[1] سورة هود: 98.

[2] سبق تخريجه، وانظر: التفسير البسيط للواحدي (542/11)، الكشاف للزمخشري (426/2)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (713/2).

[3] إعراب القرآن للنحاس (289/1).

[4] انظر قواعد الترجيح عند المفسرين 137.

[5] البحر المحيط لأبي حيان (673/2).

[6] المرجع السابق.

[7] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (205/1).

[8] معاني القرآن للفراء (24/1).

أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ"[1]، أي: وقد كُنتم، وقوله Y: "الَّذِينَ قَالُوا لِإِخوَانِهِم وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا ما قُتِلوا"[2]، أي: وقد قَعَدوا))[3]، وعلى هذا يكون تقدير الكلام في الآية الكريمة محل البحث: أيود أحدكم أنْ تكون له جنة وقد أصابه الكبر، لكنَّ الكوفيين لا يشترطون ذلك، وإلى هذا نحا ابن مالك[4] وأبو حيان[5]، فعلى قولهم جملة (أصابه الكبر) جملة حالية بلفظها فحسب، ويكون تقدير الكلام في الآية الكريمة محل البحث: أيود أحدكم أن تكون له جنة حال كونه أصابه الكبر.

وسواء أكانت (قد) مُقَدَّرَة، أو غير مُقَدَّرَة، فإنَّ القول بأنَّ الواو واو الحال، والجملة حالية، فيه أخذ بظاهر الكلام، وأصل ما وضع له، واستعمال من الاستعمالات المشهورة، التي أكثر العرب من استعمالها، والتي ينبغي أن يحمل القرآن عليها[6]؛ لذا فإنَّ هذا القول فيه من القوة ما ليس في سابقَيه.

وثَمَّتَ قولٌ ذكره ابن المختار، وهو أنَّ إصابة الكبر ليست بمَودُودَة، والجنة من النخيل والأعناب مودودة، فلما خالفا في المعنى خالفا في الصيغة، وهذا جريان على مذهب الكوفيين، و لم أقف على ما يؤيده، ولا ما ينفيه، مِن كلام اللغويين، في هذا الموضع، ولم يَنُصَّ ابن المختار على دليل، أو قياس، فضلًا عما سبق من وجاهة ما سبق ذكره من التوجيهات؛ فإنَّ هذا القول –من وجهة نظري- مردود في هذا الموضع.

الترجيح:

مما سبق فإنه يظهر -لي- أنَّ ابن المختار كان مصيبًا في اعتراضه على الثعلبي في أنه لم يُجمَع بين (لو) و(أنْ) في قوله تعالى "تود لو أنَّ بينها وبينه أمدًا بعيدًا"، وكذلك في أنَّ (أنْ) لا تضارع (لو) في الجزاء. وفي الآية الكريمة محل البحث -"أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ"- كان ابن المختار مُصِيبًا أو قريبًا من الصواب، في قوله إنَّ الواو واو الحال. ولا أرى صحة ما ادَّعاه من اختلاف زَمَنَي الفعلَين في الآية الكريمة محل البحث؛ لاختلاف معناهما.

---

[1] سورة البقرة: الآية 28.
[2] سورة آل عمران: جزء من الآية 168.
[3] الدر المصون للسمين الحلبي (597/2).
[4] انظر شرح التسهيل لابن مالك (372/2).
[5] انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (189/9).
[6] قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي 369.

المسألة السادسة

المفاضلة في قوله Y "أفمَن أسس بنيانه على تقوى مِن الله ورضوان خير أم مَن أسس بنيانَه على شفا جرف هار"[1]

ملخص التعقب:

رأى ابن المختار أنَّ الثعلبي قد أخذ بالظاهر في الآية الكريمة، وأنَّ الأخذ بالظاهر مؤدَّاه أنَّ المفاضلة حينئذٍ تكون بين البانيَين، وهو ما يراه غير صواب، فالصواب عنده أنَّ المفاضلة بين المسجدَين، وأنَّ (مَن) التي للعاقل هنا بمعنى (ما) التي لغير العاقل، فقد تُقام إحداهما مقام الأخرى، فقد قال الله Y "فمِنهم مَن يمشي على بطنه"[2] أي: ما يمشي على بطنه، وقال "والسماء وما بناها"[3] أي: ومَن بناها، وأنَّ الدليل على أنَّ (مَن) في آية البحث بمعنى (ما) قراءة نافع وأهل الشام "أفمن أُسِّس بنيانُه" بضم الهمزة في (أُسِّسَ)، والنون في (بنيانُه)، وعليها يكون تقدير الكلام: (أفما أُسِّس بنيانُه على التقوى خير أم ما أُسِّس بنيانه على شفير جهنم)، وأنَّ مَن قرأ "أفمَن أَسَّس بنيانَه" يكون تقدير الكلام: (أفما أَسَّس بنيانَه المُؤَسَّس على التقوى خيرٌ أم ما أَسَّس بنيانَه على الشَّفا)، ثم قال إنه من الممكن أن يكون معنى هذه الرواية: (أفمَن أَسَّس بنيان دينه على التقوى خير أم مَن أَسَّسه على قاعدة ضعيفة وحال باطل) على أنَّ (مَن) بمعنى (ما)[4].

المناقشة:

إقامة (مَن) مقام (ما) والعكس واردٌ في غير ما موضع في كلام الله Y، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا، ومن هذا ما أورده ابن المختار مستدلًّا به على رأيه في آية البحث، وكذلك ما أورده العلَّامة عضيمة في دراساته لأسلوب القرآن الكريم[5]، غير أنَّ ما سبق ذكره في (مَن) و(ما) ومجيئهما إجمالٌ يحتاج إلى تفصيل.

أولًا: استعمال (مَن):

(مَن) تختص بأولي العلم[6]، فتأتي للعالِم، وهو الربُّ Y، ولذوي التمييز، وهم الملائكة، والثَّقَلين، وهما الأناسي والجان، فمِن استعمالها للرب قوله Y "ءأمنتم مَن في

---

[1] سورة التوبة: 109.
[2] سورة النور: 45.
[3] سورة الشمس: 5.
[4] انظر: مباحث التفسير 141، تفسير الثعلبي (95/5).
[5] دراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (43/3).
[6] شرح المفصل لابن يعيش (410/2).

السماء"[1]، وكذا "أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه"[2]، ومِن استعمالها للملائكة "ومَن عنده لا يستكبرون عن عبادته"[3]، ومِن استعمالها للأناسي قولك: ((مَن يأتني آته))، فلا يكون هذا إلا لما يعقل، فإن أردتَ به غير ذلك لا يصح، ومِن استعمالها للجنِّ قوله Y "فمَن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رَهقًا"[4].[5]

فتُستَعمَل (مَن) للعاقل، الأناسي والجن، وما يُقرَن بالعاقل، وهو العالِم Y، والمُمَيِّز، وهم الملائكة، وفي هذا قال ابن مالك[6]:

و(مَن) و(ما) لكل ما مضَى هما كُفُؤان واخصُص (مَن) بذي عقلٍ و(ما)

وتُستَعمَل (مَن) لما لا يعقل، وتدل عليه، ولكن بشرط ما يصحح ذلك، خلافًا لقُطرُب[7]، وشرط ذلك في حالات[8]:

الأولى: إذا نُزِّل منزلة مَن يعقل، مثل قوله Y "ومَن أضل مِمَّن يدعو من دون الله مَن لا يستجيب له"[9]، فعبَّر عن الأصنام بـ (مَن) لتنزلها منزلة مَن يعقل، وقول الشاعر[10]:

---

[1] سورة الملك: 16.
[2] سورة النمل: 62.
[3] سورة الأنبياء: 19.
[4] سورة الجن: 13.
[5] انظر: المقتضب للمبرد (41/1) و(50/2)، شرح السيرافي على كتاب سيبويه (69/1).
[6] شرح الكافية الشافية لابن مالك (276/1).
[7] انظر شرح التسهيل لابن مالك(216/1).
[8] المرجع السابقَين، وانظر شرح ابن الناظم على الألفية (57/1)، أوضح المسالك لابن هشام (155/1)، وله في مغني اللبيب (677/6).
[9] سورة الأحقاف: 5.
[10] هو إما مجنون ليلى كما في ديوانه 97، وإما العباس بن الأحنف كما في: ديوانه 168، وتخليص الشواهد 141، والعباس أو المجنون في الدرر اللوامع (1/ 300)، وشرح التصريح (1/ 155)، والمقاصد النحوية (1/ 396)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (1/ 152)، وشرح الأشموني (1/ 133)، وشرح ابن عقيل (148/1)، وانظر المعجم المفصل في شواهد العربية (371/3).
ومجنون ليلى هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري ت (68هـ)، شاعر غزل من المتيمين، من أهل نجد، لقب بهذا اللقب لهيامه في حب ليلى بنت سعد أو بنت المهدي العامرية، نسبوا إليه شعرا كثيرا رقيقا يشبه شعره، وقد اختلف في وجوده، فقد نفاه الأصمعي، وشعره مما يحتج به، انظر: الأغاني للأصبهاني (5/2)، خزانة الأدب للبغدادي (229/4)، الأعلام للزركلي (208/5).
والعباس بن الأحنف بن الأسود بن طلحة، أبو الفضل الحنفي اليمامي ت (192هـ)، كان شاعرًا ظريفًا مفوهًا منطقيًا مطبوعًا، وكان رقيق الحاشية، لطيف الطباع، جميع شعره في الغزل، لا يوجد في ديوانه مديح أو هجاء، كان يشبه في عصره بعمر ابن أبي ربيعة في عصره، حتى قال البحتري فيه: أغزل الناس، وهو من المولدين، فليس من شعراء الاحتجاج، وإنما يستأنس بشعره، انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز (253/1)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (1481/4)، وفيات الأعيان لابن خلكان (20/3)، الأعلام للزركلي (259/3).

بكيتُ على سِرب القَطَا إذ مررن بي فقلتُ ومِثلي بالبكاء جَديرُ

أسِربَ القَطَا هل مَن يُعِيرُ جَناحَه لعلي إلى مَن قد هَويتُ أطيرُ؟[1]

فخاطب الطير بـ (مَن)؛ إذ أجراه مجرى مَن يعقل بأن كلَّمه، فعَبَّر عنه بـ (مَن)، وكذلك في قوله Y "إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين"[2] ساغ لوصف الكواكب أن يُجمَع جمع مَن يعقل، فقال (ساجدين)، وكذلك كنَّى عنها بـ (رأيتهم)، ولم يقل (رأيتها)؛ لكون السجود في الأصل لمَن يعقل، فخوطبت بخطابه.

الثانية: إذا جامع مَن يعقل بشمول، مثل قوله Y "ألم تر أنَّ الله يسبح له مَن في السماوات والأرض"[3]، وقوله Y "ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض"[4]، وهذا تغليب للأفضل.

الثالثة: إذا جامع مَن يعقل باقتران، مثل قوله Y "أفمن يخلق كمَن لا يخلق"[5]، فقد قرن الأصنام بالأناسي والملائكة، ومثل ما حكاه الفراء عن بعض العرب: ((اشتبه عليَّ الراكب وجمله، فما أدري مَن ذا؟ ومَن ذا؟))[6].

وفي دلالة (مَن) على ما لا يعقل، لتغليب الأفضل عند الاختلاط بالعاقل، أو مشابهته، أو الاقتران به قال ابن مالك[7] :

وعند الاختلاط خَيِّر مَن نطق ... في أن يجيء منهما بما اتفق

و(مَن) أَجِز في غير مَن يعقل إنْ شابهه كذا إذا به قُرن

ثانيًا: استعمال (ما):

تُستَعمَل لما لا يعقل، مِن غير الآدميين، وهي تختص به[8]، نحو: "ما عندكم ينفد"[9]، ونحو: ((ما تركب أركب))، فهي لذوات غير الآدميين، فإن قلت: ((ما يأتني آته)) تريد

---

[1] البيتان من الطويل، والشاهد (مَن يعير) في خطابه لطائر القطا بـ (مَن). انظر: تخليص الشواهد لابن هشام 141، شرح الشواهد الكبرى للعيني (396/1)، المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع (371/3)، شرح الشواهد الشعرية لمحمد شراب (400/1).

[2] سورة يوسف: 4.

[3] سورة النور: 41.

[4] سورة الحج: 18.

[5] سورة النحل: 17.

[6] معاني القرآن للفراء (98/2).

[7] شرح الكافية الشافية لابن مالك (276/1).

[8] انظر حروف المعاني والصفات للزجاجي 54.

[9] سورة النحل: 96.

الناس لم يصلح[1]، وهي للنعوت وللأجناس[2]، أي نعوت العاقل وأجناسه، فإذا قلتَ: ((مَن عندك؟)) يقال: ((زيد))، فتقول: ((ما زيد؟)) فيقال: ((جواد)) أو ((بخيل))، فتكون قد سألتَ عن نعته[3]، وإذا قلت: ((ما عندك؟)) فليس جواب هذا أن يقال: ((زيد)) أو ((عمرو))، وإنما جوابه أن تخبر بما شئتَ من غير الآدميين، إلا أنْ تقول: ((رجل))، فتخرجه إلى باب الأجناس، ويكون سؤالًا عن جنس الآدميين[4].

وهي كما قال سيبويه: ((مُبهَمَة، تقع على كل شيء))[5]، فتقول لشَبَحٍ رُفع لك مِن بعيد، لا تشعُر به: ((ما ذاك؟))[6].

وتقع (ما) على ذات العاقل، ولكن بقرينة، وهذه القرينة كما قال السُّهَيلي هي الإبهام، والمبالغة في التعظيم والتفخيم[7]، وهذا خلافًا لابن يَعِيش الذي نفى ذلك مطلقًا[8]، ومِن هذا قوله Y "رب إني نذرت لك ما في بطني محررا"[9] فوقعتْ (ما) للعاقل؛ لإبهام ما في بطنها[10]، كما قالت العرب: ((خذ مِن عبيدي ما شئت))[11]، ومن هذا أيضًا ما رواه أبو زيد وأبو عمرو عن أهل مكة، أنهم إذا سمعوا الرعد قالوا: ((سبحان ما يسبح الرعد بحمده))[12]، وكذا ما رواه أبوزيد عن العرب: ((سبحان ما سَخَّرَكُنَّ لنا))[13]، وما ذكر الزجاج أنه يحكى عن أهل الحجاز: ((سبحان ما سبحت له))[14]، فلأن عظمته Y لا يقدرها أحد؛ عُومِلَت بما لا يفيد التعيين.

---

[1] انظر المقتضب للمبرد (52/2).
[2] انظر الأصول في النحو لابن السراج (135/2).
[3] انظر المقتضب للمبرد (52/2).
[4] انظر المقتضب للمبرد (41/1).
[5] الكتاب لسيبويه (228/4).
[6] انظر شرح ابن يعيش للمفصل (405/2).
[7] نتائج الفكر للسهيلي (140/1)، والرَّوض الأُنُف له (198/3).
[8] شرح ابن يعيش على المفصل (380/2).
[9] سورة آل عمران: 35.
[10] انظر مشكل الإعراب لمكي (156/1).
[11] المرجع السابق.
[12] انظر: المقتضب للمبرد (296/2)، أصول النحو لابن السراج (135/2)، مشكل الإعراب لمكي (156/1)، الروض الأنف للسهيلي (198/3)، تفسير الثعلبي (246/3)، تمهيد القواعد لابن ناظر الجيش (740/2).
[13] انظر: المرجع السابق، الكشاف للزمخشري (758/4)، شرح ابن يعيش على المفصل (380/2)، شرح التسهيل لابن مالك (217/1).
[14] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (332/5).

وكذلك إذا اختلط صنف مَن يعقل بصنف ما لا يعقل جاز أنْ يُعبَّر عن الجميع بـ (ما)؛ لأنها عامة في الأصل[1]، نحو قوله Y "سَبَّحَ لله ما في السماوات والأرض"[2]، كما جاز التعبير بـ (مَن) تغليبًا للأفضل، كما سبق.

وفي مجيئها لغير العاقل، وللعام، وللمبهم قال ابن مالك[3]:

و(مَن) و(ما) لكل ما مضى هما كُفُؤان واخصُص (من) بذي عقلٍ و(ما)

تَعُم والأَولَى بها الذي خلا منه وذو الإبهام حيث مُثِّلا

هذا، وقد جاءت (ما) في كلام الله Y في عدة مواضع، والمراد منها الرب Y، وكذلك الآدميون، فمنها قوله Y "ولا أنتم عابدون ما أعبد"[4]، وقوله Y "فانكحوا ما طاب لكم من النساء"[5]، وقوله Y"ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء"[6]، وقوله Y "إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم"[7]، وقوله Y "ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي"[8]، وقد تعدد كلام العلماء في تخريج هذه المواضع.

ففي قوله Y "ولا أنتم عابدون ما أعبد" احتملت أن تكون (ما) قد جاءت للإبهام؛ ليناسب عظمة الرب Y[9]، أو لإبهامه سبحانه عليهم، أو لأنهم خالفوا؛ عنادًا للنبي ρ، كائنا ما كان معبوده، فناسب أن يأتي بـ (ما)؛ لما فيها من دلالة الإبهام والعموم[10]، أو المراد بها صفته Y، كأنَّه قال: لا أعبد الباطل، ولا تعبدون الحق[11]، وهذا خلافًا لأبي حيان الذي نفى وقوع (ما) على صفات العاقل، وقال: ((وعبَّر أصحابنا عن هذا بأنها تقع على أنواع من يعقل))[12]، وهذا الذي قاله أبو حيان –أراه- يؤدي نفس مُؤدَّى ما قاله الزمخشري، موافقًا المبرد والسهيلي وابن مالك[13]، أو أنَّ (ما) مصدرية، أي لا تعبدون

---

[1] انظر شرح الكافية الشافية (276/1).
[2] سورة الحديد: 1.
[3] انظر شرح الكافية الشافية (276/1).
[4] سورة الكافرون: 3،5.
[5] سورة النساء: 3.
[6] سورة النساء: 22.
[7] سورة المؤمنون: 6، وسورة المعارج: 30.
[8] سورة ص: 75.
[9] انظر نتائج الفكر للسهيلي (140/1).
[10] المرجع السابق.
[11] انظر الكشاف (809/4).
[12] ارتشاف الضرب لأبي حيان (1035/2).
[13] المرجع السابق، وانظر: المقتضب للمبرد (41/1)، الروض الأنف للسهيلي (198/3)، شرح التسهيل لابن مالك (217/1).

عبادتي[1]، أو أنه من ازدواج الكلام، أي قال عن المعبود الحق مثلما قال عن المعبود الباطل، فاستوى اللفظان واختلف المعنيان، وهذا لا يُستَعمَل في الإفراد، ففيه يجيء بـ (من)، وهو في القرآن الكريم كثير[2].

وأما في قوله Y "فانكحوا ما طاب لكم من النساء" فإنها إمَّا أنْ تكون (ما) قد جاءت لما فيها من الإبهام، أي انكحوا أي نساء يطبن لكم[3] ، أو وقعت على صفة العاقل[4]، أي انكحوا الطيب منهن، أو أنَّ (ما) لنوع من يعقل [5] فجاء ها؛ إذ لم يحدد نوعا بعينه أمر بنكاحه، أو أنها مصدرية[6]، أي انكحوا النكاح الذي يطيب لكم[7].

وفي قوله Y " ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء"، وقوله Y "إلا على أزواجهم أو ما ملكت إيمانهم" يقال مثلما قيل في الآية السابقة[8].

وأما في قوله Y "ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي"، والتي عَنَت آدم υ فإن (ما) ناسبت الكلام؛ إذ لم يكن المراد التوبيخ للامتناع عن السجود للعاقل، وإنما لمجرد العصيان، فاستُعمِلَت (ما)، التي تتضمن الإبهام والعموم[9].

خلاصة القول في استعمال (مَن) و(ما):

مما سبق فإنَّ الذي يظهر -لي- أنَّ (مَن) لا تُستَعمَل إلا للعاقل، إلا أنْ يُعامَل غير العاقل معاملة العاقل، وما سوى ذلك مِن دلالتها على غير العاقل؛ إنما هو من دلالة الاسم على ما أُضِيف إلى ما يدل عليه، أي مِن باب الإجمال؛ لتغليب الأفضل، وتقديمه في المرتبة.

وأمَّا (ما) فإنها تدل على ذات غير العاقل، وكذلك تدل على ذات العاقل، إذا كان ذكرًا لجنسه، أو نعته، أو كان المذكور فيه من الإبهام، أو قصد المبالغة فيه، أو مِن التعظيم ما فيه، وما سوى ذلك من دلالتها على العاقل؛ فهو كذلك من دلالة الاسم على ما أُضِيفَ إلى ما يدل عليه، فهو أيضًا من باب الإجمال؛ فـ (ما) عامة في الأصل.

---

[1] انظر الكشاف (809/4)

[2] انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (132/1)، وقد جمع د. عضيمة الأقوال في دراسات لأسلوب القرآن (49/3).

[3] انظر مشكل إعراب القرآن لمكي (156/1).

[4] انظر شرح ابن يعيش على المفصل (380/2).

[5] انظر البحر المحيط لأبي حيان (162/3).

[6] انظر معاني القرآن للفراء (263/3).

[7] قد جمع د. عضيمة الأقوال في دراسات لأسلوب القرآن (44/3).

[8] انظر دراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (45/3،46).

[9] انظر: الروض الأنف للسهيلي (199/3)، وله في النتائج (140/1)، دراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (48/3).

إقامة إحداهما مقام الأخرى:

مما سبق فإن الذي يظهر -لي- أنه على التحقيق لا تُقام إحداهما مقام الأخرى على الإطلاق، وإنما لا بد من قرينةٍ لفظيةٍ، وهو ما يكون في (مَن) بإنزال غير العاقل منزلة العاقل، أو قرينة معنوية، وهو ما يكون في (ما)، بأنْ يُراد الإبهام، أو التعظيم، أو التفخيم في ذات العاقل، أو في ذكر جنسه، أو في السؤال عن صفته.

وبهذا فإنَّ الذي يظهر -لي- مجانبة ابن المختار للصواب في أنَّ إحداهما يقام مقام الأخرى على الإطلاق، دون اشتراط ما يصحح ذلك، موافقًا في هذا قُطْرب.

هذا، وقد استدل ابن المختار بشاهدَين على تصحيح ما ذهب إليه، وهما على النحو التالي:

أولًا: قوله Y "فمِنهم مّن يمشي على بطنه":

هذا جزء من الآية الكريمة "والله خلق كل دابة مِن ماء فمِنهم مَن يمشي على بطنه ومِنهم مَن يمشي على رِجلَين ومِنهم مَن يمشي على أربع"[1]، هذه الآية الكريمة افتتحها الرب Y بذكر أنه I خلق كل الدواب مِن ماء، وهذه الدواب تشمل العاقل وغير العاقل، فجمع ما يعقل وما لا يعقل، وخَلَط بينهما[2]، فكان لِزامًا أنْ يُغَلَّب أحدهما، وهذه سنة من سنن العرب في كلامها، وهي التغليب[3]، ولمَّا كان العاقل أشرف الصنفين غَلَّبه في الكلام؛ إذ هو المُخاطَب والمُتَعَبَّد[4]، فكنَّى عن الصنفين بما يُكنى به عن العاقل، فقال Y "فمِنهم"، ولم يقل (فمِنها)، أو (فمِنهنَّ)، ثم فسرهم بقوله Y "مَن"؛ مناسبةً لكناية العاقل[5]، وليست (مَن) هنا لغير العاقل، وإنما دَلَّت عليه بالاختلاط.

وبهذا يظهر -لي- عدم صحة ما استدل به ابن المختار في بابه، وكذلك خطأ الثعلبي في قوله بمثل مقالة ابن المختار في هذه الآية الكريمة.

---

[1] سبق تخريجها.

[2] انظر المقتضب للمبرد (50/2)، شرح التسهيل لابن مالك (216/1)، وله في شرح الكافية الشافية (276/1)، أوضح المسالك لابن هشام (155/1).

[3] انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (13/1)، فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (225/1)، الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي (5135/8)، الكشاف للزمخشري (246/3)، توجيه اللمع لابن الخباز (440/1)، شرح ابن الناظم على الألفية (57/1)، مغني اللبيب لابن هشام (680/6).

[4] انظر إعراب القرآن للنحاس (100/3).

[5] انظر: معاني القرآن للفراء (257/2)، تفسير الطبري (204/19)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (50/4)، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (69/1)، شرح المفصل لابن يعيش (380/2).

ثانيًا: قوله Y "والسماء وما بناها":

هذه الآية الكريمة قَسَمٌ أَقسَم به الرب Y، بعد ما أَقسَمَ قبله بعدة أقسام، فقال Y "وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (1) وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا (2) وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا (3) وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا (4)"[(1)] ، فافتتح Y قَسَمَه بالقَسَم بالشمس وضَحوِها، ثم بالقمر حين يتلو الشمس، وبالنهار حين يُجَلِّي البسيطة، وبالليل حين يغشاها، فتظلم الآفاق[(2)]، ثم جاء القَسَم بالسماء وبما تدل عليه (ما)، فإنَّ (ما) إما أنْ تكون موصولةً، بمعنى (مَن) فتدل على الرب Y، وإمَّا أنْ تكون مصدرية، فتدل على البناء[(3)].

فأمَّا كونها موصولة بمعنى (مَن) فإنه مقبول؛ إذ قد تدل على الرب Y، إذا كان الكلام في سياق أُرِيدَ فيه الوصف والتعظيم، فكأنه قيل: والسماء والقادر العظيم، الذي بناها[(4)]، فهذا مقبول جائز في العربية.

وأمَّا كونها مصدرية فإنه غير بعيد، فإنَّ (ما) مع الفعل بعدها في معنى المصدر، فيكون تقدير الكلام: والسماء وبنائها، فالتعظيم للبناء، إذ لا يقسم إلا بعظيم، وهذا جائز لغةً[(5)]، خلافًا للسُّهَيلي الذي اشترط أنْ يكون المصدر مُبهمًا بتنوع أنواعه؛ ليناسب (ما) بما فيها من إبهام وعموم[(6)]، فعلى قوله لا تكون (ما) مصدرية؛ إذ البناء عنده غير متنوع، وهذا أظنه فيه نظر؛ إذ –فيما أرى- البناء متنوع بتنوع أدواته وتقنياته، فضلًا عن إحكام الباني، فثَمَّتَ بناء الإنسان، وبناء الحيوان، وبناء الرَّب Y، وهذا أيضًا خلافًا للزمخشري الذي قال: ((جعلت مصدرية، وليس بالوجه لقوله: (فألهمها)، وما يؤدي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة))[(7)]، فإنه كما ردَّ عليه أبو حيان قائلًا: ((أمَّا قوله: وليس بالوجه لقوله Y :(فألهمها)، يعني من عود الضمير في (فألهمها) على الله تعالى، فيكون قد عاد على مذكور، وهو (ما) المراد بها (الذي)، ولا يلزم ذلك؛ لأنَّا إذا جعلناها مصدرية، عاد الضمير على ما يُفهَم من سياق الكلام، ففي (بناها) ضمير عائد على الله Y، أي وبناها هو، أي الله Y، كما إذا رأيتَ زيدًا قد ضرب عَمرًا فقلت: ((عجبتُ مما

[(1)] سورة الشمس: 1،4.
[(2)] انظر تفسير ابن كثير (399/8).
[(3)] المقتضب للمبرد (296/2)، تفسير الطبري (453/24)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (332/5)، النكت في القرآن لعلي بن فضال (556/1)، إعراب القرآن للأصبهاني (524/1)، زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (450/4)، دراسات لأسلوب القرآن لعضيمة (48/3).
[(4)] انظر الكشاف للزمخشري (758/4).
[(5)] انظر معاني القرآن للفراء (263/3).
[(6)] نتائج الفكر للسهيلي (144/1).
[(7)] سبق تخريجه.

ضرب عَمرًا!))، تقديره: مِن ضَرْب عَمرو! وكان حسنًا فصيحًا جائزًا، وعود الضمير على ما يُفهَم من سياق الكلام كثير))[1]، وهو كما قال، فقد جاء في التنزيل "ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها مِن دابة"[2]، فالضمير في (عليها) عائد على غير مذكور، وهو الأرض؛ لأنَّ قوله Y (مِن دابة) يدل عليه، لأنه مِن المعلوم أنَّ الدواب إنما تَدُب على الأرض[3].

غير أنَّ تقديرها موصولةً أجود مِن تقديرها مصدرية؛ إذ عود الضمير إلى مذكور أَولى مِن عَوده إلى مقدر، وهذا ما تقرر في كلامهم كثيرا، وتعددت شواهده[4].

وعليه فإن قول ابن المختار بأنَّ (ما) هنا موصولة بمعنى (مَن)؛ أراه أقرب إلى الصواب مِن قول غيره بأنها مصدرية، وهو ما قال به الثعلبي[5]، غير أنَّ الصواب - فيما أرى- ليس كما ذهبا إليه من تناوبهما تناوبًا مطلقًا.

(مَن) في قوله Y "أفمَن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار فانهار به في نار جهنم والله لا يهدي القوم الظالمين":

هذه الآية الكريمة معادَلة ومفاضلة بين شيئَين، إما بين البانِيَيْن، وإما بين البناءَين[6]، فإنْ كانت (مَن) هنا على أصلها مِن كونها للعاقل، فالمفاضلة بين البانِيَيْن، وإنْ كانت بمعنى (ما)، التي لغير العاقل فإنَّ المفاضلة بين البناءَين؛ لذا لا بد مِن النظر في (مَن) ودلالتها.

فـ (مَن) في هذه الآية الكريمة ليست لما لا يعقل، وقد نُزِّل منزلة العاقل، ليقال إنها هنا بمعنى (ما) التي لغير العاقل، فتدل على البناء المَعنِيِّ في الآيات الكريمة، فضلًا عن أنها لم تأت في سياق اختلط فيه العاقل بغير العاقل، أو اقترنا معًا فيقال إنَّ (مَن) تدل على ما لا يعقل، وإنما هي (مَن) الموصولة، التي للعاقل، وتدل عليه دلالةً صريحةً؛ فإنَّ قراءة الجماعة مِن السبعة "أفمَن أَسَّس بنيانَه" على البناء للفاعل تدل على هذا[7]؛ إذ أُسنِد فعل التأسيس -تأسيس المسجد- إليها، ولا يكون هذا إلا للعاقل، أما قراءة نافع وابن عامر

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان (486/10).

[2] سورة النحل: 61.

[3] انظر قواعد الترجيح لعلي الحربي، هامش (593/2).

[4] انظر قواعد الترجيح لعلي الحربي (593/2).

[5] تفسير الثعلبي (213/10).

[6] انظر المحرر الوجيز لابن عطية (84/3).

[7] انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (318/1)، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (178/1)، حجة القراءات لابن زنجلة (323/1)، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (119/1)، العنوان في القراءات لابن خلف المقرئ (103/1)، تحبير التيسير لابن الجزري (394/1).

"أفمَن أُسِّس بنيانُه" على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله، فإنها تدل كذلك على المفاضلة بين البانيَين[1]، لا كما رأى ابن المختار من أنَّها تؤكد أنَّ المفاضلة بين البناءَين؛ فإنَّه كما قال الأزهري، ووافقه أبوعلي الفارسي[2] في أنَّ المعنى واحد في القراءتين، ويؤيد هذا أنَّ السِّباق لهذه الآية الكريمة قوله Y "فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المُطَّهِّرين"[3]، وكذلك اللِّحاق "لايزال بنيانهم الذي بَنَوا رِيبةً"[4]، فالسِّباق حديث عن المُطَّهِّرِين، واللِّحاق حديث عن المنافقين، والسِّياق مفاضلة بينهما.

لكنْ إذا كان الكلام مُفاضلةً بين البانِيَيْن فإنَّ المُفاضلة بين البناءَين مِن لوازم الكلام؛ إذ إنَّ الصالحَ بناؤُه -ولا شك- صالحٌ ثابت، وكذلك المنافقُ بناؤُه –ولا شك- فاسدٌ منهارٌ، فإنَّ الأصل في المفاضلة -فيما أرى- بين البانِيَيْن، والمُفاضلة بين البناءَين فرع على الأصل.

الترجيح:

مما سبق يظهر -لي- أنَّ ابن المختار كان مُجانِبًا للصواب في قوله إنَّ المفاضلة بين البناءَين، في حين أنَّ الثعلبي لم يُعَرِّج على هذه الجزئية، وأنَّ كليهما لم يكن مُصيبًا حين قالا بتناوب (مَن) و(ما) على الإطلاق، بدون اشتراط ما يُصَحِّح ذلك.

---

[1] انظر: معاني القراءات للأزهري (465/1)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (220/4).

[2] المرجع السابق.

[3] سورة التوبة: 108.

[4] سورة التوبة: 109.

المسألة السابعة

دلالة قوله ﷺ "قال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي"[1]

ملخص التعقب:

اســـتدرك ابن المختار على الثعلبي في تعليقه على هذه الآية الكريمة، واكتفائه بتفســـير الخير المذكور في الآية الكريمة بالمال، وقال: لم يذكر تحقيقه؛ لأنَّ ثمت موضـــعين للبحث، أولهما: ما وجه ذكر الحب؟ أي لم قال ﷺ "أحببت حب الخير"؟ ولم يقل: أحببت الخير، ثانيهما: لم عدَّى الفعل (أحببت) بـــ (عن)؟ هل لأنه تضمن معنى الفعل (اشتغلت) أو (آثرت)؟ وهما يتعديان بـ (عن)، أم لأنَّ (عن) بمعنى (على)؟[2].

المناقشة:

قد ذكر العلماء تعليلاتٍ مختلفة لقوله ﷺ "حبَ الخيرِ" بعد الفعل (أحببتُ)، وكذا للتعدية بـ (عن)، وقد لخصها السمين الحلبي فيما يلي[3]:

أولًا: هو مفعولُ «أَحْبَبْتُ» لأنـه بمعنى (آثَرْتُ)، و(عَنْ) على هذا بمعنى (على)، أي: على ذِكْر ربي؛ وهذا من باب تضمين الفعل معنى غيره. ثم قال السمين الحلبي: ((وفيه نظرٌ؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، وإنما يَحتاج إلى التضمين إنْ لو لم يكنْ متعدِّيًا))[4] اهـ.

الثاني: أنَّ (حُبَّ) مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد، والناصبُ له (أَحببتُ).

الثالث: أنه مصدرٌ تشبيهيٌّ، أي حُبًّا مثلَ حُبِّ الخير.

الرابع: أنه قد ضُمِّن (أحببت) معنى (أَنَبْتُ)، ولذلك تَعَدَّى بـــ (عن)، وعليه يكون (حب الخير) مفعولًا به.

الخامس: أنَّ (أَحْبَبْتُ) بمعنى (لَزِمْتُ)، وعليه يكون (حب الخير) مفعولًا به.

الســـادس: أنَّ (أَحْبَبْتُ) مِنْ قولك: أَحَبَّ البعيرُ، إذا سَـــقَطَ وبَرَك من الإعْياء. والمعنى: قَعَدْتُ عن ذِكْر ربي، فيكون (حُبَّ الخيرِ) على هذا مفعولاً مِنْ أجله.

قد يصح القول بأنَّ ما سلف من الأقول تتلخص في أنَّ (حب الخير) إما أنْ يكون مفعولًا به للفعل (أحببتُ)، الذي تضـــمن معنى الفعل (آثرتُ) أو (أنبتُ) أو (لزمتُ)، ويكون (عن) بمعنى (على)، وقد جاء في موضـــع آخر (اســـتحب) بمعنى (آثر)، إذ قال الله ﷻ "وأما ثمود

---

[1] سورة ص: 32.

[2] مباحث التفسير لابن المختار 258، تفسير الثعلبي (199/8).

[3] الدر المصون للسمين الحلبي (376/9).

[4] المرجع السابق.

فهديناهم فاســـتحبوا العمى على الهدى"[1]، وإنه كما قال محمد بن أبي بكر الرازي: ((أي آثروه؛ لأنَّ مَن أحب شيئًا فقد آثره على غيره))[2]، وهذا القول محتمل؛ إذ التضمين في الفعل مقُول به، وكذا أنْ يكون حرف مُســـتعملًا بمعنى غيره، ومن هذا قوله ﷺ "ومَن يبخلْ فإنما يبخلُ عن نفســه"[3]. ولا أعلم مانعًا من التضــمين إذا كان الفعل متعدِّيًا، على ما قاله الســمين الحلبي، كما ســلف، فضـــلًا عن أنَّ هذا القول قال به أكثر من وقفتُ على أقوالهم، إذ قال به الفراء والزجاج والهروي ومكي والواحدي وعلي بن فضَّـــال والبغوي والأصـــبهاني والزمخشـــري وابن الجوزي والعكبري والعز بن عبد الســـلام ومحمد بن أبي بكر الرازي والقرطبي وابن هشام وابن منظور[4]، وغيرهم ممن جوزه.

وإما أن يكون (حب الخير) مصــدرًا، إما على حذف الزوائد، أو مصــدرًا تشــبيهيًّا، أي أحببتُ الخيل كحب الخير، لكنَّ هذا كما قال مكي: ((وَلَيْسَ بمصدر لِأَنَّهُ لم يخبر أَنه أحب حبًّا مثل حب الْخَيْر))[5]، وليس الكلام في الآية الكريمة مثل قول القائل[6]:

أُحِبُّه حُبَّ الشَّحِيحِ ما له ... قد كان ذاقَ الفَقرَ ثم نالَه[7]

فإنه كما قال ابن هشـــام: ((إنَّ المحبوب في الآية نفس حب الخير، والمحبوب في البيت، إنما هو الضمير الراجع إلى الولد، وأما (حب الشحيح) فإنما جيء به للتشبيه))[8]، فيتبين بهذا ضعف القول بأنَّ (حب الخير) مصدر.

أما القول بأنَّ (أحببت) من قول القائل: (أحب البعير) إذا بَرَكَ، فإنَّ هذا يقال في البعير، لا في الإنسان، فإنه كما قال ابن منظور: ((وهذا غير معروف في الإنسان، وإنما هو معروف

---

[1] سورة فصلت: 17.

[2] أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لمحمد بن أبي بكر الرازي 444.

[3] سورة محمد: 38.

[4] انظر: معاني القرآن للفراء (405/2)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (331/4)، الغريبين في القرآن والحديث للهروي (395/2)، مشكل إعراب القرآن لمكي (625/2)، الوجيز للواحدي 923، النكت في القرآن لعلي بن فضال 427، التفسير للبغوي (89/7)، إعراب القرآن للأصبهاني 350، الكشاف للزمخشري (92/4)، زاد المسير لابن الجوزي (572/3)، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (1100/2)، التفسير للعز بن عبد السلام (80/3)، أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لمحمد بن أبي بكر الرازي 444، التفسير للقرطبي (196/15)، أسئلة وأجوبة لابن هشام 16، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لابن منظور (573/2).

[5] مشكل إعراب القرآن لمكي (625/2).

[6] أعرابي، غير معروف.

[7] البيت من الرجز، والشاهد قوله: ((حب الشحيح))، فقد شبه حبه بحب الشحيح، و(الشحيح) البخيل. انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (113/3)، العقد الفريد لابن عبد ربه (275/2)، البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (173/8)، التذكرة الحمدونية لابن حمدون (388/2).

[8] أسئلة وأجوبة في القرآن الكريم لابن هشام 16.

في الإبل))[1]، فضلًا عن أنَّ هذا القول خلاف الظاهر، والظاهر لا يُعدَل عنه إلا بدليل يسوق إلى خلافه، فهذا قول غير مقبول.

وأما القول بأنَّ (عن) بمعنى (على) فإنَّه بوجه عام يصح أنْ يستعمل حرف استعمال غيره، فإنه كما قال الشاطبي[2] وغيره[3] ما مفاده إنَّ لكل حرف معناه الأصلي، ولكن قد يستعمل الحرف استعمال غيره، كعمل الفرع عمل الأصل، وقيامه مقامه، فلا مانع من كون (عن) بمعنى (على)، خاصة مع صحة كون (أحببت) بمعنى (آثرت)، أو غيره مما يتعدى بـ (على).

الترجيح:

مما سبق يتبين -لي- أنَّ ابن المختار كان مصيبًا، أو قريبًا من الصواب حينما قال إنَّ (أحببت) بمعنى (اشتغلت)، أو (آثرت)، وهما يتعديان بـ (عن)، وكذا (عن) بمعنى (على).

---

(1) لسان العرب لابن منظور (292/1).

(2) شرح الألفية للشاطبي (646/3).

(3) انظر تفصيل هذا في المسألة رقم ، صـ .

المسألة الثامنة

دلالة قوله تعالى "فإنْ كنتَ في شكٍّ مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب مِن قَبلِكَ"[1]

ملخص التعقب:

اعترض ابن المختار على الثعلبي في توجيهه الآية الكريمة أَوجُهًا يراها ضـــعيفة، وفيما يلي عرضها ومناقشتها[2].

المناقشة:

هذه أقوال نقلها الثعلبي، وصـــدَّرها إما بقوله: ((قال فلان))، وإما بقوله: ((قيل))، فهي أقوال علماء ومفسـرين، ضَـمَّنَها كتابه، وقد ذكرها بأدلتها. وقد ردها ابن المختار كذلك بأدلة، يراها داحضةً لتلك الآراء غير المَرضِيَّة عنده؛ لذا ينبغي مناقشة كل قول على حده.

القول الأول:

قال ابن المختار: ((قال: ((فيها وجه آخر، قال: الخطاب للرســـول ρ، والمراد به غيره من الشــاكين))، **قلتُ:** هذا خلاف الأصــل؛ إذ لو جاز ذلك لجاز أن ينهاه عن عبادة الأصــنام ويلومه على ذلك: ((لم تعبد الأصنام يا محمد؟))، وذلك خلاف المعقول والمنصوص)) اهـ.

وبالرجوع إلى تفسـير الثعلبي نجد أن الثعلبي قد سـاق دليل هذا القول، فقال: ((كما ذهب العرب في خطابهم الرجل بالشــيء، ويريدون غيره، كقوله تعالى "يا أيها النبي اتق الله"، كأنَّ الخطاب للنبي ρ، والمراد به المؤمنون؛ ويدل عليه قوله تعالى "إن الله كان بما تعملون خبيرا" ولم يقل: تعمل))[3] اهـ.

أن يكون الخطاب موجَّهًا إلى رجلٍ، وغيره معنِيٌّ بالكلام، هذا سائغ في لغة العرب؛ فقد قال القُتْبي: ((وهم قد يخاطبون الرجل بالشيء، وهم يريدون غيره؛ ولذلك يقول متمثِّلُهم[4]:

---

[1] سورة يونس الآية 94.

[2] انظر: مباحث التفسير 156، تفسير الثعلبي (149/5). وقد اعترض ابن المختار على الأقوال كلها التي ذكرها الثعلبي في هذه المسألة، وعددها تسعة أقوال، ناقشت ما رأيته لغويا، وعددها ستة أقوال، وعزفت عن غير ذلك، مما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن الكريم.

[3] انظر المرجع السابق.

[4] قيل هو سهل بن مالك الفزاري، وقيل اسمه سيَّار، وقيل نهشل، وقيل البيت لأبي حيان البصري، انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة (158/1)، جمهرة الأمثال (29/1)، البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي (108/6)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري (76/1)، مجمع الأمثال للميداني (49/1).

إياكِ أعني واسمعي يا جارة[1])) [2] .

والذي يظهر -لي- في هذا القول ما يلي:

1- فيه أخذ بظاهر الكلام، وهو الأصل في التقدير[3]، بأنه خطاب له ρ، هذا مع مراعاة المراد منه جريًا فيه على طريقة العرب في الخطاب، كما سقته آنفًا، فلا يمتنع أن يكون الكلام تعريضًا بالكفار كما قال السيوطي[4]، فيكون الخطاب له ρ، والمراد غيره إما من أمته، أو من غير أمته، فمثال ما يراد به من غير أمته ما قاله القتبي في قوله تعالى "وسئل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون"[5]: ((أي سل من أرسلنا إليه من قبلك رسلا مِن رسلنا، يعني أهل الكتاب، يعني الخطاب للنبي ρ، والمراد المشركون))[6]، ومثال المراد من أمته ما قاله الشنقيطي في قوله تعالى "إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما"[7]: ((والمراد أمته، لا هو نفسه؛ لأنه المُشَرِّع لهم بأمر الله.........ومعلوم أن أباه مات وهو حَمْل، وأمه ماتت وهو في صباه، وبذلك يتحقق أنَّ المراد بالخطاب غيرُه من أمته، الذي يمكن إدراك والديه، أو أحدهما الكبر عنده........ وبيَّنَّا أنَّ قول مَن قال: الخطاب في قوله Y "إما يبلغن" الآية، لكل من يصح خطابه من أمته ρ -لا له هو نفسه- باطل؛ بدليل قوله تعالى بعده في سياق الآيات " ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة")) اهـ[8]، وإنه كما قال الزجاج: ((والدليل على هذا قوله تعالى في آخر السورة "قل يا أيها الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله"))[9] .

2- هذا القول فيه تقدير (إنْ) شرطيةً، وقد استوفَى شرطَ أسلوبِ الشرط، وهو اقتران الجزاء بالفاء إذا كان أمرًا، وإنه كما قال أبو حيان: (((إنْ) الشرطية تقتضي تعليق شيء على شيء، ولاتستلزم وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلا، مثل "قل إن كان للرحمن ولد"[10] ، ومستحيل أن يكون له ولد، فكذلك هذا

---

[1] هذا رجز صار مثلا، ينظر: الأمثال للهاشمي (29/1)، المستقصَى في أمثال العرب للزمخشري (450/1)، التذكرة الحمدونية (70/7).

[2] تأويل مشكل القرآن للقتبي (167/1).

[3] قواعد الترجيح عند المفسرين لحسين الحربي 137.

[4] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (113/3).

[5] سورة الزخرف: 45.

[6] تأويل مشكل القرآن للقتبي (167/1).

[7] سورة الإسراء: 23.

[8] أضواء البيان للشنقيطي (165/7).

[9] معاني القرآن وإعرابه للزجاج (32/3).

[10] سورة الزخرف، الآية 81.

مستحيل أن يكون في شك، وفي المستحيل عادة، مثل "فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء"[1] أي فافعل))[2]، ولا مانعَ من أن يكون كما عَقَّبَ قائلًا: ((لكن وقوع (إن) للتعليق على المستحيل قليل، وهذه الآية من ذلك))[3].

أمَّا عن اعتراض ابن المختار مِن أنَّ هذا خلاف الأصل، فإنه لا غَضاضةَ في أن يكون الكلام على خلاف الأصـــل؛ فإنه لا يلزم أن يأتي الكلام على أصـــله في كل حديث؛ إذ قد يحسن أن يأتي على الفرع؛ ذلك لتنشيط الذهن، وإعمال الفكر، فإنه كما قال أبو حيان: ((والقرآن لا ينبغي، بل لا يجوز أن يُحمَل إلا على أحسن الوجوه، التي تأتي في كلام العرب))[4]، وهذا وارد في لغتهم، ولا يَرِد عليه ما اعترض به ابن المختار، من أنه لو جاز هذا لجاز أن يقال: ((لِمَ تعبد الأصنام يا محمد؟))[5]؛ إذ ثمتَ بَونٌ شاسع بين الآية الكريمة محل البحث وبين هذا الذي مثَّل به ابن المختار، فالآية الكريمة على ما سبق شرط بـ (إنْ) التي لا تفيد تقريرًا، ولا نفيًا، أمَّا المثال الذي ذكره ابن المختار فهو استفهام، وفيه تقرير وإثبات، ولا مشــابهة بينهما كيما يُقاس أحدُهما على الآخر.

وبهذا تظهر قوة هذا القول، وضعف اعتراض ابن المختار عليه.

ومِن القائلين به القُتْبي والهَرَوي والشريف المُرتَضَى ومَكِّي والواحدي والبغوي وابن عطية وابن العربي المالكي وابن الجوزي والعز ابن عبد الســـلام وابن القيم والقرطبي والزَّرْكشـــي والفِيرُوزآبادي والسِّـيُوطي والشِّــنقِيطي[6]، فهو كما قال ابن الجوزي قول الأكثرين[7].

---

[1] سورة الأنعام، جزء من الآية 35.

[2] البحر المحيط لأبي حيان (105/6)، وللاستزادة في (إنْ) انظر: المقتضب للمبرد (56/2)، شرح المفصل لابن يعيش (113/5)، أمالي ابن الشجري (83/2).

[3] انظر المرجع السابق.

[4] البحر المحيط لأبي حيان (313/10)، نقلا عن رسالة (مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان في البحر المحيط) لأحمد الزهراني، جامعة أم القرى، 1433 هـ - 2011 م.

[5] سبق تخريجه.

[6] انظر: تأويل مشكل القرآن للقتبي (167/1)، وغريب القرآن له 199، الغريبين للهروي (1025/3)، أمالي الشريف المرتضى (382/2)، الهداية إلى بلوغ النهاية (3326/5)، البسيط للواحدي (316/11)، معالم التنزيل للبغوي (150/4)، المحرر الوجيز لابن عطية (142/3)، أحكام القرآن لابن العربي (577/2)، تذكرة الأريب في تفسير الغريب لابن الجوزي 157، تفسير العز بن عبد السلام (77/2)، أحكام أهل الذمة لابن القيم (99/1)، تفسير القرطبي (382/8)، البرهان في علوم الكتاب للزركشي (242/2)، بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (109/1)، الإتقان للسيوطي (113/3)، أضواء البيان للشنقيطي (165/7).

[7] زاد المسير لابن الجوزي (350/2).

القول الثاني:

قال ابن المختار: ((قال: ((كان الناس على عهد النبي ρ أصنافًا: مُكَذِّب ومُصَدِّق وشاكٌّ، فخاطب الشَّاكَّ "فإن كنتَ في شك"))، **قلتُ**: الجواب ما ذكرنا أنه خلاف الأصل؛ والدليل على أن الخطاب ليس لغيره من الشـــاكين أنه قال "مما أنزلنا إليك"، والإنزال لم يكن إلا إلى النبي ρ))[1] اهـ.

أن يكون الخطاب المباشر في القرآن الكريم لغيره ρ من غير تصريح أمرًا مُستَبعَدًا؛ إذ قد نزل الوحي عليه، وخاطبه بالأمر والنهي، والتوجيه والإرشـاد، ومِن ثَمَّ يُشَـرِّع لأمته بأمر ربه I، وإنه كما اســـتدل ابن المختار بأنه I أَرْدَفَ قائلًا: "مما أنزلنا إليك"، ما يدل على أنَّ الخطاب موجه إليه ρ.

وبهذا يظهر -لي- ضعف هذا القول، وصحة اعتراض ابن المختار عليه، وهو قول ذكره العلماء في كتبهم احتمالًا، لا تقريرًا، ولا ترجيحًا، ولا أعلم أحدًا قرَّرَه.

القول الثالث:

قال ابن المختار: ((قال -يعني الثعلبي-: (((إنْ) بمعنى الجَحْد، وتقديره: فما كنتَ في شك، كما قال تعالى "وإنْ كان مكرُهم لِتزولَ منه الجبال"))، **قلتُ**: هذا أضعف مِن الكل؛ لأنَّ قولَه تعالى "وإنْ كان مكرُهم" جاء بعده (لا) تأكيد النفي، فتعيَّن للنفي، كقوله تعالى "وما كان الله ليعذبهم"، و(لا) كذلك ههنا؛ لأنَّ ههنا ذكرَ بعد (إنْ) (فاسأل)، وذكر آخر الآية "فلا تكوننَّ من الممترين"، أي الشَّاكين، وحرف (إنْ) إذا جاء بعده الأمر لا يُفهَم منه إلا الشرط والجزاء، كقوله تعالى "إنْ كان هذا هو الحق من عندك فأمطر"، خصوصًا إذا كان الأمر أمرًا بالسؤال، وحرف الشـرط دخل في قوله "فإن كنت في شـك"، والسـؤال يناسـب الشـك، وكلاهما خطاب الواحد، فجعْلُ أحدِهما وُحدانًا والآخر جمعًا بعيد جدًا))[2] اهـ.

(إنْ) في قوله I "وإن كان مكرهم لِتزول منه الجبال" بكســـر اللام على قراءة كل القراء عدا الكســـائي[3]، بمعنى (ما) النافية ظاهر، قد لا يرِد عليه اعتراض، وهو قول الكثير من المعربين والمفسرين[4]، ولا أعلم أحدًا خالف ذلك، وورود (لا) الناهية في قوله I "فلا تحسبن الله مخلف وعده رســـله"[5] بعد قوله I "وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال" تأكيدًا للنفي محتمل، وسـواء أصـحَّ هذا أو لم يصـح لا ضَـيرَ، فهذا كقوله I "وما كان الله ليعذبهم وأنت

---

[1] مباحث التفسير 157.

[2] مباحث التفسير 158.

[3] انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (363/1)، حجة القراءات لابن زنجلة ((379/1).

[4] انظر: معاني القرآن للفراء (79/2)، مجاز القرآن لأبي عبيدة (345/1)، تفسير الطبري (42/17)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (166/3)، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (31/5).

[5] سورة إبراهيم: 47.

فيهم"[1]، فإنَّ (ما) نافية، واللام لام النفي، فاعتراض ابن المختار على الثعلبي في تمثيله الآية محل البحث بقوله I "وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال" في مَحِلِّه.

أما قول ابن المختار: ((حرف (إنْ) إذا جاء بعده الأمر بالفاء لا يُفهم منه إلا الشــرط والجزاء))، فإنه صحيح، يستنتج من كلام النحاة عن الشرط واقتران الفاء بالجزاء؛ فإنَّ قول الزمخشـــري: ((إن كان الجزاء أمرًا، أو نهيًا......... فلا بد من الفاء، كقولك: إنْ أتاك زيد فأكرِمْه))[2]، يُفهم منه: إنْ كان ثمتَ حرف -هو (إنْ)- من معانيه الشــرط، بل قيل إنَّ (إنْ) هي أم الباب، وجاء الجزء المتمم للفائدة أمرًا مقترنًا بالفاء، فيتحقق أنَّ الكلام شــرط وجزاء، وتمثيل ابن المختار بقوله I "إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر"[3] في محِلِّه؛ فإنَّ الكلام في هذه الآية الكريمة شرط وجزاء.

وأما قول ابن المختار: ((خصوصًا إذا كان الأمر أمرًا بالسؤال، وحرف الشرط دخل في قوله Y "فإن كنت في شك"، والسؤال يناسب الشك))، فإنه كلام من الوجاهة بمكان؛ إذ ترتُّب السؤال على الشَّك يفيد معنى الشرط، فإن الإنسان لا يسأل إلا إذا كان لا يعلم، أو كان شاكًّا في علمه الذي حصل، وعليه يتأكد كون الكلام في الآية محل البحث شرط وجزاء، وأنَّ (إنْ) شرطية.

وبهذا يظهر -لي- ضعف هذا القول، وصحة اعتراض ابن المختار عليه.

القول الرابع:

قال ابن المختار: ((قال -يعني الثعلبي-: ((عَلِمَ الله تعالى أنَّ النبي ρ غير شاك، فقال له: "فإن كنت في شـــك"، وهذا كما تقول لغلامك الذي لا تشـــك أنه غلامك: إنْ كنتَ عبدي فأطِعني))، **قلتُ**: هذا أيضًـــا لا وجه له؛ لأنَّ قول القائل لعبده: ((إنْ كنتَ عبدي فأطِعني))، يقوله وهو مُتَيَقِّن أنه عبده، فيلزم أن الله Y يعلم أنَّ نبيه ρ شـــاك؛ لأنه Y قال "فإِن كُنتَ فِي شَـــكٍّ" كقولنا: إنْ كنتَ غلامي، وهذا القائل لهذا الوجه غلط من حيث أنه توهم أن الكلام إنما وقع في شك الله لشك النبي ρ، فقال: إن الله لم يشك في أن النبي ρ لم يشك، وليس الكلام في شك الله، وإنما الكلام في شك النبي ρ، فما استشهد به من النظير يحقق شك النبي ρ لا أنه ينفيه؛ لأنه يلزم من ذلك علم الله بأنه شاك كصورة النظير حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة، والذي يعلمه الله تعالى يستحيل خلافه، فإذا عَلِم الشـيء موجودًا يستحيل أن يكون معدومًا، وإذا علمه معدومًا يستحيل أن يكون موجودًا، فيلزم أن يكون النبي ρ شاكًّا))[4] اهـ.

---

[1] سورة الأنفال: 33.

[2] المفصل للزمخشري (440/1).

[3] سورة الأنفال: 32.

[4] مباحث التفسير 160.

المثال الذي ذكره الثعلبي، وهو قول القائل: ((إنْ كنتَ عبدي فأطِعني)) شـــرط وجزاء، وإنه على القول بأنَّ الكلام في الآية الكريمة محل البحث كذلك شـــرط وجزاء، لا يشـــترط تطابق الكلام فيهما؛ إذ لا بد من النظر إلى المراد في كل شرط مذكور في الكلام، فالمراد من الشـــرط في الآية الكريمة إنما هو النفي، نفي الشـــك عنه ρ، أمَّا في المثال المذكور فالمراد الإثبات، إثبات ملكية المتكلم للمُخاطَب، وعليه فلا يصـــح اعتبار الكلام في الآية الكريمة كالمثال.

ومن القائلين بهذا القول الفراء والطبري[1].

وبهذا يظهر -لي- ضعف هذا القول، وصحة اعتراض ابن المختار عليه.

القول الخامس:

قال ابن المختار: ((قال: ((فيه وجه آخر: الشـاك في الشـيء يضـيق به صـدره، فيقال للضيق الصدر: شاك، يقول: إنْ ضِقْتَ ذرْعًا بما تُعاين مِنْ بَغْيهم وأذاهم فاصبر، واسأل الذين يقرؤون الكتاب يخبروك بصبر الأنبياء على الأذى، **قلت:** هذا أيضًا لا وجه له؛ لوجهين:

أحدهما: أن (الشاك) بمعنى: (الضيق الصَدْر) غير مسموع، ولا مذكور في الكتب.

والثاني: وهو أنه يلزم من ذلك نسبة المحال إلى النبي ρ، أنه قال تعالى "**فَإِن كُنتَ**" نسبة للمحال إلى النبي ρ؛ لأنه قال "**فَإِنْ كُنْتَ فِي شَـــكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ**"، فيكون معناه: فإن كنت ضـــيق الصـــدر من القرآن -وحاشـــاه من ذلك-؛ ولأنه Y قال في آخرها "**فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ المُمتَرِينَ**"، وهو مُفتَعِلُ من المرية، وهي الشك))[2] اهـ.

الشـك في اللغة خلاف اليقين، وهو الارتياب[3]، قال الفيومي: ((قال أئمة اللغة: ((الشـك خلاف اليقين))، فقولهم: ((خلاف اليقين)) هو التردد بين شيئَين، سواء استوى طرفاه أو رجح أحدهما على الآخر)) اهـــ[4]، ولم أقف -فيما بحثت فيه- على ما يشير إلى تضمن (الشك) معنى (ضيق الصدر)[5]، فقول ابن المختار: ((غير مسموع)) أراه مقبولًا.

أما قوله إن ذلك فيه نســـبة المحال إليه ρ؛ هذا لأن المعنيَّ من قوله Y "مما أنزلنا إليك" القرآن الكريم، فيتبين وجه اعتراضه، وينتج قبوله.

---

[1] انظر معاني القرآن للفراء (479/1)، تفسير الطبري (202/15).

[2] مباحث التفسير 160.

[3] انظر: العين للخليل (270/5)، المحيط في اللغة لابن عباد (121/6)، الصحاح للجوهري (1594/4)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (638/6)، لسان العرب لابن منظور (451/10)، المصباح المنير للفيومي (320/1)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (945/1)، تاج العروس للمرتضى الزبيدي (229/27)، المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (491/1).

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

وبهذا يظهر -لي- ضعف هذا القول، وصحة اعتراض ابن المختار عليه.

القول السادس:

قال ابن المختار: ((قال -يعني الثعلبي-: ((مع حرف الشـرط لا يثبت الفعل))، **قلت:** إذا كان الكلام من الله يَثْبُتُ الفعلُ على حرف الشـرط؛ لأن حرف (إن) للشـك، ولا يجوز الشـك على الله تعالى؛ بدليل قوله: "وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"[1]، وقد ثبت إيمانهم، وكيف يجوز الشـك على الله تعالى، أو على النبي ρ، والشـك في حق واحد من المسـلمين كفر؟ حتى أنَّ مَن شـك في وحدانية الله تعالى، أو في حَقِّيَّة القرآن من أهل الإيمان يكون كمَن أنكر الصلاة، والله الموفق والمستعان))[2] اهـ.

حرف الشـرط (إنْ) يقتضـي تعليق شـيء على شـيء، ولا يسـتلزم تَحَقُّقَ وقوعه، ولا إمكانه[3]، أما كونه للشك، أو ليس كذلك، فقد قال الرضي ليس للشك[4]، وخالفه آخرون، منهم المبرد والأنباري وابن يعيش[5]،وكونه للشـك، أو لا، فإن هذا لا يغير من أنه كما قال ابن يعيش: ((لا تسـتعمل (إنْ) إلا في المعاني المحتملة))[6]، وعلى القول بأنَّ (إنْ) تفيد الشـك لا مانع من أن يقال: إذا كان الكلام من آحاد الناس فإنه قد يفيد شك المتكلم، أما إذا كان من الله I فإنه لا يستلزم شكًّا ألبته؛ إذ أجرى I هذا الكلام على لغة العرب، فإنه كما قال الأنباري: ((قد تسـتعملها العرب، وإن لم يكن هناك شـك، جريًا على عاداتهم في إخراج كلامهم مَخرَج الشـك..........فخاطبهم الله على عادة خطابهم فيما بينهم في " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسـورة"))، وقد عُلِمَ أنهم كانوا في ريب، والفعل ثابت، إلا أنَّ الكلام خرج مخرج الشك، جريًا على كلام العرب، وبذلك يتضح -لي- أن قول ابن المختار إن الفعل ثابت لكونه من الله Y ليس مقبولًا.

وما استدل به ابن المختار من قوله Y "وأنتم الأعلون إنْ كنتم مؤمنين" فإن محل الشاهد فيه: "إنْ كنتم مؤمنين"، ويمكن القول إنَّ الله Y قد ذكر هذا الشـرط في كتابه الكريم في عدة مواضـع تحفيزًا للمؤمنين من الصـحابة؛ إذ هم المخاطَبون به أولا، ولمن يجيء بعدهم، وهذه الآية الكريمة -أراها- تدخل في هذا النطاق، ومع ثبوت إيمان الصحابة، فإنه لا يقال إن الفعل ثابت؛ فقد خرج الكلام مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك.

---

(1) سورة آل عمران، الآية 139.

(2) مباحث التفسير 162.

(3) انظر البحر المحيط لأبي حيان (105/6).

(4) شرح الكافية للرضي (87/4).

(5) انظر: المقتضب للمبرد (56/2)، الإنصاف لأبي البركات الأنباري (634/2)، شرح المفصل لابن يعيش (113/5)، دراسات لأسلوب القرآن (628/1).

(6) المرجع السابق.

وكذلك قد جاء هذا التعبير القرآني الكريم توبيخًا للمنافقين والكافرين على نفاقهم وكفرهم، وحثًّا لهم على الإيمان الحقيقي، ومن هذا قوله Y "قل فلم تقتلون أنبياء الله من قبل إن كنتم مؤمنين"[1]، وقد عُلِمَ عدم إيمانهم، ومع ذلك لا يقال إنَّ الفعل غير ثابت؛ لما ذكرتُ آنفًا.

ومِن ثَم يمكن القول إن الفعل المشروط بــ (إن) لا يقال بثبوته أو عدمه من مجرد الكلام، وإنما من القرينة المُسبَقَة، وهي العلم السابق بحال المخاطَب، وما يقتضيه.

وبهذا يظهر -لي- ضعف اعتراض ابن المختار على هذا القول، مع قوة فيه.

الوجه عند ابن المختار:

قال ابن المختار: ((فإن قيل: فما وجه الآية؟ قلت: وجهها: أنَّ الله Y خاطَبَ النبي ρ والمراد به غيره كما ذكروا، هذا وإن كان خلاف الأصل، ولكنه سائغ في عُرْف العرب وغيره، ولا يلزم أن يكون بطريق الاستفهام، فإنَّ مَن أراد أن يوبِّخ شخصًا على سوء فعله يخاطب غيره بحضوره، فيكون زجرًا له بطريق التعريض، وذلك إمَّا أن يكون لحقارة المُعرَّض به، أو لِعِظَمِ شأنه، والشاهد لذلك قصة عيسى، وغيرها، والله أعلم)) اهـ.

ما اختاره ابن المختار وجيه؛ لِمَا ذكرتُ آنفًا، ولِما استدل به، فإنه من الوجاهة بمكان أن يقال إنَّ الكلام تعريض بمن يشك؛ إذ لم يشك النبي الكريم ρ، ولم يكن ينبغي له ρ أن يشك، أو أن يسأل أهل الكتاب، فيكون -وحاشاه ذلك- شاكًّا وهم موقنون، وإنَّ قوله Y في سؤاله للمسيح υ "ءأنت قلت للناس اتخذوني وأمِّيَ إلهين من دون الله"[2] أشبه ما يكون بالآية الكريمة محل البحث، وإنَّ اعتراض ابن المختار في موضع آخر على الاستدلال بهذه الآية الكريمة لم يكن في محله؛ حينما قال: ((إنما يصح هذا أن لو سأله عن الشك، وهذا ليس بسؤال عن الشك، بل هو شرط وجزاء، والدليل على أنه لم يكن ليأخذه بقوله: ((لا نشك)) لأنه لم يذكر ذلك في القرآن كما ذكر عن قول عيسى υ: "سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ"[3]))[4] اهـ، إذ إنه -من وجهة نظري- كان ثمت حاجة إلى ذكر إجابة المسيح υ، فإنه كان قد رُفِع، ولم يكن موجودًا بين أَظْهُر أمته، ولا تزال هذه الحال، بخلاف حال نبينا، إذ كان موجودًا بين أَظْهُر الناس، وكانت إجابته وحاله معلومة، لا تخفى على أحد، مِن يقينه وصدق إيمانه، ومِن مقتضى ذلك أن لا يقع في شَرَك الشك، ولو لطَرْفة عين، أو أقل، والله أعلم.

وبهذا يظهر -لي- قوة الرأي الذي اختاره ابن المختار.

---

[1] سورة البقرة، الآية 91.
[2] سورة المائدة، جزء من الآية 116.
[3] المرجع السابق.
[4] مباحث التفسير 160.

الترجيح:

مما سـبق يظهر -لي- أنَّ الصـواب هو القول الأول، أنَّ الخطاب للنبي ρ، والمراد غيره مِن الشـاكين، وغلط ابن المختار في اعتراضـه عليه. مع وَجاهَة القول السـادس، وهو أنه مع حرف الشـرط لا يثبت الفعل؛ مما يُظْهِر صـحة ما اختاره ابن المختار، وسَـعَة اطلاع الثعلبي على أقوال العلماء وتوجيهاتهم، والله أعلم.



الفصل الخامس

اختيارات ابن المختار وشخصيته اللغوية

أولًا: طريقة ابن المختار في التعقب:

طريقته في التعقب واحدة تقريبًا، فإنه يذكر أولًا قول الثعلبي، مُصَدِّرًا له بقوله: ((قال))، ثم يذكر الآية الكريمة محل التعقب، كلها، أو يكتفي بموضع الشاهد، وهذا هو الغالب، ثم يذكر تعقبه مختصَرًا، أو زائدًا في الاختصار، مكتفيًا أحيانًا كثيرةً بالإشارة والتلميح.

ثانيًا: منهج ابن المختار في التعقبات:

اعتمد ابن المختار في تعقباته واستدلالاته اللغوية على عدة أصول لغوية، أهمها وأظهرها مثاله فيما يلي:

1- السماع:

حيث اعتمد على المسموع من القرآن الكريم، ومنه ما قاله في قوله تعالى "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ"[1]، قال: ((فيكون (مَن) ههنا بمعنى (ما)، وقد يُقام إحداهما مقام الأخرى؛ قال الله تعالى "وَالسماءِ وَمَا بَنَاهَا"[2]، أي ومَن بناها، وقال "فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ"[3]، أي ما يمشي، والدليل على أنه بمعنى (ما) قراءة نافع وأهل الشام: "أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ"، بضم الهمزة والنون، فيكون تقديره: (فما أُسِّسَ بنيانُه على التقوى خير أم ما أُسِّسَ بنايئُه على شفير جهنم)؟........))[4].

وكذلك اعتمد في استدلاله على ما سُمِع عن العرب، ومنه قوله عن رواية البيت الشعري:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْب مَنْهم   لَدُنْ غُدْوَةٍ حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

قال: ((والشعر مروي (لدن غدوةً) بالنصب، لا غير))[5].

وكذلك اعتمد على نفي ما ذكره الثعلبي؛ على أنه لم يُسمَع عن العرب، ومن هذا ما قاله في معنى (إلا)، إذ قال: ((........(إلا) بمعنى الواو غير مسموع))[6].

وكذلك قال عن قول القائل، الذي يتهمه صاحبه بإذاعة سره: ((والله لقد كتمتُ سركَ من نفسي، فكيف أذعتُه؟!))، قال ابن المختار عن هذا القول: ((العرب لا يعرفون هذا الكلام، ولا يقولونه، ولا العجم، ولو قال أحدٌ هذا الكلام، يكون كاذبًا))[7].

---

[1] سورة التوبة: 109.
[2] سورة الشمس: 5.
[3] سورة النور: 45.
[4] مباحث التفسير 141.
[5] المرجع السابق 105.
[6] مباحث التفسير 173.
[7] المرجع السابق 211.

2- القياس:

اعتمد ابن المختار أحيانًا على القياس، ومن هذا قياسه في قوله تعالى " وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ"، قال: ((لأن أماً كان لب الأصل (أُمَّهَة)، فحُذِفتْ تخفيفًا، ثم عاد في الجمع؛ كما قلنا في (شفاه)، و(مياه)، و(أفواه)........))[1].

وكذلك نفى قياس الثعلبي أحيانًا أخرى، مثلما قال في قوله تعالى "وأنبتنا عليه شجرة من يقطين"؛ إذ نفى قياسها على قوله تعالى "ولهم عليَّ ذنب"، قائلًا: ((وكذا نقول في قوله: "وَلَهُم عَلَيَّ ذَنبٌ" أي يجب لهم علي المطالبة بذنب، فلا حاجة إلى إقامة أحد الحروف مقام الآخر من غير ضرورة))، نافيًا كون اللام بمعنى (على)[2].

3- القواعد اللغوية المقررة:

يعني عنده، ومنها ما قاله في معنى (إلا)، إذ قال: ((.....(إلا) بمعنى الواو غير مسموع ولا مذكور في قواعد اللغة))[3].

وكذلك في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كُلٌّ من عند ربنا"، قال عن الحال: ((لا يمكن أن يكون "يَقُولُونَ" حالاً؛ لأنه لو كان حالًا، لكان حالًا للمذكورِين قبل، والمذكورون الله والراسخون؛ لأن مَن قال: ((جاءني زيد وعمرو وبكر راكبين)) يلزم أن يكون الركوب حال الثلاثة، لا الأخير وحده، فعلى هذا يلزم أن يكون القول حالًا للهِ والراسخين، فيكون تقديره: (يقول الله والراسخون آمنا به، كُلٌّ من عند ربنا) وذلك محال))[4].

4- اعتبار المعنى والدلالة:

اعتمد ابن المختار اعتمادًا كبيرًا في تعقباته للثعلبي على معاني النصوص محل الإشكال ودلالاتها، وما يؤدي إليه قول الثعلبي من الدلالات، وكان المعنى والدلالة أكثر أسباب تعقبات ابن المختار للثعلبي.

ومن هذا ما كان في قوله تعالى "أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ"، إذ قال الثعلبي: ((معناه المؤمن في الدنيا والآخرة مؤمن، والكافر في الدنيا والآخرة كافر))، فقال ابن المختار: ((لو كان المعنى كما قال، لكان الكناية في قوله تعالى "مَحْيَاهمْ" إلى المؤمنين، وكذلك في "وَمَمَاتُهُمْ"، ولكان الكناية في "وَمَمَاتُهُمْ" إلى الكافرين، وكذلك في "مَحْيَاهُمْ"، ولو كان كذلك، كان هذا إخبارًا من الله تعالى، ولم يكن داخلًا في الاستفهام، فيكون قوله: "سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ" كلامًا منقطعًا عن الأول))[5].

---

[1] نفسه 197.
[2] نفسه 257.
[3] مباحث التفسير 174.
[4] المرجع السابق 104.
[5] نفسه 275.

وكذلك في قوله تعالى "وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"، قال: ((لا شك بأن الله تعالى عدَّد هذه النعم في هذه الآيات للامتنان، وأن له على عباده المنة، بإعطاء هذه النعم، فلو قدّرنا قوله تعالى "لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا" كلامًا تامًّا، لم يكن فيه ذكر نعمة، ولو جعلناه متصلًا بقوله تعالى "وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ"، كان فيه ذكر النعم، فكان أولى بالامتنان))[1].

ثالثًا: تمييز بعض التعقبات:

من خلال ما سبقت دراسته، تبين لي أنَّ ابن المختار اعترض على الثعلبي في مواضع، كان الثعلبي فيها ناقلًا بصيغة التمريض والتضعيف، أو ناقلًا للقول ضمن غيره من الأقوال، دون ترجيح. فهذا فيما يلي بيان للتعقبات، التي لم تكن على الثعلبي حقيقةً:

1- نقل الثعلبي عن أبي عبيدة أنَّ (أو) بمعنى الواو، كقوله تعالى "ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا". وقد زاد الثعلبي في الاستدلال بقول الشاعر:

أثعلبة الفوارس أو رياحًا ... عدلتَ بهم طهية والخشابا

وكذلك استدل بقوله تعالى "فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثُلاث ورُباع". فالاعتراض على الثعلبي بمثابة الاعتراض على الفرع، وأصله على أبي عبيدة.

2- ونقل الثعلبي عن بعضهم أنَّ (على) بمعنى (عند) بصيغة التضعيف (قيل)، في قوله تعالى "وأنبتنا عليه شجرة من يقطين".

3- في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون" نقل أنَّ جملة (يقولون) في موضع الحال، وكان نقله بصيغة (قال قومٌ).

4- اعترض ابن المختار على الثعلبي في قوله تعالى "أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا جرف هار"، بأنَّ الثعلبي أخذ بظاهر المعنى، وأنَّ هذا يعني المفاضلة بين البانيَين، وهو ما لم يصرح به الثعلبي، وإنما فهمه ابن المختار، ولم أقف على ما يؤيد هذا الفهم في كلام الثعلبي.

5- في قوله تعالى "خالدين فيها إلا ما شاء ربك" اعترض ابن المختار على الثعلبي فيما نسبه إلى الفراء، من أنَّ (إلا) تأتي بمعنى الواو، وعليه يكون التقدير ههنا (وما شاء ربك)، وقد غلط الثعلبي في نسبته هذا القول للفراء؛ إذ لم أجد في كلام الفراء ما يؤيده، بل وجدت ما ينقضه.

6- في قوله تعالى "فإنْ كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك"، اعترض ابن المختار على أوجه قد نقلها الثعلبي، إما بقوله ((قال فلان)) مصرِّحًا بنقله، أو بقوله ((قيل)) بصيغة التضعيف.

---

[1] نفسه 198.

7- اعترض ابن المختار على الثعلبي في تجويزه الرفع في (ما)، في قوله تعالى "ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون". هذا وقد ذكر الثعلبي في (ما) الوجهَين، وجه الرفع، الذي اعترض عليه ابن المختار، على تقدير انقطاع الكلام، وكذلك ذكر وجه النصب، على تقدير اتصال الكلام، وإعمال (يجعلون) في (ما). فقد ذكر الوجهَين، ولم يرجِّح أحدهما.

رابعًا: اختيارات ابن المختار:

وكذلك قد تبين لي أنَّ ابن المختار كان مصيبًا في مواضع، ومخطئًا في مواضع أُخر، وكان الصواب والخطأ إما في الناحية اللغوية، أو في الصناعة النحوية، أو في المعنى والدلالة. وفيما يلي تصنيف لذلك.

أولًا: في النواحي اللغوية:

كان ابن المختار مصيبًا في النواحي اللغوية -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "لا إكراه في الدين"، أصاب في نفي أنَّ الإكراه المذكور في الآية الكريمة يعني نسبة المفعول به إلى الكره، فنفى بذلك أنَّ معنى الآية الكريمة: لا تقولوا عمَّن دخل الإسلام إنه مُكرَه؛ وهذا بناءً على أنَّ صيغة (أَفعَل) في هذا الموضع، وهي (أَكرَه)، لا تعني نسبة المفعول به إلى الفعل، وهو الكره. وهو في هذا موافقٌ سيبويه والفراء.

2- في قوله تعالى "وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان"، أصاب في منعه كون الواو بمعنى (أو) في "ورضوان"؛ إذ الواو –فيما رأيتُ- لا تستعمل بمعنى (أو). وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

3- في قوله تعالى فتولَّى بركنه وقال ساحر أو مجنون"، أصاب في منعه كون (أو) بمعنى الواو. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

4- في قوله تعالى "ما كان لبشرٍ أنْ يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادًا لي من دون الله"، أصاب في قوله إنَّ اللام في (لبشر) ليست منقولة من (أنْ) بمعنى اللام، وإنَّ هذا تكلف.

5- في قوله تعالى "وأنبتنا عليه شجرة من يقطين"، أصاب في قوله بتضمين الفعل (أنبتنا) معنى الفعل (ظلَّلنا)؛ لذا تعدى بتعديته، أي بالحرف (على). وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

6- وكذلك أصاب في هذا الموضع، في قوله إنَّ (عليه) في الآية الكريمة ليست بمعنى (له)، و لا بمعنى (عنده)؛ مستدلًّا بأنَّ هذا لم يأت في اللغة الصحيحة. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

7- في قوله تعالى "ما أنت بنعمة ربك بمجنون"، قال إنَّ الباء للالتباس، وإنها كما في قوله تعالى "وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به". وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

8- في البسملة "بسم الله الرحمن الرحيم"، نفى أن تكون (بسم الله) بمعنى المَلِك والمجيد؛ إذ إنَّ مثل هذا يفتح الباب على تحريف الكلم عن موضعه.

9- في هذا الموضع أيضًا أصاب في أنَّ الباء للإلصاق. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

10- في قوله تعالى "أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به"، قال إنَّ (ثُمَّ) ههنا هي العاطفة، لا الأخرى التي بمعنى (هنالك)، وهي (ثَمَّ). في حين أنه لم يقرأ أحدٌ بها في المتواتر إلا بضم الثاء، ولم تُقرأ بفتحها إلا في الشاذ.

11- في قوله تعالى "عَزِيزٌ عليه ما عَنِتُّم"، قال إنَّ (ما) مصدرية.

12- في قوله تعالى "اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولًا لَيِّنًا لعله يتذكر أو يخشى"، قال إنَّ (لعل) تعني الترجِّي، وهو أصل معناها. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

13- في قوله تعالى "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"، أصاب في استدلاله على بقوله تعالى "والسماء وما بناها" على استعمال (ما) بمعنى (مَن).

14- في قوله تعالى "خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض الا ما شاء ربك"، نفى ابن المختار أن تكون (إلا) بمعنى الواو، أو بمعنى الكاف؛ محتجًّا بأنَّ ذلك غير مسموع. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

15- وكذلك في هذا الموضع نفى في قوله تعالى "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم" أن تكون (إلا) بمعنى الواو. وصوابه أن تكون على بابها من الاستثناء. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

16- وكذلك في هذا الموضع نفى في قوله تعالى "ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف" أن تكون (إلا) بمعنى الكاف، فيكون التقدير: كما قد سلف. وصوابه أن تكون على بابها من الاستثناء. وهو -في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

17- في قوله تعالى "فإن كنتَ في شكٍّ مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك"، قال إنَّ الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، والمراد غيره من الشاكِّين؛ لأنَّ هذا النمط من الخطاب مُستعمَل في كلامهم.

وكان ابن المختار مخطئًا في النواحي اللغوية -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"، ادَّعى أنَّ الفعل (جعل) في الآية الكريمة بمعنى التصيير، الذي يستلزم مفعولَين، والصواب أنه بمعنى الإيجاد والخَلْق، الذي يستلزم مفعولًا واحدًا.

2- في قوله تعالى "أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ"، خطَّأ الثعلبي في قوله إنَّ معنى الآية الكريمة: المؤمن في الدنيا والآخرة مؤمن، وكذلك الكافر في الدنيا والآخرة كافر. وهذا معنًى صحيح على قراءة الرفع المتواترة في الآية الكريمة، وكان اعتراض ابن المختار بأنْ رأى معنى الآية الكريمة على قراءة النصب فيها، والتي معناها: أحسب الكافرون أنْ نجعلهم كالمؤمنين وأنْ يكون محيا المؤمنين والكافرين سواء وممات المؤمنين والكافرين سواء؟ وهذا -فيما رأيت- صواب أيضًا.

3- في قوله تعالى "إنَّ الساعة آتية أكاد أخفيها"، ادَّعى ابن المختار عدم ثبوت استعمالٍ من استعمالات العرب اللغوية، وهو أنْ يقول قائل لصاحبه: ((لقد أذعتَ سري))، فيرد مُحاوِرُه: ((لقد كتمتُ سرك من نفسي، فكيف أذعته؟!))، فكتمان السر من النفس تعبير من العرب عن المبالغة في الإخفاء، ثابت عنهم لغةً ومعنًى.

4- وكذلك في هذا الموضع ادَّعى أنَّ (كاد) يأتي بمعنى (أراد).

5- عند قوله تعالى "لا إكراه في الدين" ادَّعى عدم ثبوت استعمال صيغة (أفعل) في نسبة المفعول به إلى الفعل مطلقًا، شأنها شأن صيغة (فعَّل)، مستندًا في هذا إلى كلام ابن قتيبة؛ وهو ما ثبت خلافه في بعض الاستعمالات، دون غيرها، فتبين أنه استعمال موقوف على السماع، ومنه (أكفرته) أي نسبته إلى الكفر، وكذلك (أفسقته) أي نسبته إلى الفسق. وهو –في هذا- مخالفٌ سيبويه والفراء.

6- في قوله تعالى "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون"، ادَّعى أنَّ الواو تفيد الترتيب. والصواب –فيما رأيتُ- أنها لا تفيد ترتيبًا ولا تعقيبًا، وإنما مطلق الجمع، والإشراك في الحكم. وهو –في هذا- موافق بعض الكوفيين.

7- في قوله تعالى "فتولَّى بركنه وقال ساحر أو مجنون" ادَّعى أنَّ (أو) للشك. والصواب –فيما رأيتُ- أنها للإبهام.

8- في قوله تعالى "ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا"، ادَّعى أنَّ (أو) بمعنى الواو. وهو –في هذا- موافقٌ مذهب الكوفيين. والصواب -فيما رأيتُ- أنها على بابها، أي أنها للإباحة، وقد جاءت في سياق نهي؛ فتعمُّ كل ما في حيز النهي، منفردًا، ومجتمعًا.

9- في قوله تعالى "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"، ادَّعى أنَّ (أو) بمعنى الواو. وهو –في هذا- موافق مذهب الكوفيين. والصواب –فيما رأيتُ- أنها على بابها، وأنها بمعنى الإبهام، أو أنها للإضراب، على بُعدٍ فيه.

10- في قوله تعالى "ما أنت بنعمة ربك بمجنون"، ادَّعى جواز أنَّ تكون الباء باء القسم، أو أن تكون باء السبب. والصواب –فيما رأيتُ- أنها للإلصاق، وهو ما سماه ابن المختار الالتباس، وقال به.

11- في قوله تعالى "وامسحوا برءوسكم"، ادَّعى أنَّ الباء للتبعيض. والصواب –فيما رأيت- أنها زائدة للتوكيد، وتحتمل أن تكون للإلصاق.

12- في البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم)، ادَّعى أنَّ الباء للابتداء. والصواب –فيما رأيتُ- أنها للإلصاق.

13- في قول أبي سفيان بن حرب:

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

ادَّعى أنَّ (غدوة) رُويَت بالنصب فقط. والصواب أنها رُويَت بالخفض أيضًا، على الأصل.

14- في قوله تعالى "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"، ادَّعى صحة تناوب

(مَن) و(ما)، على إطلاقٍ في ذلك، دون ما يصحِّحه. والصواب –فيما رأيتُ- أنه لصحة هذا الاستعمال لا بد من قرينة لفظية، ومنه ما يكون في (مَن) من إنزال غير العاقل منزلة العاقل، أو قرينة معنوية، ومنه ما يكون في (ما) من إرادة الإبهام، أو التعظيم، في ذات العاقل، أو في ذكر جنسه، أو في السؤال عن صفته.

15- وفي ذلك الموضع أيضًا استدلَّ بقوله تعالى "فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ" على تناوب (مَن) و(ما)، على إطلاقٍ فيه. والصواب كما سبق ذكره.

ثانيًا: في نواحي الصناعة النحوية:

كان ابن المختار مصيبًا في الصناعةً النحويةً -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "إنْ تبدو الصدقات فنعمَّ هي"، قال إنَّ (هي) في محل الرفع، ولا يصح أن تكون في محل النصب.

2- في قوله تعالى "وظنوا ما لهم من محيص" قال بأنَّ الفعل (ظنوا) واقع على الجملة، وأنها في محل النصب به، على أنَّ الفعل معلَّق، لا مُلغًى.

3- قال في (لدن) إنها لا يُرفَع ما بعدها كـ (مذ)، وإنها لا تعمل فيما بعدها إلا الخفض بالإضافة، عدا في (غدوة) فإنها سُمِعَت بعدها منصوبة، كما سُمِعَت مخفوضة على الأصل.

4- في قوله تعالى "وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"، نفى أن تكون الهاء في (أمهات) زائدة للتأكيد، كما زِيدَت في (أهرقت).

5- في قوله تعالى "إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي"، قال إنَّ (أحببت) تضمَّن معنى الفعل (آثرت)؛ لذا تعدَّى بتعديته، أي بالحرف (على). وهو –في هذا- موافقٌ مذهب البصريين.

6- في قوله تعالى "أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون"، قال إنَّ الألف داخلة على الشرط والجزاء، موافقًا سيبويه.

7- في قوله تعالى "فلما جَنَّ عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي"، نفى أنْ تكون ثمت ألف الاستفهام محذوفة، على أن يكون التقدير (أهذا ربي؟). وألف الاستفهام يجوز أن تحذف في الاختيار، إذا كان السياق يدل على ذلك، مع قلة هذا الاستعمال اللغوي، بشرط أن لا يكون ثمت التباس في الخبر.

8- في قوله تعالى "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"، قال إنَّ (لو) لا تضارع (أنْ) في معنى الجزاء.

وكان ابن المختار مخطئًا في الصناعةً النحويةً -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون"، ادَّعى أنَّ عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف، هو حذف خبر الصفة. والصواب –فيما رأيت- أنه الابتداء. وهو –في هذا- موافقٌ مذهب الكوفيين.
2- في قوله تعالى "ولا تمدنَّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجًا منهم"، ادَّعى أنَّ (أزواجًا) حال من الضمير في (به). والصواب –فيما رأيت- أنها مفعول به، للفعل (متعنا).
3- في قوله تعالى "وظنوا ما لهم من محيص" ادَّعى قياس هذه الآية الكريمة على قوله تعالى "إني أخاف أن يُبَدِّل دينَكم"، وذلك في أنَّ الفعل (ظنوا) عامل في الحرف (ما)، التي في (ما لهم من محيص)، كما أنَّ (أخاف) عامل في الحرف (أنْ)، الذي في (أنْ يبدل دينكم).
4- في قوله تعالى "وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"، ادَّعى أنَّ أصل (أُمٌّ) (أُمَّهَةٌ). والصواب –فيما رأيت- أنَّ الهاء فيها ليست أَصلية.
5- وكذلك في هذا الموضع ادَّعى أنَّ (أُمٌّ) كـ (شفاه) و(مياه) و(أفواه). والصواب –فيما رأيت- أنَّ الهاء في (أُمٌّ) زائدة، وفي الثلاث المذكورة أصلية.
6- في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"، ادَّعى أنَّ الحال لا تأتي من المعطوف وحده، دون المعطوف عليه، أي أنَّ جملة (يقولون) لا يمكن أن تُعرَب حالًا من (الراسخون) دون (الله)، وهو ما ثبت خلافه سماعًا، قال تعالى "وجاء ربك والملك صفًّا صفًّا"، فالمجيء لله تعالى وللملَك، والاصطفاف للمَلَك وحدهم.
7- في قوله تعالى "أفإنْ مِتَّ فهم الخالدون"، ادَّعى أنَّ الألف، ألف الاستفهام مُقَدَّمَة، داخلة على الشرط، وهي مقدرة في الجزاء، على أنَّ تقدير الكلام: أفإن متَّ أفهم الخالدون؟)، وهذا قول يونس بن حبيب، من البصريين، مخالفًا سيبويه.
8- في قوله تعالى "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"، ادَّعى أنَّه لما اختلف (أنْ تكون) و(أصابه) في المعنى، خالفا في الصيغة. وهو موافقٌ –في هذا- مذهب الكوفيين.

ثالثًا: في نواحي المعنى والدلالة:

كان ابن المختار مصيبًا في ناحية المعنى والدلالة -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون" قال بالاتصال في الآية الكريمة، أي اتصال "وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة" بما قبله. مع تجويزه الانقطاع، وهو أيضًا محتمل، غير بعيد.

2- في قوله تعالى ما كان لبشر أنْ يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادًا لي من دون الله"، قال إنَّ المعنى: ما كان لبشر أنْ يؤتيه الله ذلك، ثم يأمر الناس بعبادة نفسه، كما تقول: ((ما كان لزيد أنْ أكرمه ثم يهينني)).

3- في قوله تعالى "وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا"، قال إنَّ "إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا" متعلق بما قبله، لا بما بعده.

4- في قوله تعالى "لو أردنا أن نتخذ لهوًا لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين"، قال إنَّ (إنْ) للشرط، لا للنفي.

5- في قوله تعالى "قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين"، قال إنَّ (إنْ) للشرط، لا للنفي.

6- في قوله تعالى "اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولًا لَيِّنًا لعله يتذكر أو يخشى"، قال إنَّ (لعل) مصروفةٌ بمعناها الأصلي -وهو الترجِّي- إلى المُخاطَبَين، وهما موسى وهارون عليهما السلام، وأنَّ معنى الكلام: اذهبا راجيَين إسلامه واستجابته لكما. وهو موافق – في هذا- مذهب البصريين عامةً؛ إذ هذا جارٍ على مذهبهم، وموافقٌ سيبويه خاصةً؛ إذ قال بهذا في هذا الموضع.

7- في قوله تعالى "وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"، اعترض على إعراب جملة (يقولون) حالًا. وهو في الحقيقة اعتراض على كون الواو في (والراسخون) عاطفةً، وأنَّ الراسخين يعلمون ما تشابه منه، وهذا اعتراض -أراه- قريبًا من الصواب.

8- في قول الشاعر:

الريح تبكي شجوها والبرق يلمع في غمامة

قال إنَّ جملة (يلمع) ليست حالًا من (البرق)؛ وهذا على أنَّ الواو استئنافية، وجملة (يلمع) خبر (البرق).

9- في قوله تعالى "فلما جَنَّ عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي"، نفى أن يكون ثمت فعل قول محذوف، وأنَّ تقدير الكلام (تقولون هذا ربي؟)؛ إذ لا يدل عليه دليل في السياق، إذ لا بد أن يكون في الملفوظ ما يدل على المحذوف.

10- في قوله تعالى "أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ"، قال إنَّ الواو في (وأصابه الكبر) واو الحال، أي أيود أحدكم ما ذُكِر حال كونه كبيرًا ضعيفًا، لا يستطيع الاستمتاع بالمال؟!.

11- في قوله تعالى "خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ"، قال إنَّ الوجه في الاستثناء في الآية الكريمة أنه للتأدب مع الله تعالى.

12- في قوله تعالى "فإن كنت في شكٍّ مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك" نفى أن يكون الخطاب موجَّهًا مباشرًا إلى الشاكين. والصواب أن يقال في هذا الوجه: إنَّ

الخطاب موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كسائر القرآن، مع كون المراد غيره من الشاكين.

13- وفي هذا الموضع أيضًا نفى أن تكون (إنْ) هي الجحدية، وأنَّ المعنى: فما كنتَ في شك. وصوابه سلف تبيينه.

14- ونفى فيه أيضًا أن تكون دلالة الآية الكريمة أنَّ الله تعالى علم أنَّ نبيه غير شاك، فقال له "فإن كنت في شك"، كما تقول لغلامك الذي لا تشك في أنه غلامك: ((إنْ كنتَ غلامي فأطعني)). وغلط هذا أنَّه مع كون المثال المذكور شرط وجزاء كآية البحث الكريمة، إلا أنَّ المراد من المثال الإثبات، والمراد من الآية الكريمة النفي، فلا تطابق بينهما.

15- ونفى أيضًا أن يكون معنى الشك: ضيق الصدر، وأنَّ التقدير على هذا: فإنْ ضقتَ ذرعًا بما تعاين من بغيهم وأذاهم فاصبر، واسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك، يخبروك بصبر الأنبياء من قبلك على الأذى. ووجه رد ذلك أنَّ الشك يعني التردد، لا ضيق الصدر، وضيق الصدر بمعنى الشك غير مسموع. وكذلك لأنَّ مثل هذا القول ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم المحال، وهو ضيق الصدر بالرسالة وتوابعها.

وكان ابن المختار مخطئًا في ناحية المعنى والدلالة -فيما رأيتُ- فيما يلي:

1- في قوله تعالى "ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون"، ادَّعى اتصال الكلام، وعليه إعمال (يجعلون) في (ما). والصواب –فيما رأيت- الانقطاع والاستئناف، أو أنَّ (يجعلون) عاملة في جملة (ولهم ما يشتهون)، أي يجعلون ما يشتهون لأنفسهم.

2- في قوله تعالى "ولا تمدنَّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجًا منهم"، خلط في معنى (أزواجًا)، فقال إنها تعني أصنافًا من المُنَعَّمِين –يعني الكفرة- تارة، وقال إنها تعني أصناف النعيم تارة أخرى. والصواب –فيما رأيت- أنها تعني أصناف المُنَعَّمِين من الكافرين.

3- في قوله تعالى "وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال"،ادَّعى أنَّ (إنْ) بمعنى (ما) النافية. والصواب –فيما رأيتُ- أنها المخففة من الثقيلة، التي تفيد التوكيد، واللام هي الفارقة المؤكدة.

4- في قوله تعالى "فلما جَنَّ عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي"، والمَعنِيُّ بهذا إبراهيم عليه السلام، ادَّعى أنَّ إبراهيم عليه السلام قال هذا القول وما يلحقه في الآيتين التاليتَين في صِغَره، قبل تكليفه.

5- في هذا الموضع أيضًا ادَّعى أنَّ اللام في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام "ولِيكون من المُوقِنين" لام العاقبة.

6- في قوله تعالى "أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"، ادَّعى أنَّ المفاضلة بين البناءَين. والصواب –فيما رأيتُ- أنَّ المفاضلة بين البانيَين، وأنَّ المفاضلة بين البناءَين من لوازم ذلك، بمثابة الفرع على الأصل المراد.

7- في قوله تعالى "فإن كنتَ في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك"، ادَّعى أنَّه لا يصح في الآية الكريمة الوجه القائل بأنه مع حرف الشرط (إنْ) لا يثبت

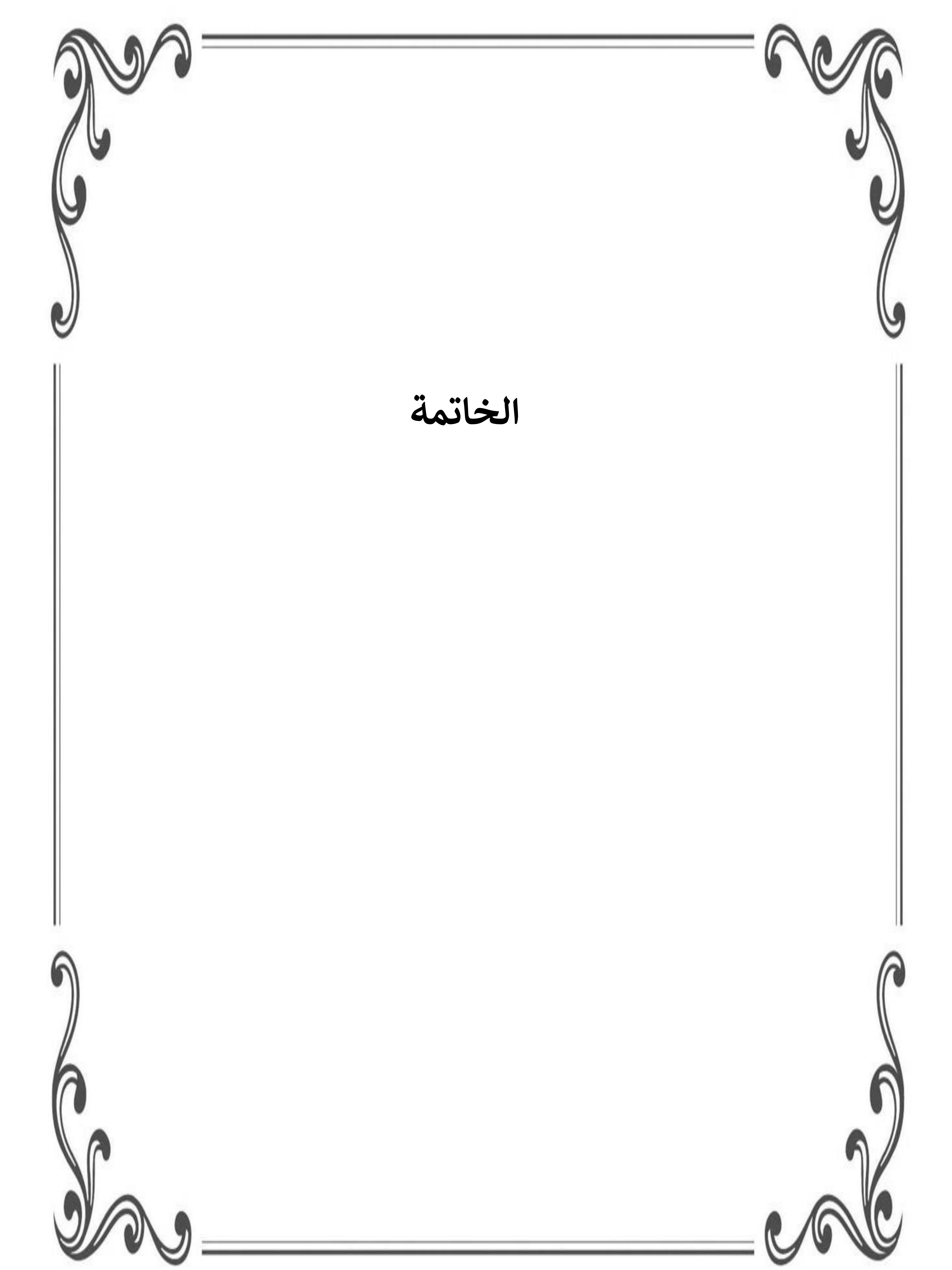
الفعل. والصواب أنَّ (إنْ) الشرطية تفيد بُعْدَ الشرط والجزاء، وتحقق وقوعهما من عدمه مرتبط بالقرينة المسبقة، وهي العلم بالحال، وما يقتضيه.

خامسًا: شخصية ابن المختار النحوية واللغوية:

من خلال ما سبق تفصيله، من اختيارات ابن المختار النحوية واللغوية، يظهر أنَّ ابن المختار كان غيرَ متقيدٍ بمذهبٍ لغوي، بصري أو كوفي، وافق البصريين أحيانًا، ووافق الكوفيين أحيانًا أُخَر، غير أنه وافق البصريين، ومال إلى مذهبهم أكثر. والذي ظهر –لي- أنَّ الشيخ كان يدور مع المعاني حيث دارت، والدلالات كيفما دَلَّت؛ إذ أكثر دوافعه في تعقباته المعنى والدلالة، وانبنت عليها أكثر اختياراته، وكذلك كان الشيخ مشتغلًا بالتفسير والمعاني.

ومما يؤيد ذلك أنه ناقض قوله، في اختياره مَنعَ أنْ تكون (أو) بمعنى الواو، في قوله تعالى "فتولى بركنه وقال ساحر أو مجنون"، معتمدًا على المعنى والدلالة؛ إذ لا يجتمع السحر والجنون في رجل، جارٍ -في هذا- على مذهب البصريين. ثم قال بأنَّ (أو) بمعنى الواو، في قوله تعالى "ولا تطع منهم آثمًا أو كفورًا"؛ إذ قد يجتمعان، بل أحدهما مدعاة للآخر، وفي قوله تعالى "وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون"، فرارًا منه من نسبة الشك إلى الرب سبحانه، وهو في هذَين الاختيارَين جارٍ على مذهب الكوفيين.

وقد خالف جمهور النحاة واللغويين، في ادعائه أنَّ الواو تفيد الترتيب، في عطف "وجعل لكم السمع......" على "أخرجكم من بطون أمهاتكم........"، في قوله تعالى "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة".



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، الجواد الكريم، الفتاح العليم، "ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها"[1]، والصلاة والسلام على خير الأولين والآخرين، ورحمة الله للعالمين، نبينا الكريم، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فإنه بعد هذه الدراسة والمناقشات العلمية، التي لم يكن لي فيها سوى الجمع لآراء علمائنا، والنظر في أدلتهم، والميل لبعضها، والعزوف عن غيرها، مجتهدًا ومتحرّيًا -قدر استطاعتي- أَنْ يكون ميلي إلى الصواب، مجانبًا الخطأ، كيف لا والأمر في كتاب الله عز وجل، والشأن كلامه سبحانه؟!. ومن خلال تلك الدراسة والمناقشات، قد وصلت إلى النتائج التالية:

1- ابن المختار عالم جليل مُوَفَّق، خرج من رحم الاضطرابات والاختلافات السياسية والاجتماعية والعلمية، بالإضافة إلى الاختلافات المذهبية الدينية، بَيدَ أنه لم يتلطَّخ بأدران البدع، ولم يتكدَّر بشوائب التقليد الأعمى.

2- وهو عالم موسوعي، له في كل فن باع، ولم يكن عالمًا ناقلًا فحسب، وإنما كان –في هذا البحث- ناقدًا بالدليل، فلم يتعقب الثعلبي –في هذا البحث- بغير دليل.

3- وكانت أدلته من الأصول النحوية المتفق عليها، وهي السماع، والقياس، مع القواعد النحوية المتقررة عنده. وكان أكثر دافعٍ له في تعقباته، وفي اختياراته: المعنى والدلالة.

4- وكان بصيرًا بمقتضيات الأقوال، وما تؤدي إليه الآراء، من المعاني والدلالات، على حسب تصوره، وأصوله، التي يبني عليها آراءه. وكذلك كان خبيرًا بما يستلزمه القول ليتم، ويغني عن السؤال.

5- بعض تعقباته لم تكن على الثعلبي حقيقة، وعددها –فيما بدا لي- سبع مسائل، فكانت تعقباتٍ حقيقةً على مَن نقل الثعلبي أقوالهم تصريحًا، أو بصيغة التمريض والتضعيف: ((وقيل: كذا وكذا))، أو ((قال قوم))، أو أن ابن المختار فهم ما فهم من كلام الثعلبي، ولم يكن ثمت دليل عليه، أو أن الثعلبي يذكر القولين في المسألة، ولا يختار أحدهما، وكلاهما محتمل.

6- وكان ابن المختار -فيما بدا لي- مصيبًا في النواحي اللغوية في سبعة عشر موضعًا، وكان مخطئًا في خمسة عشر موضعًا منها. وكان مصيبًا في الصناعة النحوية في ثمانية مواضع، ومخطئًا في ثمانية منها. وكان مصيبًا في المعنى والدلالة في خمسة عشر موضعًا، وكان مخطئًا في سبعة منها.

7- وكان غيرَ متقيدٍ بمذهب لغوي، بصري أو كوفي، وافق البصريين أحيانًا، ووافق الكوفيين أحيانًا أُخَر، غير أنه وافق البصريين، ومال إلى مذهبهم أكثر، معتمِدًا أكثر

---

[1] سورة فاطر: 2.

في ذلك على المعاني والدلالات، دائرًا معها حيث درات، متوجهًا حيث وجَّهته، غير متوقف عند اختيارٍ مذهبيٍّ.

8- ولم يخالف جمهور النحاة –في هذا البحث- إلا في قول واحد، في موضع واحد، هو ادعاؤه أن الواو تفيد الترتيب.

9- الثعلبي كان عالمًا كبيرًا، وبحرًا من بحار العلوم المحيطة، فكان ناقلًا جامعًا، مُلِمًّا بالأقوال، غير أنه -في إطار هذا البحث- لم يكن محققًا مرجِّحًا بين الأقوال.

10- ضرورة التحقق من نقولات العلماء، بعضهم عن بعض؛ إذ قد يخطئ أحدهم النقل، أو يغلط أحدهم في فهم كلام غيره.

11- القواعد النحوية والمعاني المرضية، كلاهما يرتبط بالآخر ارتباطًا وثيقًا، ينبني عليه، ولا ينفك عنه.

12- أحيانًا قد يكون القول بالتوسط بين المذهبين البصري والكوفي، هو الأقرب إلى الصواب، والأشمل للنصوص، مثلما كان الاختيار في تناوب الحروف.

13- البصريون -فيما رأيتُ- أهل تقعيدٍ، وأكثر التزامًا بالقواعد، فلا يُجَوِّزن الوجه اللغوي إلا بضوابط، وهم أهل تدقيق في المعاني، لا يَقنَعُون بالمعاني القريبة، التي يَسهُل تحصيلها. لكن قد يعيبهم الجمود أحيانًا؛ إذ إن اللغة فضفاضة، واللسان والعقل العربي لم يكن جامدًا.

14- الكوفيون -فيما رأيتُ- يدورون مع المعاني القريبة، ويُجَوِّزون الوجوه اللغوية دون قيودٍ غالبًا؛ ما يجعل مذهبهم اللغوي أقرب إلى الوصف بأنه طريقة عامة، لا أنه قواعد خاصة، تستعمل كل قاعدة في موضعها.

وختامًا أوصي إخواني من الباحثين بمزيد من الدراسة لآثار اللغة العربية، لا سيما النحوية واللغوية منها، في تقرير العقيدة الإسلامية، والأحكام الفقهية؛ لِما بينها وبينهما من الارتباط الوثيق، والعلاقة المتينة، والصلة الأصيلة، مع التركيز على ما في هذا الكتاب الكريم من عجائب المعاني، التي تحث على خير الأعمال، وأحسن الخِصال.

وبعد، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، عظيم البركات، ومسدي الخيرات، والصلاة والسلام التامان الأكملان، على خير البريات، ومعلم الخيرات، وعلى آله وصحبه، ومَن سار على نهجه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



المصادر والمراجع

الرسائل العلمية:

- (تفسير ابن فورك من أول سورة المؤمنون إلى آخر سورة السجدة)، دراسة وتحقيق، للباحث علال عبد القادر بندويش، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429 - 1430هـ.
- (الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي ت 427هـ)، من أول سورة آل عمران إلى آخر السورة، دراسة وتحقيق، للباحث عبد الله جمعة أبو طعيمة، دكتوراة بجامعة أم القرى، 1424هـ.
- (المحصل في شرح المفصل)، للأندلسي، القاسم بن أحمد اللَّورقي، رسالة دكتوراة للباحث عبيد بن أحمد المالكي، جامعة أم القرى، 1431هـ - 1432هـ.
- (مسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيان الأندلسي)، للباحث: أحمد بن محمد الزهراني، دكتوراة بجامعة أم القرى.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د الشاهد البوشيخي، الناشر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، 1429هـ ، 2008م.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أحكام أهل الذمة، لابن القيم، محمد بن أبي بكر، يوسف بن أحمد البكري – شاكر بن توفيق العاروري، رمادى للنشر بالدمام، 1418هـ – 1997م.
- أحكام القرآن، لابن العربي المالكي، محمد بن عبد الله، ت محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، 2003م.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، ت عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، 1980م.
- أسباب الخطأ في التفسير، د. طاهر محمود يعقوب، وأصله رسالة دكتوراة، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بإشراف أ. د. حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزي، 1425هـ.
- أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير علي بن محمد، ت علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، للأعلم الشنتمري، ت محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة عبد الحميد حنفي، 1963م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت محمد مرعب، دار إحياء التراث، 2002م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، محمد بن السري، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ.

- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ.
- الإبانة في اللغة العربية، للعوتبي، سَلَمة بن مُسْلِم، ت مجموعة من المحققين، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1420هـ - 1999م.
- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، 2002م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، 1421هـ.
- إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد، ت فائزة بنت عمر المؤيد، 1995م.
- إعراب القرآن للباقولي، جامع العلوم علي بن الحسين، ت إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتب اللبنانية، 1420 هـ.
- إعراب القرآن، المنسوب لزكريا الأنصاري، ت د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، 1421 هـ - 2001 م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، دار ابن كثير ودار اليمامة، 1415هـ.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، ت محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، 1996م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، دار الكتب المصرية، ط الأولى، 1938م، وطبعة دار صادر، بيروت، 2008م، ت: إحسان عباس، إبراهيم السعافين، بكر عباس.
- الأم، للشافعي، محمد بن إدريس المطلبي القرشي، دار المعرفة، 1410هـ، 1990م.
- أمالي ابن الحاجب، أبوعمرو عثمان بن عمر، ت د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، دار الجيل، 1409هـ - 1989م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة، ت محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، 1413 هـ - 1991 م.
- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ت عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، 1987م.
- أمالي الشريف المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، علي بن الحسين، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، 1373 هـ - 1954 م.
- الإفادات والإنشادات، للشاطبي، إبراهيم بن موسى ، ت محمد أبو الأجفان ، مؤسسة الرسالة ، 1983م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض اليحصبي، ت يحيى إسماعيل، دار الوفاء، 1998م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، عبد الرحمن بن محمد، المكتبة العصرية، 1424هـ - 2003م.
- الأمثال، لزيد بن عبد الله الهاشمي، ت د. علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، 1423هـ.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لنجم الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري، ت حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، 1415هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت موسى بناي العليلي، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بدون تاريخ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، 1998م.
- الانتصار للقرآن، للباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد، ت د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، دار ابن حزم، 1422 هـ - 2001 م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ت محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت صدقي محمد جميل، دار الفكر، 1420هـ.
- بدائع الفوائد، لابن القيم، محمد بن أبي بكر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر عيسى البابي الحلبي، تصوير دار المعرفة، 1957م.
- البيان والتبيين، للجاحظ عمرو بن بحر، مكتبة الهلال بيروت، 1423هـ.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون تاريخ.
- تذكرة الأريب في تفسير الغريب (غريب القرآن الكريم)، لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ت طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، 1425هـ - 2004م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، 1986م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ت علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون تاريخ.
- التبيان في أيمان القرآن، لابن القيم، محمد بن أبي بكر، ت عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، 1429 هـ.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، لابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، بعمان، الأردن، 1421هـ - 2000م.

- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، عبدالله بن يوسف، ت د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، 1986م.
- التخمير في شرح المفصل، للخوارزمي، ت عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1990م.
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، محمد بن الحسن، ت إحسان عباس، دار صادر، 1417هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض 2005م.
- تسهيل الفوائد، لابن مالك، ت محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1968م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري، خالد بن عبد الله ، دار الكتب العلمية، 2002م.
- تفسير الآلوسي، محمود بن عبد الله، ت علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- تفسير أبي السعود، محمد بن محمد بن مصطفي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- تفسير الإيجي، محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، 2004م.
- تفسير الشنقيطي (أضواء البيان)، لمحمد الأمين بن محمد المختار، دار الفكر، بيروت، 1995م.
- تفسير ابن أبي زَمَنِين المالكي، محمد بن عبد الله بن عيسى الإلبيري، ت حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، 1423هـ - 2002م.
- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1984م.
- تفسير ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة، ت جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، 2008 م.
- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن عمر، ت سامي محمد سلامة، دار طيبة ، 1999م.
- تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، ت أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419 هـ .
- تفسير الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، ت عادل بن علي الشدي، دار الوطن، 2003م.
- تفسير البغوي، الحسين بن مسعود، ت محمد عبد الله النمر، دار طيبة، 1997م.
- تفسير البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي، ت محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، 1418هـ.
- تفسير الطبري، محمد بن جرير، ت أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م.

- تفسير القرطبي، محمد بن أحمد، ت أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، 1964م.
- تفسير العز ابن عبد السلام، ت عبد الله بن إبراهيم الوهبي، دار ابن حزم، 1416هـ-1996م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، عبد الله بن أحمد بن محمود، ت يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، 1419 هـ - 1998 م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جُزَي محمد بن أحمد الكلبي، ت عبد الله الخالدي، الناشر: شركة الأرقم بن أبي الأرقم، 1416هـ.
- التفسير البسيط، للواحدي علي بن محمد النيسابوري، رسائل علمية بجامعة الإمام بالرياض، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة، 1430هـ.
- التفسير الكبير، للفخر الرازي، محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد، لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله القرطبي، ت مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف المغربية، 1387هـ.
- تهذيب اللغة، للأزهري، محمد بن أحمد بن الهروي، ت محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، 2001م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، أحمد بن الحسين، ت فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، بالقاهرة، 1428هـ - 2007م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، ت علي محمد البجادي، دار نهضة مصر، بدون تاريخ.
- الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت فخر الدين قباوة، الرسالة، 1995م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي حسن بن قاسم، ت فخرالدين قباوة، دار الكتب العلمية، 1992م.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، ت سعيد الأفغاني، دار الرسالة، 1997م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد، ت بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، 1413 هـ - 1993م.
- حروف المعاني والصفات، للزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، ت علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، 1984م.
- حماسة البحتري، للبحتري الوليد بن عبيد، ت محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، 2007م.

- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، ت مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ت عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1997م.
- الخصائص، لابن جني، عثمان بن جني، ت محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دَرْجُ الدُّرر في تَفِسيِر الآيِ والسُّوَر، للجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن وإياد عبد اللطيف القيسي، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، 1429 هـ - 2008 م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي، أحمد بن الأمين، ت عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بالكويت، 1981م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بدون تاريخ.
- دقائق التفسير، لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، 1404هـ.
- ديوان ابن مُفرِّغ الحميري، جمع وتحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، الرسالة، 1982م.
- ديوان امرئ القيس الكِندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، 1425 هـ - 2004 م.
- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1402هـ، 1982م.
- ديوان زهير ابن أبي سلمى، ت علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر: فرانتس شتاينر، المعهد الألماني، بيروت، 1980م.
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي، ت مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1985م.
- ديوان عمر ابن أبي ربيعة، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، 1960م.
- ديوان العباس بن الأحنف، دار صادر، بيروت، 1978م.
- ديوان القتال الكلابي، ت إحسان عباس، دار الثقافة، 1989م.
- ديوان قيس بن المُلَوَّح، مجنون ليلى، دراسة يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، 1999م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح وتحقيق إحسان عباس، وزارة الإرشاد الكويتية 1962م.
- ديوان النابغة الجعدي، ت د. واضح الصمد، دار صادر، 1998م.

- ديوان النعمان بن بشير، حققه يحيى الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، 1388هـ، 1968م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية، 1995هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالَقي، ت أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ،2002م.
- روح المعاني، للألوسي، محمود بن عبد الله وعلي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- الرَّوض الأُنُف، للسهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، ت عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام، للأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل، دار الحديث بالقاهرة، بدون تاريخ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، عثمان بن جني، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، 1985م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، للبكري عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي، ت عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أحمد بن موسى، ت شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1400هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، ت محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، 1974م.
- شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، علي بن محمد، دار الكتب العلمية، 1998م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، عبدالله بن يوسف، ت يوسف الشيخ ابن محمد البقاعي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- شـــرح ألفية ابن مالك لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، ت محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، 1980م.
- شـــرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك، ت محمد باســل عيون السود، دار الكتب العلمية، 2000م.
- شـرح ألفية ابن مالك للشـاطبي (المقاصـد الشـافية في شـرح الخلاصـة الكافية)، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى، ت مجموعة محققين، 1428هـ - 2007 م.
- شـرح ألفية ابن مالك للمرادي (توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفية ابن مالك)، حسن بن قاسم، ت عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، 2008م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، ت عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، دار هجر، 1990م.
- شرح التسهيل، القسم النحوي، للمرادي، حسن بن قاسم، ت محمد عبد النبي محمد، مكتبة الإيمان، 2006م.

- شرح التسهيل (التذييل والتكميل)، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ت حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ.
- شرح التسهيل (موصل النبيل إلى نحو التسهيل)، للأزهري، خالد بن عبد الله، رسالة دكتوراة، للباحثة ثريا عبدالسميع إسماعيل، جامعة أم القرى، 1418هـ.
- شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين التفتازاني، مكتبة صبيح، بدون تاريخ.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، للأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، تصحيح محمد بدر الدين، طبع المطبعة الحميدية المصرية، 1323هـ.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، أحمد بن يحيى، اعتنى به حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت أحمد ظافر كوجان، ومحمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386 هـ- 1966 م.
- شرح الشواهد الكبرى (المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية) ، لبدر الدين العيني، محمود بن أحمد، ت: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، بالقاهرة، 2010 م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2007م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، 2008م.
- شرح الكافية، للرضي، ت يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1996م.
- شرح الكافية، لمنصور بن فلاح اليمني، رسالة دكتوراة، للباحث نصار بن محمد بن حسين، جامعة أم القرى، 1422هـ.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، محمد بن عبد الله، ت عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي، تحقيق د. فائز فارس، طبع بالكويت ضمن السلسلة التراثية، 1404هـ، 1984م.
- شرح المفصل، لابن يعيش الموصلي، تقديم د إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، 2001م.
- شرح المفصل (الإيضاح)، لابن الحاجب، عثمان بن عمر، تحقيق موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف العراقية، 1982م.
- شرح المفصل (التخمير)، للخوارزمي، القاسم بن الحسين، ت عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1990م.

- شرح المفصل (المحصل)، للورقي، القاسم بن أحمد، رسالة دكتوراة، الباحث: عبيد بن أحمد المالكي، جامعة أم القرى، 1432هـ.
- شـــرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، 1998م.
- شـــرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، ت موســـى بناي العليلي، مطبعة الآداب، 1980م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، ت أحمد محمد شاكر، دار الحديث، 1423هـ.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، دار الكتب العلمية، 1997م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، إسماعيل بن حماد، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، 1407 هـ - 1987 م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، ت محمود محمد شاكر، دار المدني، بدون تاريخ.
- طبقات الشعراء، لابن المعتز، عبد الله بن محمد العباسي، ت عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، بالقاهرة، الطبعة الثالثة.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العنصرية، 1423هـ.
- العنوان في القراءات السبع، لابن خلف المقرئ، إسماعيل بن خلف، ت زهير زاهد، خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لتاج القراء الكرماني، محمود بن حمزة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، بدون تاريخ.
- غريب القرآن، لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، ت أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398 هـ - 1978 م.
- الغريبين في القرآن والحديث، للهروي، أحمد بن محمد، ت أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419 هـ - 1999 م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير، للشوكاني محمد بن علي، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، 1414هـ.
- فصول في أصول التفسير، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، 1423هـ.

- الفاخر، للمفضل بن سلمة بن عاصم، ت عبد العليم الطحاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، 1380 هـ.
- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد الجزيري، دار الكتب العلمية، 1424 هـ - 2003 م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، ت مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة 1426 هـ - 2005 م.
- قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين بن علي الحربي، مراجعة د. مناع القطان، وأصله رسالة ماجستير، بجامعة الإمام بالرياض، دار القاسم، 1417هـ، 1996م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد بن سعود العصيمي، إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415 هـ - 1995 م، دار التدمرية ودار ابن حزم، 1424 هـ - 2003 م. وأصله رسالة ماجستير، 1419 هـ.
- القطع والائتناف، للنَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، ت د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، 1413 هـ - 1992 م.
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، محمد بن يزيد، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، 1417 هـ - 1997 م.
- الكتاب، لسيبويه، أبي بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، ت عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، 1408هـ - 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري محمود بن عمر، دار الكتاب العربي، 1407هـ.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن، للثعلبي أحمد بن محمد بن إبراهيم، ت علي عاشور، دار إحياء التراث، 2002م.
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي، دار صادر، 1414هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، عمر بن علي، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، 2004م.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع، ت إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ -2004م.
- ما جاء على (فَعَلتُ) و(أفعَلتُ) بمعنًى واحد، للجواليقي، موهوب بن أحمد، ت ماجد الذهبي، دار الفكر، 1402هـ، 1982م.
- مباحث التفسير، لابن المختار الرازي، ت حاتم بن عابد القرشي، كنوز إشبيليا، 2009، وأصله رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، 1428 هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مِهْران، أحمد بن الحسين، ت سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق،1981 م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، ت عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، النشرة الثانية، بدون تاريخ.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى، 1381 هـ.
- مجمع الأمثال، للميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، ت محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،1416هـ، 1995م.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء، للراغب الأصفهاني، الناشر شركة الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني عثمان بن جني، ت علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية عبدالحق بن غالب، ت عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ.
- المُستَقصَى في أمثال العرب، للزمخشري، محمود بن عمر، دار الكتب العلمية، 1987م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
- معاني القرآن، للفراء يحيى بن زياد، ت أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بمصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، ت (215هـ)، ت هدى محمود قضاعة، الخانجي، 1990م.
- معاني القرآن، للزجاج إبراهيم بن السري، ت عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، 1988م.
- معاني القراءات، للأزهري، محمد بن أحمد، نشر مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، بالرياض، 1412هـ - 1991م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، 1988م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- معجم القراءات القرآنية، لعبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، 2002م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرِّزي، ناصر بن عبد السيد الخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، دار المعارف بالقاهرة، بدون تاريخ.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، علي بن إسماعيل، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1421 هـ - 2000 م.
- المحيط في اللغة، للصاحب، إسماعيل بن عباد، ت الشيخ: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب،1414هـ، 1994م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، ت عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن بالرياض، 1998م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، بدون تاريخ.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهانى، الحسين بن محمد، ت صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، 1412 هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، محمود بن عمر، ت علي بو ملحم، دار الهلال، 1993م.
- المقتضب، للمبرد، محمد بن يزيد، ت محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- المَقْصِد لتلخيص ما في المُرشِد، لزكريا الأنصاري، دار المصحف، 1980م.
- المُكتَفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد، ت محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، 1422 هـ، 2001 م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني أحمد بن عبد الكريم، ت عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، 2008م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، ت د. محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحث العلمي وإحياء التراث)، 1409هـ - 1989م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، يحيى بن شرف، دار إحياء التراث العربي، 1392 هـ.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعات من 1404 - 1427 هـ، الأجزاء (1 -23): الطبعة الثانية، دار السلاسل بالكويت،

الأجزاء (24 – 38): الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة بمصر، الأجزاء (39-45): الطبعة الثانية، طبع وزارة الأوقاف الكويتية.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، الناشر دار الندوة العالمية للنشر والتوزيع، 2003م.
- نتائج الفكر في النَّحو، للسُّهَيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، بدون تاريخ.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، بدون تاريخ.
- النكت في إعجاز القرآن، للرماني المعتزلي، علي بن عيسى، ت محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، 1976م.
- النكت في القرآن الكريم، لعلي بن فضَّال المجاشعي، ت عبد الله عبد القادر الطويل، الكتب العلمية، 2007 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي، ت إحسان عباس، دار صادر، بدون تاريخ.
- الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله، ت محمد عثمان، مكتبة الثقافة الإسلامية، 2007م.



الفهارس

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة آل عمران

"وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به"	7	184
"وما كنتَ لديهم إذ يُلْقون أقلامهم أيُّهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون"	14	153
"تود لو أنَّ بينها وبينه أَمَدًا بعيدًا"	30	214
"رب إني نذرت لك ما في بطني محررا"	35	46
"رب إني نذرت لك ما في بطني محررا"	35	222
"من إن تأمنه بدينار"	75	111
"ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقولَ للناس كونوا عبادًا لي من دون الله"	79	158
"ودوا ما عنتم"	118	144
"ولقد نصركم الله ببدر"	123	112
"وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"	139	238
"فبما رحمةٍ مِن الله لِنتَ لهم"	159	142
"الَّذِينَ قَالُوا لِإِخوَانِهِم وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا ما قُتِلوا"	168	218
"سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق"	181	144

سورة النساء

"فانكحوا ما طاب لكم من النساء"	3	223
"ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف"	22	39
"وإذ آتينا موسى الكتاب والفرقان لعلكم تهتدون"	27	124
"ما فعلوه إلا قليلٌ منهم"	66	41
"وكفى بِاللَّه شَهِيدا"	79	115
"إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا"	92	145
"ولا تقولوا لمَن ألقى إليكم السلام لستَ مؤمنًا"	94	71
"وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أنْ تقصروا من الصلاة إنْ خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إنَّ الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا"	101	198
"إنْ يدعون من دونه إلا إناثًا وإنْ يدعون إلا شيطانًا مَرِيدًا"	117	128
لا يحب الله الجهر بالسوء مِن القول إلا مَن ظُلِم"	148	40
"فبما نَقضِهم مِيثاقَهم"	155	143

"فبظُلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيّبات أحِلّت لهم"	160	112
"فبِظُلمٍ مِن الذين هادُوا"	160	140
"إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ"	171	131

سورة المائدة

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ"	6	93
"فبما نَقضِهم مِيثاقَهم"	13	143
"وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ"	46	24
"أذلةٍ على المؤمنين"	54	167
"وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به"	61	104
"ءأنت قلت للناس اتخذوني وأمِّيَ إلهين من دون الله"	116	239

سورة الأنعام

"فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء"	35	234
"فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي"	76	202
"وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"	123	15

سورة الأعراف

"ولقد جئناهم بكتاب فصَّلناه"	52	184
"هل ينظرون إلا تأويله"	53	149
"سقناه لبلد ميت"	57	172
"قد افترينا على كذبًا إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها"	89	211
"حقيق على أنْ لا أقول"	105	165
"قال الملأ من قوم فرعون إنَّ هذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون"	109	199
"وإمّا يَنزَغَنَّك مِن الشَّيطان نَزغٌ فاستَعِذ بالله"	200	142

سورة الأنفال

"كأنَّما يُساقُون إلى الموت"	6	137
"ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"	30	133
"وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم"	33	236

سورة التوبة

"هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله"	33	133
"ورضوان من الله أكبر"	72	47
بما أخلفوا الله ما وعدوه"	77	144
"فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المُطّهّرين"	108	228
"أفمَن أسس بنيانه على تقوى مِن الله ورضوان خير أم مَن أسس بنيانَه على شفا جرف هار"	109	219
"عَزِيزٌ عَلَيهِ ما عَنِتُّم"	128	136

سورة يونس

" ولا أدراكم به"	16	80
"وجَزَاءُ سَيِّئَة بِمِثْلِهَا"	27	116
"أثُمَّ إذا ما وقع ءامنتم به"	51	147
"إنْ عندكم مِن سلطانٍ بهذا"	68	128
"ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا"	75	121
فإنْ كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب من " قبلك"	94	128
"فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك"	94	132
"فإنْ كنتَ في شكٍّ مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرءون الكتاب مِن قَبلِكَ"	94	232
"ولو شاء ربك لأمن مَن في الأرض كلهم جميعًا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"	99	77

سورة هود

"بسم الله مجريها ومرساها"	41	118
"يَقدُمُ قومَه يومَ القِيامة فأورَدَهُمُ النَّار"	98	217
"خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك"	107	39

سورة يوسف

"إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين"	4	221
"وقالت هيت لك"	23	171
"ما كانَ لَنا أنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ"	38	210
إن كنتم للرؤيا تعبرون"	43	176
"ذلك ليعلم أني لم أخنه بالغيب"	52	198

"كذلك كِدنا ليوسف"	76	69
"إنَّ ابنَكَ سُرِّقَ"	81	74
"تالله إنك لفي ضلالك القديم"	95	210
"وقد أحسن بي"	100	114

سورة الرعد

"وإنَّ ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم"	6	164
"سَوَآءٌ مِّنْكُمْ مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِالَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ"	10	61
"وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ"	43	24

سورة إبراهيم

"أَفِي اللَّهِ شَكٌّ"	10	24
"وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا"	13	211
"يتجرعه ولا يكاد يسيغه"	17	65
"وإنْ كان مكرهم لتزول منه الجبال"	46	128
"فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله"	47	235

سورة الحِجر

"رُبْما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين"	2	138
"الذين جعلوا القرآن عِضِين"	91	15

سورة النحل

"أفمن يخلق كمَن لا يخلق"	17	221
"وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ"	57	23
"ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها مِن دابة"	61	227
"جعل لكم من أنفسكم أزواجًا"	72	15
"وجعل لكم السمع والأبصار"	78	15
"يُضِلُّ مَن يشاء"	93	75
"ما عندكم ينفد"	96	45

الإسراء

"إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما"	23	233

86	52	"وتظنون إنْ لبثتم إلا قليلًا"
174	78	"أقم الصلاة لدلوك الشمس"
173	109	"ويخرون للأذقان"

الكهف

88	19	"فلينظر أيُّها أزكى طعامًا"
61	77	"جِدارًا يُرِيدُ أنْ يَنْقَضَّ"

مريم

171	5	"فهب لي من لدنك وليًّا"
124	23	"يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا"
98	25	"وهُزِّي إليك بجذع النخلة"
116	25	"وهُزِّي إليك بجذع النخلة"
144	31	"ما دُمتُ حيًّا"
158	35	"ما كان لله أن يتخذ من ولد"
35	47	"سلام عليك سأستغفر لك ربي"
128	71	"وإنْ منكم إلا واردها"
50	90	"تكادُ السماواتُ يَتَفَطَّرنَ مِنهُ"
129	92	"وما ينبغي للرحمن أنْ يتخذ ولدًا"

طه

164	10	"أو أجد على النار هدى"
49	15	"إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أخفيها"
120	44	"لعله يتذكر أو يخشى"
30	131	"ولا تَمُدَنَّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم"
126	134	"ولو أنَّا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك"
173	108	"وخشعت الأصوات للرحمن"

الأنبياء

128	17	"لو أردنا أنْ نتخذ لهوًا لاتخذناه من لدنا إنْ كنا فاعلين"
220	19	"ومَن عنده لا يستكبرون عن عبادته"
41	22	"لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"
49	23	"لا يُسْأل عمَّا يفعل"

"أفإن مِتَّ فهم الخالدون"	34	192
"خُلِقَ الإنسان مِن عَجَل"	37	140
"ونضع الموازين القسط ليوم القيامة"	47	172
"ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين"	51	211
"لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون"	65	86
"وإنْ أدري أقريب أم بعيد ما توعدون"	109	86
"وإنْ أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين"	111	129

الحج

"ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض"	18	221
"ومَن يُرِد فيه بإلحاد"	25	98
"لتكبروا الله على ما هداكم"	37	165

المؤمنون

"إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم"	6	223
"وعليها وعلى الفلك تحملون"	22	164

سورة النور

"ألم تر أنَّ الله يسبح له مَن في السماوات والأرض"	41	221
"فمِنهم مَن يمشي على بطنه"	45	219
"فليحذر الذين يخالفون عن أمره"	63	162

سورة الفرقان

"إنْ هذا إلا إفك افتراه"	4	134
"ويوم تشقق السماء بالغمام"	25	113
"الرحمن فاسأل به خبيرًا"	59	113

سورة الشعراء

"في تسع آيات إلى فرعون وقومه"	12	118
"ولهم عليَّ ذنب"	14	162
"فَعَلْتُها إذًا وأنا من الضالين"	20	210
"وتلك نعمة تمنها عليَّ أنْ عبدت بني إسرائيل"	22	194
"بلسانٍ عربيٍّ مبين"	195	184
"بلسانٍ عربيِّ مبين"	195	189

سورة النمل

"من لدن حكيم عليم"	6	153
"فلما رآه مستقرًّا عنده"	40	169
"أمَّن يجيب المضطر إذا دعاه"	62	220

سورة القصص

"إنّ الملأ يأتمرون بك"	20	112
"أيَّما الأجلين قضيتُ فلا عُدوان عليَّ"	28	143
"وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخِيَرة"	68	198
"وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخِيَرة"	68	199
"ويكأنه لا يفلح الكافرون"	82	140

سورة السجدة

"فلا تَعلَمُ نفسٌ ما أُخفِيَ لهم مِن قُرَّةِ أعيُنٍ"	17	53

سورة الأحزاب

"وَكفى الله الْمُؤمنِينَ الْقِتَال"	25	115

سورة سبأ

"وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين"	24	131
"فَأولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ"	37	24

سورة فاطر

"إنما يخشى الله من عباده العلماء"	28	137

سورة يس

"ألم يرَوا كم أهلكنا قبلهم من الْقُرُون أنهم إِلَيْهِم لَا يَرجِعُونَ"	31	88
"والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم"	39	211

سورة الصافات

"إنهم ألفَوا آباءهم ضالين"	69	79
"وتَلّه للجَبِين"	103	173
"وإنكم لَتَمُرُّونَ عليهم مُصبِحِين وبالليل"	137	112
"وأنبتنا عليه شجرة من يقطين"	146	162

سورة ص

"ليدَّبروا آياته"	29	184
"قال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي"	32	229
"فطفق مسحًا بالسوق والأعناق"	33	100
"وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار"	47	170
"ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي"	75	223

سورة الزمر

"الله نزل أحسن الحديث كتابًا متشابهًا مثاني"	23	104

سورة فُصِّلَت

"كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون"	3	189
"وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى"	17	230
"حتَّى إذا ما جاءوها شَهِد عليهم سمعهم"	20	143
"وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ"	39	25
"وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ"	48	65
"وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ"	48	78

سورة الشورى

"وما يدريك لعل الساعة قريب"	17	88
"وجزاء سيئة سيئة مثلها"	40	169
"ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمانُ"	52	110

سورة الزخرف

"وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا"	19	80
"وسئل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون"	45	233
"قل إنْ كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين"	81	128
"قل إن كان للرحمن ولد"	81	233

سورة الجاثية

"أم حسب الذين اجترحوا السيئات أنْ نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون"	21	34

سورة الأحقاف

"ومَن أضل مِمَّن يدعو من دون الله مَن لا يستجيب له"	5	220
"وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرًا ما سبقونا إليه"	11	172

سورة محمد

"فاعلم أنه لا إله إلا الله"	19	82
"ومَن يبخلْ فإنما يبخلُ عن نفسه"	38	230

سورة الفتح

"ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم"	25	159
"أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ"	29	167

سورة الحجرات

"وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ"	2	172

سورة ق

"بل كذَّبوا بالحق لمَّا جاءهم"	5	173

سورة الطور

"فذكر فما أنت بنعمة ربك بكاهن ولا مجنون"	29	104

سورة النجم

"عند سدرة المنتهى"	14	170

سورة الرحمن

"كل من عليها فان"	26	164

سورة الحديد

"سَبَّحَ لله ما في السماوات والأرض"	1	223

سورة الحشر

"والذين جاءوا من بعدهم يقولون"	7	185

سورة الممتحنة

"وأنا أعلَمُ بما أخفَيتُم وما أعلَنتُم"	1	53
"فإنْ عَلَمتُمُوهُنَّ مؤمناتٍ فلا تَرجِعُوهُنَّ إلى الكفار"	10	82

سورة التغابن

"زعم الذين كفروا أنْ لن يُبعَثُوا"	7	81

سورة الطلاق

"لعل الله يُحدِث بعد ذلك أمرًا"	1	122

سورة الملك

"إن الكافرون إلا في غرور"	20	132
"إن الكافرون إلا في غرور"	20	134

سورة القلم

"ما أنت بنعمة ربك بمجنون"	3	104
"وإنْ يكادُ الذين كفروا لَيُزلِقُونَكَ بأبصارِهم"	51	54

سورة الحاقة

"يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ"	27	124

سورة المعارج

"إنهم يَرَونَه بعيدًا ونَرَاهُ قريبًا"	6	82

سورة نوح

"ومكروا مكرًا كبارًا"	22	133

سورة الجن

"فمَن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رَهقًا"	13	220
"وأنَّا منا المسلمون ومنا القاسطون"	14	190
"كادوا يكونون عليه لِبَدًا"	19	55
"قل إنِ أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدًا"	25	128

سورة المزمل

"إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا"	12	25
"تجدوه عند الله هو خيرًا"	20	79

سورة الإنسان

"عينًا يشرب بها عباد الله"	6	94

سورة عبس

"وما يدريك لعله يزكى"	3	88
"وما يدريك لعله يزكى"	3	120

سورة الانفطار

"إذا السماء انفطرت"	1	60

سورة المطففين

"ويل للمطففين"	1	35
"إذا اكتالوا على الناس يستوفون"	2	165
"وإذا مروا بهم"	30	113

سورة الطارق

"إنهم يكيدون كيدًا وأكيد كيدا"	4	128
"إنْ كُلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ"	15	62

سورة الفجر

"وجاء ربك والملك صفًا صفًا"	22	185

سورة الشمس

"وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا (1) .... وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا (4)"	5	219
"والسماء وما بناها"	4-1	226

سورة العلق

"اقرأ باسم ربك"	1	119
"أنْ رآه استغنى"	7	27

سورة الزلزلة

"وأخرجت الأرض أثقالها"	2	60
"بأنَّ ربك أوحى لها"	5	172

سورة الكافرون

"ولا أنتم عابدون ما أعبد"	3	223

فهرس القوافي الشعرية

لَدُنْ غُدْوَة حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ	الثعلبي	149
لَبِما قد تُرَى وأنتَ خَطِيبُ	مطيع بن إياس	138
هان من بالت عليه الثعالب	راشد بن عبد ربه السلمي، الصحابي	113
خبير بأدواء النساء طبيب	علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس التميمي	113
خَفاهُنّ وَدْقٌ مِن عَشيٍّ مُجَلِّبِ	امرؤ القيس بن حجر الكندي	52
إنما الشيخُ مَن يدُبُّ دَبِيبًا	أبو أمية أوس الحنفي	80
	قافية (ت)	
حتى أَلَمَّت بنا يومًا مُلِمَّاتُ	تميم بن مقبل	79
ولا موجعاتِ القلبِ حتَّى تولَّتِ	كُثَيِّر عزة	89
والبرق يلمع في غمامة	النحاس	184
تَرَفَّعنَ ثوبي شَمالاتُ	جذيمة الأبرش	137
	قافية (ج)	
متى لُجَجٍ خُضرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ	أبي ذؤيب الهذلي	94
شُربَ النَّزِيف بِبَرد ماءِ الحَشرَجِ	لعبيد بن أوس الطائي	94

نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَج	للراعي النميري	100
	قافية (ح)	
كاد مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمصَحَا	أبو الجحاف	55
فلا يَكُ منكم للخِلافِ جُنُوح	مجهول	152
رَسِيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ	ذو الرُّمة	58
وعمًّا ألاقي منهما متَزَحزَح	عامر بن الحارث النميري	27
	قافية (د)	
أضاءتْ لك النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا	الفرزدق	136
فلله هذا الدهر كيف ترددا	الأعشى، واسمه ميمون بن قيس بن جندل	170
فَعَرَّدتَ فيَمن كان عنها مُعَرِّدا	مجهول	81
وإن تبعثوا الحربَ لا نقعد	امرؤ القيس بن حجر الكندي	52
فإنَّ اغتباطًا بالوفاء حميدُ	مجهول	79
إخالُك إن لم تَغضُضِ الطَّرفَ ذا هَوًى يَسُومُك ما لا يُستطاعُ مِن الوَجدِ	مجهول	82

بما لاقتْ لَبُونُ بني زِياد	قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي	115
إِذا كَانَ مَن تهواه لَيْسَ بِذِي وُدٍّ	ابن الدمينة، عبد الله بن عبيد الله بن أحمد	167
مُلكاً أَجَارَ لِمُسلِمٍ وَمُعَاهِدِ	هو الرَّمَّاح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المُضَرِي	174
	قافية (ر)	
وأمَّاتٌ فأنجد واستغارا	كلثوم بن عياض بن وحوح بن قيس بن صعصعة القشيري	180
عَشِيَّةَ قَارَعْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا	زُفَر بن الحارث	82
فقلتُ ومِثلي بالبكاء جَديرُ	إما مجنون ليلى كما في ديوانه ، وإما العباس بن الأحنف	220
وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَنْتَظِرْ	امرؤ القيس بن حجر الكندي	205
شُعَيثُ بنُ سَهمٍ أم شُعَيثُ بنُ مِنقَر	الْأسود بن يعفر بن عبد الْأسود بن جندل بن نهشل ابْن دارم التميمي	204
إلى أنت ذو فَوْدَيْنِ أبيضُ كالنسر	مجهول	152
ونصبُ (غدوةٍ) بها عنهم ندر	ابن مالك	152
وعناجِيجُ بينهنَّ المِهارُ	دُؤَاد الإيادي	137

يموتُ بموته بَشَرٌ كثيرُ	مجهول ، وقد قيل إنه لامرأة أعرابية	111
أراد ثراء المال أمسى له وَفرُ	حاتم الطائي	86
ومَن ذا الذي يا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ؟	كُثَيِّر عزة	81
فبالِغ بلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ	زبان بن سيار	78
ما كِدْت أكتُمُه عني من الخبرِ	بلا نسبة	66
فكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ	ثابت بن جابر بن سفيان	54
	قافية (س)	
بمشمخرٍّ به الظَّيان والآسُ	أمية بن أبي عائذ	170
أفنانُ رأسكِ كالثَّغامِ المُخلِس	هو المرَّار الأسدي	140
فما إنْ يكاد قِرنُه يَتَنَفَّسُ	زيد الخيل كما في تفسير الطبري	57
فما إنْ يكاد قَرنُه يَتَنَفَّسُ	زيد الخيل كما في تفسير الطبري	50
	قافية (ع)	
سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ	جرير بن عطية بن الخطفي	63
فَيَا لَلَّهِ لِلواشِي المُطاعِ	قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني	173

صِلابٍ وأَلْحٍ في المثاني تَقَعقَعُ	ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي، أبو الحارث	180
دَمالجُ يَجلُوها لينفق بائع	حميد بن ثور بن حزن بن الهلالي العامري	180
وعند سيبويه ذلك امتنع	ابن مالك	196
	قافية (ق)	
على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ	أبو المثنى حميد بن ثور بن عبد الله بن عامر بن صعصعة الهلالي	165
	قافية (ك)	
فَرَجْتَ الظلامَ بأُمَّاتِكا	مجهول	181
وإلا فَهَبِني امرَأً هالكًا	عبد الله بن همام بن نبيشة	80
	قافية (ل)	
منه وذو الإبهام حيث مُثِّلا	ابن مالك	223
رَبَاحًا إِذَا مَا المَرءُ أَصبَحَ ثَاقِلًا	لبيد بن ربيعة	82
ناعمَ البالِ ومَن شاء أضل	أبو عقيل لبيد بن ربيعة	73
لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ	النمر بن تولب	83
قليلك لَا يُقَال لَهُ قَلِيل	قيل هو أَبو نَصْرُ أحْمَد بن عَلِيّ المِيْكَالِيّ، وقيل لبعض المتقدمين	115

فَمَا انبعثتُ بمزءودٍ وَلَا وَكِل	مجهول	116
إنْ لم يجد يومًا على مَن يتكل	بعض الأعراب، كما قال سيبويه	164
	قافية (م)	
في جسمِ خَرعَبَةٍ وحُسنِ قَوام	أبو عبد الرحمن حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو النجاري الخزرجي الأنصاري	57
على ابنِ لُبَينَى الحارثِ بنِ هشامِ	مجهول	62
ولكنَّما المَولى شريكُك في العَدَمِ	النعمان بن بشير الصحابي	80
أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ	مجهول	83
زَوْراءَ تَنفِرُ مِن حِياض الدَّيلَم	عنترة ابن شداد	94
حَرُمَتْ عليَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ	عنترة بن شداد	135
النَّشْوانُ والرجلُ الحليمُ	زياد الأعجم	138
الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ	عمرو بن الحارث	138
على رأسه تُلقي اللِّسان مِن الفَمِ	أبو حية النميري	139
على النابح العاوي أشد رجام	الفرزدق	182

لَمِعَتْ كبارِقِ ثَغرِكِ المُتَبَسِّمِ	عنترة بن شداد	187
فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ	أبو خراش الهذلي	192
فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ	أبو خراش الهذلي	204
	قافية (ن)	
ومَسْحَكُم صُلْبَكُم رَحمانُ قُرْبانا	جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي التميمي	117
شَنُّوا الإغارة فُرسانًا ورُكبانًا	قُرَيط بن أنيف العنبري التميمي	112
كان خفا المعنى بحذفها أمن	ابن مالك	194
كان خفا المعنى بحذفها أمن	ابن مالك	207
شابهه كذا إذا به قُرن	ابن مالك	221
لعَمرُ أبيك إلا الفَرقَدان	عمرو بن معدي كرب الزبيدي، أو هو حضرمي بن عامر الأسدي، الصحابي	40
	قافية (هـ)	
وأنت والفروع لا تشتبه	ابن مالك في الألفيه	21
تُكَلِّمُنِي أحجارُه ومَلاعِبُه	أبو الحارث غيلان بن عقبة بن بهيش بن عدي	54
تَرَكْتُ على عثمانَ تَبْكِي حلائِلُهْ	ضابئ بن الحارث	68
وإلا تُضَيِّعْها فإنك قاتُلُه	زهير بن أبي سلمى	78
إذ أتى راكب على جمله	جميل بن عبد الله بن معمر العذري	140
قد كان ذاقَ الفَقرَ ثم نالَه	أعرابي مجهول	230
	قافية (و)	
وضعت أراهط فاستراحوا	سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي	175

كنٌ بلغوا الأمرَ الذي كادُوا	أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن عوف الأودي	61
	قافية (ي)	
أَكتُمُ النَفَسَ مِن حَاجِي وإسرَاري	مجهول	51
ذاكَ وابكِي لِمُصفَدٍ أنْ يُفادَى	المُرَقِّش الأكبر	55
لَوْ عادَ مِنْ لَهْوِ الصبَّابَةِ ما مَضَى	بلا نسبة	60
أمهتي خِنْدفُ وإلياسُ أبي	هو قصي بن كلاب بن مرة	178
فمضيت ثمت؟ قلت: لا يعنيني	رجل مُوَلَّد من بني سلول	216
ولا خالدًا إلا الجبال الرواسيا	زهير بن أبي سلمى	48

فهرس الموضوعات

الملخص العربي

مكونات البحث: **المقدمة:** قيمة الموضـوع، ودوافع اختياره، والدراسـات السـابقة، ومنهج الدراســة. **التمهيد:** ترجمة لابن المختار، وتعريف بكتابه [مباحث التفســير]، وترجمة موجزة للثعلبي، وتعريف موجز بكتابه [الكشف والبيان عن تفسير القرآن]. **الفصل الأول**: التعقبات في الأسـماء، **الفصـل الثاني**: التعقبات في الأفعال، **الفصـل الثالث**: التعقبات في الحروف، **الفصــل الرابع**: التعقبات في الجمل، **الفصــل الخامس**: اختيارات ابن المختار وشــخصــيته اللغوية. **الخاتمة**: أهم النتائج والتوصيات. **الفهارس**.

أهم نتائج البحث: ابن المختار عالم جليل مُوَفَّق، لم تَعلَق به بدعة، ولم يُصَـب بالتقليد الأعمى، بل كان ناقدًا، يدور مع الدليل. وكانت أدلته من الأصــــول النحوية المتفق عليها، وهي الســــماع، والقياس، مع ما تقرر عنده من القواعد النحوية، وكان أكثر دافعٍ له في تعقباته، وفي اختياراته: المعنى والدلالة. وبعض تعقباته لم تكن على الثعلبي حقيقة، وعددها –فيما بدا لي– في سبع مسائل. وكان –فيما بدا لي– مصـيبًا في النواحي اللغوية في سبعة عشـر موضـعًا، ومخطئًا في خمسـة عشـر موضـعًا منها. ومصـيبًا في الصـناعة النحوية في ثمانية مواضــع، ومخطئًا في ثمانية منها. ومصــيبًا في المعنى والدلالة في خمســة عشــر موضـعًا، ومخطئًا في سـبعة منها. وكان غيرَ متقيدٍ بمذهب لغوي، فوافق البصـريين أحيانًا، ووافق الكوفيين أحيانًا أُخَر، غير أنه وافق البصـــريين أكثر، معتمِدًا أكثر على المعنى والدلالة. ولم يخالف جمهور النحاة –في هذا البحث– إلا في قول واحد، هو ادعاؤه أن الواو

تفيد الترتيب. أما عن الثعلبي فكان بحرًا من بحار العلوم المحيطة، غير أنه -في إطار هذا البحث- لم يكن محققًا مرجِّحًا بين الأقوال. كذلك ضـــرورة التحقق من نُقُولات العلماء، بعضــهم عن بعض. والقواعد النحوية والمعاني المرضـية، مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. وأحيانًا قد يكون القول بالتوســط، بين المنع المطلق والجواز المطلق، وكذلك بين المذهبَين، البصـــري والكوفي - هو الأقرب إلى الصـواب، والأشـمل للنصـوص. والبصـريون -فيما رأيتُ- أهل تقعيدٍ، وأكثر التزامًا بالقواعد، فلا يُجَوّزن الوجه اللغوي إلا بضــــوابط، وهم أهل تدقيق في المعاني، لا يَقنَعُون بالمعاني القريبة، التي يَسهُل تحصيلها. والكوفيون -فيما رأيتُ- يدورون مع المعاني القريبة، ويُجَوّزون الوجوه اللغوية دون قيودٍ غالبًا.

Basrians agreed more, relying more on meaning and significance. In this research, the grammarians did not disagree with each other than one argument, which is his claim that waw benefits the arrangement.

As for the fox, it was a sea of ocean science, but – in the framework of this research – he was not a weighted investigator between the sayings. It is also necessary to verify the quotes of scholars from each other. Grammatical rules and pathological meanings are closely linked. Sometimes the argument of mediation, between absolute prohibition and absolute permissibility, as well as between the two schools of thought, Basri and Kufic - may be the closest to the truth and the most comprehensive of the texts. And Basri – as I saw – the people of Taqa'id, and more committed to the rules, do not pass the face of the language only controls, and they are the people of scrutiny in the meanings, do not convince the meanings near, which is easy to collect. As I have seen, the Kufics rotate with close meanings, often without restrictions.

Summary

Research Subject: Study of grammatical and linguistic issues, in which Ibn al-Mukhtar al-Thalabi followed, and discuss their evidence, in terms of proof and significance, and try to weigh what can be weighted by his evidence.

Research Objective: Serving the Book of God Almighty, and standing - within the framework of the research - on the most likely and probable, in its meanings and connotations .

Research Components: Introduction: The value of the topic, the motives for choosing it, previous studies, and the study methodology. Preface: A translation by Ibn al-Mukhtar, a definition of his book [Mabahith al-Tafsir], a brief translation of al-Thaalbi, and a brief definition of his book [Revelation and Statement on the Interpretation of the Qur'an]. Chapter One: Tracks in Nouns, Chapter Two: Traces in Verbs, Chapter Three: Traces in Letters, Chapter Four: Traces in Sentences, Chapter Five: Choices of Ibn Mukhtar and his Linguistic Personality. Conclusion: Main findings and recommendations. Indexes.

The most important results of the research: Ibn al-Mukhtar scholar Jalil conciliator, did not attach to heresy, and was not infected blind imitation, but was critical, revolves with the evidence. His evidence was one of the agreed grammatical assets, namely hearing, and measurement, with what was decided by him from the grammatical rules, and he was more motivated in his tracks, and in his choices: meaning and significance. Some of his tracks were not really on al-Thalabi, and their number – it seemed to me – in seven matters. It seemed to me that he was right in the linguistic aspects in seventeen places, and wrong in fifteen of them. He is right in the grammatical industry in eight places, and wrong in eight of them. He is correct in meaning and significance in fifteen places, and wrong in seven of them. He was not bound by a linguistic doctrine, so the Basrians sometimes agreed, and the Kufics sometimes agreed, but the



Damietta University
Faculty of Arts
Department of Arabic



Committee Discussion and Governace

Student Name : **Alaa Gomaa Awad Khalil**

Title :

The Grammatical Comments of lbn Al-Mukhtar AI-Razi (died after 6 3 1 AH) in His Book Interpretation Topics : An Analytical Grammatical Study

Supervision by :

Prof. Fathallah Saleh Ali Almasry	Professor of Arabic Language Faculty of Arts – Damietta University	

The Judgment and Discussion Members :

Prof. Fathallah Saleh Ali Almasry	Professor of Arabic Language Faculty of Arts – Damietta University
Prof. Mohamed Hussien Abdelaziz Elmahrsawy	Professor of Linguistics Faculty of Arabic Language Elazhar University
Dr. Ftouh Ahmed Khalil Rashwan	Professor of Arabic Language, Faculty of Arts – Suhag University

Head of the Department

Prof. Mohamed Maher Abdelrahman

Vice Dean for Graduate Studies

Prof. Mohamed Saad El-Deen El-Shrbiny

Dean of the College

Prof. Attia El-Emam El-Kollaly



Damietta University
Faculty of Arts
Department of Arabic



Supervisory Committee

Student Name : **Alaa Gomaa Awad Khalil**

Title :

The Grammatical Comments of lbn Al-Mukhtar AI-Razi (died after 6 3 1 AH) in His Book Interpretation Topics : An Analytical Grammatical Study

Supervision by :

Prof. Fathallah Saleh Ali Almasry	Professor of Arabic Language Faculty of Arts – Damietta University	

Head of the Department

Prof. Mohamed Maher Abdelrahman

Vice Dean for Graduate Studies

Prof. Mohamed Saad El-Deen El-Shrbiny

Dean of the College

Prof. Attia El-Emam El-Kollaly



Damietta University
Faculty of Arts
Department of Arabic



The Grammatical Comments of Ibn Al-Mukhtar Al-Razi (died after 631 AH) in His Book Interpretation Topics : An Analytical Grammatical Study

MA. Thesis by :

Alaa Gomaa Awad Khalil

to the Department of Arabic Language

Under the Supervision of

Prof.

Fathallah Saleh Ali Almasry

Professor of Arabic Language
Faculty of Arts
Damietta University

1444 Ah ـ 2023 AD